كلية الإمام الأوزاعي

للدراسات الإسلامية

بيــروت – لبنــان

التوازن الاقتصادي والاجتماعي من منظور إسلامي

الحالة العربية نموذجاً

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية.

إعداد

الطالب رضوان منذر الحجار.

المشرف

الأستاذ الدكتور خضر القرق

١٤٣٥. هـ | ٢٠١٤.م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة شكر

نـال هـذا البحـث درجـة الماجـستير فـي الدراسـات الإسـلامية بتقـدير جيـد جـدا، فـي اليـوم الخـامس مـن ذي الحجة لعام ١٤٣٥ للهجرة الموافق ل ٢٩ أيلول لسنة ٢٠١٤.

وانتهز هذه المناسبة لأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور خضر القرق على جهوده في تصحيح مسودات البحث ونصائحه العلمية التي ساعدتني في تقوية رصيدي العلمي.

كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الجليل فضيلة د/عبد الفتاح كبارة و د/سمير الشاعر.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لإدارة كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، وجهود القائمين على هذه المؤسسة العلمية الإسلامية العريقة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لعائلتي التي تحملت الظروف القاسية أثناء إعدادي لهذا البحث في أجواء الأزمة التي ابتليت بها بلدتي العزيزة دمشق، سائلا المولى عزوجل أن يلطف بالعباد والبلاد، وأن يبدل عسرنا يسرا، وأن يجعل من الضيق فرجا ومخرجا بسر اسم الله اللطيف الرحيم.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فَسَادٗاۚ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾ [القصص-٨٣]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد الله الذي هدانا للاشتغال بالعلم النافع، سائلاً المولى عز وجل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، صلاة تخرجني بها من ظلمات الوهم، وتكرمني بها بنور الفهم، وتفتح علي بمعرفة العلم، وتهديني بها لصراطك المستقيم، صراط الله الذي له ما في السموات والأرض، ألا إلى الله تصير الأمور.

أمابعد

شهد العالم تطورات هيكلية وهائلة في كل مجالات الحياة، أدت لظهور مستجدات وحالات طارئة لم تكن سابقة الوجود، ولأنّ الرؤية الإسلامية تنطلق من تصور شامل للوجود تربط الحياة بغايات إيمانية ومقاصد أخلاقية، فقد بقيت رؤية خالدة رغم ما تلقته من حملات الإنكار والتشكيك، وما شهدته حياتنا المعاصرة من تحولات جذرية، كان بمثابة اختبار وجودي لمن يمثل تلك الرؤية الإسلامية، لمواجهة استحقاقات تلك التحولات حتى لا تتحول تلك التغيرات لهدم وفساد، ولتبقى الرؤية الإسلامية حارسة وضامنة للأخلاق في عالم الاقتصاد الذي غالباً ما تسود فيه علاقة الاستغلال والاستضعاف، بدل سيادة الأخلاق وقيم العدالة والمؤاخاة.

إن الرأسمالية المعاصرة بأدوات العولمة واقتصاديات السوق وقوى الإنتاج الجديدة للثورة المعرفية والتي سميت بالرأسمالية الرابعة، أدت لتزايد الاستغلال واتساع حدة التباين والتفاوت بين الأقلية الثرية المنتفعة والأكثرية محدودة الدخل والمهمشة، وما ذلك إلا لغياب المنهج الرباني في إقامة ميزان العدل والمساواة، حتى لا يطغى قوي على ضعيف، ولا يجور غني على فقير، وليبقى المجتمع متضامناً متماسكاً متآلفاً.

ثانيا: أهمية وإشكالية البحث.

الاقتصاد كغيره من العلوم الإنسانية مازال تتجاذبه ثنائيات متعارضة، مابين النزعة التجريبية التي مركزها المادة، ومابين النزعة العقلانية التي مركزها الإنسان، فالحداثة سادت فيها الرؤية المادية التي دعت العقل البشري للتحرر نهائياً من الغيبيات، واعتبرت الإنسان جزءاً من المادة

وخاضعاً لقانونها الصارم، فآلية السوق من المنظور الرأسمالي قانون صارم شأنه في ذلك شأن قوانين الفيزياء والكيمياء، والإنسان في المنظور الشيوعي محكوم بحتمية الجدلية المادية، وبذلك فقد الإنسان اختياره، وصار أسير آليات مادية تسير سلوكه وفكره، وتنبذ أي مفهوم أو فكر أخلاقي وغائي يتجاوز المادة، لأنه يتناقض مع العلم ولأنه ينطلق من غيبيات أو كما سموها ميتافيزيقا[١]، وبذلك تمت علمنة المعرفة والقيم وتكريس لقيم تعظيم المنفعة والمصلحة في مقابل رفض وإلغاء لأي قيم وغائية ومقاصد أخلاقية تستند لمرجعية متجاوزة لحدود المادة والمحسوس.

إن صرامة الفكر الحداثي في انحيازه للمادة في ثنائية المادة والمثال[٢]، وانحيازه للموضوع في ثنائية الموضوع والذات، وانحيازه للحتميات في ثنائية الحرية والحتمية، أوصل البشرية لتطبيقات وتجارب إنسانية مليئة بالقسوة، وخلق تعارضاً بين الجانب الاجتماعي الذي ركزت عليه الاشتراكية كما حدث في التجربة الشيوعية البائدة، والجانب الاقتصادي الذي ركزت عليه الرأسمالية كما حدث في التجربة الليبرالية المتوحشة.

ومع سيادة فكر ما بعد الحداثة سقطت الأحادية والمركزية في الثنائيات المعرفية المتعارضة، وانهارت المقولات التي تدعو للمطلقات والحتميات والنهائيات، في مقابل نشوء المقولات التي تدعو للنسبية[٣] والاحتمالية، ولكن مع تأكيد لما سبق تأكيده في طور الحداثة من استبعاد لأي مفهوم غائي يتجاوز المحسوس والمادة ويفسر الوجود من منطلق أخلاقي وروحي، أي إعادة لتأصيل علمنة المعرفة.

لقد تجلت رؤية ما بعد الحداثة في الاقتصاد بمحاولات عسيرة لتأسيس نظام يوفق بين متطلبات الجانب الاجتماعي وضرورات الجانب الاقتصادي، وقد ظهرت عدة تسميات لهذا الشكل من الرؤية الاقتصادية منها التجربة الألمانية التي سميت بالسوق الاجتماعي أو الديمقراطية

---

(١) ميتافيزيقا (Metaphysic): تطلق على الفكر الذي يتناول ما وراء الطبيعة أو ما لا تبلغها الحواس. المصدر: المسيري د. عبد الوهاب، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر، دمشق، ط/٣، لعام ٢٠١٠، ص/٣٦٢.

(٢) المثال أو المثالية (Idealism): تطلق على الفكر المناقض للفكر المادي أو الواقعي، وهو كل فكر يرى أن الحقيقة ليست في ظاهر الأشياء وإنما متجاوزة له. المصدر: البدوي د. عبد الرحمن، **الموسوعة الفلسفية ج٢**، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط/١، لعام ١٩٨٤، ص/٤٣٩.

(٣) النسبية (Relativism): تطلق على الفكر الذي يرى أن الحقيقة تختلف من فرد لآخر ومن زمن لآخر وليس لها معايير ثابتة. المصدر: المسيري د. عبد الوهاب، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر، دمشق، ط/٣، لعام ٢٠١٠، ص/٣٦٣.

الاشتراكية، ومنها دولة الرفاه كما أعلن عنه أنصار الكنزية[1]، ومنها الطريق الثالث كما أعلن عنه رئيس وزراء بريطانيا السابق طوني بلير، وكلها تشير إلى نظام غير محدد التفاصيل لكنه يزاوج بين اتجاهين كانا متعارضين في التجارب الاقتصادية السابقة، بين التجربة الاشتراكية البائدة والتجربة الليبرالية التي بلغت ذروتها في العصر الحديث فيما سمي بسياسة تاتشر ريجن نسبة لرئيسة وزراء بريطانيا والرئيس الأمريكي السابقين في فترة الثمانينات، بين الجانب الاجتماعي الذي يدعو لإعادة توزيع الدخل بشكل عادل يحقق قدراً من العدالة الاجتماعية ويخفف من التفاوت الطبقي، ويركز على مكافحة الفقر والأمية وسوء التغذية، وبين الجانب الاقتصادي الذي يدعو للاعتماد على قوى السوق في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، ويركز على زيادة مستويات الإنتاجية والدخل والنمو، ولكن دون وجود فاصل قطعي ونهائي ما بين امتداد السوق وصلاحيات الحكومة، وهذا النهج التوفيقي يعبر عن رؤية ما بعد الحداثة السائدة حالياً، حيث ظلت ثنائيات الاقتصاد غير محسومة التحديد.

وقد أضاف البعض للجانب الاجتماعي في المنظومة الاقتصادية الاجتماعية مفهوم الديمقراطية الذي يقتضي توزيعاً عادلاً للسلطة، كما أن العدالة الاجتماعية تقتضي توزيعاً عادلاً للثروة.

لقد ظل النموذج الليبرالي الذي كرسته النزعة الامبريالية للقوى الدولية مفروضاً كنموذج أحادي الاختيار بالنسبة للدول النامية لاسيما بالنسبة للحالة العربية كسياسة التكيف والتحرر التي تفرضها مؤسسات المال الدولية، الذي يؤكد على فتح أسواق الدول النامية لاستهلاك منتجات الشركات المتعددة الجنسية لتبقى دولاً استهلاكية ريعية، أسيرة تجارب اقتصادية فاشلة اجتماعياً على حساب ترويج لنمو اقتصادي مشوه وغير عادل.

لقد أدت تلك التجربة لتفاوت طبقي حاد، ولنشوء طبقة لرجال أعمال انتهازية متحالفة مع رجال السلطة تستحوذ على معظم الدخل القومي رغم قلتها العددية، وطبقة لمحدودي الدخل مهمشة اقتصادياً وسياسياً رغم أغلبيتها العددية، وقد تجلى ذلك التناقض في فجوة الأجور والأسعار، حيث لم يصل وسطي دخل الفرد في الدول العربية غير النفطية للحد الأدنى لمستوى المعيشة، والفجوة

---

(١) الكنزية (Keynesian): نسبة للاقتصادي الانجليزي كينز، مؤسس مدرسة في الاقتصاد الرأسمالي، ظهرت بعد الكساد الكبير في عام ١٩٣٦، عندما أصدر كينز مؤلفه الأساسي(النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقد)، ركزت على محاربة الكساد والبطالة. المصدر: دليلة د/عارف، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مطبعة جامعة دمشق، ط/٧، لعام ١٩٩٧،ص/٥٦٩.

بين تراجع النمو الاقتصادي وتزايد النمو السكاني، والفجوة بين ارتفاع معدل التضخم[١] الذي يتجاوز الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، والفجوة بين ارتفاع معدلات البطالة خصوصاً في صفوف الشباب، الذي يتجاوز الزيادة في فرص التشغيل والتوظيف، والفجوة بين مستويات استهلاك السلع الأساسية، والذي يتجاوز معدلات إنتاجها، وغيرها الكثير من عوارض لأزمة بنيوية في النظام الاقتصاد الاجتماعي للعالم العربي.

إن ظاهرة العولمة والأزمات الاقتصادية المتولدة عنها أدت لتحولات بنيوية في النظام الاقتصادي الاجتماعي للحالة العربية، وفرضت تحديات مستقبلية تفرض عبئاً على الوضع الراهن تتعلق فيما يسمى باستدامة التنمية[٢] مثل تنامي أزمة الطاقة بسبب تصاعد أسعارها، وأزمة الغذاء العالمية وأزمة المياه، والتغير المناخي والتلوث البيئي وتزايد مخاطر ظاهرة التصحر[٣]، مما يهدد بتفكك الدولة وسقوط المجتمع في فوضى سياسية واجتماعية، أو استمرار خنق المجتمع بالديكتاتوريات المتسلطة عليه.

ثالثاً: منهج البحث.

إن موضوع هذا البحث يتعلق بعدة جوانب معرفية يتداخل فيه علم الاقتصاد مع علم الاجتماع مع الفكر والفقه الإسلامي، لذا فإن أحد أدوات البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف للنظم والظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بواقع الحالة العربية خصوصاً، وتحليل لأسبابها وآثارها على واقعنا الاقتصادي والاجتماعي.

ومن أهم أدوات هذا البحث اعتماده على تحليل لتقارير إحصائية صادرة من جهات دولية ورسمية تقيس مؤشرات الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ومقارنتها بالمعايير وتفسير دلالتها

---

(١) **التضخم** (Inflation): ظاهرة اقتصادية يقصد بها ارتفاع في مستوى الأسعار نتيجة لزيادة في كمية النقد المتداول دون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج. راجع: د/إسماعيل عبد الفتاح، **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، القاهرة دون ذكر لدار النشر، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/١٢٥.

(٢) **الاستدامة** (Sustainability): التنمية التي تلبي احتياجات أجيال الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم. المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، ص/٧٨.

(٣) **التصحر** (Desertification): تم تعريفها وفقاً للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٤ بأنه تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة، وينتج عن عدة عوامل منها التغيرات المناخية ونشاط الإنسان. راجع: د/محمد عبد الفتاح القصاص، **التصحر**، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد/٢٤٢، فبراير ١٩٩٩، ص٧.

الواقعيــة، وأحــد أهــم هــذه المؤشــرات مؤشــر التنميــة البــشرية الــصادر عــن البرنــامج الإنمــائي للأمــم المتحدة[١].

ومــن المؤشــرات الأخــرى المهمــة مؤشــر الحوكمــة أو الحكــم الــصالح أو الرشــيد[٢]، ومؤشــر الــشفافية[٣] ومؤشر التنافسية العالمية[٤].

ومــن الإحــصائيات التــي يعتمــد عليهــا البحــث المؤشــرات الاقتــصادية، والتــي أهمهــا معــدل النمــو الاقتــصادي[٥]، والنــاتج المحلــي[١]، ومعــدل النمــو الــسكاني[٢]، ومعــدل التــضخم والبطالــة، وقــد اعتمــدنا

---

(١) **برنامج الأمم المتحدة للتنمية** (United Nations Development Program): ويرمز له اختصارا UNDP تم إنشاء هذا البرنامج عام ١٩٦٥ هيئة دولية مقرها نيويورك وله عدة فروع أقليمية، والفرع الإقليمي للمنطقة العربية مقره بيروت، ويعتبر أضخم برنامج لتقديم المعونة متعددة الأطراف للدول النامية، ويديره ٤٨ عضوا تختارهم الدول الأعضاء في المجلس، ويصدر عنه تقرير سنوي يسمى تقرير التنمية البشرية ويرمز له اختصارا ب(HDI) اختصار لبداية الأحرف الأولى من **H**uman **D**evelopment **I**ndicator. ويعتبر مؤشر التنمية البشرية مقياس التنمية عالميا وقد بدأ صدور التقرير في عام ١٩٩٠، ويغطي تقرير التنمية البشرية ١٨٧ بلدا في عام ٢٠١١، فيما كان يغطي ١٦٩ بلدا في عام ٢٠١٠. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، القاهرة دون ذكر لدار النشر، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٨٣.

(٢) **مؤشر الحوكمة أو الحكم الرشيد** (Governance index) مفهوم وضعه خبراء التنمية في البنك الدولي لقياس ظاهرة قدرة الحكومة على إنجاح مجهود التنمية، وله ستة أبعاد يتحدد على أساسه المؤشر وهي: المشاركة، الشفافية، المحاسبة، الفاعلية، الإنصاف، حكم القانون. راجع: عيسوي د/إبراهيم، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق بالقاهرة، ط٢ لعام ٢٠٠١، ص/٣٧-٣٨.

(٣) **مؤشر الشفافية** (Transparency Indicator) ويرمز له اختصاراً (T.I) تصدره منظمة دولية غير حكومية تسمى بمنظمة الشفافية العالمية (Transparency International) ومقرها في برلين، لقياس ظاهرة الفساد على مستوى العالم، ولها تقرير يصدر سنوياً عن حالة الشفافية في العالم. راجع الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية:
www.transparancy.org

(٤) **مؤشر التنافسية العالمية** (Global Competitiveness Index) وهو مؤشر يصدر عن مؤسسة دولية مقرها في جنيف بسويسرا ، وهي المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا (Global Competitiveness Forum) والذي يرمز له اختصارا WEF، وهذه المؤسسة تصدر تقريراً سنوياً يسمى بتقرير التنافسية العالمي (Global Competitiveness Report) يحتوي فيه تصنيفا لدول العالم على أساس مؤشر التنافسية. راجع:
Global Competitiveness Report, published by World Economic Forum, Geneva, Switzerland,P٦

(٥) **معدل النمو الاقتصادي** (Economic Growth Rate): مقدار الزيادة الحاصلة في الدخل الكلي للسنة الجارية أو الحالية عن الدخل الكلي لسنة الأساس. المصدر: مسعود د/مجيد، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٧٣)، يناير ١٩٨٤، ص١٧٣.

في مصدر تلك الإحصائيات على تقرير صندوق النقد الدولي(International Monetary Fund) ويرمز له اختصارا ب IMF والمسمى Outlook Economic World الصادر في واشنطن في إبريل ٢٠١١ و ٢٠١٢، وكذلك الإحصائيات الصادرة عن تقرير صندوق النقد العربي ومقره في أبوظبي، والمسمى (التقرير الاقتصادي العربي الموحد) .

وبالنسبة للفتاوي الشرعية المعاصرة، فقد اعتمدنا بشكل رئيسي على قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة العالم الإسلامي ومقره جدة، وقرارات المجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ومقره في مكة المكرمة، ومعايير المحاسبة الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها البحرين.

رابعاً: خطة البحث.

ينقسم هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية، يتناول الفصل الأول بنية النظم الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً المتعلقة بالحالة العربية، ويتناول الفصل الثاني الأبعاد المتعلقة بالجانب الاقتصادي، ويتناول الفصل الثالث الأبعاد المتعلقة بالجانب الاجتماعي، ويتناول الفصل الرابع المنظور الإسلامي لثنائية الاقتصادي والاجتماعي.

خامساً: أهداف البحث.

إن هذا البحث يهدف لدراسة نموذج اقتصادي مفترض تتوفر فيه السمات التالية:

- تحقيق التوازن والتوافق بين متطلبات الجانب الاجتماعي وضرورات الجانب الاقتصادي.
- نموذج اقتصادي من منظور إسلامي يؤكد على الغايات الإيمانية والمقاصد الاخلاقيه للمفاهيم المعرفية.
- نموذج اقتصادي ينطلق من شروط وظروف الحالة العربية.

---

(١) **إجمالي الناتج المحلي** (Gross Domestic Product): يرمز له اختصاراً GDP وهو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع بواسطة عوامل الإنتاج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. المصدر: الحجار د/بسام، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، دار المنهل اللبناني، ط/١ ببيروت، ص٦٤.

(٢) **معدل النمو السكاني** (Population Growth Rate): مقدار التغيرات الحاصلة في إجمالي عدد سكان بلد ما. راجع: **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص/٣٥.

الفصل الأول: بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي.

المبحث الأول: مفهوم بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي.

المبحث الثاني: بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي ومراحل تطوره.

- **المطلب الأول: نمط الاقتصاد التقليدي.**
  - نشوء الاقتصاد الزراعي والرعوي.
  - الخلافة الراشدة والنظام العادل.
  - انتهاء عهد الخلافة الراشدة.
  - نشوء الإقطاع العسكري.
- **المطلب الثاني: نمط الاقتصاد الصناعي.**
  - نشوء الرأسمالية وتشكيل بنية نظام اقتصادي اجتماعي جديد.
  - الرأسمالية الاحتكارية والاختلال في النظام الاقتصادي الاجتماعي.
  - تصحيح اختلالات الرأسمالية بين مدرستي كمبريدج وشيكاغو.
  - الأنظمة الشمولية والاختلال الاقتصادي الاجتماعي.
  - رؤية مدرسة فرايبورغ رؤية توفيقية لنظام اقتصادي اجتماعي متوازن.
  - الدول النامية والاختلال البنيوي في النظام الاقتصادي الاجتماعي.
  - بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي للحالة العربية في ظل نمط الاقتصاد الصناعي.
- **المطلب الثالث: نمط الاقتصاد المعرفي.**
  - تعريف بالاقتصاد المعرفي
  - المجتمع المعرفي المقدمة الضرورية للتحول للاقتصاد المعرفي.
  - الأزمة المعرفية للحالة العربية.
  - آلية تصحيح الاختلال الاقتصادي الاجتماعي المتولد عن الأزمة المعرفية.
  - تحديات التحول لنمط الاقتصاد المعرفي.

المبحث الثالث: التنمية كأداة لتصحيح الاختلال البنيوي في النظام الاقتصاد الاجتماعي.

- **المطلب الأول : مفهوم التنمية وتطوره.**
  - مفهوم التنمية الاقتصادية.
  - أزمة التنمية المشوهة والاختلال الاقتصادي الاجتماعي.

- مفهوم التنمية البشرية.

- **المطلب الثاني: مؤشر التنمية البشرية ودلالته على الحالة العربية.**

الفصل الأول: بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي.

المبحث الأول: مفهوم بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي.

إن فهم بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي (Socio economic System) يكشف علاقات القوة والاستضعاف في داخله، ويفسر آلية الصراع المكبوتة في أعماقه والتي تظهر كصدمة عندما يتحول لصراع مكشوف، إن البنية الاقتصادية الاجتماعية لأية مجتمع يتحدد وفق نمط الإنتاج السائد فيه وما يتولد عنه من تكوينات اجتماعية.

إن النظام الاقتصادي الاجتماعي لأية أمة أو شعب ليس تركيباً ساكناً أو جامداً بل هو تمثيل وتعبير عن بنية أو تركيبة أية مجتمع، فالجانب الاقتصادي في هذه البنية تتمثل في آلية توزيع الثروة أو الدخل أو تخصيص الموارد، ويتولد عنها الطبقات (Classes) التي تتحدد وفق هرم توزيع الثروة في المجتمع، والجانب الآخر في هذه البنية يتمثل في آلية توزيع السلطة في المجتمع، ويتولد عنها مفهوم المكانة أو المناصب (Status Group) التي تتحدد وفق هرم توزيع السلطة في المجتمع[١]، إن الطبقات تتشكل «حسب علاقاتها بالإنتاج وحيازة السلع»، بينما جماعة المكانة والجاه تتشكل «حسب أنماط استهلاكها للسلع»[٢]، أو أن الطبقات تتشكل من «الفروقات في توزيع الدخل والملكية»، بينما تتشكل جماعة المكانة من «الفروقات في النفوذ والسلطة»[٣].

إن النظام الاقتصادي الاجتماعي يتشكل من البنية التي تحدد آلية توزيع السلطة والثروة في المجتمع، لذا فإن الدلالة العملية لعدالة وكفاءة أي نظام اقتصادي اجتماعي يتجلى في نجاحه بتقليص حالات التهميش والإقصاء[٤] والتمييز لأقل حد ممكن، وكذلك تقليص مستويات الفقر والتفاوت الطبقي أو الهوة بين الفقراء

---

(١) عودة د/ محمود، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية مصر، دون ذكر لتاريخ الطبعة ورقمها، ص/١٤٥.

(٢) الفضيل د. محمود عبد، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط/١، لعام ١٩٨٨م، ص/٣٤.

(٣) عودة د/ محمود، **أسس علم الاجتماع**، ص/٢٠٦. وحسب هذا المصدر فإن بعض الباحثين ميزوا بين جماعة المكانة وجماعة القوة باعتبار الأول يمثل وضع يكسب صاحبه احترام وهيبة المجتمع أو الجماعة له أي أنها سلطة معنوية، بينما الثاني يمثل وضع يتمتع صاحبه بالسيطرة والنفوذ في إطار جماعته أو مجتمعه، كما نود الإشارة إلى أن بعض الباحثين فرق بين توزيع الثروة وتوزيع الدخل، فالثروة تتعلق بالملكية أما الدخل فتتعلق بالعائد الذي يحصل عليه الفرد .

(٤) **الإقصاء:** (Exclusion) هو نقيض المشاركة، وقد وضع علماء الاجتماع تعريف إجرائي للإقصاء وهو «تلك الحالة التي لا يشارك فيها الفرد في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه»، وقد حدد علماء الاجتماع أربعة أبعاد للأنشطة الرئيسية على أساسها يقاس الإقصاء والاستبعاد، البعد الأول هو الاستهلاك، وهو عدم قدرة الفرد على التمكن من شراء ما يلزمه من=

والأغنياء، ووجود لطبقة وسطى متنامية تتزايد ولا تتقلص رقعتها[١]، لكن الخلل البنيوي في النظام الاقتصادي الاجتماعي المتولد عن سوء آلية توزيع الثروة في جانبه الاقتصادي بسبب الاحتكار والاستغلال، وسوء آلية توزيع السلطة في جانبه السياسي بسبب الاستبداد والفساد، الناتج عن فئوية من يستحوذ على النصيب الأكبر من السلطة والثروة، يؤدي بالضرورة لوقوع الغالبية ضحية الإقصاء والتهميش والتفاوت والفقر.

يتناول هذا الفصل دراسة لبنية النظام الاقتصادي الاجتماعي وتطوره التاريخي وصولاً لعصرنا الحديث، مع التركيز على الحالة العربية، والإشارة لحالات الاختلال البنيوي، وحالات التوازن البنيوي، والاختلال البنيوي في بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي سببه الجوهري مهما تعددت التفسيرات والنظريات، ناشئ عن الإقصاء والتهميش بمختلف أشكاله الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من خلال التحكم بآلية توزيع السلطة والثروة في المجتمع، لأن الإقصاء أو التهميش أو الاستبعاد يعتبر «كاشفاً لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع» [٢].

إن من أسباب عمق الأزمة البنيوية في النظام الاقتصادي الاجتماعي للحالة العربية، والذي تولد عنه توزيع غير عادل للسلطة والثروة في المجتمع، هو سيطرة نمط الاقتصاد الريعي[٣] والتأخر في التحول

سلع وخدمات، وهذا البعد مرتبط بالفقر. البعد الثاني: الإنتاج، وهو عدم قدرة الفرد على المشاركة في الأنشطة ذات القيمة الاقتصادية، وهذا البعد مرتبط بالبطالة. البعد الثالث المشاركة السياسية أو ما يمكن تسميته بالإقصاء السياسي، وهي عدم قدرة الفرد على المشاركة في عملية صنع القرار بسبب حرمانه من حقوقه السياسية والحريات الأساسية. البعد الرابع التفاعل الاجتماعي وهو مرتبط بالتكامل مع الأسرة والأصدقاء، وهذا عامل نفسي، ورغم أهمية تحليل ظاهرة الاستبعاد أو الإقصاء لأربعة أبعاد ملموسة إلا أن جوهر أزمة الاستبعاد الاجتماعي يعود لمحاولة جماعة أن تستحوذ على مركز مسيطر على حساب جماعات أو فئة أخرى في المجتمع من خلال عملية إخضاعها. راجع: مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ترجمة د/محمد الجوهري، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٤٤)، أكتوبر ٢٠٠٧، ص/٦٧.

(١) ينظر: ستيفن بي و زملائه، منظور جديد للفقر والتفاوت، ترجمة بدر الرفاعي، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٦٣)، مايو ٢٠٠٩، ص/٥٨ و ص/١٠. تيمونز روبيرتس وزملاؤه، من الحداثة إلى العولمة، عدد (٣٠٩)، إصدار عالم المعرفة بالكويت لعام ٢٠٠٤، ص/٢١٨.

(٢) مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ترجمة د/محمد الجوهري، ص/٥.

(٣) **الاقتصاد الريعي** (Rental Economy): هو نمط من الاقتصاد متولد عن مفهوم بنية الدولة الريعية، وهي باختصار تتميز بعدة خصائص منها أنها دولة تعتمد على الدخل العائد من الملكية أكثر من العائد عن القطاعات الإنتاجية مثل حصيلة الدخل الناتج عن جباية الضرائب و المساعدات الخارجية وعوائد استخراج الموارد الطبيعية واقتصاد الخدمات كما في العصر الحديث، والخاصية الثانية هي أن العسكر أو الجهاز الأمني هي الفئة القوية في بنية المجتمع وهذا يدل عليه حجم الإنفاق العسكري أو الأمني، وثالثا هي دولة تعتمد على العصبية القبلية أو الطائفية أو الفئوية في الولاء السياسي، وتعتبر الدولة

للاقتصاد الصناعي الذي بدأ مع الثورة الصناعية سابقاً، ثم التأخر في التحول للاقتصاد المعرفي الذي بدأ مع الثورة المعلوماتية حديثاً [١].

لقد كان تطور بنية الإنتاج المتمثل بتطور وسائل الإنتاج وآلية تقسيم العمل[٢] وزيادة تخصصه الأداة الرئيسية لإحداث التحول الاقتصادي، الذي أحدث نقلة في النظم الاقتصادية والاجتماعية، لذلك كان مقياس التقدم والنهوض الاقتصادي بشكله المادي هو التحول والانتقال لنمط وبنية الإنتاج الأكثر حداثة، إن الخلل في بنية الإنتاج وتخلف نمط الاقتصاد أدى لإنتاج نظام اقتصادي واجتماعي غير متوازن، عانت منه الدول النامية[٣] ومنها الدول العربية التي تخضع لتصنيفها[٤].

إن عملية التحول من أنماط الاقتصاد أدت لتحولات في التركيبة الاجتماعية، وظهور لطبقات جديدة في المجتمع، يختلف مركزها حسب نصيبها من آلية توزيع السلطة والثروة، وبشكل إجمالي عرفت البشرية ثلاث ثورات أو موجات غيرت من القوة الإنتاجية وأدت لتحولات في التركيبة الاجتماعية ونظم السلطة وأنماط المعيشة، وارتبطت كل ثورة باختراع لأداة ثم صار رمزاً لها، فاختراع المحراث كان أداة الثورة الزراعية الذي أدى لطروء وفرة في إنتاج المحاصيل الزراعية، ثم اختراع الآلة البخارية كانت الأداة لميلاد الثورة الصناعية وطروء وفرة الإنتاج السلعي، ثم اختراع الحاسوب كان الأداة التي أدت لميلاد الثورة المعلوماتية، وهي أحدث الثورات كلها ومازلنا نعيش تداعيات ظهورها [٥]، وقد سميت بالموجة الثالثة[١].

الريعية أحد معوقات التحول الديمقراطي وقيام المجتمع المدني في العصر الحديث. راجع: بشارة د/عزمي، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديموقراطي عربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لعام ٢٠٠٧ ، ص/٧٢ وما بعدها.

(١) جلال شوقي، **لماذا العلم**، عالم المعرفة بالكويت، عدد(٣٧٢)، لعام ٢٠١٠، ص/١٠. وسيرد في مبحث خاص التعريف بالاقتصاد المعرفي والصناعي.

(٢) **آلية تقسيم العمل** (Division of Labor): يقصد به تخصص كل منطقة ودولة في العالم بإنتاج معين، وعلى أساسه تم تقسيم العالم لدول متقدمة ونامية، فالدول المتقدمة متخصصة بإنتاج السلع الصناعية، بينما الدول النامية متخصصة بإنتاج المواد والخامات الأولية والمنتجات الزراعية والصناعات التي تحتاج لقوى عاملة رخيصة. مصدر: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/١٤٠.

(٣) **الدول النامية** (Underdevelopment countries): هي الدول التي يقل فيها التطور الاقتصادي عن الدول المتقدمة، وتتميز باعتمادها على الاستيراد من الخارج للوفاء باحتياجاتها. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٢٣٩.

(٤) مرسي د/فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة بالكويت، عدد ١٤٧ لعام ١٩٩٠، ص١٥.

(٥) ينظر: مرسي د/فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، ص١٥. د/ محمود عودة، **أسس علم الاجتماع**، ص/١٥٠

سيتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب، الأول يتناول بنية النظام الاقتصاد الاجتماعي في نمط الإنتاج الرعوي والزراعي، والثاني بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي في نمط الإنتاج الصناعي، والثالث بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي في نمط الإنتاج المعرفي.

المطلب الثاني: نمط الاقتصاد التقليدي.

- **نشوء الاقتصاد الزراعي والرعوي.**

بعد الثورة الزراعية التي عرفتها البشرية أول أمرها في بلاد الرافدين ووادي النيل في زمن التاريخ القديم، ظهر الاقتصاد الزراعي الذي يقوم على غلة حصاد الإنتاج الزراعي كمصدر رئيسي للدخل، وظهرت الأدوات المتخصصة في العمل الزراعي كالمحراث، وقد ساهم ذلك في ولادة المجتمع الطبقي، وقد كان المجتمع التقليدي في الغرب متأثراً بسيادة الاقتصاد الزراعي الإقطاعي المستمد من نمط الملكية للأراضي الزراعية، حيث تميزت بسيطرة طبقة قليلة العدد على ملكية واسعة من الأراضي الزراعية، واستحواذها على الدخل الناتج عنها، وقد سميت بطبقة النبلاء أو الطبقة الارستقراطية أو كبار ملاك الأراضي، في مقابل أغلبية عددية تعمل في الأراضي الزراعية التي قسمت على شكل إقطاعيات، وقد أتاح استحواذ الطبقة الارستقراطية لملكية الأراضي الزراعية واستئثارها بالدخل المتولد عنها إلى سيطرتهم على الحكم، وبذلك ظهرت الملكيات الدوقية الارستقراطية في أوربا[٢].

أما في الشرق فقد كانت الرابطة الأساسية في المجتمعات التقليدية هي رابطة القرابة على شكل قبيلة أو عشيرة كما في الريف أو العائلات الكبيرة كما في المدن، وكان نمط الإنتاج السائد هو الاقتصاد الزراعي والرعوي، مع وجود لطبقة رأسمالية صغيرة في المدن تتشكل أساسا من الحرفيين وصغار التجار[٣]، وكان

---

(١) نود الإشارة إلى أن عالم الاقتصاد الاجتماعي الأمريكي ألفين توفلر هو الذي وصف حضارة الثورة المعرفية بالموجة الثالثة في كتابه (حضارة الموجة الثالثة) و (تحول السلطة) و(صدمة المستقبل)، وقد قسم الحضارة البشرية لثلاث موجات، وقد قام هذا العالم بدراسة الأثر الاجتماعي لكل حضارة على نمط الإنتاج وأسلوب الحياة، وقد بحث أثر التصادم بين الموجات الحضارية عندما لا يكون لأي موجة هيمنة تامة على الأخرى، كما بحث في أثر حضارة الموجة الثالثة على نظم السلطة والأسرة. المصدر: د/ سمير الشيخ علي، **الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية**، مط. ج دمشق، لعام ٢٠٠٧، ص/٥٢٩.

(٢) ينظر: مرسي د/فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، ص١٥. د/ محمود عودة، **أسس علم الاجتماع**، ص/١٥١

(٣) عبد الفضيل د/محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص٢٠١.

دخل الدولة في الشرق يعتمد على الريع المستمد من جباية الضرائب والخراج[١] من النشاط الزراعي والرعوي، وعلى الريع المستمد من العشور[٢] من نشاط القوافل التجارية، وكان مفهوم الدولة يعتمد في الشرق على عصبية القرابة لذا كان شكل الدولة السائد هو الحكم العسكري الوراثي.

إن اختلاف نمط الإنتاج السائد في الشرق ذو النمط الزراعي الرعوي عنه في الغرب ذو النمط الزراعي الإقطاعي جعل بعض الاقتصاديين يطلق عليه مصطلح نمط الإنتاج الآسيوي[٣] أو نمط الإنتاج الخراجي، حيث تميز نمط الإنتاج بمركزية الاستحواذ على الدخل المتولد في الأطراف على شكل ريع تقوم الدولة المركزية بجبايته.[٤]

لقد كان شكل ملكية الأرض أفضل تعبير عن نمط الإنتاج والتشكيلة الاجتماعية المتولدة عنه، فقد سادت الملكية المشاعية في الاقتصاد الرعوي، بينما سادت الملكية الواسعة لفرد أو عائلة في نظام الإقطاع في الاقتصاد الزراعي، ومنذ العهد الفرعوني إلى الاحتلال البريطاني في مصر باستثناء فترة ازدهار الحضارة

---

(١) **الخراج**: هي ما يوضع على الأرض غير العشرية من حقوق تؤدى عنها إلى بيت المال، والخراج ضريبة كانت تفرض على أراضي السواد أي الأراضي التي فتحتها جيوش المسلمين في العراق والشام ومصر عنوة وتسمى أراضي خراجية ، وهو نظام أبدعه الخليفة الراشد سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ، وكان الخراج يعتبر أحد موارد بيت مال المسلمين ولكنه في زمن تدهور الدولة الإسلامية أصبح يجبى بتعسف وظلم. راجع: د/ نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص١٥١.

(٢) **العشور**: هي ضريبة تفرض على الأموال المعدة للتجارة إذا انتقلوا بها من بلد إلى بلد سواء أكانوا مسلمين أو ذميين أو أهل حرب (مستأمنين). راجع: العمر د/ نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص٢٤٤.

(٣) **نمط الإنتاج الآسيوي أو مجتمع الاستبداد الشرقي**: هو مجتمع يتكون من جهاز دولة مركزي قوي لديه مجموعة ضخمة من الموظفين يترأسه ملك يتمتع بسلطة مطلقة غير مقيدة، وعادة ما ينظر له على أنه منحدر من الآلهة أو معين من قبلها، وقد ظهرت ذلك النمط في المجتمعات النهرية في الشرق، وهو نظام يتميز بدرجة عالية من الاستقرار طالما استمرت أسسه التي تقوم على ضبط مياه الري وتنظيم توزيعها، في مقابل ذلك يقدم الفلاحون الجزء الأكبر من إنتاجهم للحكومة المركزية مقابل خدمة تنظيم عملية الري التي تحتكرها وتتحكم بها الدولة المركزية، وقد انتشر هذا النظام الاقتصادي الاجتماعي في حضارات النيل والرافدين والهند والنهر الأزرق في الصين. راجع: عودة د/ محمود، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة لعربية مصر، ص/١٦٦-١٦٧، ونود الإشارة على أنه في مناطق أخرى في الشرق مثل بلاد الشام ظهر نمط مختلف بعض الشيء عن نمط الإنتاج الآسيوي وهو نمط مجتمع دولة المدينة حيث نضجت بعض القرى لتتحول لمدينة كمركز إقليمي تحكمها أسرة قوية توفر الخدمات الحرفية والدفاع المحلي للقرى المحيطة بها، وتقيم تحالفات مع من يجاورها من المدن لتأمين خطوط المرور في الطرق التجارية، ونمط دولة المدينة كان أقل استقراراً من مجتمع الإنتاج الآسيوي ولكن يتشابهان في المركزية الشديدة والسلطة المطلقة للحاكم وجباية المركز للغلة أو الناتج من الأطراف. راجع: السواح د/فراس، **آرام دمشق وإسرائيل**، دار علاء الدين دمشق، ط/١ لعام ١٩٩٥، ص/٢٣-٢٤.

(٤) عبد الفضيل د/محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص/٤٤

الإسلامية «كانت القاعدة الأساسية للثروة المصرية الأرض ملكا للحاكم المطلق»، بينما كانت المجتمعات الزراعية المطرية أقل من المجتمعات الزراعية النهرية في اعتمادها على السلطة المركزية، لأن الفلاحين يعتمدون على المناخ وظروفه أكثر من أنظمة الري التي كانت تتحكم بها السلطة المركزية[١].

- **الخلافة الراشدة والنظام الاقتصادي الاجتماعي العادل.**

إن ظهور الإسلام وما تلاه من حركة الفتوحات أحدث تحولا اقتصاديا واجتماعيا في الشرق العربي، حيث استقرت كثير من القبائل في المدن، وتخلت عن اعتمادها على الرعي كنشاط رئيسي لدخلها إلى اعتمادها على عطاء الدولة [٢]، وقد أدى ازدهار الأسواق في المدن لبداية نشوء رأسمالية صغيرة متشكلة من الأعمال التجارية ومن الحرف، وبعد توقف النشاط العسكري للفتوحات توجه شيوخ وأشراف القبائل لامتلاك المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية، ولكن لم يتحول ذلك الأمر لنظام إقطاعي، حيث استمرت الملكية الصغيرة للأراضي الزراعية [٣].

لقد أحدث الإسلام ثورة اقتصادية اجتماعية جذرية، فقد نبذ الإسلام العصبية القبلية التي كانت تمثل العادات الاجتماعية للاقتصاد الرعوي واستبدله بمفهوم الأمة الذي يتمحور حول مفهوم الأخوة التي يتساوى فيه الجميع من غير تمييز بين عرق أو جنس، وحارب الإسلام الاحتكار والاستغلال وتكديس الثروة الذي كان الأساس لعلاقة الاستضعاف، وأكد الإسلام على مبدأ الاستخلاف [٤].

---

(١) بركات د/حليم، **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط/٦ لعام ١٩٩٨، ص/٨٤.

(٢) الدوري د/عبد العزيز، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، بيروت، ط٢، لعام ١٩٧٨، ص١٩.

(٣) الدوري د/عبد العزيز، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص٢٣.

(٤) **الاستخلاف:** يقصد به أن صاحب المنصب أو صاحب المال في حكم الوكيل أو الأجير وليس في حكم المالك الفعلي الذي هو الله عز وجل، وعليه فليس لصاحب المنصب (الجاه) أو المال أن يتصرف كما يحلو له معتقداً أنه يتصرف في ملكه كما يشاء من غير أن يتقيد بالضوابط الشرعية. و هذا المفهوم الشرعي مستمد من قوله تعالى: ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [سورة الحديد-٧] ، وقوله تعالى ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمْۚ ﴾ [سورة النور-٣٣] المصدر: قلعجي، د. محمد رواس، **مباحث في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس بيروت، ط/٦، لعام ٢٠٠٥، ص٥٩.

في اعتقادي أن العهد الراشدي [١] القائم على مبدأ الشورى ومبدأ التكافل الاجتماعي نجح في إقامة عدالة اجتماعية من خلال إرسائه مبدأ المساواة واستقلال القضاء ومحاربته لتركز الثروة وإعادة توزيعها من خلال نظام الزكاة والأوقاف [٢] وقانون الميراث والوصية حسب الشريعة الإسلامية.

لقد نجحت الفتوحات الإسلامية في نزع الأراضي من الأغنياء التي كانت مقسمة على شكل إقطاعات واسعة، والتي قام بزرعها أرقاء وعبيد، ولقد جاء الإسلام فحرر المستضعفين من وضعهم الاجتماعي كعبيد وأرقاء[٣].

لقد أرسى نظام الخلافة الراشدة المبادئ الأولى العملية والنظرية لميلاد نظام اقتصادي اجتماعي عادل يزاوج بين التكافل الاجتماعي والاكتفاء الاقتصادي، إن مبادئ الإسلام التي سارت على نهجها الخلافة الراشدة لا ترتبط بالاقتصاد الزراعي الرعوي كما يزعم الماديون، بل هي تطبيق لمبادئ إسلامية عالمية وليست محلية ترتبط بمرجعية متجاوزة للمادية تؤصل لمرجعية أخلاقية في تشكيل بنية نظام اقتصادي اجتماعي يحقق العدالة والمساواة ويقلص الإقصاء والتمييز.

لقد تميز عهد الخلافة الراشدة بإرسائه لمبادئ الحكم الرشيد في نشوء نظم الإدارة والحكم، والذي لم يكن معروفا في الجاهلية والأمم السابقة، فقد كان سيدنا عمر يتفقد الرعية بنفسه، ويطوف بنفسه الأسواق رغم منزلته كخليفة، وكان حريصا على محاسبة ومساءلة الولاة، وحارب كل أشكال البذخ والترف في المجتمع تعميقا لمفهوم المساواة واتقاءا لشر الفساد، « فكان سيدنا عمر ﷺ لا يولي عاملا حتى يشترط عليه ألا يأكل نقيا ولا يلبس رقيقا ولا يتخذ حاجبا دون حاجات الناس»[٤].

لقد تميز الفكر الإسلامي الناشئ في مرحلة الخلافة الراشدة بالوسطية والاعتدال والتسامح، فقد ساهم في نشوء مجتمع تعددي متعايش، فعلى سبيل المثال تم استيعاب فئة الأعراب أو المؤلفة قلوبهم في الحضارة

---

(١) **العهد الراشدي:** هو العهد الذي بدأ مع الخليفة سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه عام ١١ للهجرة وانتهاءاً بالخليفة سيدنا علي رضي الله عنه عام ٤٠ للهجرة، ويعتبر امتداداً لمنهاج النبوة والعصر الذهبي للدولة الاسلامية. راجع: العمر د/ فؤاد عبد الله، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم ٦٢، ط١ بجدة، لعام ٢٠٠٣، ص.٩٧.

(٢) **الوقف:** حبس عين أو أصل وصرف غلتها أو منفعتها لأحد جهات الخير. المصدر: حماد د/نزيه، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، ص/٣٥٣.

(٣) روجيه غارودي، **الإسلام دين المستقبل**، ت/عبد المجيد بارودي، دار الإيمان بدمشق، ص/٤٤.

(٤) حسن د/ إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج١، ط/٧ لعام ١٩٦٤، قاهرة، ص٤٥٦.

الإسلامية، وقد ساهموا في حركة الفتوحات التي أتت لتحرير شعوب المنطقة المستضعفة، ولكن الغلاة منهم تأثروا بثقافة الاقتصاد الرعوي وما يجلبه من عصبية وتشدد، وتحولوا لفئة الخوارج.

وتم استيعاب فئة الموالي في المجتمع الإسلامي بكل يسر، لأن الإسلام الدين الوحيد من بين كل الأديان السماوية والوضعية الذي اعتبر العتق وليس الرق شريعة وصدقة، وضيق الخناق على مصادر العبودية رغم كونها جزءا من نظام العلاقات الدولية وقتذاك، لذلك لم يكن متاحا للإسلام بشكل منفرد إلغاء الرق، وقد ساهم الموالي في النهضة الثقافية والعلمية للحضارة الإسلامية، فشكلوا معظم علماء التفسير والحديث واللغة، لكن الغلاة منهم تأثروا بروح العصبية الشعوبية وتحولوا لفئة الغلاة الباطنية، الذين مزجوا الإسلام بالعقائد الوثنية للأمم التي كانوا يعتبرونها متفوقة على الحضارة الإسلامية.

وتم استيعاب أصحاب الملل والأديان في المجتمع الإسلامي، وقد سموا بأهل الذمة، أي ذمة الرسول والمؤمنين، وتم احترام شرائعهم ولو كانت مخالفة للإسلام، لأن الإسلام كفل حرية الاعتقاد، ولم يكلفوا بواجب الجهاد باعتباره فريضة دينية، وفي مقابل إعفائهم من واجب الجهاد واستفادتهم من الأمن والحماية كلفوا بضريبة مالية محدودة تسمى الجزية، وقد ساهمت هذه الفئة في الحضارة الإسلامية، وخاصة في تطوير النظم المالية والترجمة والنبوغ في بعض المهن العلمية كالطب والصيرفة، بينما الغلاة منهم أنكروا سماحة الإسلام، وحرضوا الغزاة الأجانب على المسلمين.

- **انتهاء عهد الخلافة الراشدة ونشوء الحكم العسكري الوراثي.**

إن انتهاء عهد الخلافة الراشدة أدى لنقطة تحول من نظام الخلافة الراشدة إلى نظام الملك العضوض القائم على مبدأ الحكم العسكري الوراثي[1]، مما ساهم في إعادة تفعيل دور العصبية القبلية، لقد نتج عن ذلك قيام الدولة في الشرق العربي بعد انقضاء عصر الخلافة الراشدة على أساس العصبية القبلية، واعتمادها على الريع كمصدر أساسي لدخلها، وبذلك تكونت البذور الأولى للاقتصاد الريعي بعد التحول من نظام

---

(١) يقصد بالملك العضوض الحكم الذي فيه ظلم وعسف، وتقسيم الحكم لحكم راشدي وملك عضوض مستمد من حديث للنبي محمد ﷺ فيما يرويه عنه سيدنا حذيفة بن اليمان رضي الله عنه « تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها ثم تكو ملكا عاضا فيكون ما شاء الله أن يكون ثم يرفعها إذا شاء ثم تكون ملكا جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها»، أخرجه أحمد في مسنده، باب أسانيد حذيفة، حديث رقم/ ١٧٦٨٠/. وقد قال عنه الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد (٥/١٨٩) أنه صحيح السند.

الخلافة الراشدة إلى نظام الحكم العسكري الوراثي وما يمكن تسميته بنظام الملك العضوض، لأن نظام الخلافة الراشدة وجه موارد الدولة لنفقات التكافل الاجتماعي كونه يستمد شرعيته من مبدأ الشورى والرضا والاختيار في تعيين الخليفة، ولكون نظام الخلافة الراشدة قائم على أساس المؤاخاة فلم تكن هناك سياسة تمييز مقصودة ضد غير العرب أو فئة الموالي، بل العكس لم يجد الخلفاء الراشدون غضاضة في تعيين أبناء تلك الطبقة التي تعتبر من منظور العصبية القبلية أقل شأناً في مناصب مقربة مثل مستشارين وأمراء جهاد.[١]

في مقابل ذلك توجهت الموارد في نظام الملك العضوض للنفقات العسكرية لضمان الأمن والاستقرار، لأنه لا يستمد شرعيته من مبدأ الشورى والرضا، بل من مبدأ الغلبة والقوة في اغتصاب السلطة[٢]، فكان ذلك سبباً لبداية تجذر حالة الاقتصاد الريعي.

إن من الأوائل الذين بينوا تأثير الانقلاب من الخلافة إلى الملك في نظم السلطة والثروة المفكر الاجتماعي المسلم ابن خلدون[٣] الذي شرح ذلك في الفصل الثامن والعشرين من مقدمته والتي كانت بعنوان (في انقلاب الخلافة إلى الملك) وقد ذكر فيها بعد طول سرد تاريخي النتيجة التالية: « فقد تبين لك كيف انقلبت الخلافة إلى الملك، وأن الأمر كان في أوله خلافة، ووازع كل أحد فيها من نفسه وهو الدين،.....، ثم صار الأمر إلى الملك، ولم يظهر التغير إلا في الوازع الذي كان دينا ثم انقلب عصبية وسيفا، وجرت طبيعة التغلب إلى غايتها، واستعملت في أغراضها من القهر»[٤]

- **نشوء الإقطاع العسكري والاختلال الاقتصادي الاجتماعي.**

إن النظام الإقطاعي في الشرق العربي لم ينشأ بشكل واسع إلا متأخراً في القرن الرابع الهجري مع بداية تراجع الحضارة الإسلامية، وقد سادت عدة أشكال من نظام الالتزام والإقطاع، ولكن كان أكثرها انتشارا

---

(١) الدوري د/عبد العزيز، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص٤٩. حسن د/ إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج١، ط/٧ لعام ١٩٦٤، قاهرة، ص٣٤٢

(٢)المطيري د/حاكم، **الحرية أو الطوفان، دراسة موضوعية للخطاب السياسي الشرعي ومراحله التاريخية**، ط/١ لعام ٢٠٠٣، ص١٢٦.

(٣) **ابن خلدون**، الإمام العلامة عبد الرحمن بن محمد، ولد ٧٣٢ هجرية في تونس، وتوفي في مصر سنة ٨٠٨ للهجرة، تولى القضاء في مصر، وقام بعدة رحلات وسفارات، ثم اعتكف في قلعة بجوار مدينة تلمسان الجزائرية، حيث قام بكتابة أهم أعماله وهي مقدمته التي كانت لكتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم)، يعتبر مؤسس علم الاجتماع وواضع أسس علم التاريخ. المصدر: **مقدمة ابن خلدون**، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ط١ لعام ٢٠٠٩، ص٦.

(٤) ابن خلدون، الإمام العلامة عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ط١ لعام ٢٠٠٩، ص٢١٧.

في المشرق العربي ما عرف بظاهرة «الإقطاع العسكري»، وقد بدأ مع استلام البويهيون[١] للحكم من خلال سيطرتهم على الخلافة العباسية[٢] حيث تدهورت سيطرة العرب على الحكم إلى حد استبعادهم، وتزايد تسلط العسكر والجند الذين ينحدرون من أصول غير عربية، فأدى ذلك لنشوء نظام الإقطاع العسكري[٣]، حيث أعادت السلطة الحاكمة توزيع ملكية الأراضي الزراعية على كبار القادة العسكريين، وإعطائهم الحق في تحصيل الضرائب المفروضة على الفلاحين بدل دفع الرواتب لهم، وقد أدى هذا الإقطاع إلى أن يصبح المزارعون والفلاحون تحت رحمة الإقطاعي العسكري، وقد أثر ذلك على نمط الاقتصاد فتقلصت الملكيات الصغيرة للفلاحين[٤].

أما في المغرب العربي فمن الصعب الحديث عن ظاهرة الإقطاع العسكري كما عرفها المشرق، ويبدو أن للتركيبة القبلية وفعالية العصبية القبلية دوراً في الفرق الواضح بين المشرق والمغرب العربي بخصوص هذه المسألة[٥].

نستنتج مما سبق أن العالم العربي كانت له عدة أنماط إنتاجية متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض، تولد عنها أنماطا متعددة لأنظمة اقتصادية اجتماعية، بين نظام اقتصادي اجتماعي عادل متولد عن الخلافة الراشدة حقق نجاحاً في القضاء على الإقصاء والتهميش والتمييز والاستبعاد في مجتمعه فأنتج نظاما اقتصاديا اجتماعيا عادلا في توزيعه للسلطة عن أساس مبدأ الشورى، و توزيعه للثروة على أساس مبدأ التكافل الاجتماعي والمؤاخاة، ثم نمط الاقتصاد الرعوي السائد في البادية الذي يتمحور حول مركزية سلطة شيخ القبيلة في استحواذه على السلطة والثروة، ونمط الاقتصاد الزراعي الإقطاعي السائد في نسبة كبيرة من الريف، أو بتداخل الاقتصاد الرعوي الزراعي في بعض الأرياف ذات التشكيلة العشائرية، وقد نشأ الإقطاع متأخراً بعدما تراجع دور العصبية العربية في السيطرة على الحكم وتنامي تسلط العسكر ذو الأصول غير

---

(١) **بني بويه:** هي أسرة فارسية استولت على الخلافة العباسية وأضعفت سلطة الخلفاء العباسيين حكمت مابين ٣٢٠-٤٤٧ للهجرة، قضى عليها السلاجقة الأتراك. راجع: **المنجد في الأعلام**، دار المشرق، بيروت، ط٢٣، ص١٥٤.

(٢) **الخلافة العباسية:** هي الدولة التي أسسها العباسيون بعد نجاحها في القضاء على الحكم الأموي ويمتد عهدها من ١٢٣ إلى ٦٥٦ للهجرة. راجع: الدوري د/عبد العزيز، **العصر العباسي الأول، دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي**، دار الطليعة بيروت، ط/٣، لعام ١٩٩٧، ص/٤٢.

(٣) الدوري د/عبد العزيز، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص٨٦و٨٧. العمر د/ فؤاد عبد الله، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، ص.٣٢١.

(٤) الدوري د/عبد العزيز، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص ٩٤و٩٨و١٠١و ١٠٣.

(٥) الجنحاني د/الحبيب، **المجتمع العربي الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد (٣١٩)، لعام ٢٠٠٥، ص٢٥٠.

العربية على الحكم كما أشرنا إليه سابقاً، والذي أنتج كما أسلفنا نظاما استبداديا وراثيا عسكريا يتمحور حول مركزية سلطة الحاكم وقبيلته عندما كانت العصبية قوية ثم في سلطة الحاكم وأمراء جنده زمن الإقطاع العسكري، وباقتصاد رأسمالي صغير متمركز بالمدن، وقد نشأ مع ازدهار الأسواق في المدن منذ انقضاء حركة الفتوحات وتحضر العرب المجاهدين في المدن، بينما تميز مصدر دخل الدولة الرئيسي بالريع الناتج عن حصيلة ما تجبيه الدولة من ضرائب على غلة الأنشطة الاقتصادية، وتوجيه تلك الموارد لأنشطة ريعية غير إنتاجية كالنفقات العسكرية مما ساهم في تجذر الاقتصاد الريعي في الحالة العربية، وقد استمرت تلك البنية الاقتصادية في العالم العربي إلى فترة الاستعمار، حيث واجه العالم العربي الصدمة الحضارية الناتجة عن سبق تحول الغرب لنمط الاقتصاد الصناعي مع نشوء الثورة الصناعية فيه[١].

المطلب الثالث: نمط الاقتصاد الصناعي.

- **نشوء الرأسمالية و تشكيل بنية نظام اقتصادي اجتماعي جديد.**

مع ظهور الاكتشافات الجغرافية التي أدت لاكتشاف العالم الجديد وتدفق الثروات من المستعمرات الجديدة وتراكمها في المدن الأوربية تكونت طبقة رأسمالية قوية في المدن، وبدأ عصر ما سمي بالرأسمالية التجارية، وفي هذه الفترة ظهر الصراع الطبقي بين الطبقة الرأسمالية المتصاعدة القوة في المدن، والطبقة الارستقراطية المسيطرة على ملكية الأراضي الزراعية في الأرياف، وقد مثل مصالح الرأسمالية الوليدة مذهب اقتصادي سمي بمذهب المركنتلية أو المذهب التجاري (Mercantilism) وقد ازدهر في أسبانيا والبرتغال، وهما البلدان اللذان بدأت منهما الاكتشافات الجغرافية للعالم الجديد، وكانت الفكرة الرئيسة لهذه المدرسة أن الثروة هي فيما يحوزه البلد من الذهب والفضة، لذا كانت ترى أن النشاط التجاري لا سيما مع مستعمرات العالم الجديد وما ينتج عنه من تدفق الذهب والفضة هو النشاط الحقيقي لتكوين الثروة[٢].

---

(١) ينظر: عبد الفضيل د/محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص١٠٧. الدوري د/عبد العزيز، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص٨٦و٨٧. بركات د/حليم، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط/٦ لعام ١٩٩٨، ص/٦٦.

(٢) جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ترجمة أحمد بلبع، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد (٢٦١)، لعام ٢٠٠٠، ص٤٧ – ٥٦.

في مقابل تلك المدرسة ظهر توجه اقتصادي مختلف أطلق عليه الفيزقراطيون[١] وقد ازدهرت في فرنسا، وكانت تمثل مصالح النبلاء أصحاب الأراضي، وكانت الفكرة الرئيسية لها أن الثروة الحقيقة هي الثروة الطبيعية، لذا كانت ترى أن الأرض والنشاط الزراعي هو النشاط الحقيقي لتكوين الثروة[٢].

لقد نشأ تعارض بين التوجهين، فالمركنتلية كانت تدافع عن الإجراءات التي تتخذ لمصلحة التجار مثل منع الاحتكارات والقيود لحماية التجارة الداخلية، بينما كان الفيزقراطيون يؤيدون الإجراءات التي تصب في مصلحة ملاك الأراضي الزراعية مثل عدم قبولهم لفرض ضرائب باهظة على المزارعين ملاك الأراضي.[٣]

ثم حدث نقلة جوهرية للنظام الرأسمالي مع انطلاق الثورة الصناعية واختراع الآلات والمحركات التي تعمل بالطاقة البخارية في بريطانيا، وبدأ عصر الرأسمالية الصناعية، وقد أحدث ذلك التحول تطوراً جذرياً في وسائل الإنتاج وآلية تقسيم العمل، ونشأت المعامل والمصانع الصناعية، وبدأ بالظهور طبقات اجتماعية في المدن نتيجة ذلك التحول، فقد ظهرت في المدن الطبقة الرأسمالية الصناعية والطبقة العاملة، وكان لابد لهذا الحدث الذي أحدث تحول في الحياة البشرية أن يؤثر على الرؤى الاقتصادية، ولذلك ظهرت حينها مبادئ الرأسمالية الكلاسيكية في الاقتصاد على يد عدد من الاقتصاديين أشهرهم آدم سميث[٤] وكانت أهم نظرياته التي شرحها في كتابه المشهور ثروة الأمم هي نظرية القيمة والتوزيع، ونظريته في اعتبار آلية السوق من عرض وطلب قانون طبيعي، وقد تم التعبير عن ذلك مختصراً بالعبارة المشهورة اليد الخفية، وهذا التعبير المشهور يصف توافق المصالح الخاصة مع المصالح العامة في آلية السوق، أي أن الاختلالات الناتجة عن التقاء قوى العرض والطلب في السوق يتم تصحيحيها تلقائياً بفعل آلية السوق دون الحاجة للتدخل والتأثير على الأسواق، وقد بقيت هذه النظرية الفكرة الجوهرية للرأسمالية الكلاسيكية[٥].

أما نظرية القيمة فهي تتحدد في رأيه بتكلفة الإنتاج، وهذه التكلفة تتحدد بعوائد عملية الإنتاج أو العناصر المكونة للإنتاج وهي الربح العائد على عنصر رأس المال، والأجر العائد على عنصر العمل،

---

(١) **الفيزيوقراطية** (Physiocacie): هو مذهب اقتصادي يؤكد على حرية الملكية، وأن الأرض هي مصدر الثروة وليست المعادن، واعتبروا التجارة والصناعة نشاطاً غير منتج. المصدر: **الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٣٨٢.

(٢) د جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص٦١ و٦٤ و ٦٥.

(٣) جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص٦٤ و٦٦.

(٤) Adam Smith (١٧٢٣-١٧٩٠): أحد مؤسسي علم الاقتصاد الرأسمالي، له مؤلف بعنوان (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الامم) نشره عام ١٧٧٦، شرح فيه نظريته. راجع: دليلة د/عارف، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مطبعة جامعة دمشق، ط/٧ ١٩٩٧، ص/١٦٩.

(٥) جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص ٧٧.

والريع العائد على عنصر ملكية الأرض والعقار، والرأسمالية بطبيعة أفكارها كانت منحازة لعنصري الربح والفائدة، وهذا جانب أثر في عملية التوازن في توزيع الدخل، فتحديد عوائد عناصر الإنتاج المكونة للقيمة كانت خاضعة لقانون السوق الطبيعي، فهي الآلية الأمثل لتحديد أسعار كل عائد وبالتالي تحديد القيمة، وقد ظهر في الفكر الرأسمالي الكلاسيكي قانون أكد على مبدأ القانون الطبيعي لآلية السوق، وهو قانون ساي (Say Law) حيث يقتضي هذا القانون أن العرض لا بد أن يقابله طلب، وبعبارة أخرى أن كل إنتاج لابد أن يقابله استهلاك، وهذا القانون ألغى في الحسبان أزمة فائض الإنتاج، لأن آلية السوق تحقق من تلقاء نفسها التوازن الطبيعي.[١]

- **الرأسمالية الاحتكارية والاختلال في النظام الاقتصادي الاجتماعي.**

لقد تطورت قوة الرأسمالية الصناعية منذ انطلاق الثورة الصناعية لتتحول لطور جديد سمي بالرأسمالية الامبريالية أو الاحتكارية مع توسع نشاط الدول الرأسمالية الاستعماري.

إن الاعتقاد بأن آلية السوق قانون طبيعي، وكونه الأمثل في تحديد الأسعار والأجور، وتخصيص الموارد، وكون آلية السوق من تلقاء نفسها قادرة على تصحيح الاختلالات العارضة، أدى لاختلال اقتصادي اجتماعي تجلى في نشوء صراع طبقي في المجتمعات الأوربية بين الطبقة البرجوازية[٢] المستفيدة من عائد الربح والفائدة وبين طبقة العمال المستفيدة من عائد الأجر، ولكن الرأسمالية الامبريالية أو الاحتكارية كانت تعتبر التفاوت والتناقضات المتولدة عن آلية السوق وعن الرأسمالية نتيجة طبيعية ناتجة عن التفاوت في المواهب والقدرات، وكان يعبر عن ذلك صراحة الفيلسوف البريطاني المادي هربرت سبنسر[٣] حينما رأى الوجود في الاقتصاد والسوق يخضع لمقولة البقاء للأصلح والأقوى مستوحياً تلك العبارة من نظرية دارون[٤]

---

(١) جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص٨٩.

(٢) **الرأسمالية البرجوازية** (Bourgeoisie): هي الطبقة القوية في المجتمعات الرأسمالية وتضم كل من يملك وسائل الإنتاج، أي تلك الطبقة الاجتماعية التي يكون دخلها عائد رأس المال وهو الربح أو الفائدة. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٨١.

(٣) Herbert Spencer (١٨٢٠-١٩٠٣) عالم اجتماع انكليزي، نادى بمبدأ محاكاة الحياة البشرية للطبيعة في فرضية دارون أن البقاء للأصلح، جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**،ص٨٩.

(٤) الداروينية الاجتماعية (Darwinism): الداروينية نسبة لعالم البيولوجيا تشارلز دارون (١٨٠٩-١٨٨٢) الذي قام بدراسة لتطور نشوء الأجناس الحيوية واستخلص من ذلك أنها نشأت من خلية واحدة ثم بالتطور الطبيعي والتكيف مع البيئة وصلت للثدييات ثم الرئيسيات ثم إنسان الكهوف انتهاءاً بالشكل الحالي للإنسان، وأن هذه العملية حدثت بالصدفة وجرت وفق آلية البقاء للأصلح، أي أن تلك الأجناس الحيوية القادرة على التكيف مع الشروط البيئية هي التي تنجح في البقاء ويتعرض ما

في الطبيعة، وقد حملت هذه الرؤية اسم الداروينية الاجتماعية، «ولا يسع المرء إلا أن يعجب بالطريقة الشاملة التي أسهم بها سبنسر والداروينية الاجتماعية في الدفاع عن النظام، فقد جعلا التفاوت والحرمان أمرين مفيدان اجتماعياً، وجعلا الحد من المشاق عملاً ضاراً بالمجتمع، ولم يعد لسعداء الحظ ووافري الثراء أن يشعروا بالذنب» [١].

وقد ازدهرت في دول المركز الرأسمالي نظريات اجتماعية اقتصادية تعبر عن مصالح تلك الدول وتبريرا لسياستها الإمبريالية، ففي بريطانيا ازدهر الاتجاه العضوي أو الداروينية الاجتماعية لهربرت سبنسر كما أشرنا سابقاً، وفي فرنسا ازدهر الاتجاه البنيوي[٢] الذي دعا إليه عالم الاجتماع دور كايم[٣] الذي يرى أن هناك مماثلة وظيفية وعضوية بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية وأن الفرد له دور وظيفي في النظم الاجتماعية وعلى الفرد أن يخضع لهذه النظم، وقد سار على نهجه الاتجاه البنيوي الوظيفي الذي ازدهر في أمريكا والذي من رواده عالم الاجتماع بارسونز[٤]، فالمجتمع من منظورهم نسق متوازن يتميز بالاستقرار يعيد التوازن التلقائي لنفسه إذا تعرض لأية تغيرات، وبذلك فالاتجاه العضوي والوضعي[٥] والوظيفي في علم الاجتماع بالغ في محاكاة الطبيعة كأساس لتفسير الظواهر الاجتماعية وتبريرها، كما أنها ذات نزعة محافظة قللت من أهمية الصراع داخل المجتمع إلى حد إهماله وتجاهله، وقد أرادوا جميعاً التنظير لصعود الرأسمالية

سواها للانقراض. ومازالت تلك النظرية تتقصها البراهين والأدلة العلمية التي تثبت مصداقيتها، ولكن وظفت تلك النظرية لأغراض غير علمية لتأصيل الرؤية العلمانية ولتكريس قيم الحداثة كما في الداروينية الاجتماعية التي دعت لمحاكاة الحياة البشرية للحياة الطبيعية واعتبار ما ينتج منها من آثار غير أخلاقية نتائج طبيعية نابعة من الطبيعية. راجع: المسيري د/عبد الوهاب، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر بدمشق، ط/٣، لعام ٢٠١٠، ص/٣٤٩-٣٥٠.

(١) جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص١٣٨.

(٢) البنيوية (Structuralism): هي منهج يرى أن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية لأي جماعة أو مجتمع ترتبط أجزاؤها ومتغيراتها بعلاقة ثابتة تشكل نسق أو بنية واحدة. راجع: **الحداثة وما بعد الحداثة**، د. عبد الوهاب المسيري، دار الفكر، دمشق، ط/٣، لعام ٢٠١٠، ص/٣٤٢

(٣) Emile Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧): فيلسوف اجتماعي فرنسي مشهور، مؤسس الاتجاه البنيوي في علم الاجتماع، من أشهر دراساته (تقسيم العمل الاجتماعي) ودراساته عن العقل أو الوعي الجمعي. المصدر: **الموسوعة الفلسفية ج٢**، د. عبد الرحمن البدوي، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط/١، لعام ١٩٨٤، ص/٤٨٠.

(٤) Talcott Barsons (١٩٢٧-١٩٧٩) عالم اجتماع أمريكي مشهور يعتبر من رواد المدرسة البنيوية الوظيفية في علم الاجتماع، من أشهر أعماله (النسق الاجتماعي). راجع: ايان كريب، **النظرية الاجتماعية**، ترجمة د/ حسين غلوم، عالم الفكر بالكويت، عدد (٢٤٤)، لعام ١٩٩٩ ، ص/٦٣.

(٥) الوضعية (Positivism): هي فكر يرى أن مهمة العلم هي الوصف الخالص للوقائع وليس تفسيرها، ويعتبر كل فكرة تخرج عن حدود الظاهر المحسوس ميتافيزيقيا أو غيبيات. راجع: د. عبد الوهاب المسيري، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر، دمشق، ط/٣، لعام ٢٠١٠، ص/٣٦٨

وهيمنتها، كما أن هؤلاء كانوا منظرين للطبقات الحاكمة والمسيطرة، حيث اعتبروا الخروج على معايير الضبط الاجتماعي انحراف يستوجب الجزاء، كما أنها بالغت في فكرة التقدمية التي تستلزمها المحاكاة للطبيعية حيث قسمت الشعوب لبدائية وتقليدية ومتحضرة، حيث صورت التغيرات البنيوية للنظم الاجتماعية على أنها تطور عضوي مماثل لما يجري في الطبيعة، وفي هذا تبرير للدور المركزي للدول الرأسمالية[١]، ودليل على زيف مفهوم التقدمية في رؤيته أن التطور يتمثل في الانتقال من الشكل الديني إلى الشكل العلماني الذي يرفض الغيبيات من حيث المبدأ، مع أن الفكر الديني إذا كان يؤدي للفضيلة والتحضر فهو تقدم، فمفهوم التقدمية يجب أن يرتبط بالتحضر وما يؤدي لاحترام الإنسان وتلبية حاجاته أكثر من الأدلجة[٢] أو حصرها بشكل فلسفي معين.

وكذلك نشأت في الرأسمالية نظريات متطرفة تقابل التطرف في بعض الرؤى الاشتراكية مثل نظرية مالتوس[٣] في السكان، حيث اعتبر زيادة النمو السكاني الذي يزيد عن معدل توفير الغذاء سببًا لأزمات اقتصادية سببها المشكلة السكانية، وقد اعتبر أن الكوارث الطبيعية والحروب وما تتركه من هلكى وقتلى أمر ايجابي يساعد على التخفيف من الفجوة بين الموارد وعدد السكان، ويظهر بجلاء النزعة المتوحشة التي قدمت تبرير أخلاقي للرأسمالية الامبريالية في عهد الاستعمار[٤].

ومن النظريات الرأسمالية الكلاسيكية المؤثرة نظرية جون ستيوارت مل[٥] الذي اعتبر الحافز للنشاط الاقتصادي هو المنفعة الفردية، وبالتالي إشباع أقصى ما يمكن من المنفعة لدى الفرد واستهلاك أقصى ما يمكن هو المثل الأعلى له، وقد ساهمت هذه الرؤية والتي مازال لها اعتبار مهم في تكريس النزعة الفردية في الاقتصاد الرأسمالي لحد الآن وتقديم تبرير أخلاقي في تجاهل الظلم الاجتماعي والسياسي[٦].

---

(١) عبد المعطي د/عبد الباسط، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد(٤٤)، ص/ ١١٥و١٦٦و ١٧٥ و ١٨٠.

(٢) الأيدولوجيا (Ideology): تعني التعبير عن فكرة فلسفية ما بشكل عقائدي وفرضها على المجتمع كحقيقة مطلقة. راجع: د. عبد الوهاب المسيري، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر، دمشق، ط/٣، لعام ٢٠١٠، ص/٣٤١

(٣) Thomas Malthus (١٧٦٦-١٨٣٤)، اقتصادي انكليزي له نظرية تشاؤمية في السكان نشرها في كتابه (بحث في مبدأ السكان). راجع: دليلة د/عارف، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، ص/٤٦٢.

(٤) جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص١٣٤.

(٥) John Stuart Mill (١٨٠٦-١٨٧٣) عالم اقتصاد انجليزي نادى بالحرية الاقتصادية ودعا للأخذ بمفهوم المنفعة، له كتاب بعنوان (مبادئ الاقتصاد السياسي). راجع: دليلة د/عارف، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، ص/٤٨٨.

(٦) شابرا د/ محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة/ محمد زهير السمهوري، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط/١، بالأردن لعام ١٩٩٦، ص/ ٧٣.

لقد تجلى التناقض والمأزق في الرأسمالية الاحتكارية الامبريالية التي مثلت رؤية الطبقة المهيمنة لنمط الاقتصاد الصناعي في شكل أزمات اقتصادية، فقد أدى حدوث الكساد الكبير الذي تعرض له العالم في عام ١٩٢٩ لسقوط قانون ساي عملياً[١]، بل لتعرض كثير من مقولات الرأسمالية الكلاسيكية الراسخة للتشكيك أحياناً والرفض أحياناً أخرى، فقد أثبتت الرأسمالية فشلها عملياً في إيجاد حلول اقتصادية لحالة الكساد الكبير وما نتج عنه من بطالة وفقر واسع النطاق سواء في الدول مثل الولايات المتحدة وأوربا اللتان تعتبر من الدول الغنية أو الدول المستعمرة التي كانت تعتبر من الدول الفقيرة، ولم تفلح آلية السوق بمفردها في تصحيح اختلال التوازن بين الإنتاج في جانب العرض وبين الدخل في جانب الطلب، وقد استغلت الشيوعية ذلك التناقض لتبني نظريتها على مبدأ ما يولده تراكم الفائض لدى الطبقة الرأسمالية أي تراكم الأرباح الذي يعتبر حسب نظريتهم من حق العمال في إحداث أزمة تصريف للإنتاج لأن الأجور مع عدم كفايتها وتحقيقها للحد الأدنى لمستوى المعيشة تصبح غير قادرة على التحول للطلب الذي يكفي لاستهلاك كمية الإنتاج المعروضة[٢].

- **تصحيح اختلالات الرأسمالية بين مدرستي كمبريدج وشيكاغو.**

أحدث الكساد الكبير ضربة للنظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي، فقد أعلنت بريطانيا تعليقها العمل بقاعدة الذهب[٣] في ١٩٣١ وقامت بتعويم سعر صرف[٤] الجنيه الإسترليني الذي كان يعتبر وقتها العملة الدولية في العالم، وهبطت قيمته لمستويات دنيا على أثر ذلك.[٥]

في هذه الظروف ظهر تيار جديد في الاقتصاد الرأسمالي سمي بالكنزية نسبة لمؤسسه عالم الاقتصاد البريطاني كينز[١]، الذي كان أستاذاً في جامعة كمبريدج فأطلق عليها رؤية مدرسة كمبريدج[٢]. فقد بنى

---

(١) جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص٢٤٦. شابرا د/ محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة/ محمد زهير السمهوري، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط/١، بالأردن لعام ١٩٩٦، ص/ ٧٣.

(٢) جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص١٥٣.

(٣) **قاعدة الذهب** (Gold Standard): هو نظام نقدي يتم على أساسه إصدار النقد مقابل تغطية من المخزون الذهبي الذي يحتفظ به البنك المركزي، وهذه القاعدة تستلزم أن تكون هناك علاقة ثابتة بين قيمة النقود للعملة وما تحتويه من وزن معين من الذهب لعيار معين، وقد كان هذا النظام يستخدم للحفاظ على الاستقرار النقدي . راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ص/٣٨٥ و ص/٢٤٧.

(٤) **تعويم سعر الصرف** (Floating Exchange Rate) : يقصد بالتعويم ترك أسعار الصرف لتقلبات العرض والطلب في الأسواق، ويعتبر نظام تثبيت سعر الصرف المقابل لنظام تعويم سعر الصرف. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ص/٢٧٦.

(٥) زكي د/رمزي، **التاريخ النقدي للتخلف**، إصدار عالم المعرفة في الكويت، عدد/ ١١٨ لعام ١٩٨٧، ص١٣٠.

فكرته المركزية على التمييز بين التوازن العارض الذي يحققه التقاء جانبي العرض والطلب في الأسواق، وبين التوازن التام (Perfect Equilibrium) الذي يتحقق بين جانبي العرض والطلب عندما تكون عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع في حال توظيف وتشغيل كامل، وقد سمى الطلب اللازم لتحقيق حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج المتاحة بحالة الطلب الفعال (Effective Demand) واعتبر وصول الطلب في الأسواق لحالة الطلب الفعال حالة خاصة، خلافاً لما كان يعتقده الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي للأسواق، واقترح للوصول لحالة التوازن عند الطلب الفعال سد الفجوة بين توازن السوق الفعلي وتوازن السوق عند مستوى الطلب الفعال من خلال آلية التدخل الحكومي، وذلك أن تخلق الحكومة طلب يولده الإنفاق الحكومي على مشاريع الأشغال العامة خاصة، وهذه الموجة ستخلق موجات من الدخل فيما يسمى بأثر المضاعف (Multiplier)، أي أن التغير في الطلب سيولد زيادة مضاعفة من الدخل تزداد كلما زاد الميل للاستهلاك لدى أصحاب الدخول، وقد أثبتت هذه النظرية جدارتها في تجاوز محنة الكساد الكبير بعد أن طبقت وصفة الرؤية الكنزية في مجموعة القوانين التي أطلقتها إدارة الرئيس الأمريكي روزفلت لإنعاش الاقتصاد في عام ١٩٣٤ [٣].

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدول الرأسمالية مستمدة من الرؤية الكنزية، فقد أثبتت جدواها في مرحلة إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية في فترتي الخمسينات والستينات، وتم الاتفاق على صياغة نظام نقدي دولي باتفاقية بريتون وودز[٤] (Bretton Woods) تم خلالها اعتماد الدولار الأمريكي العملة الدولية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من

---

(١) John Maynard Keynes (١٨٨٣-١٩٤٦): اقتصادي انجليزي مشهور، مؤسس المدرسة الكنزية في الاقتصاد أحد فروع المدارس الاقتصادية للرأسمالية، له مؤلف بعنوان: (النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقد) شرح فيه نظريته التي انتقد فيها النظرية الكلاسيكية. راجع: د/عارف دليلة، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، ص/٥٦٨-٥٦٩.

(٢) زكي د/رمزي، **التاريخ النقدي للتخلف**، ص٢٥٢.

(٣) ينظر: جالبريث د/جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص٢٢١. زكي د| رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، دار المستقبل العربي بمصر، ط١، لعام ١٩٩٦، ص٣٨ و ٤٢. الحجار د/بسام، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، دار المنهل اللبناني، ط/١ ببيروت، ص٧٠.

(٤) هو مؤتمر دولي عقد بمدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة عام ١٩٤٤ لوضع نظام نقدي دولي لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. راجع: زكي د/رمزي، **التاريخ النقدي للتخلف**، ص١٣١

الحرب وهي أكبر دول دائنة في العالم، وتم فيها ربط الدولار الأمريكي بالذهب، وكان ذلك دلالة على ما تعكسه علاقات القوى وقتها[١].

ولكن في السبعينات تعرضت الأسواق العالمية لتقلبات أثرت على استقرار الاقتصاد العالمي بسبب تعرض الدولار الأمريكي الذي يعتبر العملة الدولية لموجات تضخم أدت لانخفاض قيمته الحقيقية، واستمر سعر الدولار يتعرض لتقلبات في السوق نتيجة لإفراط الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في الإصدار النقدي لتغطية مصاريف الحكومة المتزايدة في شأن سباق التسلح وأعباء الحرب الباردة والتي كانت أحد تجلياتها حرب الفيتنام ١٩٦٨-١٩٧٥، «حتى وصلت معدلات التضخم السنوية في الفترة ١٩٦٦-١٩٨١ إلى ٧% بينما كانت لا تتجاوز ٢.٥% في الفترة ١٩٤٥-١٩٦٥ »، وأدى ذلك إلى وقف تحويل الدولار الأمريكي للذهب، وفك الارتباط بينهما في خطاب شهير أعلنه الرئيس الأمريكي نيكسون في أغسطس ١٩٧١[٢].

وفي الثمانينات تفاقمت أزمة التضخم في الدولار حتى وصل لمعدل ١٣% وهو معدل قياسي، وقد أدى ذلك إلى إثارة الشكوك والتساؤل في صلاحية الرؤية الكنزية للسياسات الاقتصادية الاجتماعية للدول الرأسمالية، مما أدى لنشوء رؤية جديدة وهي المدرسة النقدية، وقد ولدت تلك الرؤية في جامعة شيكاغو الأمريكية لذلك سميت بمدرسة شيكاغو، وكان أول من طبق السياسة الاقتصادية الاجتماعية المتولدة من المدرسة النقدية رئيسة الوزراء تاتشر في بريطانيا، والرئيس الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية، لذا أطلق عليها سياسة ريجان وتاتشر الاقتصادية، وسميت بالليبرالية الجديدة[٣].

لقد ركزت المدرسة النقدية على التضخم باعتباره الإشكالية الاقتصادية الرئيسية بتأثير أزمة التضخم الحادة في السبعينات في أجواء الحرب الباردة، بينما ركزت الكنزية على البطالة باعتبارها الإشكالية الاقتصادية الرئيسية بتأثير أزمة الكساد الكبير الذي حدث في الفترة بين الحربين.[٤]

---

(١) زكي د/رمزي، **التاريخ النقدي للتخلف**، ص١٣١.

(٢) زكي د.رمزي، **التاريخ النقدي للتخلف**، ص٨٣ و٢١٥.

(٣) ينظر: جيدنز د.أنطوني، **بعيدا عن اليسار واليمين**، ت/ شوقي جلال، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٦٨)، لعام ٢٠٠٢، ص٣. زكي د.رمزي، **التاريخ النقدي للتخلف**، ص٢٥٣.

(٤) زكي د. رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، ص٥٥.

وقد ركزت المدرسة النقدية على تقليص العرض النقدي لمحاربة التضخم، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، ورفع سعر الفائدة، وزيادة الضرائب. بالمقابل ركزت الكنزية على تحفيز جانب الطلب لمحاربة البطالة، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض لسعر الفائدة والضرائب.[١]

وقد اعتبرت المدرسة النقدية آلية السوق الآلية الأمثل لتحديد مؤشرات الأسعار والأجور، وأن تلك الآلية قادرة من تلقاء نفسها على تصحيح الاختلالات دون تدخل أو تأثير حكومي، وبذلك دعت المدرسة النقدية لتقليص دور التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، لذلك تم إطلاق مصطلح نيوكلاسيك على نهجها، لأنها أعادت تأصيل الفكر الكلاسيكي في توسيع دور السوق وتقليص دور الحكومة، بينما اعتبرت الكنزية آلية السوق لوحدها غير كافية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكفء الذي يتحقق عند مستوى الطلب الفعال، لذلك دعت الكنزية لتوسيع دور الحكومة في التدخل بالنشاط الاقتصادي لتحفيز الطلب[٢].

لكن يبقى أن القاسم المشترك بين المدرستين اعتمادهما على آلية تحريك أدوات السياسة النقدية[٣] والمالية[٤]

والتنسيق بينهما لمكافحة التضخم والكساد لمعالجة الخلل الداخلي الناتج عن عجز الموازنة[٥] والخلل الخارجي الناتج عن عجز ميزان المدفوعات[١].

---

(١) زكي د. رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، ص٤٥.

(٢) جالبريث د.جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص٢٨٥.

(٣) **السياسة النقدية** (Monetary policy): هي الإجراءات التي تتولى البنوك المركزية القيام بها للتحكم بالإصدار النقدي ومراقبة الجهاز المصرفي والائتمان، ويعتبر أهم أدوات تلك السياسة تحديد سعر الفائدة وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك، وسياسة السوق المفتوحة، أو حالة تدخل البنك المركزي في السوق لشراء أو بيع سندات الخزينة أو أوراق مالية، ففي حال إتباع سياسة انكماشية لمواجهة ضغوط تضخمية يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة ورفع نسبة الاحتياطي الملزم لدى البنوك التجارية والتدخل في الأسواق لشراء سندات الخزينة أو السندات الحكومية وذلك لتقليص العرض النقدي . راجع: الحجار د/بسام، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، دار المنهل اللبناني، ط/١ ببيروت، ص ١٠٣و ١٠٥.

(٤) **السياسة المالية** (Fiscal policy): هي الإجراءات التي تتولها وزارة المالية وأهم أدواتها الضرائب والدين العام أو طرح سندات الخزينة لتمويل عجز الموازنة الحكومية بدل تغطيته بالإصدار النقدي، ففي حالة الضغوط التضخمية يتم تفعيل سياسة انكماشية تتضمن زيادة في نسبة الضريبة وزيادة في نسبة الدين العام. راجع: الحجار د/بسام، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، ص١١٢.

(٥) **الموازنة الحكومية** (Budget): هي الخطة المالية للحكومة خلال سنة، وهي مكونة من جانبين، جانب الإيرادات وأهم بنوده حصيلة الضرائب والرسوم، وجانب المصاريف وأهم بنوده رواتب موظفي القطاع الحكومي ونفقات تنفيذ مشاريع الأشغال العامة، وتعرض الموازنة من قبل الحكومة على السلطة التشريعية لنيل الموافقة وتقوم الحكومة بعدها بتنفيذها، وإذا كان جانب

لقد أدت الانتقادات التي وجهت إلى الكنزية لتعديلات لكن لم تمس جوهر النظرية، فقد اعتبر التيار الجديد الذي أطلق عليه مصطلح النيوكنزية (New Keynesian economic) «أن الأفكار المركزية للكنزية لم تفقد قيمتها، وإنما تعرض الأسواق للصدمات المرتبطة بصدمة ارتفاع أسعار الطاقة في السبعينات، هي التي منعت الرؤية الكنزية من تحقيق نتائجها الايجابية في الاقتصاد»[٢].

وتأكيدا لرؤية المدرسة النقدية ظهرت رؤية تعتبر امتداداً لها اعتبرت التوقعات الرشيدة (Rational Expectation) في سلوك الأفراد الدافع على اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك والادخار، وقد ركزت تلك الرؤية على ضرورة «توفر المرونة التامة لتغيرات الأسعار والأجور، والتأكيد على المنافسة وحرية الأسواق وعدم التدخل الحكومي» [٣].

بقي نهج النيوكلاسيك والكنزية النهجان اللذان يتجاذبان النظام الاقتصادي الاجتماعي المتولد عن الرأسمالية الاحتكارية، ولكن أدت الأزمات الاقتصادية والتحولات في بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي الناتجة عن العولمة لفقدان الكنزية بالأخص أهليتها «لقد أصبحت الكنزية غير ذات فعالية نتيجة للعولمة»[٤]بينما استطاعت رؤية النيوكلاسيك البقاء وتحولت لرؤية أحادية للرأسمالية فيما أطلق عليه بنظرية نهاية التاريخ[٥]، لأنها دافعت عن آلية السوق كأمثل آلية لتخصيص الموارد وتوزيع الثروة، وهي الآلية التي تحولت لأحد أدوات العولمة، وقد وصف أحد المفكرين أحادية رؤية النيوكلاسيك بأصولية السوق[٦].

المصاريف أكبر من جانب الإيرادات سمي ذلك عجز الموازنة. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ص/٥١٥.

(١) **ميزان المدفوعات** (Balance of payment): هو ميزان يبين المركز المالي لأي بلد في تعاملاته مع الخارج، وله جانبان، الجانب الأول يمثل قيمة الحقوق الناتجة عن حصيلة الصادرات أو التدفقات الرأسمالية الداخلة، والجانب الثاني يمثل قيمة الديون والالتزامات الناشئة عن الاستيراد والتدفقات الرأسمالية الخارجة، وإذا كان جانب الالتزامات أكبر من جانب الحقوق سمي ذلك عجز ميزان المدفوعات، يظهر أثره في انخفاض قيمة سعر الصرف. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ص/٥١٤.

(٢) زكي د. رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، ص٨٣.

(٣) زكي د. رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، ص٧٠.

(٤) جيدنز د.أنطوني، **بعيدا عن اليسار واليمين**، ص٦٤.

(٥) نظرية نهاية التاريخ نادى بها فيلسوف أمريكي يدعى فرنسيس فوكوياما تتصور أن النظام الليبرالي الرأسمالي هو أفضل نظام اجتماعي اقتصادي أنتجه التاريخ، وأنه نهاية التقدم الذي حققته البشرية. راجع: المسيري د/عبد الوهاب، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر بدمشق، ط/٣، ٢٠١٠، ص/١٦٠

(٦) جيدنز د.أنطوني، **بعيدا عن اليسار واليمين**، ص٣٨.

لقد حاول بعض المفكرين في الدول الرأسمالية تجاوز ثنائية الكنزية والنقدية في صياغة النظام الاقتصادي الاجتماعي للاقتصاد الرأسمالي، مثل الرؤية التي تنسب للمدرسة المؤسسية (Institutionalism)[١] وهي مدرسة بنت نظريتها على أزمات اضطراب الأسواق، وعدم فعالية وكفاية آلية السوق لتحديد الأسعار والأجور، بسبب قوة الشركات الاحتكارية (قطاع الأعمال) وسيطرته على جانب العرض، التي أدت لسيطرتها على آلية تحديد الأسعار، وبسبب قوة النقابات التي أدت لسيطرتها على آلية تحديد الأجور، وهو الذي أدى إلى وقوع الأسواق في دائرة مقفلة بين الأجور والأسعار، حيث تسعى الشركات الاحتكارية لرفع الأسعار، فتقوم النقابات بالضغط لرفع الأجور، مما يؤدي لقيام الشركات الاحتكارية بزيادة للأسعار وهكذا، والحل وفق هذه الرؤية يقوم بالتنسيق المؤسساتي بين القطاع التكنوقراطي[٢] الذي تمثله الشركات الكبرى، والقطاع البيوقراطي الذي تمثله الإدارة الحكومية، وذلك للتخطيط لتحقيق النمو والتوازن الأمثل نسبياً بين الجانب الاقتصادي التي تعتبر الأسعار أهم محدداته، وبين الجانب الاجتماعي الذي يعتبر الأجور أهم محدداته، وبذلك يكون الدور الحكومي وفق هذه الرؤية التخطيط والرقابة على الأسواق لتبقى الأسعار والأجور في المستويات المقبولة[٣].

- **الأنظمة الشمولية والاختلال الاقتصادي الاجتماعي.**

كردة فعل مضادة عن اختلال النظام الاقتصادي الاجتماعي المتولد عن الرأسمالية الاحتكارية أو الرأسمالية الليبرالية برزت الأفكار الاشتراكية[٤] المدافعة عن مصالح طبقة عائد الأجر وهي الطبقة العاملة، مطالبة بتصحيح هذا الاختلال إما بالإجراءات الإصلاحية أو بالتحول الثوري وإلغاء مبدأ الملكية الخاصة المولد للربح، لقد أنشأت الشيوعية بعد الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ نظام اجتماعي

---

(١) زكي د. رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، ص ٧٦ و٧٧.

(٢) **التكنوقراط** (Technocrat): هي فئة المتخصصين في مجالات المعرفة، يقومون بالإدارة باستخدام النواحي الفنية بعيدا عن الانتماءات السياسية الضيقة. مصدر: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/١٤٦.

(٣) جالبريث د.جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص٢١٩. وحسب هذا المصدر فقد نشأ علم متفرع عن علم الاقتصاد وهو علم الاقتصاد االمؤسستي يختص بدراسة الدور الذي تقوم به المؤسسات الرئيسية في النظام الاقتصادي.

(٤) **الاشتراكية** (Socialism): هو نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتهدف للقضاء على الطبقات المستغلة والقضاء على الظلم الاجتماعي. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٣٨.

اقتصادي يعتمد على آلية التخطيط المركزي في تخصيص الموارد بدل آلية اقتصاد السوق في تخصيص الموارد، وألغت الملكية الخاصة المولدة للربح واستبدلتها بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، واحتكر نظام الحزب الواحد المتولد عن النظام الشيوعي آلية صنع القرار وألغى الحريات الأساسية[١] .

لقد أنتجت الشيوعية نظاما اجتماعيا اقتصاديا مشوها تولد عنه إقصاء وتهميش ومصادرة للحريات الفردية، بل إن الإقصاء الذي مارسته الأنظمة الشمولية [٢] المتولدة عن الشيوعية بلغ أقصى حدوده عندما تورطت في الإبادة الجماعية وإنشاء معسكرات الاعتقال للمعارضين في سبيل تحقيق تحول ثوري للبنية الاجتماعية الاقتصادية، مثل حملات التطهير التي شنها ستالين [٣] ضد طبقة الملاك الزراعيين الكولاك حتى يتسنى له إنشاء مزارع تعاونية[٤].

إن اختلالات النظام الاقتصادي الاجتماعي المتولد عن الشيوعية تجلى في حدوث أزمات اقتصادية بسبب تركيزها على الجانب الاجتماعي، وبسبب فشل أسلوب آلية التخطيط المركزي في الإنتاج وإلغاء آلية السوق، انتهت بإعلان سياسة إصلاح اقتصادي أطلق عليها البيريسترويكا[٥]، تعترف بفشل النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي أنتجته الشيوعية[٦].

ورغم كون الشيوعية التي ركزت على الجانب الاجتماعي المتمثل في تصحيح وضع الطبقة العاملة النقيض الأيدلوجي للرأسمالية الامبريالية المنحازة لمصالح الطبقة الرأسمالية، ورغم أن الشيوعية اعتمدت توسيع دور الحكومة في التخطيط الاقتصادي في مقابل تقليص الرأسمالية لدور الحكومة للحد الأدنى في الشأن الاقتصادي، لكنهما في جوهرهما وليدا مرجعية معرفية واحدة وهي الرؤية المادية الأحادية التي

---

(١) البلاوي د.حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، إصدار عالم المعرفة الكويت، لعام ٢٠٠٠، عدد (٢٥٧)، ص ١١٣.

(٢) **الشمولية** (Totalitarianism): هو نمط من أنماط الأنظمة السياسية يتطلب وجود عقيدة سياسية رسمية في المجتمع، ووجود حزب سياسي واحد يحتكر العمل السياسي في المجتمع، ويقوم بالتعبئة الشعبية لتنفيذ أهداف العقيدة السياسية. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ص/٣٠٤-٣٠٥.

(٣) جوزيف ستالين .١٨٧٩-١٩٥٣ سياسي روسي، خلف لينين في ترأس الاتحاد السوفيتي. راجع: **المنجد في الأعلام**، دار المشرق، بيروت، ط٢٣، ص٩٦.

(٤) البلاوي د.حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، ص ١١٤ ومابعدها.

(٥) **البيريسترويكا** (Perestroika): هي عملية إعادة الهيكلة والبناء في الاتحاد السوفيتي السابق أعلن عنها الرئيس السوفييتي جورباتشوف في عام ١٩٨٦، وهو ما عجل بتفكك الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ص٨١.

(٦) البلاوي د.حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، ص١٢٠.

تنكر الغايات الروحية والمقاصد الأخلاقية، وقد كانت الشيوعية في حقيقتها عملية استبدال استغلال الطبقة الرأسمالية البرجوازية المسيطرة في الرأسمالية الامبريالية بالطبقة الرأسمالية البيوقراطية [١] المسيطرة في الأنظمة الاشتراكية الشمولية[٢].

وبعد إخفاق الاشتراكية في إثبات قدرتها على تشكيل نظام اقتصادي اجتماعي عادل، وفقدان الثقة بمشروعها لاسيما بعد أحداث المجر في ١٩٥٦، وغزو السوفيت لتشيكوسلوفاكيا لإحباط الثورة فيها فيما سمي بربيع براغ عام ١٩٦٨ اتجهت الاشتراكية في الغرب للتوافق مع الرأسمالية فيما سمي بالرؤية التجديدية للاشتراكية[٣]، «وأصبحت الاشتراكية تحتضر في زمن التحولات»، هذه التحولات التي تولدت عن العولمة[٤]، وهو ما أطلق عليه بأزمة اليسار[٥].

وقد أعادت الرأسمالية الاحتكارية بنزعتها المادية المتمثلة في مبدأ الداروينية الاجتماعية لتؤكد على دورها الأحادي في تشكيل نظام اقتصادي اجتماعي مستغلة تلك التحولات، وكردة فعل ظهرت الحركات الاجتماعية الجديدة، ولكنها مازالت غير محددة التوجه، والبعض يطلق عليها مسمى الحركات الاحتجاجية

---

(١) **الرأسمالية البيوقراطية** (Bureaucracy): البيوقراطية هي التنظيم الإداري للدولة، ويقصد بالطبقة البيوقراطية الرأسمالية فئة كبار موظفي الدولة المسيطرة على جهاز الدولة في الأنظمة التسلطية. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٩٥. والبيوقراطية تعتبر الشكل التنظيمي للمجتمعات الحديثة التي تختلف عن المجتمع التقليدي التي تقوم على أساس علاقة القرابة راجع عودة د/ محمود، **أسس علم الاجتماع**، ص١٣٦.

(٢) شابرا د.محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ت/ محمد زهير السمهوري، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط/١، لعام ١٩٩٦، ص١١٦.

(٣) الرؤية التعديلية أو التجديدية للاشتراكية (Revisionism): هي الأفكار الجديدة والمواقف الوسط التي ظهرت في الفكر الاشتراكي الشيوعي في أوربا التي دعت للتكيف والتوافق مع النظام السياسي الليبرالي في أوربا. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ص٤٥٢.

(٤) **العولمة** (Globalization): هي تقارب أجزاء العالم وتحوله لما يشبه القرية الصغيرة بسبب تقارب المسافات التي حققتها أدوات الثورة المعلوماتية في الاتصالات، والعولمة قد يقصد منها سرعة انتشار وتدفق المعلومات، وسيطرة العادات والثقافة الأمريكية على عادات وثقافة الشعوب، وقد اعتبرها البعض أداة لسيطرة دول المركز الرأسمالي وسيادة النظام العالمي الواحد وإضعاف دور الدولة القومية. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٣٦٢-٣٦٣.

(٥) جيدنز د.أنطوني، **بعيدا عن اليسار واليمين**، ص٣٠و٦.

المناهضة للعولمة، تركز اهتمامها على عدد من القضايا الاجتماعية التي تعرضت لآثار سلبية نتيجة العولمة، مثل قضايا البيئة والسلم وحقوق الإنسان[١].

- **رؤية مدرسة فرايبورغ رؤية توفيقية لنظام اقتصادي اجتماعي متوافق.**

لقد ترافق الرخاء التي شهدته أوربا في الخمسينات والستينات زيادة الاهتمام بالوضع الاجتماعي في الدول الرأسمالية بسب حالة الاستقطاب مع المعسكر الشيوعي ولمنع انجذاب الطبقات العاملة للدعاية الشيوعية، مما ساهم في توسع التدخل الحكومي في الاقتصاد، وقد عرف نمط الدولة في هذه المرحلة بدولة الرفاه (Welfare State) أو الدولة الراعية أو دولة الخدمات الاجتماعية، لقد أنتجت دولة الرفاه أفضل نظام اقتصادي اجتماعي في فترة الاقتصاد الصناعي، فقد تقلصت معدلات الإقصاء والتهميش، ووظفت موارد الدولة لنفقات الضمان الاجتماعي والبنية التحتية، والإنفاق على خدمتي الصحة والتعليم، ولقد استمد النظام الاقتصادي الاجتماعي لدولة الرفاه رؤيته من الاقتصاد الرأسمالي ولكن بنزعة اشتراكية، فقد اعترف بمبدأ حرية السوق ولكن أضاف إليه مبدأ التدخل الحكومي لتصحيح الاختلالات، من خلال قيام الحكومة بإعادة توزيع الثروة بآلية مؤسسة الضمان الاجتماعي، لتقليص معدلات التهميش والإقصاء في المجتمع والمتولدة عن التفاوت الطبقي والفقر[٢].

لقد تم تعريف نظام السوق الاجتماعي بأنه «السوق قدر الممكن والدولة بقدر الضرورة، وبأنه إعادة تشكيل العلاقة بين المنافسة والتضامن، وبأنه المشاركة في معدلات النمو بدل المشاركة في وسائل الإنتاج، وبأنها تحويل العلاقة من الصراع الطبقي إلى التعاون الطبقي»، وبذلك أمكن اعتبار مفهوم السوق الاجتماعي عقد اجتماعي بين فئات المجتمع لرؤية توفيقية لتجنب صراع اجتماعي اقتصادي يهدد تماسك المجتمع وتضامنه[٣].

إن هذه الرؤية التوفيقية بين الرأسمالية والاشتراكية، ولدت عدة نماذج في الدول التي نجحت في تبني هذا التوجه منها النموذج الاسكندينافي كالسويد الذي اعتمد النظام الضريبي كأداة لنظام الضمان الاجتماعي الذي يمثل الشق الاجتماعي من النظام الاقتصادي، والنموذج البريطاني الذي

---

(١) جيدنز د.أنطوني، **بعيدا عن اليسار واليمين**، ص٤.

(٢) شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ترجمة د/ عدنان عباس علي، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٧١)، لعام٢٠١٠، ص٤٠.

(٣) الحمش د.منير، **اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق**، مطبوعات الجمعية السورية للعلوم الاقتصادية، لعام ٢٠٠٩، ص٧٠.

يعتمد على أداة الإعانة في دعم بعض المتطلبات الاجتماعية، كالحد الأدنى للأجور، والنموذج الفرنسي والألماني الذي يعتمد على مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات وتنظيمات المهن في تمويل وإدارة نظام الضمان الاجتماعي ، ويمكن إضافة النموذج الياباني الذي اعتمد على قطاع الأعمال أو الشركات من خلال إلزام جميع الشركات بتوقيع عقود دائمة لتثبيت عمالها مدى الحياة[١].

إن هذه الرؤية التوفيقية لدولة الرفاه أو اقتصاد السوق الاجتماعي ركزت في الجانب الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي، وتشريعات حقوق العمال، وتوفير خدمتي التعليم والصحة مجانياً، والاهتمام بمشاريع البنية التحتية، بينما حقوق الملكية المتمثلة بالاعتراف بالملكية الخاصة بقيت خاضعةً لآلية السوق بعيداً عن التدخل الحكومي[٢].

إن ميزة اقتصاد السوق الاجتماعي نجاحه في توليد لآلية توفق بين ثنائية الدولة والسوق والتي بقيت متعارضة في أشكال الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية المتعددة، فالرأسمالية اعتمدت على أحادية السوق، والأنظمة الاشتراكية اعتمدت على أحادية الدولة، بينما تميزت هذه الرؤية بمحاولة المزواجة بين طرفي ثنائية أمكن إيجاد آلية توفيق بينهما بدل وضعهما في ثنائية تعارض[٣].

يعتقد بعض الاقتصاديين أن الرؤية النظرية لمبدأ السوق الاجتماعي، مستمد من رؤية لمدرسة ألمانية تسمى مدرسة فرايبورغ، نسبة للمدرسة الاقتصادية التي نشأت في جامعة مدينة فرايبورغ الواقعة بين ألمانيا وسويسرا، وقد تمثل مبدأها ب «قيام الدولة بممارسة أوسع دور ممكن»، من خلال «منع الاحتكار وألا تسمح بتأسيس اتحادات تضمن لبعض المنتجين التخفيف من وطأة المنافسة السائدة فيما بينهم، كما تطالب المدرسة الدولة بانتهاج سياسة اجتماعية موائمة لمتطلبات الأسواق»، كما« ينبغي للدولة أن تعمل بكل إصرار من أجل خلق البيئة الضرورية لتحقيق أوسع مدى ممكن من المنافسة، ووفق هذه الأسس كانت مدرسة فرايبورغ قد وضعت الأسس العامة لاقتصاد السوق المتكفلة بالرعاية الاجتماعية»[٤].

---

(١) الحمش د.منير، **اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق**، ص٢٠. وحسب هذا المصدر فإن هذا التقسيم الثلاثي لاقتصاديات دولة الرفاه أو نظام السوق الاجتماعي يعود لعالم الاجتماع اسبينغ اندرسون (Esping- Andersen).

(٢) الحمش د.منير، **اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق**، ص٠٦

(٣) الحمش د.منير، **اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق**، ص٢٥.

(٤) شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ص٤٠.

إن هذه الرؤية النظرية تحولت لسياسة اقتصادية على يد عدد من الاقتصاديين وأشهرهم الاقتصادي الألماني ايرهارد[١] الذي تولى أول وزارة اقتصاد في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وقام بتطبيق سياسة اقتصادية تزاوج بين آلية السوق ونظام الرعاية أو التكافل الاجتماعي الذي ترعاه الدولة. [٢]

إن النقيض لمدرسة السوق الاجتماعي، أو الاقتصاد الرأسمالي بنزعة اشتراكية التي ازدهرت في ألمانيا والدول الاسكندينافية خصوصاً في فترة الخمسينات والستينات من القرن المنصرم هي مدرسة شيكاغو ذات النزعة الرأسمالية المتطرفة والتي ازدهرت في الولايات المتحدة وبريطانيا، «لكن اقتصاد السوق المتكفلة بالرعاية الاجتماعية استعيض عنها بنموذج جديد يتصف بالوحشية والأنانية، ويطلب من بني البشر ما لا طاقة لهم به، نموذج اقتصاد السوق المحررة من القيود، فقواعد هذا النموذج لا تحددها الدولة بل تمليها المشاريع العملاقة وأسواق المال»[٣].

إن المنادين برؤية مدرسة شيكاغو وظفوا نشر الليبرالية والديمقراطية لترويج مبدأها المتعلق بالحرية المطلقة للسوق، « لكن بات واضحاً أن اقتصاد السوق والديمقراطية لا يعملان بانسجام، فالأمر الأقرب للحقيقة هو أن هناك تعارضاً مستمرا بينهما، لأن مجتمع يقوم على الديمقراطية لابد أن يمثل مصالح الجميع وليس مصالح المتفوقين اقتصاديا فقط».[٤]

إن نجاح رؤية مدرسة فرايبورغ في فترة الحرب الباردة يعود لمناداتها لرؤية توفيقية تجمع كما أشرنا سابقاً بين الرأسمالية والاشتراكية، أو ما أطلق عليه الاقتصاد الرأسمالي بنزعة اشتراكية، أو ما يطلق عليه مجازاً الليبرالية الاشتراكية، وتأسيسها لنظام سياسي يعبر عن هذا التوجه، وهو النظام الديمقراطي الاشتراكي، «وتختص الديمقراطية الاشتراكية بخواص ثلاث هي: تحمل الدولة مسؤولية الصالح العام لجميع مواطنيها بما تقدمه من خدمات اجتماعية، ثم إجماع سياسي بين الأحزاب الكبرى حول واجب الحكومة في الإنفاق

---

(١) Ludwing Erhard (١٨٩٧-١٩٧٧): مستشار ألمانيا الغربية السابق في الفترة ١٩٦٣-١٩٦٦، وقبلها تولى أول وزارة اقتصاد في حكومة بلده بعد الحرب العالمية الثانية، أهم أعماله مؤلفه (الرفاهية للجميع). راجع: هانس بيتر و هارالد شومان، **فخ العولمة**، ت/ عدنان عباس، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد(٢٣٨)، لعام ١٩٩٨، ص٢٧٧ و٣٠٦.

(٢) هانس بيتر و هارالد شومان، **فخ العولمة**، ت/ عدنان عباس، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد(٢٣٨)، لعام ١٩٩٨، ص٢٧٧.

(٣) شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ص١٥.

(٤) هانس بيتر و هارالد شومان، **فخ العولمة**، ت/ عدنان عباس، ص٢٧٨.

العام بسخاء وعدالة لمصلحة أبناء المجتمع جميعاً، ثم تغطية نفقات الخدمات العامة بالضريبة التصاعدية، تحقيقاً لسياسة إعادة توزيع الدخل»[١].

لقد حققت الديمقراطية الاجتماعية أو الرأسمالية بنزعة اشتراكية أفضل نموذج عملي لنظام اقتصاد اجتماعي متولد عن الاقتصاد الصناعي يحقق توزيعاً عادلاً نسبياً للسلطة من خلال آلية الديمقراطية، ويحقق توزيعاً عادلاً نسبياً للثروة من خلال آلية الرأسمالية الاشتراكية، من خلال الجمع بين آلية السوق وآلية الضمان الاجتماعي في تخصيص الموارد، والتوفيق بين المتطلبات الاقتصادية والتي آلية السوق أفضل من يلبيها، والحاجات الاجتماعية والتي آلية الضمان الاجتماعي وحقوق العمال أفضل من يلبيها، ولكن يؤخذ على هذا النظام أنه لم ينجح في مواجهة التحديات التي فرضتها التحولات زمن العولمة، وصارت بعض أدواته مثل الضرائب التصاعدية بيئة طاردة للاستثمار، واتجهت حكومات دولة الرفاه لإعادة هيكلة نظامها الاقتصادي الاجتماعي بعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، والقيام بخفض معدلات الأجور، وتخفيض نفقات الضمان الاجتماعي وإجراء عمليات الخصخصة[٢] لتزيد من قدرتها التنافسية في السوق الخارجية[٣]، إن أحد أسباب تراجع دولة الرفاه أنها نابعة من الدولة القومية [٤]، بينما تراجعت فيها القدرات السيادية للدول في عصر العولمة[٥] .

ورغم التحديات التي فرضتها العولمة فإن المجتمعات التي لها نظم سياسية تحترم حقوق الإنسان، وتتمتع بطبقة وسطى عريضة ومؤثرة في المجتمع مثل مجتمعات دول الاتحاد الأوربي عملت على تجديد المطالبة بتطبيق السياسة الاقتصادية الاجتماعية لدولة الرفاه والسوق الاجتماعي، لتجنب التداعيات السيئة للعولمة على الجانب الاجتماعي والتي قد تمس بالاستقرار والسلم الاجتماعي، وأحد تجليات هذه الحالة ما عرف

---

(١) بيتر تيلور و كولن فلنت، **الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر**، ج/٢، ترجمة/ عبد السلام رضوان، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٨٣)، يوليو ٢٠٠٢، ص١٠١.

(٢) **الخصخصة** (Privatization) هي تصفية القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ص٢١٩.

(٣) أفهيلد هورست، **اقتصاد يغدق فقراً**، ترجمة د/ عدنان عباس علي، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٣٥)، لعام ٢٠٠٧، ص١٦.

(٤) **الدولة القومية** (The Nation state): هي الدولة التي تجمع شتات شعبها وعناصرها العرقية في نظام سياسي واحد وقوي. مصدر: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٢٣٧.

(٥) شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ص١٧٣.

بنهج الطريق الثالث التي أعلن عنها رئيس وزراء بريطانيا السابق طوني بلير، بتأثير من عالم الاقتصاد الاجتماعي طوني جيدنز[١].

ومن تجليات تلك الحالة ما أعلنت عنه القمة الأوربية في برشلونة في سنة ٢٠٠٠ (Lisbon Summit) من وضع أهداف لسياسة اقتصادية اجتماعية أوربية مشتركة ومنها ألا يقل معدل التشغيل في دول المجموعة الأوربية عن٧٠% .

ولتوضيح معالم السياسة الاقتصادية الاجتماعية الأوربية التي تعتبر الأفضل عالمياً لحد الآن، بسبب تمتع مجتمعاتها بطبقة وسطى عريضة، نعرض لدراسة أعدها عالم الاجتماع الاقتصادي Tito Boeri ، فقد لاحظ هذا العالم وجود أربعة نماذج للسياسة الاقتصادية الاجتماعية للدول الأوربية، وهي النموذج الاسكندينافي أو الشمالي (Nordic-North Model)، النموذج الألماني والفرنسي (Continental Model)، النموذج البريطاني (Anglosaxon model)، ثم نموذج الدول الأوربية في حوض المتوسط مثل إيطاليا (Mediteranean-South model)، وجميع هذه النماذج تهتم برعاية أربع محددات اجتماعية وهي، رواتب التقاعد (Pension)، تعويضات البطالة (Unemployment benefit)، برامج دعم الأسرة (Family allowance) مثل تعويضات الأمومة والإنجاب، ثم المساعدات الاجتماعية (Social assistance) مثل خدمة الإسكان وإيواء المشردين (Homeless). ولدراسة نوعية كل نموذج فقد أجرى هذا العالم مقارنة بينها على أساس حجم الإنفاق الاجتماعي على الأبعاد الأربعة نسبة للناتج المحلي (Social expendure as percentage of GDP) فكانت النتيجة[٢].

---

(١) Anthony Giddens (١٩٣٨-) عميد لمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم الاجتماعية، دعا لسياسة اقتصادية اجتماعية جديدة هدفها تجديد الديمقراطية الاجتماعية، تأثر رئيس وزراء بريطانيا السابق طوني بلير بسياسته فيما دعي بسياسة الطريق الثالث، ومن أهم نظرياته الاجتماعية نظرية الاستجابة الاجتماعية (Social Reflexivity) ويقصد بها قابلية المجتمع الحديث لتلقي كل ما هو جديد والتخلي عن القديم بتأثير من التدفق المعرفي للعولمة. راجع: جيدنز د.أنطوني، **بعيدا عن اليسار واليمين**، ت/ شوقي جلال، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٦٨)، لعام ٢٠٠٢، ص١٤.

(٢)Tito Boeri, **Social policy models compete & Europe will win**, published by Kennedy school of Government, US,April ٢٠٠٢ P٥

	رواتب التقاعد	تعويضات البطالة	دعم الأسرة	المساعدات الاجتماعية	إجمالي الإنفاق الاجتماعي للناتج المحلي
النموذج الاسكندينافي	%١٢	%٣,٢	%١٥	%١,٥	%٣١,٧
النموذج الألماني والفرنسي	%١٢,٧	%٢,٧	%١٢,٧	%١	%٢٩.١
النموذج البريطاني	%٧,٧	%٢,٣	%١٠,٩	%١,٦	%٢٢,٥
نموذج حوض المتوسط	%١١,٢	%١,١	%٩,٣	%١,٣	%٢٢,٩

إننا نلاحظ كيف تسعى الدول المتقدمة لوضع سياسة اجتماعية تحقق الرفاه لشعبها، وهذا يدل عليه حجم الإنفاق الاجتماعي للدخل الكلي، فقد وصلت تلك النسبة لحدود الثلث في النموذج الاسكندينافي والألماني، بينما كانت في حدود الربع في النموذج البريطاني والإيطالي، وإذا علمنا أن مجموعة اليورو تعتبر ثاني أكبر مجموعة اقتصادية في العالم، تبين لنا قدرة تلك المجتمعات على تنظيم نفسها وحماية أفراد مجتمعها من التعرض للإقصاء والفقر.

- **الدول النامية والاختلال البنيوي في النظام الاقتصادي الاجتماعي.**

لقد كانت أحد تجليات اختلال النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي أنتجه تحول الدول النامية للاقتصاد الصناعي اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء على مستوى المجتمع الواحد وعلى مستوى العلاقات بين الدول، لقد أنتجت البنية الاقتصادية الاجتماعية للاقتصاد الصناعي سوءاً في تخصيص الموارد وسوءاً في آلية تقسيم العمل الدولي دفعت الدول النامية ثمنه بسبب تخصصها في المواد الأولية، ثم استنزاف الفائض أو مواردها المتاحة بتحويله لدول المركز الرأسمالي لشراء السلع المتطورة التي تخصصت بإنتاجها الدول المتقدمة[١].

---

(١) ينظر: شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ص٢٧. زكي د| رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، ص٩٩.

لقد أثبتت الرؤية النيوكلاسيكية والنيوكنزية عدم جدواها بالنسبة للدول النامية، فواقع الدول النامية يشهد بوجود تضخم وكساد يتعلق ببنية اقتصاد تلك الدول بسبب العجز البنيوي لميزان المدفوعات، وضعف الصادرات بسبب اعتماد تلك الدول على الصناعات الاستخراجية للمواد أولية[١]، ومعاناة الدول النامية من فجوة الموارد والحاجات، مما أدى إلى لجوء تلك الدول للمديونية الخارجية لسد حاجتها من النمو لعدم كفاية مواردها، وقد أدى ذلك لوقوع تلك الدول في أزمة مديونية حادة، وأدى لتفاقم مشاكلها الاقتصادية بسبب استنزاف الاقتصاد بأعباء الدين وتحويل الأرباح المتحققة في تلك الأسواق للدول الرأسمالية بدل توظيفها في الأسواق المحلية، ساهم هذا الوضع في نشوء المدرسة البنيوية (Structuralism)[٢]، وقد ركزت تلك الرؤية على تحليل البنى الاجتماعية والسياسية للدول النامية التي أنتجت خللاً اقتصادياً بنيوياً، وقد ركزت تلك المدرسة على أزمات تختص بالدول النامية مثل إشكالية الأمن الغذائي، وأيدت قيام الحكومة بالتدخل في النشاط الاقتصادي لضمان توفير الحاجات الأساسية للسكان من خلال دعم السلع الأساسية ومراقبة الأسعار، ولو أدت تلك الإجراءات لتوسيع دور الحكومة في التأثير على آلية السوق، واعتبار حرية وانفتاح الأسواق مسألة ليست ذات أولوية، بل دعت إلى وضع قيود رقابية على الأسواق كلما دعت الضرورة لذلك، والتركيز على تطبيق برامج اقتصادية لإعادة هيكلة الاقتصاد، ودعت لالتزام قوي للحكومة بخطط التنمية، وهذا النهج لا يتوافق مع الرؤية الرأسمالية بشقيها النيوكلاسيكي والنيوكينزي، لذا أطلق البعض مصطلح النيوماركسية على المدرسة البنيوية، ويبدو أنها متأثرة بالاشتراكية وقد تعتبر امتداداً لها، ورغم تأثرها بالاشتراكية إلا أنها غير مقيدة بنهجها، فقد أدخلت المدرسة البنيوية في رؤيتها بعض الإشكاليات المستمدة من الرؤية الاشتراكية مثل مفاهيم التبعية وشروط التبادل غير المتكافئ المتولد عن العلاقات الدولية، وبعض الإجراءات المستمدة من الاشتراكية مثل تأميم بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصناعات الاستخراجية [٣].

إن الرؤية التي قدمتها المدرسة البنيوية لواقع العالم النامي كانت تؤكد الفكرة الرائجة بأن الفكر ذو النزعة اليسارية في الاقتصاد يصلح كأداة للنقد والتحليل ولا يصلح أداةً للتطبيق، لأن دور تلك المدرسة في الحياة العملية بقي محدوداً، بسبب هيمنة النهج الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي المفروض على الدول النامية كخيار

---

(١) **الصناعات الاستخراجية** (Extractive industrial): هي الصناعة المتعلقة باستخراج الخامات الأولية من باطن الأرض مثل الطاقة والمعادن والفحم. مصدر: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ص٤٣٣.

(٢) زكي د. رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، ص ٩٩ -١٠١.

(٣) صائغ د. يوسف، **التنمية العصية**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ بيروت، عام ١٩٩٢، ص٩٣.

أحادي والذي يستمد رؤيته من المدرسة النيوكلاسيكية التي تقدس آلية السوق، وتعتبر حرية الأسواق قانوناً طبيعياً ملزماً، وقد قامت مؤسسات المال الدولية بفرضه كنهج اقتصادي أحادي مستغلة حاجة الدول النامية للمنح والمساعدات، إن فكر الرأسمالية الليبرالية تمثل مصالح الطبقة الرأسمالية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من الثروة في نمط الاقتصاد الصناعي وترفض الاعتراف بخلل بنيوي في الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي، وتعتبر آلية تقسيم العمل وما يتولد عنها من تفاوت وطبقية وتوزيع غير عادل للسلطة والثروة نتيجة طبيعية[١].

- **بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي للحالة العربية في ظل نمط الاقتصاد الصناعي.**

كما تبين لنا فيما سبق أن نمط الاقتصاد الصناعي سادت فيه الرأسمالية، وقد تعرض العالم العربي لموجات التحديث التي انتقل فيه نمط الاقتصاد الصناعي للعالم العربي بدأت منذ غزو نابليون لمصر والشام ١٧٩٨ مروراً بفترتي الاستعمار ثم الاستقلال، وقد أحدث ذلك تحولات جذرية في بنيته الاقتصادية الاجتماعية تجلى في تعرض البنى التقليدية في المجتمع والتابعة لنمط الاقتصاد التقليدي الزراعي والرعوي للتآكل والتفكك دون أن تزول، ونشوء لبنى حديثة تابعة لنمط الاقتصاد الصناعي دون أن تكتمل، وهذه الخصوصية للحالة العربية في تركيب متداخل لأنماط الإنتاج دون أن تحدث قطيعة مع بنية الاقتصاد التقليدي كما حدث في المركز الرأسمالي وصفه البعض «بالجدلية المشوهة للبنية الاجتماعية الاقتصادية للعالم العربي»[٢].

إن أفضل تعبير عن هذا التشوه تركيبة المدن العربية الحديثة التي تعايشت وتداخلت فيها ثلاثة أنماط من المدن، الأحياء الحديثة في شكلها المعماري المنظم والحديث، وتميزت بالفئة الرأسمالية التابعة للمركز الرأسمالي، وبعادات وثقافة استهلاكية غربية، مثل انتشار مراكز التسوق الفاخرة أو الموالات وانتشار مطاعم الطعام السريع الغربي في هذه الأحياء. ثم العشوائيات أو أحزمة الفقر التي يتركز فيها التهميش والإقصاء والفقر، وهي أحياء محيطة بمركز المدينة تتميز بكثافة سكانية وبنية تحتية مهترئة وغير كافية، وغالبية سكانها من القرى والبادية الذين هجروا الريف للمدينة وتحول أغلبهم من فئة الفلاحين إلى فئة الموظفين (البرجوازية البيوقراطية) أو فئة البروليتاريا الهلامية أو البروليتاريا الرثة[٣]، أو قطاع العمل غير المنظم، مع

---

(١) شابرا د.محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ص ١٩٥.

(٢) سعد الدين د.إبراهيم، **أزمة المجتمع العربي الجدلية المشوهة**، مجلة المستقبل العربي، عدد/٦٤، لعام ١٩٨٤، ص/١٣-١٤.

(٣) **البروليتاريا الهلامية أو الرثة:** هي فئة العمال الذين ليس لهم أجر منتظم ويعملون في أنشطة هامشية وليس في قطاعات إنتاجية، مثل عمال البناء والباعة الجوالون وجامعوا القمامة وخدم المنازل، ومنهم من يتحول ليكون عضو في جماعات

بقاء بنى المجتمع التقليدي فيها مثل العصبيات العشائرية والطائفية، وهؤلاء يمثلون قاع الهرم المجتمعي، ثم المدينة القديمة التي يتميز نسيجها السكاني بطابعه التقليدي المحافظ، وتتميز بفئة برجوازية الحرف التقليدية وبرجوازية التجار التقليديين أو البازار، وهي فئات تتعرض للتآكل والانقراض التدريجي، أما الطبقة الوسطى فقد تقلصت رقعتها في الهرم المجتمعي واختفى تمثيلها الواضح في المدن الحديثة[١].

ومن أوجه الخصوصية العربية أن الفئة التي ترسملت نتيجة آلية التحديث والتحول لنمط الاقتصاد الصناعي اشتغل معظمها في أنشطة ريعية كاقتصاد الخدمات مثل المضاربة والسمسرة والوكلات التجارية الحصرية والسياحة واستخراج المواد الأولية وقطاع اللذة والترفيه، وتميزت بثقافة استهلاكية رسخت من التبعية للمركز الرأسمالي، ورسخت كذلك من تجذر حالة الاقتصاد الريعي، وقد سماها البعض بالرأسمالية الطفيلية[٢]، وقد تولد عن ذلك تفاقم في حدة التفاوت الطبقي والتشوه في البنية الاجتماعية الاقتصادية، لقد كانت تلك الازدواجية في تداخل نمط الاقتصاد التقليدي مع نمط الاقتصاد الصناعي أساس لنشوء علاقة الفصام بين الدولة والمجتمع، والتي أطلق عليها مصطلح «فشل الدول الحديثة» [٣]، لأن الدولة مثلتها الفئات المترسملة المتأثرة بالتحديث المشوه، بينما شرائح عريضة في المجتمع غير مندمجة في عملية التحديث أو آلية الانتقال لبنية الاقتصاد الصناعي بشكل كامل، ولكي تحافظ تلك الفئة المترسملة على استحواذها للسلطة والثروة لجأت لبناء نظام أمني قمعي، وفي هذا تأكيد على المقولة التاريخية التي تقول «أن الدولة هي دائماً أداة الطبقة المسيطرة لقمع الطبقات الأخرى» [٤]، وللأسف الشديد فإن هذا الوضع أعاد إنتاج النظام الإقطاعي في أشكال حديثة أو إذا شئنا التهوين «كرس العلاقات الإقطاعية بالرغم من رسملة الاقتصاديات العربية» [٥]، وأحد تجليات تلك العلاقة الإقطاعية في شكلها التحديثي انجذاب أعضاء من فئة البروليتاريا الرثة أو الهلامية للعمل كأزلام أو أتباع في أجهزة القمع للدولة الحديثة، أو أتباع لقيادات الجماعات التقليدية

الجريمة المنظمة مثل تجار المخدرات والممنوعات. راجع: عبد الفضيل د.محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص١٢٧.

(١) ينظر: سعد الدين د.إبراهيم، **أزمة المجتمع العربي الجدلية المشوهة**، ص/١٤. عبد الفضيل د.محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص١٢٧

(٢)عبد الفضيل د.محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص١٥٤.

(٣) عبد الفضيل د.محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص٢٠٠.

(٤) أمين د.جلال، **العولمة والدولة**، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، عدد/٢٢٨، لعام ١٩٩٨، ص١٤.

(٥) رمسيس د.نادية، **النظرية الغربية والتنمية العربية**، مجلة المستقبل العربي، عدد/٦٤، لعام ١٩٨٤، ص/١٣-١٤.

كالعشائر والطوائف[١]، وتوظيفهم كجماعات وظيفية[٢] في حماية مصالح تلك الفئة المترسملة المتأثرة بالتحديث المشوه والمستفيدة من احتكرها لآلية توزيع السلطة والثروة.

إن هذا التمايز الطبقي والتركيبة الاقتصادية الاجتماعية المتداخلة لنمط الاقتصاد التقليدي مع النمط الصناعي، وهيمنة الرأسمالية الريعية أو الطفيلية التابعة للمركز الرأسمالي كنخبة وسلطة للمجتمع العربي يطرح السؤال المقلق هل هناك إمكانية لتكوين طبقة تكنوقراط[٣] وطنية تتمكن من الوصول لمركز صنع القرار لتقود العالم العربي لمرحلة التحول للاقتصاد المعرفي؟ أم سيبقى العالم العربي رهينة البنية المشوهة لنظامه الاقتصادي الاجتماعي؟.

ورغم تشوه التركيبة الاقتصادية الاجتماعية للحالة العربية فإن التمايز الطائفي والعشائري المتولد عن البنى التقليدية «لا تحتد وتتفعل إلا إذا ارتبطت بتمايز اقتصادي اجتماعي»[٤]، أي وجود لفئات في المجتمع تتقاطع فيها حالة الطبقة الاقتصادية مع حالة انتمائها الاثني[٥] ، وهذه الظاهرة منتشرة في عدد من الدول العربية وهي حالة تهدد تماسك النسيج المجتمعي وتضعف الشعور بالمواطنة وتؤدي لأزمة هوية عميقة في داخله. إن أزمة الدولة التحديثية في تنامي ظاهرة حدة الإقصاء والتهميش وتداخله مع حالة التمايز الطائفي والعشائري ينذر بحالة اجتماعية خطيرة يطلق عليها علماء الاجتماع مصطلح الأنومي[٦] أو حالة انهيار

---

(١) عبد الفضيل د.محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص٢٠٤.

(٢) **الجماعة الوظيفية:** «هو وصف لمجموعات بشرية تستجلبها المجتمعات الإنسانية من خارجها، أو تجندها من بين أعضاء المجتمع من الأقليات الاثنية أو حتى من بعض القرى والعائلات، ثم يوكل لأعضاء هذه الجماعة وظائف تتسم بأنها وظائف حيادية وتعاقدية لا يمكن لغالبية المجتمع القيام بها بسبب رغبة المجتمع في الحفاظ على تراحمه وترابط نسيجه، وأعضاء الجماعة الوظيفية يتوارثون الخبرات في مجال عملهم الوظيفي لتكتسب مفهوم الهوية لديهم». المصدر: د/عبد الوهاب المسيري، **الجماعات الوظيفية اليهودية، نموذج تفسيري جديد**، القاهرة، ط/٢ لعام ٢٠٠٢، ص/١٤-١٥.

(٣) التكنوقراط (Technocrat): هي فئة المتخصصين في مجالات المعرفة، يقومون بالإدارة باستخدام النواحي الفنية بعيدا عن الانتماءات السياسية الضيقة. مصدر: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص١٤٦.

(٤) عبد الله د.إسماعيل صبري، **الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية**، مجلة المستقبل العربي، عدد (٦٤)، لعام ١٩٨٤، ص١٦١.

(٥) **الاثنية** (Ethnology): هو تصنيف الشعوب البشرية لانتماءاتها العرقية والدينية. راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/١٦.

(٦) **الأنومي**. (Anomie): مصطلح اخترعه عالم الاجتماع دور كايم ويقصد به وصف الحالة التي تؤدي لتفكك وانهيار لمعايير الضبط الاجتماعي أو ما يعبر عنه بالفراغ الأخلاقي الذي يفضي لضعف الانتماء الاجتماعي وانتشار الفوضى.

منظومة المعايير والضبط الاجتماعي[١]حيث يدخل المجتمع في حالة صراع ويصبح مهدداً بين إعادة إنتاج البنية التسلطية القمعية لتحمي مصالح الرأسمالية الريعية، أو الفوضى التي تؤدي لانفلات البروليتاريا الرثة في أعمال الفوضى والشغب وتؤدي لغياب الدولة.

في تقديري الشخصي إن قراءة تحليلية للبنية المشوهة للتركيبة الاجتماعية الاقتصادية للحالة العربية يكشف الخطورة الكامنة التي تهدد بنشوء صراعات تقوض مجهود التنمية وبنية الدولة، لإن هذه البنية المشوهة أدت لتعرض فئات اجتماعية عريضة في المجتمع للإقصاء والتهميش، وقد تم إهمال تلك الفئات بشكل مقصود من قبل الدولة الحديثة بسبب نزعتها المركزية الرأسمالية الريعية، مما جعل تلك الفئات الاجتماعية عرضة للانجذاب نحو الأفكار المتطرفة التي تدعو للتكفير وإلغاء الآخر كرد فعل على الإقصاء والقمع، أو عرضة للانجذاب لجماعات الجريمة المنظمة كالمافيا وشبكات الفساد المنظم[٢] والجماعات الإرهابية بسبب إهمال احتوائهم ببرامج تنمية تحول تلك الفئات لرأس مال بشري.

راجع: عبد المعطي د.عبد الباسط، اتجاهات **نظرية في علم الاجتماع**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٤٤) لعام ١٩٨١، ص١٢٤.

(١) **الضبط الاجتماعي**: هي عملية انتظام العلاقة بين أفراد المجتمع وجماعاته بما يحفظ استقرار المجتمع، وهو يدل على ضرورة أن يكون سلوك الأفراد مقيدة بضوابط أو معايير (Norms) في إطار المجتمع أو الجماعة، ومن وسائل الضبط: العرف، القانون، الدين. والأفراد الخارجون عن معايير الضبط الاجتماعي كانت تطلق عليهم مسميات مختلفة مثل الصعاليك والعيارون والخارجون عن القانون . راجع د/ محمود عودة، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية مصر، ، ص/١٠٥. ونود الإشارة إلى أنه يوجد اتجاهان رئيسيان في علم الاجتماع بخصوص الضبط الاجتماعي الاتجاه المحافظ، وأهم من يمثله المدرسة البنيوية الوظيفية، والذي يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي بارسونز (Barsons) من رواده، وهذا الاتجاه يؤكد على استقرار وثبات النظم الاجتماعية، ويعتبر الخروج على معايير الضبط الاجتماعي انحرافا يستوجب الجزاء، ويتجاهل التغير الاجتماعي، في مقابل ذلك هناك الاتجاه النقدي الذي يؤكد على دراسة تطور المجتمعات والتغيرات التي تطرأ عليها نتيجة لقوى الصراع داخله، لأن وجود القوة والسلطة في النظم الاجتماعية يولد شروط الصراع، وأهم من يمثل هذا الاتجاه مدرسة فرانكفورت وعالم الاجتماع الألماني هابرماس (Habermas). راجع: ايان كريب، **النظرية الاجتماعية**، ترجمة د/حسين غلوم، إصدار عالم الفكر بالكويت، عدد (٢٤٤)، لسنة ١٩٩٩، ص ٥٠و٨٧. وفي اعتقادي أن النظم الاجتماعية التسلطية التي تكون أداة الضبط الاجتماعي فيها القوة أو القمع يناسبها التحليل الاجتماعي للاتجاه النقدي أكثر من الاتجاه المحافظ للمدرسة الوظيفية.

(٢) **الفساد المنظم** (Grand corruption) هي الحالة التي يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهو يتميز بأنه متجسد كثقافة وعرف اجتماعي وأنه يصعب تجنبه. المصدر: د.حسين قاضي و د.سنان ديب، **الفساد وسوء توزيع الثروة**، الجمعية السورية للعلوم الاقتصادية، شباط ٢٠٠٩، ص٨٩.

إن أحد الأسباب التي ساهمت في تعميق الاختلالات الاقتصادية الاجتماعية السياسة الاقتصادية[١] التي طبقتها الدول العربية والتي ترسم معالم النظام الاقتصادي الاجتماعي، فقد كانت متقلبة التوجه «من السوق إلى الدولة ثم من الدولة إلى السوق»[٢]، وقد طبقت وصفات متنوعة ما بين آلية السوق في تخصيص الموارد وآلية التخطيط الحكومي في تخصيص الموارد[٣]، وقد مرت السياسة الاقتصادية للدول العربية بعدة تحولات غيرت فيها من التوجه الاقتصادي الاجتماعي لبرامجها وسياساتها، من التوجه الاشتراكي ذو النزعة الشمولية في الستينات إلى التوجه الليبرالي في التسعينات من القرن الفائت، وقد أطلق على هذا التحول مصطلح الانفتاح الاقتصادي، ففي التوجه الاشتراكي الشمولي اعتمدت الحكومات العربية بعد الاستقلال على آلية التخطيط في تنفيذ البرامج الإنمائية والتسريع في التحول للاقتصاد الصناعي، ولكن أنتجت تلك الآلية عدد من الأخطاء لا تقل عن أخطاء آلية السوق مثل هجرة الريف للمدينة والتضخم السكاني للمدن وإهمال الريف والأقاليم[٤]، وإضعاف دور قطاع الأعمال أو القطاع الخاص بسبب سياسة التأميمات أو

---

(١) **السياسة الاقتصادية** (Economic policy): هي مجموعة القواعد والإجراءات التي تتخذها وتنفذها الدولة لتوجيه أنشطتها الاقتصادية الاجتماعية وأنشطة جميع المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني. مسعود د.مجيد، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، عالم المعرفة بالكويت، عدد (٧٣)، ص/٥١.

(٢) شابرا د. محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة محمد زهير السمهوري، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة عمان بالأردن، ط/١، لعام ١٩٩٦، ص١٩٥.

(٣) **التخطيط الاقتصادي** (Economic planning): هي عملية إدارة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية والنقدية من قبل الدولة، ثم توجيه تلك الموارد للاستخدامات التي تحددها الدولة. مسعود د.مجيد، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، ص١١ و ٨١.

(٤) نود الإشارة هنا أن هجرة سكان الريف للمدينة وتكدسهم في أحياء عشوائية وما صاحب ذلك من هجرهم للعمل في أراضيهم الزراعية في مقابل العمل في وظائف حكومية يتقاضون عليها رواتب عرفت بظاهرة رسملة الريف راجع: سعيفان د.سمير، **الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية بسورية، شباط ٢٠٠٩، ص/١٩. ونود الإشارة هنا أن ظاهرة رسملة الريف أو ترييف المدينة كما أسماها بعض الباحثين أحد الأسباب التي أعاقت التحول لبناء مجتمع مدني ونظام ديمقراطي لأن فئة العسكر من الفلاحين الذين هجروا عملهم الزراعي وهاجروا للمدن قاموا بانقلابات عسكرية بعد الاستقلال وأسسوا لنظم عسكرية وتمكنوا من خلال إجراءات التأميم من زيادة قوتهم والإنفاق على سلطتهم الجديدة، وأتاح لهم ذلك أن يجذبوا أبناء الريف للاستيطان في المدن وإغرائهم بالوظائف الحكومية مقابل ولائهم السياسي، فبينما كان سكان الريف في الأربعينات من القرن المنصرم يشكلون ما يقارب ٧٠% من إجمالي السكان، تحول الأمر في الثمانينيات ليصير أبناء المدن يشكلون ما يقارب ٧٠% من إجمالي السكان بتأثير ظاهرة رسملة الريف. راجع: بشارة د.عزمي، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديموقراطي عربي**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لعام ٢٠٠٧، ص٨١ وما بعدها.

الاستملاكات، والتي أدت لهجرة الأموال بدل استقطابها، وتعطيل دور المجتمع المدني[١] بسبب تضخم الجهاز الحكومي وتقييد الحريات.

وفي فترة الانفتاح الاقتصادي اعتمدت الحكومات العربية آلية اقتصاد السوق في تخصيص الموارد بضغط من مؤسسات المال الدولية مثل صندوق النقد الدولي[٢] والبنك الدولي[٣] ، والتي فرضت سياسة اقتصادية ذات التوجه الليبرالي المتأثر برؤية النيوكلاسيك أو مدرسة شيكاغو في تطبيق برامج إصلاحات اقتصادية أو ما يسمى بإجراءات تفاهم واشنطن[٤].

وقد فرضت مؤسسات الاقتصاد الدولية هذا التوجه فيما عرف بسياسة التكيف والتثبيت، وقد تمت على مرحلتين، فالمرحلة الأولى أطلق عليها سياسة التكيف الهيكلي (Structural Adjustment)، ومن أهم إجراءاتها إلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية، مثل أسعار الخبز والطاقة، والخصخصة أو تصفية القطاع

---

(١) **المجتمع المدني** (Civil society) هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، وتمثل مرحلة وسيطة بين المؤسسات التقليدية كالقبيلة والعشيرة والطائفة، ومؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها. راجع: د/ صالح ياسر، **المجتمع المدني والديمقراطية**، بدون ذكر لدار النشر، ص٧و٨. ونود الإشارة هنا أن الأنظمة العسكرية الشمولية بسبب مصادرتها للحريات الأساسية حولت مؤسسات المجتمع المدني لمؤسسات تابعة للأجهزة الحكومية وبذلك ساهمت في تحويل الطبقة الوسطى والتي تعتبر حاضنة للمجتمع المدني لفئة مرتبطة بالدولة بدل أن تكون طبقة حاملة للوعي والتغيير في المجتمع، وبسبب هذه السياسة الإقصائية في تغييب دور المجتمع المدني تصاعدت ظاهرة الأصولية والأفكار التكفيرية كردة فعل على إجراءات خنق المجتمع من الديكتاتوريات المتوحشة وتعطيل مؤسسات المجتمع المدني من أداء دورها الايجابي. راجع: بشارة د.عزمي، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديموقراطي عربي**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لعام ٢٠٠٧، ص٨١ وما بعدها.

(٢) **صندوق النقد الدولي** (International Monetary Fund) ويرمز له اختصاراً IMF هو منظمة دولية اقتصادية أنشئت في ١٩٤٧ بمقتضى اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ للإشراف على الجوانب النقدية للمدفوعات الدولية ولتحقيق استقرار النقدي، ومقره في الولايات المتحدة الأمريكية. راجع: **الموسوعة الاقتصادية الاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٣١٣.

(٣) **البنك الدولي** (World Bank): هي مؤسسة مالية دولية أنشئت في عام ١٩٤٤ ومقره في واشنطن تختص بالنشاط التنموي في العالم. راجع: **الموسوعة الاقتصادية الاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٨٩.

(٤) **تفاهم واشنطن** (Washington Consensus): نسبةً لثلاثة أطراف مقرها واشنطن تفاهمت على تبني هذا التوجه، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومة الأمريكية. راجع: عيساوي د/ إبراهيم، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة ، ط٢ لعام ٢٠٠١، ص٣٨.

العام، وإلغائه للقيود على حرية التدفق السلع والأموال من الخارج (Deregulation)، وإلغاء لسياسة الحماية الجمركية للمنتجات المحلية، وتعويم سعر الصرف[١].

وبعد تنفيذ تلك الإجراءات تشرع تلك المؤسسات بفرض إجراءات المرحلة الثانية والتي يطلق عليها سياسة التثبيت الهيكلي(Structural Stabilization)، وأهم إجراءاتها تقليص عجز الموازنة الحكومية، وتقليص عجز ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطات النقدية من العملات الدولية، وهذا يستلزم إتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية، تركز على تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وزيادة الضرائب، وخفض سعر الصرف، وزيادة في أسعار السلع الأساسية[٢].

لقد أدت تلك الإصلاحات للتركيز على الجانب الاقتصادي وتخلي الدولة رغم تقصيرها عن دورها الاجتماعي، وتركت القضايا الاجتماعية لاقتصاد السوق، وقد أنتجت تلك السياسة أزمات اجتماعية عميقة لأنها ألقت بعبء ما يسمى بالإصلاحات على الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع[٣]. حيث أدت الإصلاحات الليبرالية لزيادة معدلات الفقر والبطالة والغلاء، وزيادة في حدة التفاوت، وأدت لنشوء طبقة الأثرياء الجدد أو طبقة رجال الأعمال المتولدة عن فترة الانفتاح الاقتصادي، ونشوء لشراكة وزواج مصالح مع فئة كبار رجال السلطة المتولدة عن فترة التوجه الاشتراكي الشمولي للدولة العربية، بينما تراجعت نسبة الطبقة الوسطى في المجتمع، وفي بعض الحالات اختفت، وتزايدت نسبة الطبقة الدنيا أو فئة محدودي الدخل، وبالتالي تزايد في معدلات الإقصاء والتهميش والتفاوت والفقر.

إن اختلال النظام الاجتماعي الاقتصادي المتولد عن نمط الاقتصاد الصناعي ناشئ من فكر الحداثة[٤] الذي يستمد نهجه من المرجعية المادية ويرفض أي مرجعية أخلاقية تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية[٥]،

---

(١) زكي د.رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، دار المستقبل العربي، القاهرة ، ط١ لعام ١٩٩٦، ص١٧٣.

(٢) زكي د.رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، ص١٨٥.

(٣) عيساوي د. إبراهيم، **التنمية في عالم متغير**، ص٣٨.

(٤) الحداثة أو التحديث (Modernization): هي عملية تغيير البيئة الاجتماعية والرؤية المعرفية والأخلاقية بحيث يزداد تحكم الإنسان في البيئة، ويتم استبعاد كل المطلقات والغيبيات، وينتج عن ذلك أن الشخصية التقليدية تتحول إلى المواطن الحديث الذي يستجيب للقانون العام الذي تصدره الدولة، والذي لا يدين للولاء للمؤسسات التقليدية كالعشيرة أو الطائفة أو الأسرة ولا للمؤسسات الدينية مثل المسجد والكنيسة. راجع: المسيري د.عبد الوهاب، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر بدمشق، ط/٣، لعام ٢٠١٠، ص٣٤٤ .

(٥) شابرا د. محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة محمد زهير السمهوري، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة عمان بالأردن، ط/١، لعام ١٩٩٦، ص٣٤.

وهذا الفصل بين المعيار الأخلاقي والسياسة الاقتصادية أحد أسباب الاختلال الاقتصادي الاجتماعي، واعتقد أن ميزة المرجعية الإسلامية هي ربطها الرؤية الاقتصادية والاجتماعية بالمعيار الأخلاقي.

لقد أدى بروز الاقتصاد المعرفي في التسعينات من القرن الماضي إلى إنقاذ الاقتصاد الرأسمالي من تناقضات النظام الاقتصادي الاجتماعي المتولد عنه، ويمكن اعتبار أفضل نظام اقتصادي اجتماعي في ظل الاقتصاد الصناعي هو نظام دولة الرفاه أو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي لم يتسنى للعالم العربي تطبيق آليته بشكل كامل.

المطلب الثالث: نمط الاقتصاد المعرفي.

- **تعريف بالاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy).**

يقصد بالمعرفة «هي كل تجليات وصور ما أنتجه العقل البشري في نظريات ونظم واكتشافات علمية وانجازات تكنولوجية وإنتاج إبداعي» [١]، وبذلك تتميز المعرفة عن مفهوم العقل بأنها تمثل الجانب الحسي لما ينتجه العقل البشري.

أما الاقتصاد المعرفي فيقصد به ذلك «الاقتصاد الذي يكون فيه إنتاج ونشر واستخدام المعرفة محركاً أساسيا للنمو وصناعة الثروة وخلق فرص للعمل في جميع الصناعات»[٢].

لقد أدت الثورة المعلوماتية التي بدأت مع انتهاء حقبة الحرب الباردة باختراع الحواسيب والبرمجيات، وانتشار تداول وسائل الاتصال الحديثة من الجوالات والنت أو الشبكة العنكبوتية، إلى التحول لنمط الاقتصاد المعرفي، فبعدما كان العالم يتصف بندرة المعلومات وصعوبة الوصول إلى المعلومة المناسبة، صار العالم يتصف بتدفق المعلومات لدرجة الانفجار المعرفي، وقد ساهم التحول إلى الاقتصاد المعرفي المتولد عن تكنولوجيا الاتصالات إلى إنقاذ الرأسمالية من مأزقها التي وصلت له نتيجة تناقضات نمط الاقتصاد الصناعي، مما جعل بعض الاقتصاديين يطلق على تلك الحالة وصف أن الرأسمالية تجدد من قواها الإنتاجية لكي تنقذ نفسها من الانهيار بفعل التناقضات الكامنة فيها[٣].

---

(١)علي د.نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة**، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد (٣٦٩)، لعام ٢٠٠٩، ص٨٨.

(٢) مجموعة من الباحثين، **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، إصدارات عالم المعرفة بالكويت، عدد(٣٨١)، لعام ٢٠١١، ص١١٤.

(٣) مرسي د/فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد (١٤٧)، لعام ١٩٩٠، ص٣٠.

لقد ساهم الاقتصاد المعرفي بنشوء ظاهرة العولمة بسبب التقارب الذي أحدثه تطور وسائل الاتصالات والتغلب على التباعد الجغرافي في أنحاء الأرض، كما ساهم تطور وسائل الإنتاج في الاقتصاد المعرفي ببروز تأثير الشركات المتعددة الجنسيات [١] الذي تجاوزت في تأثيرها سيادة الحكومات المحلية، وتجاوز أرقام ميزانيات كبار تلك الشركات الموازنات الحكومية للبلاد متوسطة وصغيرة الحجم[٢].

لقد تميز الاقتصاد المعرفي بأنه اقتصاد يحتاج لرؤوس أموال ضخمة، ومعتمد على التقنيات عالية التطور كبرمجيات الذكاء الآلي والإنسان الآلي أو الروبورت الذي يحاكي بعض وظائف المخ البشري[٣]، والتحكم الصناعي والتقنيات المجهرية أو ما يعرف بتكنولوجيا النانو[٤] وفيزياء الكم[٥] والبيولوجيا الجزئية[٦]،

---

(١) **الشركات المتعددة الجنسيات** (Multinational companies): هي شركات عملاقة تعمل في أكثر من دولة في العالم ويتعدى دخل بعضها دخل بعض البلاد النامية، وهي تتميز باحتكار بعض مجالات التكنولوجيا المتقدمة، ولها نفوذ سياسي قوي في حكومات الدول في العالم راجع: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٣٠١.

(٢) مرسي د/فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، ص٣٠.

(٤) مرسي د/فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، ص٤٠.

(٤) تكنولوجيا النانو (Nano Technology): هي التكنولوجيا التي تدرس المواد التي تحتوي على أحجام شديدة ومتناهية الصغر، والنانو يساوي واحد على ألف مليون متر، وقد أدى تطور تكنولوجيا النانو لتخليق مواد جديدة وتصميم لأنظمة ومعدات جديدة فائقة الدقة والخصوصية. راجع: علي د/نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة ج١**، ص٢٦٠.

(٢) **فيزياء الكم** (Quantum physics): هو فرع الفيزياء الذي يدرس الطاقة والمادة على مستوى العناصر الذرية الأولية، وقد نجحت فيزياء الكوانتم أو الكم في التنبؤ بوجود المادة المضادة والتي تسمى Anti Mattar وفي دراسة النشاط الإشعاعي، ودراسة بنية الذرة أو الجسيمات دون الذرية مثل الكوارتر Quarks، وقد استطاع الإنسان اكتشاف تلك الجسيمات الأولية التي تسمى الكوارتر وأضدادها من خلال تجارب طبقت في مسرعات عالية الطاقة، ومن خلال دراسات على التحلل الإشعاعي للعناصر ذات النشاط الإشعاعي، ومن خلال مراقبة التصادمات الحادثة بواسطة الأشعة الكونية، ولم تعد الذرة والإلكترون هي أصغر الجسيمات غير القابلة للانقسام، بل ثبت عملياً وجود جسيمات أولية غزيرة العدد قد وصل عددها إلى عدة مئات. راجع: سام تريمان، **من الذرة الى الكوارتر**، ترجمة د/أحمد فؤاد، سلسلة عالم المعرفة عدد (٣٢٧)، إصدار عالم المعرفة في الكويت، لعام ٢٠٠٦، ص١٨ و ١٩ و٣٧.

(٦) **البيولوجيا الجزئية** (Microbiology): هي العلم الذي يدرس الجزئيات الدقيقة المجهرية للأحياء، وقد حدث تطور في مجال تقنية البيولوجيا الجزئية بعد اكتشاف الشفرة لوراثية والخريطة الوراثية الجينوم، وأدى ذلك لإنتاج المواد المعدلة وراثياً وتقنيات الهندسة الوراثية والاستنساخ و توليد خلايا جديدة من خلال تقنية الخلايا الجذعية. راجع: علي د/نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة ج١**، ص١١٩.

وتقنيات الليزر[١] وأشباه المواصلات[٢] والألياف البصرية[٣]، وتتميز بدرجة عالية من تدويل رؤوس الأموال المتجاوز للحدود السياسية للدول، ويتمتع بمزايا غير عادية من اللامركزية المتخطية للحدود الجغرافية، وقد أدى ذلك لإحداث تحول بنيوي في وسائل الإنتاج، وإنتاج نظام جديد لتقسيم العمل دولياً، حيث ازداد التخصص الشديد في العمل، وإحداث تغييرات هيكلية في سوق العمل، وبروز لطبقة التكنوقراط كصانع أساسي للقرار، و كطبقة حاكمة في عدد من الدول التي تكيفت بسرعة مع الاقتصاد المعرفي، ولقد زاد التحول للاقتصاد المعرفي من تبعية الدول النامية للمركز الرأسمالي المتمثل في الدول المتقدمة بسبب حاجتها لنقل التقنيات إليها[٤].

- **المجتمع المعرفي المقدمة الضرورية للتحول للاقتصاد المعرفي.**

لقد أصبح معيار التقدم الاقتصادي الحديث هو في المستوى الذي وصلت له أي دولة في التحول لاقتصاد المعرفة، وقدرة مجتمعها على التكيف مع الاقتصاد المعرفي، والتحول للاقتصاد المعرفي يبدأ من مقدمة ضرورية يطلق عليها مصطلح المجتمع المعرفي[٥]، وهذا يعني حدوث عملية انتقالية في بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي بتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد كان عنوان تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ نحو إقامة مجتمع المعرفة، ويقصد بالمجتمع المعرفي «هو ذلك المجتمع الذي يقوم على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي والاقتصاد والمجتمع المدني»[٦].

إن المجتمع المعرفي يمر بعدة مراحل كي ينضج، فالمرحلة الأولى هي مرحلة نشر المعرفة وذلك عندما يتأثر ويتفاعل المجتمع التقليدي مع الأدوات المعرفية الحديثة من حواسيب ونت، ويليها المرحلة الثانية وهي مرحلة إنتاج المعرفة وهذا يستلزم بيئة ومؤسسات وثقافة عامة، ثم تليها المرحلة الأخيرة وهي مرحلة تكوين

---

(١) **الليزر** (LASER): هي اختصار لبدايات الكلمات تضخيم الضوء بانبعاث الإشعاع المنبه، وهي أشعة ضوئية شديدة الدقة ذات تركيز طاقة مرتفع، ولها عدة تطبيقات مهمة مثل قارئة أقراص الحاسوب (CD player)، وقارئة اللصاقة الالكترونية (Barcode scanner) وفي مجال الجراحة. . راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/Lase

(٢) **أشباه المواصلات** (Semiconductors): هي مواد تستخدم لإنتاج الرقائق الالكترونية بسبب خواصها التي تقع بين المواد العازلة والمواد الموصلة. راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/Semiconductor.

(٣) **الألياف البصرية** (optical fiber): هي عبارة عن ألياف شفافة مصنوعة من أنواع خاصة من الزجاج أو البلاستيك وهي تستخدم كبديل عن الألياف المعدنية لخصائصها التي تسمح بنقل الإشارات بضياع أقل وبحماية من تداخلات المجالات الكهرومغناطيسية. راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/Optical_fiber.

(١) مرسي د.فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد (١٤٧) لعام١٩٩٠، ص٤٠.

(٥) علي د.نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة ج١**، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد (٣٦٩)، لعام ٢٠٠٩ ص١٨٩.

(٦) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ط/١، الأردن، ص٢.

رأس مال معرفي، إن الحالة العربية في أحسن حالها قد استكملت جزئياً نشر المعرفة ولكن لم تنجح في إنتاج المعرفة، فمازال العقل العربي مستهلك ومستورد للمعرفة ولم ينجح إلا في حالات استثنائية في إنتاج المعرفة[١].

لقد ذكر تقرير التنمية الإنسانية في عام ٢٠٠٣ خمسة أركان أساسية للتحول لمجتمع المعرفة وهي أولاً: إطلاق حريات التعبير والرأي والتنظيم، ثانياً: نشر التعليم النوعي وتنمية مهارات وقدرات التفكير، ثالثاً: توطين التقنية، رابعاً: التحول لنمط الاقتصاد المعرفي، خامساً: تأسيس نموذج معرفي أصيل ومنفتح[٢].

- **الأزمة المعرفية للحالة العربية.**

إن إشكالية القصور في التحول للمجتمع المعرفي والتكيف مع اقتصاد المعرفة تولد عنه مصطلح جديد يسمى بالأزمة المعرفية، وأحد تجليات تلك الأزمة التحدي الذي تفرضه الفجوة المعرفية (Knowledge Gap) بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تعتبر الدول العربية ضمن تصنيفها، ومن أهم الأدوات الفعالة لتضييق الفجوة المعرفية ومواجهة الأزمة المعرفية هو إصلاح نظام التعليم، فالنظام التعليمي الحالي السائد في العالم العربي كما يقول الخبراء نظام متدني الخدمة «يولد تصحراً معرفياً»[٣]، بسبب اعتماده على الوسائل التقليدية في التلقين والتكرار والحفظ والمتمحور حول مركزية المدرس وما يريده، ويفضي لمعرفة جامدة غير قابلة للتطور، بينما «تكرس المناهج الدراسية العربية الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع على التفكير النقدي الحر، ويتجنب محتوى المنهاج تحفيز التلاميذ على نقد المسلمات الاجتماعية أو السياسية، وتقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع»[٤].

ولتوضيح عمق الأزمة المعرفية في العالم العربي سنورد ملخص دراسة أصدرتها أحد مؤسسات البحث المشهورة عالمياً عندما حددت ستة عشر تطبيقاً فائق التقنية، ثم أخذت عينة لعدد من الدول لاستطلاع درجة ما حازته من هذه التطبيقات، وقد وقع الاختيار على دولتين عربتين بارزتين وهما مصر والأردن، وقد خلصت الدراسة إلى إدراج الدولتين العربيتين ضمن الفئة المتخلفة تقنياً[٥]، إن هذا يكشف لنا بعمق خطورة الفجوة المعرفية واتساعها مع مرور الزمن مما يجعل الدول العربية في المصاف الدنيا في ترتيب الدول حسب تقدمها، ولولا الريع النفطي لتهاوت الدول العربية لمصاف الدول شديدة الفقر.

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، ص/٣.

(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، ص/١١.

(٣) علي د.نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة ج١**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد ٣٦٩ لسنة ٢٠٠٩، ص٧٦.

(٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، ص٥٣.

(٥) علي د.نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة ج١**، ص٢٥٨و ٢٥٩، والمؤسسة البحثية مصدر الدراسة مؤسسة راند RAND.

- **آلية تصحيح الاختلال الاقتصادي الاجتماعي المتولد عن الأزمة المعرفية.**

إن من أهم الأدوات والآليات للتحول للاقتصاد المعرفي والقضاء على الأزمة المعرفية هي:

أولاً: إصلاح النظام التعليمي الجامعي والمدرسي والانتقال لنظام تعليمي ينمي القدرة على البحث والاكتشاف والإبداع لدى الطالب، من خلال تدريبه على استخدام أدوات المعرفة والبحث بدل تلقينه المعلومات، وهذا المفهوم يطلق عليه التعليم الذاتي، واستخدام الوسائط التعليمية المتطورة في عرض المعلومات بدل صياغة المعلومات في عبارات إنشائية معدة للحفظ، وعرض المعلومات بأسلوب الحوار والتساؤل وليس بأسلوب التلقين الجاهز وهذا المفهوم يطلق عليه التعليم التفاعلي، وتنمية التفكير النقدي من خلال طرح التساؤل وتناول القضايا الخلافية من غير تعصب[١]، وقد بينت الدراسات من وجود «ضعف (في) التحصيل التعليمي وبوجه خاص في اللغات والعلوم والرياضيات»[٢]، بينما «تركز مناهج علم الحاسوب على الجوانب التقليدية وتقصر في مجالي تنظيم وهندسة الحاسوب والرياضيات الحاسوبية»[٣].

إن النظام التعليمي ذو التوجه نحو التحول للاقتصاد المعرفي يجب عليه التركيز على تنمية مهارات وقدرات التفكير الطلاب والتلاميذ، بدل أسلوب حفظ وتكرار وتلقين المعلومات، مثل تنمية مهارات الذكاء الإدراكي[٤] ومهارات الذكاء العاطفي[٥]، وتدريب النشء على أنماط التفكير المتطور الذي يتناسب مع حاجات مجتمع المعرفة مثل التدريب على اكتساب نمط التفكير المتعدد بدل التفكير الأحادي، واكتساب نمط التفكير النسبي الاحتمالي بدل نمط التفكير الحرفي الذي يميل للتعميم والقطع، واكتساب نمط التفكير الذي يسعى لفهم الآخر بدل نمط التفكير الانطوائي المتمركز حول الذات [٦].

---

(١)علي د.نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة ج١**، إصدار عالم المعرفة في الكويت، عدد ٣٦٩ لسنة ٢٠٠٩، ص/٦١.

(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، ص٥٥.

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، ص٥٥.

(٤) **الذكاء الإدراكي** (Intelligence Quotient) ويرمز له اختصاراً IQ هي القدرة على التعامل مع المعلومات والمعارف وفهمها وإيجاد الحلول والتطبيقات منها. راجع: علي د/نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة ج٢**، ص٩٣.

(٥) **الذكاء العاطفي** (Emotional intelligence) ويرمز له اختصاراً IE هي: القدرة على التحكم بانفعالات الذات، وفهم انفعالات الآخرين، ومن المهارات المرتبطة بالذكاء العاطفي مهارات التواصل والتفاوض وتصفية الخلافات وتجنب الصدمات وفهم مشاعر الآخرين والتحكم بالانفعالات، والخبراء يعتبرون التدريب على مهارات الذكاء العاطفي أصعب من مهارات الذكاء الإدراكي. راجع: دانييل جولمان، **الذكاء العاطفي**، ترجمة ليلى الجبالي إصدار عالم المعرفة بالكويت، ص٥٥. وكذلك علي د/نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة ج٢**، ص٩٣.

(٦) علي د.نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة** ج٢، ص٩٦.

ثانياً: استقطاب العقول والخبراء بدل دفعهم للهجرة للدول المتقدمة فيما يسمى بظاهرة نزيف العقول (Brain Drain)، وإقامة مراكز لاستقطاب الشركات والاستثمارات ورجال الأعمال المهتمين بتكنولوجيا الاقتصاد المعرفي مثل مدن المعرفة (Knowledge Village)[١]، إن أهم ما يميز مدن المعرفة تشجيع روح المبادرة الإبداعية، «ويمكن النظر إلى مدينة المعرفة على أنها أداة لتقوية التحول إلى الاقتصاد المعرفي» [٢]

ثالثاً: إنشاء مشاريع البنية التحتية المرتبطة بالاقتصاد المعرفي، مثل البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات[٣].

إن التحول للاقتصاد المعرفي يستلزم نشوءا لطبقة تكنوقراط وطنية واتساع لرقعتها في الهرم المجتمعي، فهي الفئة التي تعتبر عماد الطبقة الوسطى في أي مجتمع، فكما أن الطبقة الارستقراطية كانت عماد الاقتصاد الزراعي الإقطاعي، والطبقة الرأسمالية عماد الاقتصاد الصناعي، فإن طبقة التكنوقراط هي عماد الاقتصاد المعرفي، والحكومات المتطورة في العالم حالياً تقودها نخبة من التكنوقراط، لذا فإني اعتقد أن التركيز على بناء رأس مال بشري من خلال إصلاح النظام التعليمي وبناء مدن معرفية تستقطب الخبرات البشرية وإتاحة الفرصة لأعضاء تلك الفئة في الوصول لمراكز صنع القرار سيكون مدخل لتطوير اقتصاديات العالم العربي وإحداث نقلة حضارية في نظامه الاجتماعي.

- **تحديات التحول لنمط الاقتصاد المعرفي.**

إن التحول لنمط الاقتصاد المعرفي سيؤدي لإحداث تغيرات بنيوية جذرية في النظام الاقتصادي الاجتماعي، لذلك فالنظام الاقتصادي الاجتماعي المتولد عن الاقتصاد المعرفي لم تتحدد معالمه النهائية بعد، وهذا ما يجعلنا نواجه فرص يجب انتهازها وكذلك تحديات خطيرة ستؤثر على مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة ومن أهمها:

أولا: تراجع دور الدولة القومية وتصاعد تأثير الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات المتجاوز للحدود السياسية والتي ساهمت فيه ظاهرة العولمة، وقد تسبب ذلك في اختلال خطير نتيجة لتخلي الحكومات عن دورها الاجتماعي، وتطبيق سياسة رأسمالية ليبرالية لتتكيف مع العولمة وتندمج مع الاقتصاد العالمي، وقد تسبب ذلك في احتدام المنافسة بسبب تحرير الأسواق والضغط على معدلات الأجور لتخفيض تكلفة الإنتاج،

---

(١) مجموعة من الباحثين، **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٨١) لعام ٢٠١١، ص٢٤.

(٢) مجموعة من الباحثين، **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، ص١٢٣.

(٣) مجموعة من الباحثين، **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، ص١٢٣.

لقد أحدث ذلك التطور اختلالات في النظام الاقتصادي الاجتماعي على مستوى العالم، إلى حد أن بعض كبار فلاسفة الرأسمالية الليبرالية بشروا بانهيار النظام الاقتصادي بسبب إخفاقه في إيجاد حلول للأزمات الاجتماعية المتولدة عن زيادة معدلات التهميش والإقصاء، وزيادة حدة التفاوت والفقر في المجتمع، «فها هو جون غراي أستاذ الفكر الأوربي في جامعة لندن للعلوم الاقتصادية يكتب في الصحيفة الألمانية دي فيلت بالحرف الواحد: « إن الليبرالية المحدثة ستلحق بالماركسية لتحتل مكانها المناسب في متحف الأفكار الوهمية الحالمة التي لفظها التاريخ»، وأعلن داني رودريك أستاذ الاقتصاد في جامعة كندي للعلوم السياسية في هارفارد في مقالة منشورة له، عن وجهة نظره فقال مؤكداً: « لقد آن الأوان للتخلي كليةً عن الليبرالية المحدثة واتفاق واشنطن» [١]، ولنقرأ تلك الكلمات لأحد كبار الاقتصاديين في أوربا المعبرة عن تقدم اقتصادي يخفي وضعاً اجتماعياً مزرياً، «إن العمال المستضعفين لا سلطان لهم، يرى فيهم البعض بقرة حلوب يمكن تحصيل الضرائب والرسوم منها، بيد أن هذه البقرة الحلوب ستعجز في يوم من الأيام عن در الحليب، لاسيما حينما يبخل المرء عليها بالعلف الضروري، وعلى هذا النحو نشأ وضع عجيب، وضع يتسم باقتصاد ينمو باستمرار ورفاهية تتراجع بلا انقطاع، انه اقتصاد غير مجد فعلاً، اقتصاد يغدق فقراً، فبنو البشر الذي تحتم عليهم الأوضاع السائدة في الدول الصناعية أن يمولوا متطلبات حياتهم من خلال بيع قوة عملهم في وضع يرثى له فعلاً، وبحسب كل الاحتمالات، سيكونون في وضع أتعس بكثير مستقبلاً» [٢].

ثانياً: الدورة الاقتصادية صارت أكثر سرعة بسبب أننا نعيش في عصر السرعة، فبينما كان عمر الدورة الاقتصادية يتراوح تقريباً ثلاثين سنة في طور الاقتصاد الصناعي، أصبح عمرها يتراوح عشرة أعوام على الأقل، فالعالم يشهد تقريباً أزمة اقتصادية كل عشر سنوات، ففي الثمانينات كانت أزمة انهيار سوق الأوراق المالية في أكتوبر ١٩٨٧ فيما عرف بالاثنين الأسود، وفي التسعينات عرف العالم الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧، وفي العشر السنوات الأولى من القرن الجديد شهد العالم أزمة الرهن العقاري في عام ٢٠٠٨، وأزمة القروض السيادية في مجموعة دول اليورو في ٢٠٠٩، وهذا يستدعي أن تفرض الحكومات أنظمة تراقب فيها المخاطر المتولدة عن عمليات أسواق المال[٣] وتمنع فيها تأسيس احتكارات[١].

---

(١) أفهيلد هورست، **اقتصاد يغدق فقراً**، ترجمة د/ عدنان عباس علي، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٣٥)، يناير ٢٠٠٧، ص٢١٦.

(٢) أفهيلد هورست، **اقتصاد يغدق فقراً**، ص٢٨٥.

(٣) الأسواق الرأسمالية (Financial market) هي البورصات، وهي عبارة عن سوق رسمية لتداول الأوراق المالية كالأسهم والسندات، أو سوق لتحديد أسعار السلع الأساسية كالمعادن والطاقة والمحاصيل الزراعية كالقمح والبن. مصدر: (موسوعة الاقتصادية والاجتماعية)، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٩٣.

ثالثا: تغير في مفهوم الملكية: وذلك بالانتقال من مفهوم الملكية المادية إلى زيادة الاهتمام بالملكية غير الملموسة (Intangible Asset) مثل براءات الاختراع والملكية الفكرية، أو ما يسمى بالاقتصاد الرمزي الذي يتأثر بمؤشرات الأسهم وأسعار الفائدة، بل إن بعض الأصول غير الملموسة كالاسم التجاري وحقوق الاختراع تجاوزت في ثمنها بعض قيمة العقارات، والأصول المالية مثل الأسهم والسندات التي تجاوزت قيمة تداولها الأصول العينية التي تمثلها لأضعاف كثيرة(٢).

رابعا: تغير في مفهوم القيمة: فبعدما كانت تتحدد القيمة بالقيمة الناتجة عن تبادل الأشياء الملموسة (Material value) وما يتولد عنها من منفعة في الاقتصاد الصناعي، ظهرت القيمة الرمزية الناتجة عن تبادل واستعمال الأشياء الافتراضية (Virtual value)، وتعاظم دورها في الاقتصاد المعرفي لتعاظم المنفعة المتولدة عنها، فعلى سبيل المثال البطاقات الذكية (Smart Card) والأجهزة الذكية التي تحمل معلومات برمجية (Software) صارت تختزن بداخلها معلومات وأوامر للمرور، وبالتالي صارت القيمة الافتراضية المختزلة على شكل (Digital Number) تضاهي في المنفعة تبادل الأشياء الملموسة، لقد أحدث ذلك الأمر تغيراً جذرياً في مفهوم القيمة(٣).

خامسا: تغير في مفهوم النقد فبعدما تم فك ارتباط الدولار بالذهب عرف العالم النقد الورقي في الاقتصاد الصناعي، ثم في عصر الاقتصاد المعرفي انتشر التعامل بالنقد الافتراضي المختزل على شكل Digital Number مثل بطاقة الائتمان (credit card) والبطاقات البنكية (Debit card) التي اكتسبت بعضاً من وظائف النقد من كونها وسيط في التداول وأداة لتسوية المدفوعات ومقياس للقيمة(٤).

سادساً: كردة فعل على الآثار السلبية على الجانب الاجتماعي للعولمة، ظهرت حركات اجتماعية تؤكد بعض من هذه القضايا الاجتماعية كالسلم الأهلي والدولي والبيئة وحقوق الإنسان، وبعضها يحمل نزعة فوضوية ترفض الاعتراف بالنظم الاجتماعية والمؤسسات التي تدير الشؤون الاقتصادية والسياسة(٥)، وفي

---

(١) شيفر أولريش، ، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ترجمة د/ عدنان عباس علي إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد(٣٧١)، لعام ٢٠١٠، ص٣٩٠.

(٢) البيلاوي د.حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، إصدار عالم المعرفة الكويت، لعام ٢٠٠٠، عدد (٢٥٧)، ص ١٥٦ ومابعدها

(٣) البيلاوي د.حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، ص ١٤٨.

(٤) ينظر: علي د.نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة** ج١، ص١٩٢. البيلاوي د/حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، ص ١٥٣.

(٥) جيدنز د.أنطوني، **بعيدا عن اليسار واليمين**، ت/ شوقي جلال، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٦٨)، لعام ٢٠٠٢، ص١٥١-١٥٢.

رأي الشخصي قد تتحول تلك الحركات الاحتجاجية لطور ثوري وعنيف إذا لم يتم احتواء الآثار السلبية التي تخلفها العولمة على الجانب الاجتماعي.

سابعاً: التأثير الخطير للتغير في المفاهيم والقيم الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات الدول العربية، بسبب سطوة أدوات الثورة المعلوماتية وقدرتها الفائقة على التأثير على وعي وسلوك الأفراد لا سيما أدوات الإعلام المتطورة (Mass Media)، فبعدما كانت وسائل الإعلام تؤدي دور نقل الخبر صارت في ظل الاقتصاد المعرفي أداة لصنع الحدث وتشكيل الرأي العام[١]، وقد أدى ذلك للاهتمام باكتشاف الآثار السلبية والخفية لاقتصاد المعرفة التي جعلت الإنسان أسير التكنولوجيا وخاضعاً لسطوتها مما أفقده اختياره وسيطرته على نفسه من غير شعور[٢] .

والخلاصة أن معالم النظام الاقتصادي الاجتماعي المتولد عن الاقتصاد المعرفي مازال في طور التشكل، وأن التحدي الأكبر ليس التقدم الاقتصادي المزخرف بالأرقام المالية التي تكاد تكون أرقام فلكية في الاقتصاد المعرفي، بل التحدي الأكبر في قدرة الاقتصاد الناشئ على احتواء متطلبات الجانب الاجتماعي وهي أعباء ليست بالهينة ولا بالبسيطة.

المبحث الثالث: التنمية كأداة لتصحيح الاختلال البنيوي في النظام الاقتصاد الاجتماعي.

المطلب الأول : مفهوم التنمية وتطوره.

- **مفهوم التنمية الاقتصادية.**

يقصد بالتنمية الاقتصادية (Development Economic) « كل ما يتعلق بالسياسات التي تستهدف تحسين مستوى المعيشة في البلاد النامية»[٣].

---

(١) علي د/نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة** ج٢، ص٤٥.

(٢) من الإشكاليات المختلف فيها في علم النفس الاجتماعي العلاقة بين الفرد والجماعة أيهما يسيطر على الآخر، هل الفرد هو الذي يؤثر في الجماعة فيما يسمى بالوعي أو العقل الفردي؟ أم العكس الجماعة هي التي تؤثر في الفرد فيما يسمى بالوعي الجمعي أو العقل الجمعي، وقد كان عالم الاجتماع الفرنسي أميل دور كايم يرى أن الفرد خاضع لوعي جمعي يسيطر عليه، بينما كان يرى عالم الاجتماع فيبر أن العقل الجمعي خاضع للوعي الفردي، وقد زاد التركيز على مفهوم العقل الجمعي بعدما صار الإنسان في مجتمع الحداثة خاضعاً للتكنولوجيا التي تتحكم وتسيطر عليه. راجع: عبد المعطي د/عبد الباسط، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٤٤)، ص ١٣٦. علي د/نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة** ج٢، ص١٠٢.

(٣) التعريف ترجمة للنص التالي:

وهناك تعريف آخر لمصطلح التنمية وهو عملية «توفير الاحتياجات الأساسية الإنسانية التي تكفل الحد الأدنى لمستوى المعيشة»، إن التنمية تمثل التراكم النوعي للنمو الاقتصادي، الذي يحدث تغير نوعي في بنية الإنتاج الذي يولد الدخل الكلي[١].

في البداية عندما ازدهر مفهوم التنمية في فترة استقلال الدول المستعمرة كان مفهوم التنمية يتضمن أبعاداً اقتصادية بحتة مثل زيادة الدخل والنمو الاقتصادي والتحول للاقتصاد الصناعي، وكل خطط التنمية ركزت على مفهومي الدخل والنمو كمؤشر لقياس التنمية، واعتمدت خطط التنمية على الحكومة في التخطيط والتنظيم، وقد تجلى ذلك في النظريات والرؤى التي ظهرت في تلك الفترة مثل نظرية مراحل النمو الخمسة للاقتصادي روستو (Rostow Theory) التي ظهرت في أوائل الستينات، حيث قسم مراحل التنمية لخمس مراحل اعتماداً على معدل النمو في كل مرحلة ودرست تلك النظرية الكمية اللازمة من الاستثمارات للانتقال من مرحلة لأخرى، وقد ظهرت عدة نماذج رياضية بتأثير من نظرية روستو للتخطيط للنمو الاقتصادي المستهدف، أشهرها نموذج هارود دومر[٢]، ولكن خبراء التنمية اعتقدوا وقتها أن الموارد التي يتم رصدها لتحقيق النمو المستهدف يستحيل توفيره في العالم النامي ذاتياً بسبب ندرة رأس المال[٣].

لقد تعددت نماذج خطط التنمية في الدول النامية ما بين نموذج إحلال الواردات أو ماسمي بنموذج الاكتفاء الذاتي أو الاعتماد على النفس الذي لم ينجح عملياً بسبب فجوة التقنية مع الدول المتقدمة، وبين نموذج التوجه نحو الصادرات التي اتبعته الصين ودول النمور الآسيوية، وهو نموذج نجح جزئياً في زيادة

(concerned with policies to raise the standard of living in less developed countries).

Source: Oxford Dictionary of Economics, P.١١٥.

(١) مسعود د.مجيد، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٧٣)، يناير ١٩٨٤، ص٤١.

(٢) **نموذج هارود دومر** (Harod Domar growty Model): نموذج رياضي للتخطيط لمعدل النمو الاقتصادي المستهدف، وصيغته الرياضية g=s/k. حيث أن g تمثل معدل النمو الاقتصادي (growth rate)، s معامل الادخار (saving rate)، K معامل رأس المال الحدي وهو عبارة عن قيمة رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الدخل الكلي. و يضاف للنموذج العامل الخارجي ليصبح g=s/k+b/k، حيث b تمثل رصيد ميزان المدفوعات، حيث تمثل b/k فجوة الموارد الخارجية عندما يكون الاستيراد أكبر من الصادرات، ويمثل s/k فجوة الموارد الداخلية عندما يكون الاستهلاك أكبر من الإنتاج. راجع: د. عصام الخوري، التنمية الاقتصادية، مط/جامعة دمشق، ص٦٠.

(٣) صائغ د. يوسف، **التنمية العصية**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ بيروت، عام ١٩٩٢، ص٨١.

الدخل والنمو ولكنه كان مكشوفاً لتقلبات الاقتصاد العالمي لذا كان الأكثر تأثراً بالأزمات المالية العالمية مثل أزمة الطاقة وأزمة الائتمان في عام ٢٠٠٨ وقبلها في الأزمة الآسيوية سنة ١٩٩٧.

وفي السبعينات برز توجه جديد في التنمية رفع شعار إشباع الحاجات الأساسية كبديل لهدف زيادة متوسط الدخل، وإلى اعتبار زيادة معدل نمو الدخل قليل الأثر في تحسين شروط الحياة ما لم يصاحبه تخفيض لمعدل البطالة[١].

- **أزمة التنمية المشوهة والاختلال الاقتصادي الاجتماعي.**

إن مشاريع التنمية في الدول النامية تركزت على إحداث التحول من البنية التقليدية إلى بنية الاقتصاد الصناعي بطابعه الرأسمالي، مما أدى لتفكيك البنى التقليدية للمجتمع وإخضاعها لهمينة النظام الرأسمالي من خلال التبعية وارتباط أسواق الدول النامية بأسواق المركز في الدول المتقدمة، وصعوبة واستحالة فك الارتباط بينهما[٢].

لقد أدت تلك التجربة إلى تنمية مشوهة كان نتيجتها استنزاف الدول النامية بتحويل الفائض المتولد فيها إلى المركز في الدول المتقدمة، وأدى ذلك لحرمان الدول النامية من تراكم الفائض الضروري لعملية التطور الطبيعي كالذي مرت به الدول الرأسمالية المتقدمة، وبذلك بقيت شروط التبادل بين الطرفين غير متكافئة وأدى استمرار النزيف إلى تحديث الفقر في هذه الدول بدل إلغائه، فقد تحول شكل الفقر من طابعه الريفي السائد قبل موجة الحداثة إلى طابعه الحضري في المدن الكبيرة والذي يمتد في أحياء حول المدن المركزية فيما سمي بأحياء الصفيح أو أحزمة الفقر[٣].

إن عملية التحديث التي جرت من خلال عملية التنمية «فشلت في ادارك الفوارق التاريخية والشروط البنيوية» بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية، وقد أدى تفكيك البنى التقليدية مع فشل الدول النامية في تجاوز حالة التخلف ووقوعها في أسر التبعية للمركز الرأسمالي المتمثل في البلاد الرأسمالية المتقدمة لخلق أزمة هوية في المجتمع، وقد جعل ذلك النظام الاجتماعي الاقتصادي قلق وغير مستقر ومهدد بالتفسخ، لذا فإن التنمية التي طبقتها الدول النامية وعلى رأسها الدول العربية كانت بالفعل **تنمية مشوهة** أدت لتحديث شكل الفقر وليس إلغاءه[٤].

---

(١) أمين د.جلال، **خرافة التقدم والتخلف**، دار الشروق بالقاهرة، ط٢ لعام ٢٠٠٥، ص٣٠.

(٢) تيمونز روبيرتس وزملاؤه، **من الحداثة إلى العولمة**، ت/سمر الشيشكلي، اصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٠٩)، لعام ٢٠٠٤، ص٢٤.

(٣) صايغ د. يوسف، **التنمية العصية**، ص٨٦. تيمونز روبيرتس وزملاؤه، **من الحداثة إلى العولمة**، ص٢٥٤.

(٤) تيمونز روبيرتس وزملاؤه، **من الحداثة إلى العولمة**، ص١٨٣.

إن إشكالية التنمية في العالم النامي لم تقتصر على التشوه الذي حدث لبنيتها الاقتصادية الاجتماعية نتيجة عملية التحديث التي كرست التبعية ولم تفلح في تجاوز التخلف، بل يضاف لها تقلب توجه الاقتصاد الإنمائي «من السوق إلى الدولة ثم من الدولة إلى السوق»[١] مما أدى لتجريده من التوجه الثابت «وقد أدى ذلك إلى تحليلات متضاربة ووصفات للسياسة متعارضة، وولد حالات من التناقض والشك في البرامج الإنمائية»، وأصبح على الدول النامية ليس فقط عبء مجهود التنمية بل « عليها أيضا أن تزيل حالات اختلال التوازن التي ولدتها الوصفات الخاطئة»[٢].

إن احد أسباب التنمية المشوهة هي أن خبراء الاقتصاد الإنمائي قدموا إجابات واستراتيجيات مختلفة لمعالجة إشكالية التخلف في العالم النامي من خلال إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد، وكل هذه الاستراتيجيات انطلقت من التوجه المادي البحت أن الفقر سببه ندرة رأس المال، «ومن ثم ساهمت المناهج الإنمائية ليس في معالجة التخلف وإنما في تعميقه حيث ضاع الإنسان في خضم التوجهات المادية لبرامج التنمية»[٣].

بالإضافة لخطأ حصر قياس التنمية بالأبعاد الاقتصادية فقط، كان هناك خطأ آخر وقعت فيه تجارب التنمية المشوهة وهي الاعتماد على الإدارة البيوقراطية للحكومات في مجهود التنمية، وإذا علمنا سلفاً أن معظم حكومات الدول النامية تعاني من إدارة فاسدة وسوء إدارة للموارد بل وصل الأمر في بعض حكومات تلك البلاد لوصول ظاهرة الفساد فيها لأسلوب الفساد المنهجي المتعمد والذي عرف بظاهرة الدولة الرخوة أو المترهلة[٤]، أدى لتعميق حالة التنمية المشوهة بسبب استنزاف موارد الدول وإهدار الإمكانيات والفرص المتاحة من خلال آلية الفساد المنهجي أو المنظم التي أعادت إنتاج النظام الإقطاعي في أشكال حديثة، وكما قال أحد اقتصادي التنمية «التنمية لا تحتاج لمزيد من الأجهزة والمؤسسات بل تحتاج إلى تغيير في

---

(١) شابرا د. محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان بالأردن، ط/١، لعام ١٩٩٦، ص١٩٥.

(٢) شابرا د. محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**،ص١٩٥.

(٣) الغزالي د.عبد الحميد، **الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص٢٨-٣٠.

(٤) **الدولة الرخوة أو المترهلة** (Soft state): مصطلح تم إطلاقه في أواخر الستينات للإشارة إلى استعداد معظم الحكومات في الدول النامية للفساد وتجاهل حكم القانون ولتغليب مصالح أفراد على المصلحة العامة. مصدر: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٢٣٧. ونفس التعريف ذكره د/جلال أمين، **العولمة والدولة**، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، عدد (٢٢٨)، لعام ١٩٩٨، ص٣٠. وقد ذكر هذا المصدر أن مفهوم الدولة الرخوة تم تداوله كمفهوم علمي نقيضا لمفهوم الدولة القومية.

السلوك والاتجاهات»[١]، بل وصل الأمر «أن بعض الدول العربية تتبع نماذج تنموية أصبح الغرب يعترف بأنها مضللة، وكما يقول أحد الاقتصاديين جوان روبنسون، هناك نوع من الارتياح في تدريس الاقتصاد، وهو مضلل حتى في موطنه الغرب، خادع بقوة عندما ينقل إلى العالم الثالث»[٢].

- **مفهوم التنمية البشرية.**

بسبب إخفاقات تجربة التنمية المشوهة نشأت رؤية حديثة لمفهوم التنمية، فلم يعد يقتصر مفهوم التنمية على الأبعاد الاقتصادية وحدها، متجاهلاً الأبعاد الاجتماعية كالتفاوت والفقر، فالدخل والنمو لن يحقق أهداف التنمية ما لم يتلازم مع احترام الإنسان وحقوقه وكرامته، لذا تراجع مؤخراً مفهوم التنمية الاقتصادية وازدهر مفهوم آخر وهو مفهوم التنمية البشرية[٣].

ويقصد بمفهوم **التنمية البشرية** حسب تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي يصدر تقريراً سنوياً عن واقع التنمية البشرية في العالم: «بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وتمكينهم أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم، وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالانجاز واحترام الذات»[٤]. فقد أضيف للأبعاد الاقتصادية في التنمية كالدخل والنمو أبعاداً اجتماعيةً مثل مكافحة الفقر والأمية ومحاربة الأمراض المعدية والتنظيم السكاني، وأبعاداً متعلقة بالبيئة مثل الاستدامة واحتواء أزمة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، وأبعاداً سياسية مثل مكافحة الفساد وتحقيق معايير الحكومة الرشيدة (Good Governance)، وبذلك لم يعد مفهوم التنمية مفهوم اقتصادي بل أصبح مفهوم التنمية له أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية، وعملية التنمية صارت معركة بناء من أجل الإنسان.

إن التنمية البشرية الحقيقية لا تقتصر أهدافها على توفير الحاجات الأساسية من خلال زيادة القدرة على الاستهلاك، وإنما التنمية الحقيقية هي التي تزيد من القدرة الإنتاجية للبلد مع بناء قوة بشرية قادرة على العطاء والابتكار، أي بناء قوة بشرية (Brain Power) أو رأسمال بشري(Human Capital) في شكل

---

(١) د.أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**، عالم المعرفة الكويت، رقم (٥٧)، لعام ١٩٨٢م، ص٢٧.

(٢) فضلية د.عابد، **تحديات الجانب الاجتماعي للتنمية في الوطن العربي**، إصدار الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، بتاريخ ديسمبر ٢٠١٠، ص/٦.

(٣) عيسوي د.إبراهيم، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق بالقاهرة، ط٢ لعام ٢٠٠١، ص١٠١.

(٤) عيسوي د.إبراهيم، **التنمية في عالم متغير**، ص٣٦.

علماء وخبراء وباحثين يقترن ويتفاعل مع الرأسمال المادي (Physical Capital) في شكل آلات وتجهيزات وتقنيات[١] .

في اعتقادي أن مفهوم التنمية البشرية يتفوق على غيره من نظريات التنمية، ويمكن إدارك ذلك بمقارنة نظرية التنمية البشرية مع نظريات التنمية الاقتصادية كنظرية روسو التي سبق الإشارة إليها في أنها أكثر شمولية لأنها لا تقتصر على الأبعاد الاقتصادية في التنمية، بل تشتمل على أبعاد اجتماعية وبيئية وسياسية في التنمية، ثم إنها نظرية أبدعها اقتصاديون مختصون باقتصاديات الدول النامية بينما كانت نظرية روسو تمثل رؤية خبراء الاقتصاد في الدول المتقدمة للتنمية.[٢]

وبمقارنة نظرية التنمية البشرية مع نظريات مدرسة التبعية التي أبدعها اليساريون وعلى الأخص يساريو أمريكا الجنوبية والتي سبق الإشارة إليها نلاحظ أن نظرية التنمية البشرية تتفوق عليها في أنها أكثر واقعية وعملية، فنظريات مدرسة التبعية تصلح لأن تكون أداة للتحليل وليست أداة للتطبيق، بينما نظرية التنمية البشرية تقدم رؤية عملية في تحديد لأبعاد التنمية ومؤشرات لقياسها.

وفي مايو من عام ٢٠٠٠ تم عقد **قمة الألفية** (Millennium Summit) برعاية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك، مكوناً من ما يقارب ألف منظمة أهلية غير حكومية في مائة دولة، وتم فيها الإعلان عن ما سمي بأهداف التنمية للألفية (The Millennium Development Goals)، وقد تم تحديد ثمانية أهداف لانجازها في عام ٢٠١٥ وهي[٣]:

١) القضاء على الفقر والمجاعة (Eradicate extreme poverty and hunger).

٢) تعميم التعليم الابتدائي عالمياً (Achieve universal primary education)

---

(١) مجموعة من الباحثين، **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد/٣٨١ في أكتوبر ٢٠١١، ص٣٠. الهيتي د/ نوازد عبد الرحمن، **التنمية العربية في عالم متغير**، إصدارات مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، لعام ٢٠٠٩، ص٦٦.

(٢) نود الإشارة إلى أن مبدع نظرية التنمية البشرية ومؤسس تقرير التنمية البشرية هو الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق (١٩٢٤-١٩٩٨) مع زميله الاقتصادي الهندي أمارتيا صن، وقد درس محبوب الحق الاقتصاد في بريطانيا، وشغل منصب وزير المالية في بلاده، وأهم أعماله (ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث) شرح فيها نظريته الجديدة عن التنمية. المصدر د/أمارتيا صن، **الهوية والعنف**، ترجمة سحر توفيق، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد/٣٥٢، يونيو ٢٠٠٨، ص/٦٩.

(٣) Source: The Millennium Development Goals Report ٢٠١١, United Nation, New York. Published by www.un.org.millenniumgoals

٣) دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (Promote gender equality and empower women)

٤) تخفيض معدلات وفايات المواليد (Reduce child mortality rate)

٥) تحسين صحة الأمومة (Improve maternal health)

٦) التصدي للأمراض المعدية كالايدز والملاريا (Combat HIV/AIDS, malaria, and other diseases)

٧) ضمان التنمية المستدامة (Ensure environmental sustainability).

٨) تطوير التعاون الدولي من أجل التنمية (Develop a global partnership for development)

وتم اعتبار تلك الأهداف الثمانية معايير لتوجيه التنمية.

المطلب الثاني: مؤشر التنمية البشرية ودلالته على الحالة العربية.

مؤشر التنمية البشرية يرمز له اختصاراً ب HDI (Human Development Indicator) صادر عن مؤسسة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وهو مؤشر يتضمن قياس لثلاثة أبعاد رئيسية لأية دولة في العالم، وهي التعليم اعتماداً على مؤشر نسبة الأمية، والصحة اعتماداً على مؤشر وسطي العمر المتوقع، ومستوى المعيشة أو الدخل اعتماداً على مؤشر متوسط دخل الفرد الحقيقي.

إن مؤشر التنمية البشرية يتراوح معدله بين الواحد إلى الصفر، وقد حققت النرويج حسب احصائيات ٢٠١١ المرتبة الأولى عالمياً بمعدل ٠,٩٤٣ أو معدل ٩٤% ،ويتراوح الترتيب حسب مؤشر التنمية بين ١–١٨٧.[١]

وسنورد جدولا لمقياس مؤشر التنمية البشرية للدول العربية لعام ٢٠١١ [٢] ولعام ٢٠١٢[٣].

---

(١) عيسوي د/إبراهيم، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق بالقاهرة، ط٢ لعام ٢٠٠١، ص/١٢٠–١٢١.

(٢) Human Development report ٢٠١٢, published by UNDP, P.١٢٨–١٣٠. www.hdr.undp.org.

(٣) Human Development report ٢٠١٣, published by UNDP, P.١٤٤–١٤٦. www.undp.org.

البلد	الترتيب عالمياً حسب مؤشر التنمية البشرية ٢٠١١	مؤشر التنمية البشرية ٢٠١١	الترتيب عالمياً حسب مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٢	مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٢
قطر	٣٧	٠.٨٣	٣٦	٠.٨٣
السعودية	٥٦	٠.٧٧	٥٧	٠.٧٨
الكويت	٦٣	٠.٧٦	٥٤	٠.٧٩
ليبيا	٦٤	٠.٧٦	٦٤	٠.٧٦
لبنان	٧١	٠.٧٣٩	٧٢	٠.٧٤
عمان	٨٩	٠.٧٠٥	٨٤	٠.٧٣
تونس	٩٤	٠.٧٥	٩٤	٠.٧١
الأردن	٩٥	٠.٦٩٨	١٠٠	٠.٧
جزائر	٩٦	٠.٦٩٨	٩٣	٠.٧١
مصر	١١٣	٠.٦٤٤	١١٢	٠.٦٦
سوريا	١١٩	٠.٦٣٢	١١٦	٠.٦٤
مغرب	١٣٠	٠٥٨٢	١٣٠	٠.٥٩١
العراق	١٣٢	٠.٥٨٣	١٣١	٠.٥٩
اليمن	١٥٤	٠.٤٦٢	١٦٠	٠.٤٥٨

حسب مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١١ و ٢٠١٢ تم تصنيف الأردن وسوريا ومصر والجزائر والمغرب في المستوى الذي يتراوح معدله ما بين ٦٠% إلى ٥٠% ، وهو يدل على وجود قصور وفجوة في تحقيق التنمية البشرية، وهذه الفجوة تمثل تقريباً نسبة الإقصاء والتهميش في هذه المجتمعات، وهي نسبة تعتبر

خطيرة لأن ما لا يقل عن نصف المجتمع يتكون من فئات اجتماعية لا تصلها خدمات الصحة والتعليم ولا الدخل بالشكل المناسب، بينما توجد دول مثل اليمن والسودان والصومال مؤشر التنمية البشرية يقل عن ٥٠%، وهذا يدل على واقع أكثر مأساوية.

والخلاصة أن مؤشر التنمية البشرية للدول العربية يدل على حاجة العالم العربي لبرامج تنمية بشرية لتحقيق نظام اقتصادي اجتماعي رشيد وعادل ويفي بالحاجات، وأهم ما تتطلبه تلك البرامج هي تكوين رأس مال بشري على شكل فئة تكنوقراط وطنيه ذات توجه أخلاقي ووطني، يتاح لها الوصول لمراكز صنع القرار لتقود العالم العربي لمرحلة التحول للاقتصاد المعرفي على أساس التنمية البشرية.

الفصل الثاني: الأبعاد الخمسة للجانب الاقتصادي.

- **المبحث الأول: البعد الأول: الدخل والنمو.**
  - المطلب الأول: تعريف بالدخل القومي والنمو الاقتصادي.
  - المطلب الثاني: معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية ودلالته على الاختلال الاقتصادي.
  - المطلب الثالث: التحليل القطاعي للدخل القومي ودلالته على الاختلال الاقتصادي.
- **المبحث الثاني: البعد الثاني: استقرار مستوى الأسعار ومكافحة التضخم.**
  - المطلب الأول: تعريف بمفهوم التضخم.
  - المطلب الثاني: تصاعد التضخم والاختلال الاقتصادي والاجتماعي.
  - المطلب الثالث: الإجراءات التصحيحية للتخفيف من الاختلالات الناتجة عن التضخم.
  - المطلب الرابع: نسبة التضخم في الحالة العربية.
- **المبحث الثالث: البعد الثالث: مكافحة البطالة.**
  - المطلب الأول: تعريف بمفهوم البطالة.
  - المطلب الثاني: أزمة البطالة وتأثيرها على الاختلال الاقتصادي الاجتماعي .
  - المطلب الثالث: إجراءات دعم التشغيل ومكافحة البطالة.
  - المطلب الرابع: نسبة البطالة في الحالة العربية.
- **المبحث الرابع: البعد الرابع: بناء بنية تحتية متطورة.**
  - المطلب الأول: تعريف بمفهوم البنية التحتية.
  - المطلب الثاني: أزمة المديونية والاختلال الاقتصادي الاجتماعي.
- **المبحث الخامس: البعد الخامس: تعزيز القدرة التنافسية.**
  - المطلب الأول: تعريف بمفهوم التنافسية
  - المطلب الثاني: مؤشر التنافسية والحالة العربية.

الفصل الثاني: الأبعاد الخمسة للجانب الاقتصادي.

المبحث الأول: البعد الأول: الدخل والنمو .

المطلب الأول: تعريف بالدخل القومي والنمو الاقتصادي.

يعتبر **إجمالي الناتج المحلي** (Gross Domestic Product)[١] ويرمز له اختصارا GDP أو **إجمالي الدخل المحلي** (Gross Domestic Income) ويرمز له اختصارا GDI المؤشر الأساسي لقياس الدخل الكلي عالمياً ضمن حدود جغرافية معينة كدولة أو إقليم، ويعرف بأنه (إجمالي أسعار السوق للبضائع والخدمات المنتجة في زمن محدد) [٢].

و يعرف الناتج المحلي بأنه «عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع بواسطة عوامل الإنتاج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة»، أما الدخل المحلي فهو « مجموع عوائد عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة» [٣].

ويوجد مقياس آخر يسمى بالناتج القومي (Gross National Product)[٤] ويرمز له اختصارا GNP وهو يقيس دخل أفراد تابعين لجنسية معينة، أي أن الفرق بين الناتج المحلي والناتج القومي، أن الأول يقيس الدخل ضمن الحدود الجغرافية للبلد أما الثاني فيقيس دخل الأفراد المنتمين لجنسية البلد حتى لو لم يكونوا ضمن الحدود الجغرافية له.[٥]

---

(١) Oxford Dictionary of Economics, Published by Oxford University, London, ٣rd edition, ٢٠٠٩, P.١٩٦.

(٢) التعريف ترجمة للنص التالي:
(The total market value of all final goods & services produced within a country in a given period of time). Source: Oxford Dictionary of Economics, P.١٩٧

(٣) الحجار د/بسام، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، دار المنهل اللبناني، ط/١ ببيروت، ص٦٤.

(٤) Oxford Dictionary of Economics, P.١٩٧

(٥) نود الإشارة إلى أنه يتم احتساب الناتج المحلي والدخل المحلي بثلاثة طرق وهي أولاً **طريقة الناتج** وهو يمثل إجمالي قيم السلع أي الإنتاج المادي والخدمات أي الإنتاج غير المادي المنتجة في بلد ما خلال سنة، وهو يمثل جانب العرض من قوى السوق، وإذا ما تم طرح من قيمة الناتج المحلي قيمة اهتلاك رأس المال، أي قيمة ما يهلك من الآلات والتجهيزات التي تؤدي العملية الإنتاجية نتج عنه قيمة تسمى بصافي الناتج المحلي. **ثانياً: طريقة الدخل** وهو يمثل إجمالي ما تم إنفاقه في دولة ما خلال سنة على دخل عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، وعوائد عناصر الإنتاج تمثل إجمالي قيم الرواتب والأجور وهو يمثل عائد العمل، وإجمالي قيم الربح والفوائد وهو يمثل عائد الرأسمال، وإجمالي قيم

أما **معدل النمو الاقتصادي** (Economic Growth Rate) فيعرف بأنه «الزيادة الحاصلة والمستمرة في الدخل الكلي»[١].

أو يتم تعريفه بشكل رياضي بأنه «حجم الدخل القومي للسنة الجارية على الدخل القومي لسنة الأساس»[٢]، وهو يأخذ الصيغة التالية:

(الناتج المحلي للسنة الحالية– الناتج المحلي لسنة الأساس)/ الناتج المحلي لسنة الأساس.

إن معدل النمو ليس فقط من أهم المفاهيم الاقتصادية وإنما السياسية والاجتماعية، فهو يدل على التقدم في الإنتاجية لبلد ما وما يبذله من جهد في مجال التنمية، ولكن يجب ملاحظة الفرق بين مفهوم النمو الذي يركز على حجم التغير في الاقتصاد، بينما التنمية تركز على التغير في نوعية الاقتصاد، ولكن النمو الاقتصادي يعتبر الأداة التنفيذية للتنمية.

المطلب الثاني: معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية ودلالتها على الاختلال الاقتصادي.

حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول العربية، سجلت دولة قطر أعلى معدل نمو قدره (١٦%) في ٢٠١٠ ثم (١٤%) في ٢٠١١ ثم (٦,٣%) في ٢٠١٢، السعودية (٣,٧%) ثم (٧%) ثم (٦%)، الكويت (٢%) ثم (٨ %) ثم (٦,٣%)، الإمارات (٣,٢%) ثم (٥%) ثم (٤%)[٣].

الريع وهو يمثل عائد الأرض والملكية، وهو يمثل جانب الطلب من قوى السوق. ثالثاً: طريقة القيمة المضافة (Add value)، وهو إجمالي القيم المضافة التي حققها المنتجون في دولة ما خلال سنة، وهي تمثل قيمة التصنيع مطروحا منها قيمة مستلزمات الإنتاج.

والناتج المحلي وكذلك القومي يحدد بسعرين إما بالأسعار الثابتة (Constant price) أو الأسعار الجارية أو الحقيقية (Current price)، فالدخل المحلي بالأسعار الثابتة يمثل قيمة الدخل بالقيم الاسمية بينما الدخل المحلي بالأسعار الجارية يمثل قيمة الدخل المحقق معدلاً بمؤشر أسعار منسوباً لسنة أساس، واختيار سنة الأساس يعود لكونها سنة متميزة بحدث مؤثر في الاقتصاد الكلي، والهدف من قياس الدخل بالأسعار الجارية معرفة أثر التضخم في قيمة الدخل، فالتضخم يؤدي لتآكل في القيم الحقيقة لذا فتسعير الدخل القومي بالأسعار الاسمية يعطي نتيجة وهمية لا تصلح للمقارنة. راجع: البوادقجي د/عبد الرحيم، **الحسابات الاقتصادية القومية**، مطبعة جامعة دمشق، ط/٦ لعام ١٩٩٨، ص/١٢و١٤و١٦.

(١) التعريف ترجمة للنص التالي:

(Persistent increase in per capita aggregate output). Source: Oxford Dictionary of Economics, P.١٣٠

(٢) مسعود د/مجيد، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة بالكويت، عدد (٧٣)، يناير ١٩٨٤، ص١٧٣.

(٣) **تقرير صندوق النقد الدولي** IMF، واشنطن في ابريل ٢٠١١ ص٨٣ و ١اكتوبر ٢٠١٢ ص٨٧ مع ملاحظة أن معدل النمو في ٢٠١٢ هو متوقع وليس الفعلي.

إن سبب الفارق بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ في مجموعة الدول النفطية من العالم العربي يعود إلى تحسن أسعار النفط الخام بعد تعرضه للانخفاض في عام ٢٠٠٩ بتأثير أزمة المال العالمية، فحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي بلغ متوسط النمو الاقتصادي في المنطقة العربية بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٦ (٦,٢%) سنوياً، وهو يعتبر الأعلى منذ ثلاثين عاماً، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، فقد تراوح سعر برميل أوبك في ٢٠٠٣ مابين ٢٤ إلى ٢٩ دولار للبرميل، وتصاعدت الأسعار إلى أن تراوحت في عام ٢٠٠٦ ما بين ٥١ إلى ٦٦ دولار للبرميل، ثم استمر التصاعد إلى أن بلغت الذروة في تموز من عام ٢٠٠٨ حيث وصل سعر البرميل إلى ١٤٧ دولار ثم عاد للتهاوي بتأثير الأزمة المالية العالمية في نهاية عام ٢٠٠٨[١]، إن هذا الارتفاع زاد من حصيلة الصادرات النفطية وقد سماها البعض بالطفرة الثالثة للنفط، حيث كانت الطفرة الأولى في عام ١٩٧٣ فيما سمي بالصدمة النفطية الأولى وتلاها الطفرة الثانية في عام ١٩٨٠.

أما في الدول العربية غير النفطية فحسب إحصائيات تقرير صندوق النقد الدولي وصل معدل النمو اقتصادي في مصر (٥%) في ٢٠١٠ ثم (١,٨%) في ٢٠١١ ثم (٢%) في٢٠١٢، سوريا (٣,٢%) ثم (٣%) ولم يورد التقرير أي أرقام لعامي ٢٠١٢ ولكن من الأرجح أنها ستكون سالبة، في لبنان (٧,٥%) ثم (١,٥%) ثم (٢%)، في الأردن (٣%) ثم (٣,٣%) ثم (٣%)، في المغرب (٣,٢%) ثم (٤,٩%) ثم (٢,٩%)، في تونس (٣,٧%) ثم (-١,٨%) ثم (٢,٧%)[٢]، وبوسطي معدل نمو للمنطقة كاملاً للمجموعتين النفطية وغير النفطية ٤% في عام ٢٠١١، وبمعدل نمو بالنسبة لدول المشرق العربي ٥% في ٢٠١٠ ثم ١,٤% في ٢٠١١، وبالنسبة لدول المغرب العربي ٣,٥% في ٢٠١٠ ثم ٣,٣% في ٢٠١١، ولعل أرجح التفسيرات في تراجع معدل النمو في ٢٠١١ عنه في ٢٠١٠ بخلاف السعودية والقطر التي استفادت من تحسن أسعار النفط يعود لأحداث الربيع العربي.

وتعتبر **نسبة ٤% التي حققتها المجموعة العربية في ٢٠١٠ ثم ٣,٣% في ٢٠١١ ضعيفة إذا ما قورنت باقتصاديات الأسواق الناشئة** (Emerging market)[٣] التي تسعى حثيثاً لتخطى تصنيف الدول

---

(١) **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، ص١٠٢-١٠٣.

(٢) تقرير صندوق النقد الدولي IMF، ابريل ٢٠١١، ص.٨٣ و١كتوبر ٢٠١٢، ص٨٧ . مع ملاحظة أن معدل النمو في ٢٠١٢ هو متوقع وليس الفعلي.

(٣) **الأسواق الناشئة أو الصاعدة** (Emerging market): هي الدول التي تسمى بالعالم الثاني أو هي الدول الصناعية الجديدة مثل دول النمور الآسيوية وبعض دول أوربا الشرقية، ويطلق عليها أحيانا مصطلح العالم الثاني تمييزا لها عن الدول

النامية من خلال تسريع معدل نموها الاقتصادي، فدول مثل الصين والهند والبرازيل وتركيا وبعض دول وسط وشرق أوربا ودول النمور الآسيوية مثل كوريا وماليزيا استطاعت إحداث نقلة في اقتصادياتها بتسريع معدل النمو الاقتصادي، وإيجاد حلول لبعض مشاكلها الاجتماعية مثل تحسين شروط الحياة لسكانها وتخفيض نسبة الفقر.

فللمقارنة بلغت نسبة النمو في تركيا (٨,٢%) في ٢٠١٠ ثم(٤,٦%) في٢٠١١ [١]، وفي ماليزيا (٧,٢%) ثم (٥,٥%) في ٢٠١١ ، وفي الصين (١٠,٣%) ثم (٩,٦%)، وفي الهند (١٠,٤%) ثم (٨,٢%)، في سنغافورة (١٤,٢%) ثم (٥,٢%)، كوريا الجنوبية (٦,١%) ثم (٤,٥%)، وبوسطي نمو في أسواق آسيا الناشئة ٩,٤% في ٢٠١٠ ثم ٧,٩% في ٢٠١١[٢] وهي تعتبر الأعلى عالميا. بينما للمقارنة وسطي نمو الدول العربية في ٢٠١١ بما فيها الدول النفطية كان ٤%.

إن الدول العربية بحاجة لتسريع معدل النمو الاقتصادي فيها لأسباب كثيرة لتتجاوز عدة اختلالات اقتصادية واجتماعية مثل استيعاب أعداد الشباب الوافدين إلى أسواق العمل، حيث تعتبر الدول العربية الأعلى عالمياً في نسبة النمو السكاني و ٦٠% من سكانه دون عمر ٢٥ عاما[٣] ، وثانياً لأن معدل التضخم المتزايد يتجاوز في بعض الأحيان معدل النمو لا سيما في ظروف الأزمات الاقتصادية، وهذا يجعل النمو الحقيقي وليس الاسمي بالسالب، وثالثاً لأن معدل البطالة في العالم العربي من المعدلات المرتفعة عالمياً، ورابعاً لأن الدول العربية تحتاج لتغيير نوعية اقتصادها المرتبط بالنفط وعوائده وبالقطاعات الريعية الخدمية المتضخمة على حساب القطاعات الإنتاجية العينية مثل القطاع الزراعي والصناعي الذي يفي بالاحتياجات الأولية للسكان ويمتص عمالة أكثر.

المتقدمة أو المتطورة والتي تسمى بدول العالم الأول، وتمييزا لها عن الدول النامية أو الدول الأقل نموا أو ما يسمى بدول العالم الثالث، وهذا التعريف يعود في أساسه لنمط التقسيم الدولي للعمل، وهذا النمط هو شكل من أشكال الاختلال الاقتصادي العالمي بسبب سيطرة الدول المتقدمة على الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي.

(١) **تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١١**، ص٦٧.

(٢) **تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١١**، ص٧٣.

(٣) **Arab Human Development report HDR ٢٠٠٩**, P.٣٥.

المطلب الثالث: التحليل القطاعي للدخل القومي ودلالته على الاختلال الاقتصادي.

ومما يتعلق بالناتج المحلي تحليل التطور القطاعي لتركيبة الناتج، لأن إنتاج وتوليد الدخل القومي يتحقق من خلال القطاعات المختلفة للاقتصاد، والتحليل القطاعي للدخل يمكن من معرفة الأهمية النسبية لكل قطاع، ونوعية الاقتصاد، ويتيح أفضل تحديد لاتجاهات التطورات المستقبلية للاقتصاد الوطني، ويدل عليه إحصائياً مؤشر نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج، فهي تدل على نوعية الدخل والنمو المتولد عن الاقتصاد وليس فقط قيمته، إن أشهر تقسيم للناتج هو تقسيمه لقطاعات حسب الأنشطة الاقتصادية، كالقطاع الزراعي والصناعي التحويلي والاستخراجي، وقطاع الخدمات كالتعليم والصحة والنقل والتمويل والتجزئة، وهناك تقسيم آخر للناتج حسب الملكية، كالقطاع الحكومي، والخاص أو قطاع الأعمال، والتعاوني أو قطاع الأهلي، وأخيراً القطاع العائلي.[١]

حسب إحصائيات صندوق النقد العربي[٢] فإن الناتج المحلي العربي بلغ في ٢٠١٠ اثنان تريليون دولار وبلغت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية[٣] للناتج المحلي ٣٥,٥% في ٢٠١٠، و٣٠% في عام ٢٠٠٩ وهي نسبة كبيرة بسبب اعتماد الاقتصاد العربي على عوائد مبيعات الطاقة والمواد الأولية، بينما مساهمة قطاع الصناعات التحويلية للناتج العربي الكلي في عام ٢٠٠٩ لم يزد عن ١٠% [٤].

إن هذا الفارق بين مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية دليل على طبيعة الاقتصاد الريعي للاقتصاد العربي لحد الآن[٥]، ويعتبر أهم العناصر المكونة للصناعات التحويلية الصناعات المتعلقة بقطاع التشييد والإنشاءات كصناعة الأسمنت والألمنيوم والحديد بسبب ازدهار قطاع العقارات في العالم العربي، «ولقد انخفضت قيمة ناتج قطاع التشييد لمجموع الدول العربية بنسبة بلغت ٣,٣% في عام ٢٠٠٩ مقارنة

---

(١) مسعود د/مجيد، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، ص١٤١.

(٢) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠**، مؤسسة صندوق النقد العربيAMF، أبوظبي، ص٤ ومابعدها من فصل نظرة عامة على اقتصاديات العالم العربي.

(٣) **الصناعات الاستخراجية** (Extractive industrial): هي الصناعة المتعلقة باستخراج الخامات الأولية من باطن الأرض مثل الطاقة والمعادن والفحم. مصدر: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٤٣٣.

(٤) **الصناعات التحويلية** (Conversion industrial): هي الصناعة المتعلقة بتحويل الخامات الأولية المستخرجة من باطن الأرض مثل الطاقة والمعادن والفحم إلى سلع كاملة أو نصف مصنعة. مصدر: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/٣١١.

(٥) عبد الفضيل /محمود، **الاقتصاد العربي، نظرات وهواجس مستقبلية**، مجلة المستقبل العربي، عدد (١١٧)، لعام ١٩٨٨، ص٦٥. وقد سبق التعريف بمفهوم الاقتصاد الريعي .

بنسبة بلغت ٢١,٤% في عام ٢٠٠٨»[١]، مع العلم أن قطاع الصناعات التحويلية يتضمن صناعات حيوية لها ارتباط بالقطاع النفطي وهي الصناعات الكيمائية بمختلف أنواعها حيث يمكن للدول العربية التحول لاقتصاد إنتاجي حقيقي وتحقيقها لميزة نسبية بسبب تمتعها بالموارد الأساسية لهذه الصناعات وهي النفط والفوسفات.

وبلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي العائلي والحكومي للناتج العربي الكلي في عام ٢٠١٠ ٦٣% بينما كانت ٦٧% في عام ٢٠٠٩، ونسبة الاستثمار في ٢٧,٣% في عام ٢٠١٠ بينما كانت ٢٦,٨% في ٢٠٠٩، ويعود سبب ارتفاع معدل الاستثمار لارتفاع أسعار الطاقة في عام **٢٠١٠** وهذه النسبة تشير للنمط الاستهلاكي للاقتصاد العربي[٢].

وبالإضافة لتضخم حجم قطاع الصناعات الاستخراجية والقطاع الاستهلاكي والحكومي فإن هناك خصائص أخرى تؤكد على الطبيعة الريعية للاقتصاد العربي ف«البلدان العربية قد انتقلت تدريجياً من بلدان تتمحور اقتصادياتها حول الزراعة وغيرها من الأنشطة الأولية، إلى بلدان تتمحور اقتصادياتها حول أنشطة الخدمات [٣] بصفة أساسية» [٤].

المبحث الثاني: البعد الثاني: استقرار مستوى الأسعار ومكافحة التضخم (Inflation).

- **المطلب الأول: تعريف بمفهوم التضخم.**

إن الغلاء المعيشي هو الشكل الفاقع للتضخم، ولكن التعريف العلمي للتضخم يختلف باختلاف تفسيرات المدارس الاقتصادية لهذه الظاهرة، فالبعض يعرفه بحسب أثر التضخم بأنه انخفاض القوة الشرائية للعملة[٥]، وحسب المدرسة النقدية[٦] بأنه «الفائض في عرض السيولة، أو الإفراط في الإصدار النقدي، ويكون ذلك

---

(١) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠**، مؤسسة صندوق النقد العربيAMF ، أبوظبي، ص٧٤.

(٢) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠**، مؤسسة صندوق النقد العربيAMF ،أبوظبي، ص٤.

(٣) يقصد باقتصاد الخدمات كل قطاعات الإنتاج التي تنتج سلع غير مادية مثل قطاع السياحة والقطاع المالي كالبنوك وشركات التامين والأسواق المالية، ويقابلها القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلع مادية مثل القطاع الزراعي والصناعي. راجع: د/عبد الرحيم البوادقجي، **الحسابات الاقتصادية القومية**، مطبعة جامعة دمشق، ط/٦ لعام ١٩٩٨، ص/١٢.

(٤) د/محمود عبد الفضيل، **الاقتصاد العربي، نظرات وهواجس مستقبلية**، مجلة المستقبل العربي، عدد/١١٧، لعام ١٩٨٨، ص٦١.

(٥) عبد الفتاح د/إسماعيل، **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص١٢٥.

(٦) المدرسة النقدية هي نفسها مدرسة شيكاغو أو النيوكلاسيك التي سبق التعريف بها.

بتمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي»[١]. وهذه المدرسة تعتبر ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية بحتة، وهذا الرؤية تتبناها المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وحسب المدرسة الكنزية التضخم هو «زيادة الطلب الكلي عن العرض الحقيقي لمستوى التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج» [٢].

وحسب المدرسة البنيوية التضخم يمثل أزمة بنيوية ناتج عن عدم مرونة الإنتاج أو جانب العرض السلعي. لا سيما وأن زيادة الدخل في الدول النامية تتحول لزيادة في الطلب، وعندما لا تكون هناك مرونة كافية في جانب العرض تتحول الزيادة في الطلب لضغط تضخمي، ولأن الدول النامية بالأخص تفتقر لبنية إنتاج متنوعة وهذا ما يكشفه عجز ميزان المدفوعات المزمن والمتراكم فيها، فإن ظاهرة التضخم ترتبط ببنية الاقتصاد أكثر من كونها ظاهرة نقدية[٣].

ويرى بعض الاقتصاديين في تحليله لظاهرة التضخم بأنها لم تعد خلل طارئ تصيب الاقتصاد الرأسمالي، بل صار التضخم آلية تصحيح اتجاه معدل الربح للانخفاض، وأداة لتصحيح حركة الأسعار من اجل الاحتفاظ بمعدلات مرتفعة للأرباح، كما أن نظام الأسعار مازال يتجه باستمرار للتصاعد منذ تحول الرأسمالية من المنافسة إلى الاحتكار، لذا صار التضخم سياسة مقصودة كآلية تصحيح للمحافظة على معدلات أرباح مرتفعة، وصار سياسة عالمية، بسبب تصدير القوة الاقتصادية الكبرى في العالم وهي الولايات المتحدة أزمتها الداخلية للخارج[٤].

- **المطلب الثاني: تصاعد التضخم والاختلال الاقتصادي والاجتماعي.**

إن التضخم له آثار سيئة اجتماعياً وليس فقط اقتصادياً، فهو يؤدي لتآكل الدخل الحقيقي، ويعتبر التضخم آلية سيئة لتوزيع الدخل والثروة لأنه يعمق التفاوت، فهو يضر بأصحاب الدخول الثابتة أو فئة عائد الأجور، لذلك فأكثر الفئات تضرراً من موجات التضخم هي الفئات محدودة الدخل[٥].

ومن آثار التضخم السيئة اقتصادياً «أن النقود غير قادرة على القيام بدورها كوحدة حساب عادلة وأمينة، كما أنه يجعل النقود مقياساً غير عادل للمدفوعات الآجلة، ومخزناً للقيمة غير موثوق فيه، وهو كذلك يزيد

---

(١) زكي د/رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص ٤٨.

(٢) زكي د/رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، ص٤٨.

(٣) زكي د/رمزي، **أزمة القروض الدولية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ص١٢٩-١٣١.

(٤) مرسي د/فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة الصادر عن المجلس الثقافي في الكويت، عدد ١٤٧ لعام ١٩٩٠، ص٢٠٧-٢٠٩.

(٥) الحجار د/بسام، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، دار المنهل اللبناني، ط/١ ببيروت، ص ١٥٣.

من الاستهلاك، ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، ويعزز من المضاربات على الأسعار، ويزيد من حدة الفروق في الدخل، وبهذا فإن التضخم ما هو إلا أحد أعراض عدم التوازن»[١].

ومن أخطر ما يسببه التضخم من اختلالات اقتصادية واجتماعية أن يدخل الاقتصاد في دائرة مقفلة في التأثير المتبادل لتضخم الأسعار والأجور والتي تسمى بلولب التضخم (Inflationary spiral)[٢].فعندما يرتفع مستوى الأسعار يطالب العمال والموظفون بزيادة الأجور، فيؤدي ذلك لزيادة الطلب وينشأ عنه زيادة أخرى في الأسعار، فيعود العمال والموظفون للمطالبة من جديد بزيادة الأجور وهكذا تتكرر تلك الدائرة المقفلة ما لم تتدخل الحكومة بإجراءات لكسر تلك الدائرة[٣].

إن ظاهرة التضخم لم تعد ظاهرة تمثل اختلالاً محلياً، بل صارت ظاهرة عالمية تعكس الاختلال الاقتصادي والاجتماعي عالمياً، وأهم تجلياتها ما تشهده أسعار السلع الأساسية في العالم مثل الطاقة والمواد الغذائية وأسعار المعادن من تصاعد ملحوظ وغلاء فاحش، فحسب إحصائيات صندوق النقد زادت أسعار المعادن ٤١% في منتصف ٢٠١١ [٤]، وزادت أسعار الحبوب ٨٢% لنفس المدة [٥]، وهذا يؤدي تلقائيا لتأثر الأسواق المحلية بموجات التضخم العالمية، ويتفاوت تأثير الأسواق المحلية حسب نسبة انكشافها للعالم الخارجي، ودرجة الطلب على تلك السلع، فعلى سبيل المثال تشكل الدول الناشئة ٧٠% إلى ٨٠% من الطلب على سلع الغذاء[٦].

وفي السنوات الثلاث الأخيرة تزايد طلب الصين على محاصيل الحبوب وخصوصا الذرة وكذلك على الزيوت وعلى وجه الخصوص فول الصويا حيث تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم في استيراد هذه المادة، بالمقابل فإن الدول المنتجة باتت في الآونة الأخيرة توجه فائض إنتاجها من محاصيل الحبوب وعلى

---

(١) شابرا د/محمد عمر، **نحو نظام نقدي عادل دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام**، ت/ سيد محمد سكر، منشورات المعد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، طبعة ثانية لعام ١٩٩٠، ص٦٠.

(٢) زكي د/رمزي، **أزمة القروض الدولية**، ص٧٩.

(٣)زكي د/رمزي، **أزمة القروض الدولية**، ص٧٩.

(٤) **تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١١**، ص٣٥.

(٥) **تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١١**، ص٣٧.

(٦) **تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١١**، ص٣٨.

الأخص قصب السكر والذرة لإنتاج الوقود الحيوي [١]، فعلى سبيل المثال ٤٠% من إنتاج الذرة في الولايات المتحدة يتم استخدامه في إنتاج الوقود الحيوي، ويمثل إنتاج الولايات المتحدة من الذرة ١٤% من الإنتاج العالمي[٢]، وهذا دليل على أن التضخم صار يمثل تهديداً للأمن الغذائي كأحد أشكال الاختلال الاقتصادي والاجتماعي.

ولعل من أهم أسباب تصاعد أسعار سلع المواد عالمياً هي هيكلة أسواق تلك السلع في أسواق الرأسمال العالمية، وما تتعرض له تلك الأسواق من مضاربات واحتكارات التي تولد فقاعات أسعار وتخلق طلباً وهمياً ، وهي تجد في الأسواق الرأسمالية فرصتها في الربح السريع، ومعظم تعاملات تلك الأسواق تتم من خلال العمليات الآجلة أو المستقبليات[٣] حيث تتم عملية البيع والشراء لأصل ما بتثبيت سعره، ثم الاتفاق على المبادلة في تاريخ آجل مع إمكانية تصفية المعاملة بعقد معاكس، وبسبب انتشار هذا الأسلوب فإنه يشتق من تلك العملية عمليات مبادلة يتم فيها تكرار البيع والشراء دون مبادلة حقيقة وإنما مجرد تقديم نسبة من المبلغ المتفق عليه يسمى بالهامش (Margin) وفي موعد الاستحقاق تجري المبادلة بعدما تكررت العملية مرات كثيرة، وهذه العملية الوهمية والتي تسمى بالمشتقات تخلق طلباً وهمياً وليس حقيقياً على السلعة، لأن الشاري أو المضارب لا يقصد السلعة الأصلية نفسها وإنما يستخدمها كوسيط لإعادة بيعها بسعر أعلى دون أن يكون قدم ثمنها كاملا عند شرائها، وبهذا الأسلوب تتولد فقاعات سعرية نتيجة للمضاربات، وعندما تنفجر هذه الفقاعة تتولد أزمة ائتمان تليها موجات من إشهار الإفلاس لشركات ومؤسسات مالية كانت قدمت تمويلات لمثل تلك التعاملات، ومما يؤسف له أن تلك السلع موضوع تلك العمليات الوهمية هي من نوع السلع الحيوية التي يشكل الطلب عليها النصيب الأكبر من دخل الفقراء ومتوسطي الدخل، والنسبة الأكبر من طلب الدول النامية والناشئة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً خصوصاً وأن

---

(١) **الوقود الحيوي** (Biofuel) هو الوقود المستخرج من معالجة بعض المحاصيل الزراعية مثل قصب السكر والذرة لاستخلاص الايثانول منها، تمييزا لها عن الوقود الأحفوري (Fossil Fuel) الناتج عن تحلل بقايا الكائنات الحية، وقد أدى غلاء أسعار الطاقة في ٢٠٠٨ إلى لجوء بعض الدول إلى زيادة إنتاجها من الوقود الحيوي مما أحدث ارتفاع في أسعار المحاصيل الغذائية فأثر على الأمن الغذائي بالأخص للدول النامية وهدد مئات الملايين من العائلات الفقيرة بالمجاعة. راجع تقرير صندوق النقد الدولي IMF، ص٣٨.

(٢) تقرير صندوق النقد الدولي IMF، **Outlook Economic World**، ص٣٨

(٣) **العمليات الآجلة** (Forward transaction) أو المستقبليات (Futures): هي التزام تعاقدي نمطي لبيع أو شراء أصل معين يتم تداولها في الأسواق المالية. راجع: سويلم د/سامي، **التحوط في التمويل الإسلامي**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/١ لعام ٢٠٠٧، ص٣٢.

المؤسسات الدولية شجعت تلك الدول على تطبيق إصلاحات للتحول لاقتصاد السوق والتخلي عن برامج الاكتفاء الذاتي من السلع الإستراتيجية ودعم أسعارها حيث كانت الفئات الفقيرة هي الأكثر استفادة منها[١].

إن تطبيق منهجية الاقتصاد الإسلامي ستكون له مساهمة في كبح هذه الظاهرة الخطيرة لأن الإسلام يحظر العمليات الآجلة والمشتقات[٢] لما فيها من ربا[٣] وغرر[٤]، لكن المدافعين عن العمليات الآجلة والمشتقات يتذرعون بالحرية الاقتصادية من جانب وبأنها تقدم خدمة للتجارة الدولية في أنها أحد أدوات التحوط من المخاطر، ولكن منافعها لا يقاس بتأثيرها السلبي في توليد فقاعات الأسعار والموجات التضخمية وتأثيرها على الأمن الغذائي للدول النامية، لذا فالشريعة الإسلامية بمقاصدها التي يرى فيها البعض قيوداً على الحرية الاقتصادية بتحريمها العمليات الآجلة والمشتقات لما فيها من غرر وربا كانت تقصد حفظ الاستقرار في المعاملات المالية وعدم تعريض الحاجات الضرورية والأساسية للغلاء والاستغلال، لذا فتطبيق الشريعة الإسلامية وإعمال مقاصدها كفيل بتحقيق الاستقرار والسلام الذي لن يتحقق دون محاربة مصادر الاستغلال وما يولده في المجتمع والعالم من تناقضات طبقية وظلم اجتماعي واقتصادي.

- **المطلب الثالث: الإجراءات التصحيحية للتخفيف من الاختلالات الناتجة عن التضخم.**

أولاً: مراجعة نظام أو سياسة الأجور، وإعادة التوازن بين الأجور والأسعار، ومن أهم الإجراءات المتعلقة بتصحيح سياسة الأجور ربط معدلات الأجور بمؤشر تغير الأسعار[٥] للتخفيف من الآثار الاجتماعية السيئة للتضخم، وهناك من يعارض هذا الحل لأن رفع الأجور سيؤثر على ربحية مؤسسات القطاع الخاص

---

(١) سويلم د/سامي، **التحوط في التمويل الإسلامي**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/١ لعام ٢٠٠٧، ص٣٢.

(٢) نود الإشارة إلى صدور قرار من مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة رقم ١٤٧ في دورته السادسة عشرة بدبي في ابريل نيسان ٢٠٠٥م، يحظر صراحة هذا التعاملات الآجلة كما تجري في الأسواق الدولية ونصه: (رابعا: أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم دون أن يتضمن العقد شرطا يقتضي أن ينتهي بالتسليم والتسلم الفعليين بل يمكن تصفيته بعقد معاكس، وهذا النوع الأكثر شيوعا في أسواق السلع، **وهذا العقد غير جائز أصلا**). القرار منشور على الموقع الرسمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي: www.fighacademy.org.sa/qrarat/index.htm.

(٣) **الربا**: الربا في الشريعة الإسلامية نوعان، ربا النسيئة وهي كل زيادة عن أصل الدين مقابل الأجل، وربا الفضل وهو المبادلة المتفاوتة التي تحدث بين بدلين متحدي النوع والجنس، راجع د.نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٣، لعام ١٩٩٥، ص١٧٦-١٧٧.

(٤) **الغرر**: في الشريعة الإسلامية هو كل عقد فيه ما يتردد بين الوجود والعدم، أو التردد بين الحصول والفوات. راجع: **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، د/نزيه حماد، ص٢٥٩.

(٥) **مؤشر الأسعار أو مؤشر أسعار المستهلكين** (Consumer prices index): هو أداة قياس التضخم وهو من المفترض أن تصدره جهة حكومية متخصصة تقوم بقياس التغير في سلة سلع مختارة ومثقلة حسب أهميتها النسبية. راجع: زكي د/رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص٤٨.

وسيزيد من الإنفاق الحكومي في مؤسسات القطاع العام مما يفرض عبءاً على الموازنة العامة، ومن جانب آخر عدم رفع الأجور سيؤدي لتراجع دخل العمال الحقيقي وزيادة مستوى الفقر، ولكن يبقى أعدل الحلول هو تحديد الحد الأدنى للأجر بناءا على تقدير دخل الحد الأدنى لمستوى المعيشة ثم قيام الحكومة برفع سقف الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع الزيادة في مؤشر الأسعار، ولكن وللأسف فإن معظم الدول العربية طبقت سياسة اقتصادية ليبرالية تخلت فيها عن مسؤوليتها الاجتماعية فأدت موجات التضخم المتتالية لزيادة الفقر في المجتمعات العربية، وشيوع لظواهر سيئة اجتماعيا مرتبطة بالفقر كالجريمة وانتشار التعامل بالرشاوى وانحراف الأحداث وتسرب الأطفال من المدارس وحرمانهم من حقهم الطبيعي في التعلم وتجارة الممنوعات والبغاء أو تجارة الرقيق الأبيض كما تسمى وأشكال غير مألوفة من الجرائم كبيع الأعضاء و ظهور لعصابات تقوم بأعمال التخريب. (١)

أما بالنسبة لربط الالتزامات التعاقدية بالمؤشرات السعرية فقد أثارت من المنظور الإسلامي إشكالية تتعلق بالتباسها بشبهة الربا، لأن الربط بين المؤشر والالتزامات يستلزم اقتضاء الالتزام بقيمة أعلى من القيمة المتفق عليها، وهناك جدل فقهي في رد الدين بالمثل أو بالقيمة إذا تعرض النقد لتغير فاحش في قيمته، وقد أخذت المجامع الفقهية برأي الجمهور في اقتضاء الالتزامات والديون بالمثل وليس بالقيمة (٢)،وقد تبنى

---

(١) زكي د/رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص٤٨.

(٢) نص قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومقره بجدة في قراره رقم ١١٥ (١٢/٩) الصادر في دورته الثانية عشرة بالرياض على ما يلي:

« **العبرة في وفاء الديون الثابتة بعملة ما هي بالمثل وليس بالقيمة، لان الديون تقضى بأمثالها، فلا يجوز ربط الديون الثابتة في الذمة أيا كان مصدرها بمستوى الأسعار**). ثم نص في الفقرة الثالثة من نفس القرار على ما يلي: (لا يجوز شرعا الاتفاق عند إبرام العقد على ربط الديون الآجلة بشيء مما يلي: الربط بعملة حسابية– الربط بمؤشر تكاليف المعيشة أو غيره من المؤشرات– الربط بين الذهب أو الفضة– الربط بسعر سلعة معينة – الربط بمعدل نمو الناتج القومي.....)، وفق الفقرة الرابعة من نفس القرار نص على ما يلي: (الربط القياسي للأجور والاجارات: ١) تأكيد العمل بقرار مجلس المجمع رقم ٧٥ (٦/٨) الفقرة: أولا بجواز الربط القياسي للأجور تبعا للتغير في مستوى الأسعار. ٢) يجوز في الاجارات الطويلة للأعيان، تحديد مقدار الأجرة عن الفترة الأولى والاتفاق في عقد الإجارة على ربط الإجارة على ربط أجرة الفترات اللاحقة بمؤشر معين شريطة أن تصير الأجرة معلومة المقدار عند بدء كل فترة».

نقلا عن الموقع الرسمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

www.fighacademy.org.sa/qrarat/index.htm.

بعض الفقهاء المعاصرين كالفقيه الجليل مصطفى الزرقا رأياً وسطاً بين الرد بالمثل والرد بالقيمة في اقتضاء الديون إذا هبطت قيمة العملة هبوطا ً فاحشاً تجاوز ثلثي قيمة النقد وقوته الشرائية على اعتبار أن الثلث هو حد التغير الفاحش وذلك بتوزيع الفرق على الطرفين، أي بتصحيح أثر التضخم إذا كان معدله فاحشاً بالأخذ بنظرية وضع الجوائح القريبة من نظرية الحوادث الطارئة في القانون المدني(١)، والتي من مقتضاها منح صلاحية للقاضي بتعديل آثار الالتزام وليس إلغاءه إذا صار الالتزام مرهقا للمدين وهو الجانب الملتزم بتنفيذ العقد، ونتج ذلك الإرهاق أو الإعسار عن قوة قاهرة غير متوقعة ولم يكن بالمقدور دفعها، فيمكن للقاضي التوفيق بين الطرفين ومحاولة التخفيف عن المدين دون الإضرار بحق الدائن، بإجراء تعديل على قيمة التعاقد مثل زيادة مبلغ الالتزام بما يتناسب مع نسبة ارتفاع المواد الأولية بطريقة توزع قيمة الضرر على الطرفين(٢)، وقد وافقت بعض المجامع الفقهية على الأخذ بمبدأ وضع الجوائح أو ما يسمى بالقانون المدني بالحوادث الطارئة أو القوة القاهرة (Force Majeure) في العقود المتراخية التنفيذ، مثل عقود التوريد والمقاولات(٣).

ثانياً: ترشيد الإنفاق الحكومي حتى يتم التخفيف من عجز الموازنة الحكومية ويؤدي لتقليص الإصدار النقدي وذلك «يتحقق قدر من التناسب بين حجم الناتج والزيادة في كمية النقود» (٤).

---

(١) قره داغي د.علي محي الدين، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، دار البشائر ببيروت، ط/٢، لعام ٢٠٠٦، ص٨٣.

(٢) أبو سليمان د/عبد الوهاب، **فقه الضرورة وتطبيقاته المعاصرة**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/٢ لعام ٢٠٠٣، ص١٤٥-١٤٦.

(٣) نص القرار السابع الصادر عن المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي ومقره مكة المكرمة على ما يلي « في العقود المتراخية التنفيذ كعقود التوريد والتعهدات إذا تبدلت الظروف التي تم فيها التعاقد تبدلا غير الأوضاع والتكاليف والأسعار تغييرا كبيرا، بأسباب طارئة عامة لم تكن متوقعة حين التعاقد، فأصبح بها تنفيذ الالتزام العقدي يلحق بالملتزم خسائر جسيمة غير معتادة من تقلبات الأسعار في طرق التجارة، ولم يكن ذلك نتيجة تقصير أو إهمال من الملتزم في تنفيذ التزامه، فإنه يحق للقاضي في هذه الحالة عند التنازع وبناء على الطلب تعديل الحقوق والالتزامات العقدية بصورة توزع القدر المتجاوز من الخسارة على الطرفين المتعاقدين». ونص القرار في الفقرة التي تليها على التالي:

«ويحق للقاضي أيضا أن يمهل الملتزم إذا وجد أن السبب الطارئ قابل للزوال في وقت قصير ولا يتضرر الملتزم له كثيرا بهذا الإمهال، هذا وان مجلس المجمع الفقهي يرى في هذا لحل المستمد من أصول الشريعة تحقيقا للعدل الواجب بين طرفي العقد، ومنعا للضرر المرهق لأحد العاقدين بسبب لا يد له فيه». نقلا عن الموقع الرسمي لرابطة العالم الإسلامي:

www.themwl.org

(٤) الحجار د/بسام، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، دار المنهل اللبناني، ط/١ ببيروت، ص ١٥٥.

ثالثا: كفاية الإنتاج، فالتضخم مصدره الفعلي قصور الإنتاج المتمثل في جانب العرض عن الاستجابة لزيادة الاستهلاك المتمثل في جانب الطلب.

- **المطلب الرابع: نسبة التضخم في الحالة العربية.**

بالنسبة للإحصائيات فحسب تقرير الصندوق الدولي لعام ٢٠١٠ بلغ متوسط نسبة التضخم للدول العربية النفطية ٦,٧% في عام ٢٠١٠ و١٠% لعام ٢٠١١ ثم ١١% في ٢٠١٢، وبلغ متوسط نسبة التضخم للدول العربية غير النفطية ٧,٦% لعام ٢٠١٠ و٨% لعام ٢٠١١ ثم ٨% في ٢٠١٢ [١] ، وتكشف تلك الإحصائيات عن ارتفاع ملحوظ لمؤشر التضخم فنسبة ١٠% بالنسبة للدول النفطية ٨% للدول غير النفطية نسب مقلقة وهو يشير إلى أن الدخل الحقيقي يتراجع بهذه النسبة، وهذا يدل على تزايد نسبة الفقر وتآكل مستمر في الطبقة الوسطى في المجتمع وسقوطها في دائرة الفقر التي تزداد رقعته.

المبحث الثالث: البعد الثالث: مكافحة البطالة.

- **المطلب الأول: تعريف بمفهوم البطالة.**

تم تعريف البطالة (Unemployment) بأنها « الحالة التي يجد فيها أشخاص من الصعب أو من المستحيل الحصول على عمل »[٢]، أو حسب تعريف منظمة العمل الدولية ILO [٣] للعاطل عن العمل «كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى»[٤]، من التعريف نلاحظ أن وصف «القادر عن العمل» يستبعد فئة الأطفال والمراهقين والعجزة، ووصف (يبحث عنه) استبعد كل من يعمل ولكن يبحث عن عمل أفضل، ووصف (يقبله عند مستوى الأجر السائد) يستبعد كل من يرفض العمل.

- **المطلب الثاني: أزمة البطالة وتأثيرها على الاختلال الاقتصادي الاجتماعي .**

---

(١) **تقرير صندوق النقد الدولي،** ابريل ٢٠١١، ص٨٣ وأكتوبر ص٨٧، مع الإشارة إلى أن أرقام ٢٠١٢ تقديرية وليست فعلية.

(٢) النص ترجمة للعبارة التالية:

(People who are difficult or impossible Employ).

Source: Oxford Dictionary of Economics, P.٤٦٦.

(٣) اختصار لبداية الكلمات **I**nternational **L**abor **O**rganization

(٤) زكي د/رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة،** عالم المعرفة بالكويت، عدد(٢٢٦)، أكتوبر ١٩٩٨، ص١٥.

مازالت أزمة البطالة توصف بأنها المشكلة الأساسية التي تهدد الوضع الاقتصادي الاجتماعي بالانفجار، وذلك لأن البطالة أهم مؤشر للدلالة على الركود (Recession) والانكماش (Deflation)، وهي حالات تدل على مرحلة التباطؤ في الدورة الاقتصاد، وعندما يتم تصحيح اختلال الأسواق يسمى ذلك تعافي أو انتعاش (Recovery) [١]، إن طول فترة الركود والانكماش قد تؤدي لوقوع الاقتصاد في حالة خطرة من التباطؤ تسمى بالكساد (Depression) حيث يصبح معدل النمو بالسالب وترتفع نسبة البطالة بشكل مرتفع، وقد سبق أن حدث ما سمي بالكساد الكبير في عام ١٩٢٩ واستمر إلى ١٩٣٢ إلى أن أصدرت حكومة الولايات المتحدة مشروع حكومي سمي سياسة النهج الجديد (New deal)[٢] وهو عبارة عن مجموعة قوانين تتعلق بمشاريع الأشغال العامة وقوانين تعويض التقاعد والبطالة ضخت فيه الحكومة كمية كبيرة من السيولة وأدت لخلق طلب على شكل صدمة، [٣] وقد كان للكساد أثر خطير على الواقع السياسي إذ كان أحد العوامل التي ساهمت في اندلاع الحرب العامية الثانية سنة ١٩٣٩، وقد بقيت تلك الآلية في التدخل الحكومي وزيادة الإنفاق الحكومي وضخ السيولة هي الآلية المعتمدة في مكافحة الانكماش، تلك الآلية التي يصورها نموذج عرف بالاقتصاد بمنحنى فليبس [٤]، وهو يبين أن زيادة جانب الطلب على العرض يؤدي لضغط تضخمي، بينما تراجع جانب الطلب على العرض يؤدي لضغط انكماشي، ووظيفة التدخل الحكومي هو توليد دخل لزيادة الطلب، لقد استمرت تلك الآلية إلى السبعينات فلم يعد منحنى فليبس واقعياً بعد نشوء ظاهرة التضخم الركودي[٥]، حيث اجتمعت في آن واحد أعراض التضخم والكساد، فلقد شنت مدرسة النقديين التي ظهرت بعد فترة السبعينات حملة ضارية على مفهوم التدخل الحكومي التي اعتمدته الكنزية (Keynesian) في مكافحة الانكماش، واعتبرته مصدراً لتوليد التضخم، وتم استبدالها بآلية تحريك أدوات السياسة النقدية والمالية.

---

(١) زكي د/رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، ص ٦٦ و٢٣.

(٢) زكي د/رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، ص٢٢٦.

(٣) جالبريث د/ جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، مرجع سابق، ص٢٠١ و٢١٦.

(٤) **منحنى فليبس** (Phillips curve): هو منحنى يبين العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة. مصدر: زكي د/رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، ص٣٦٢

(٥) **التضخم الركودي** (Stagflation): هي ظاهرة حديثة نشأت منذ السبعينات من القرن الماضي تجتمع فيها أعراض التضخم وهي الغلاء مع أعراض الكساد وهي البطالة في آن واحد. مصدر: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص/١٢٥.

- **المطلب الثالث: إجراءات دعم التشغيل ومكافحة البطالة.**

إن الأدوات الحقيقة لمعالجة البطالة ليست فقط آلية تحريك أدوات السياسة النقدية والمالية، فهو إجراء لايتناسب مع حالة البطالة الهيكلية[١] (Structural unemployment) وهي البطالة المرتبطة بهيكلية السوق ومحدودية طاقته الاستيعابية وتزايد عدد السكان[٢]، وهي البطالة الناتجة عن انهيار الصناعات التقليدية والتحول للصناعات الحديثة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة[٣]، وهي الحالة الأكثر انتشاراً في البلاد النامية، ومن الإجراءات التصحيحية المطلوبة لمواجهة حالة البطالة الهيكلية[٤]:

١) تصحيح هيكلية سوق العمل والربط بين سوق العمل والتنظيمات المهنية أو مؤسسات المجتمع المدني، وقيامها بتدريب وتأهيل العاملين من أجل تحسين مهاراتهم وتكيفهم مع التقنيات الحديثة والتحولات الطارئة في السوق لا سيما في مجال المنافسة وتدريب العمال على تطبيق المعايير الفنية ومعايير الجودة.

٢) المواءمة بين حاجات سوق العمل وبين المؤسسات التعليمية حتى لا تخرج دفعات من حملة الشهادات لا يجدون لهم حاجة في السوق، فهناك قطاعات في الاقتصاد تحتاج لمهن فنية[٥]، وهذا يستلزم الاهتمام بإنشاء وتطوير المعاهد الفنية وتوجيه الشباب إليها أكثر من التوسع في توجيههم إلى الكليات النظرية بأعداد كبيرة.

٣) إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة في تمويل الوحدات الإنتاجية المتوسطة والصغيرة، وقد أثبتت هذه الأداة نجاحها العملي في مكافحة البطالة والفقر في بعض البلدان النامية مثل بنغلاديش[٦]، حيث تم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، شكل أقساط ودفعات أسبوعية أو شهرية، مع تقديم

---

(١) زكي د/رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، ص٧ .

(٢) ينظر: عبد الفضيل د/محمود، **الاقتصاد العربي، نظرات وهواجس مستقبلية**، مجلة المستقبل العربي، عدد/١١٧، لعام ١٩٨٨، ص٨٥. الحجار د/بسام، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، دار المنهل اللبناني، ط/١ ببيروت، ص١٩٠.

(٣) مرسي د/فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، إصدار عالم المعرفة في الكويت، عدد ١٤٧ لعام ١٩٩٠، ص٨٧.

(٤) الهيتي د/ نوازد عبد الرحمن، **التنمية العربية في عالم متغير**، إصدارات مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، لعام ٢٠٠٩، ص٧٤.

(٥) الهيتي د/ نوازد عبد الرحمن، **التنمية العربية في عالم متغير**، ص٧٤.

(٦) هنا إشارة للتجربة الرائدة للاقتصادي محمد يونس الذي أسس ما سمي ببنك الفقراء وهو بنك متخصص بتمويل المشاريع الاقتصادية للعائلات الفقيرة بالريف البنغالي.

الاستشارة الفنية والتدريب المهني، ولقد ساهم نشاط هذه المؤسسة التمويلية في تحقيق هدف الربحية مع هدف التنمية أو العائد الاجتماعي في آن واحد[١].

- **المطلب الرابع: نسبة البطالة في الحالة العربية.**

بالنسبة للإحصائيات الرسمية فحسب تقرير الصندوق الدولي بلغت نسبة البطالة الفعلية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على النحو التالي[٢]: مصر (٩,٢%)، سوريا (٨,٤%)، الأردن (١٢,٥%)، تونس (١٤,٧%)، الجزائر (٩,٨%)، المغرب (٩%)، ومن نسب البطالة الظاهرة أعلاه يتضح أنه ما لايقل عن ١٠% من القوة العاملة في حالة بطالة، ورغم ذلك فالأرقام الحقيقة ربما تكون أعلى من ذلك، لا سيما في أعمار الشباب، ولاسيما أن كثيراً من الدول العربية لا يتوفر فيها قاعدة معلومات دقيقة بسبب عدم توفر إعانات البطالة التي يوفرها نظام الضمان الاجتماعي.

المطلب الرابع: البعد الرابع: بناء بنية تحتية متطورة (Infrastructure).

- **المطلب الأول: تعريف بمفهوم البنية التحتية.**

يقصد بالبنية التحتية «المشاريع التي تقدم الخدمات العامة للمجتمع وتتضمن المواصلات كالمطارات والموانئ وشبكة الطرق السريعة ووسائط النقل كالمترو أو القطار السريع، والاتصالات كالانترنت وخدمة الهاتف الجوال، والطاقة كالغاز والكهرباء، وشبكة المياه النقي وشبكة الصرف الصحي، وتشكل البنية التحتية الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الحديث كالنشاط الصناعي والسياحة والتجارة»[٣].

تعاني الدول النامية بشكل عام من ضعف البنية التحتية فيها وعدم كفايتها، ويعتبر التخطيط لتطوير البنية التحتية حالياً المهمة الأساسية والأولى لبرامج التنمية في الدول النامية، وقد نجحت بعض اقتصاديات الأسواق الناشئة في جذب الاستثمارات لها وفتح مقرات وأفرع إقليمية للشركات العالمية في أراضيها بسبب توجه اقتصاديات تلك الدول لتطوير البنية التحتية ونجاحها في الوصول لمستويات عالية من الخدمات

---

(١) الهيتي د/ نوازد عبد الرحمن، **التنمية العربية في عالم متغير**، ص/٧٤.

(٢) **تقرير صندوق النقد الدولي**، ابريل ٢٠١١، ص٨٣.

(٣) التعريف ترجمة للعبارة التالية:

To produce publicly available services including transport & telecommunication, gas, electricity, water supplies. These provide essential background for other economic activities in modern economic).

Source: Oxford Dictionary Of Economics. P.٢٢٩.

العامة المتميزة بسبب اعتبارها تطوير البنية التحتية مدخلاً للتنمية فيها، ويعتبر أهم أنواع البنية التحتية تلك المرتبطة بقطاع التكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي لها علاقة بالتحول للاقتصاد المعرفي[١].

- **المطلب الثاني: أزمة المديونية والاختلال الاقتصادي الاجتماعي.**

يعتبر تمويل مشاريع البنية التحتية أحد معضلات التنمية، لأن مشاريع البنية التحتية المتطورة تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة، ولأنها تتطلب خبرات علمية وتقنية خاصة لا تتوفر على الأغلب في الدول النامية من جهة أخرى، وهذا ما دفع حكومات الدول النامية إلى طلب المساعدة من الخارج وبالتالي أوقعها في أزمة المديونية التي تعاني منها الدول النامية بنسب متفاوتة، مثل أزمة مديونية دول أمريكا الجنوبية في عام١٩٨٢[٢]، ولكن أزمة المديونية لم تقتصر أسبابها عن شروط الدائنيين المستغلة لحاجة حكومات الدول النامية لتمويل مشاريع التنمية فيها وعلى الأخص مشاريع البنية التحتية وما يتبع ذلك من عجز تلك حكومات عن سداد التزاماتها، ثم لجوء تلك الحكومات لمفاوضات مرهقة لإعادة جدولة ديونها، بل يعود سبب أزمة المديونية في الدول النامية كذلك إلى الفساد وغياب معايير الشفافية ومعايير الحكم الرشيد [٣] في حكومات معظم الدول النامية، مما يجعل تلك المساعدات عرضة للنهب والهدر مما يقلل في الغالب أثرها الايجابي[٤].

إن إشكالية تمويل مشاريع البنية التحتية أمكن التخفيف من وطأتها بحلول تمويلية لتجنب الوقوع في أزمة مديونية، ومنها تنفيذ مشاريع بعقود B.O.T أو نظام البناء والتشغيل والإعادة[٥] وقد أثبت هذا النمط من العقود فعاليته وجذب إليه عدد من الشركات الأجنبية العالمية من خلال عملية تمويل ذاتي لا تحتاج لمنح أو

---

(١) الهيتي د/ نوازد عبد الرحمن، **التنمية العربية في عالم متغير**، إصدارات مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، لعام ٢٠٠٩، ص٦٥.

(٢) وصلت مديونية الدول النامية في ١٩٨٠ إلى ٤٨٠ مليار دولار، وقد بلغت أزمة المديونية بعدها ذروتها في ١٩٨٢ عندما أعلنت دول مثل المكسيك والأرجنتين عجزها عن السداد، راجع: زكي د/رمزي، **أزمة القروض الدولية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ص٢٠ وما بعدها.

(٣) **مؤشر الحوكمة أو الحكم الرشيد** (Governance): مفهوم وضعه خبراء التنمية في البنك الدولي لقياس ظاهرة قدرة الحكومة على إنجاح مجهود التنمية، وهناك ستة أبعاد لمفهوم الحوكمة يتحدد على أساسه المؤشر وهي: المشاركة، الشفافية، المحاسبة، الفاعلية، الإنصاف، حكم القانون. راجع: عيسوي د/إبراهيم، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق بالقاهرة، ط٢ لعام ٢٠٠١، ص/٣٧-٣٨.

(٤) البيلاوي د/حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، إصدار عالم المعرفة الكويت، ص ١٩٥.

(٥) نظام B.O.T (Building, Operating & Transferring of ownership) هو نظام تعاقد الدولة مع الأشخاص والقطاع الخاص على بناء مشروع وتشغيله لمدة معينة ونقل ملكيته للدولة. مصدر: **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د/إسماعيل عبد الفتاح، ص٩٤.

قروض، ومن الأمثلة عليها مشروع مترو القاهرة الذي أنجزه أحد الشركات اليابانية المتخصصة بتقنيات هذا النوع من المشاريع.

كما ابتكرت عدد من الدول مثل ماليزيا وبعض دول الخليج مثل حكومة دبي والبحرين أسلوب الصكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية[١]، لما تتمتع خاصية الصكوك من أنها أسلوب تمويلي طويل الأجل، وبذلك يختلف عن الائتمان الذي توفره المصارف العادية وتكون آجال هذا الأسلوب التمويلي في الغالب بين قصير ومتوسط الأجل.

المبحث الخامس: البعد الخامس: تعزيز القدرة التنافسية (Competitiveness).

▪ المطلب الأول: تعريف بمفهوم التنافسية.

يقصد بمفهوم التنافسية هي «قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية»[٢]، وهناك تعريف آخر للتنافسية «بأنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تقرر مستوى الإنتاجية في أية بلد»[٣]، وهو ترجمة للعبارة التالية:

The set of institutions, Policies & factor that determine the level of productivity of country

إن التنافسية أصبحت أحد الأبعاد الاقتصادية المهمة لا سيما في زمن التحولات الاقتصادية التي جلبتها العولمة، فالدول المتطورة اقتصادياً اتجهت للتكامل الاقتصادي ضمن تكتلات اقتصادية لتزيد من قدراتها التنافسية، حتى أن تلك الدول تخلت عن بعض الوظائف السيادية وأعادت هيكلية اقتصادياتها من أجل الاندماج في تكتل اقتصادي يضمن لها البقاء، كما فعلت دول الاتحاد الأوربي عندما دمجت أسواقها في

---

(١) **الصكوك:** أداة تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية تختلف عن السندات الحكومية في جوهرها، ولكن تتشابه في الوظيفة، وأهم الفروقات أولا: السند أداة إثبات مديونية بينما الصكوك أداة إثبات ملكية، لأن الصك يصدر على أساس عقد شرعي كالمضاربة أو الإجارة وبالتالي يأخذ شروطه الشرعية من نوعية العقد الذي صيغ على أساسه الصك، ثانيا الصك غير مضمون الأصل بينما السند مضمون الأصل، ثالثا يتم الاسترداد في الصك بالقيمة السوقية، بينما يتم الاسترداد في السند بالقيمة الاسمية، رابعا العائد في السندات ثابت بينما في الصكوك العائد يعتمد على تحقق الأرباح ونسبتها الفعلية، وقد تم تعريف الصكوك حسب القرار رقم ١٧٨ (١٩/٤) الصادر عن المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة بأنها «إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات أعيان أو حقوق أو خليط من الأعيان أو المنافع والنقود والديون قائمة فعلا أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه». نقلا عن الموقع الرسمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي: www.fighacademy.org.sa/qrarat/index.htm.

(٢) وديع د.محمد عدنان، **القدرة التنافسية وقياسها**، منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد ٢٤ لشهر ديسمبر ٢٠٠٣، ص٦.

(٣) Source: **Global Competitiveness Report**, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, P. ٤.

السوق الأوربية المشتركة من خلال إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها، ثم دمجت اقتصادياتها وحققت وحدة نقدية في كتلة اليورو أو السوق النقدية الأوربية المشتركة[١]، وكذلك فعلت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك بتأسيس منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية التي تسمى اختصاراً نافتا NAFTA.[٢]

وكذلك فعلت مجموعة دول جنوب شرقي آسيا والتي تسمى بالنمور الآسيوية بتأسيس مجموعة اقتصادية تسمى اختصاراً آسيان (ASEAN).[٣]

وقد كانت اتفاقية التجارة الحرة والتي تسمى باتفاقية الجات[٤] أهم تلك التحديات، لأنها فرضت على الدول فتح أسواقها، وقد تشكلت الجات بضغط من الشركات المتعددة الجنسية التي وصل تأثيرها للتحكم بصناعة القرار في الدول المتقدمة، وتوجيه السياسة التجارية الدولية نحو إزالة الحواجز الجمركية بين الدول، وبذلك تراجعت سياسة الحماية التي انتشرت في عهد الحرب الباردة وبالأخص للدول التي تبنت نموذج إحلال الواردات في سياستها الصناعية وسياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإذا كان ذلك حال الدول المتطورة فمن باب أولى أن تسارع الدول النامية ومنها الدول العربية لتحسين التنافسية والتكامل الاقتصادي ضمن تكتلات اقتصادية، لأن التنافسية لا تدل على تحسن القدرة التصديرية فحسب بل تدل على القوة الإنتاجية

---

(١) **السوق الأوربية المشتركة** (European Economic Market): هو النظام المالي والنقدي الذي وضعته الدول الأوربية الذي أسفر عن ظهور اليورو كعملة أوربية موحدة، وقد قامت الدول الأوربية من اجل تحقيق الوحدة النقدية بإعادة هيكلة اقتصادياتها بالالتزام بمعايير التقارب (Convergence Criteria) التي نصت عليها اتفاقية ماسترخت (Maastricht Treaty) في عام ١٩٩٢ لتأهيل أعضاء دول السوق الأوربية المشتركة وقتذاك للدخول لمرحلة الوحدة النقدية بتطبيق العملة الأوربية الموحدة والتي سميت باليورو، وأهم تلك المعايير أن لا يتجاوز إجمالي الدين الحكومي ٦٠ % من إجمالي الناتج المحلي، وألا يتجاوز عجز الموازنة ٣% من إجمالي الناتج المحلي. راجع: د/ماجد عبدالله منيف، بحث بعنوان: (عملة اليورو وتأثيراتها على الوضع النقدي العالمي)، مجلة الشؤون الاجتماعية، الشارقة، عدد/٦٠ لعام ١٩٩٨، ص/٥٧ .

(٢) هانس بيتر و هارالد شومان، **فخ العولمة**، ت/ عدنان عباس، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد (٢٣٨)، لعام ١٩٩٨، ص٢٠٧.

(٣) عبد الفتاح د/إسماعيل، **موسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص٤٤٥.

(٤) **اتفاقية الجات** (GATT): هي اختصار لاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية (General Agreement on Tarrffs and Trade)، وقد تم تشكيل منظمة دولية يقع على عاتقها الإشراف على أهداف تلك الاتفاقية ضمن منظمة دولية سميت بمنظمة التجارة الحرة (World Trade Organization) ويرمز لها اختصارا WTO ومقرها جنيف في سويسرا، وقد تم إنشاء هذه المنظمة بعد جولة اوروجواي التي بدأت في عام ١٩٨٦، وبعض بنود هذه الاتفاقية يمس أمن واستقرار كثير من الدول النامية، مثل ما يتعلق بتحرير تجارة المنسوجات والزراعة، ومثل التوسع في الحماية الفكرية بحيث لا تقتصر على المنتج بل حتى إلى أساليب صنعه والمدة الزمنية للحماية. راجع: البلاوي د/حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد/٢٥٧، لعام ٢٠٠٠، ص/ ١٩٧ و٢٠٧ .

للدول، ومن هنا تأتي أهمية العناية بتحسين التنافسية لتطوير الإنتاجية وزيادة الصادرات التي تجلب معها ازدهار اقتصادي للدولة[١].

- **المطلب الثاني: مؤشر التنافسية والحالة العربية.**

إن أهم مقياس عالمي لقياس كفاءة القدرة التنافسية هو مؤشر التنافسية العالمية[٢] وهو يعتبر معيار لقياس تقدم الاقتصاد الكلي ومدى نجاح أي اقتصاد في البقاء في عالم يتجه نحو الانفتاح والتحرر، وسنورد ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر التنافسية لعام٢٠١٠ من أصل ١٣٩ دولة[٣]:

تونس (٣٢)، قطر(١٧)، الكويت (٣٥)، لبنان (٩٢)، مصر (٨١)، سوريا (٧١)، الأردن (٦٥).

ويظهر من ترتيب المؤشر أن بعض الدول العربية التي لديها بنية تحتية ومؤسسات دولة قوية وهما العاملان الأساسيان في مؤشر التنافسية حازت مرتبة متقدمة نسبياً مثل قطر، بينما تظهر الدول العربية الأخرى وعلى الأخص غير النفطية مثل سوريا ومصر ولبنان في مرتبة متأخرة، وهذا دليل على وجود اختلالات في العاملين الأساسيين وهما البنية التحتية ومؤسسات الدولة القوية والشفافية، بينما نجد بعض

---

(١) الهيتي د/ نوازد عبد الرحمن، **التنمية العربية في عالم** متغير، إصدارات مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، لعام ٢٠٠٩، ص٦٣.

(٢) **مؤشر التنافسية العالمية** (Global Competitiveness Index) وهو مؤشر يصدر عن مؤسسة دولية مقرها في جنيف بسويسرا ، وهي المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا (Global Competitiveness Forum) والذي يرمز له اختصارا WEF، والمعهد الدولي للتنمية والإدارة في سويسرا والذي يرمز له اختصارا IMD، وهذه المؤسسة تصدر تقرير عالمي سنوي يسمى بتقرير التنافسية العالمي (Global Competitiveness Report) يحتوي فيه تصنيفا (Rating) لدول العالم على أساس مؤشر التنافسية وقد بلغ عدد الدول المشمولة في التقرير ١٣٩ دولة في العالم، حازت سويسرا على المرتبة الأولى وجاءت تشاد في المرتبة الأخيرة، ومؤشر التنافسية عبارة عن رقم قياسي مرجح (Weighted price index) لاثني عشر عامل داخل كل بلد. وهي: المؤسسات، البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي، الصحة والتعليم الابتدائي، كفاءة السلع في السوق أو جودة المنتجات ومدى تطبيقها للمعايير ومقاييس الجودة، كفاءة سوق العمل (Labor Market Efficiency) وهذا العامل يتعلق بالموارد البشرية أو رأس المال البشري، مدى تطور المؤسسات المالية (Financial market development)، الجاهزية التقنية (Technological readiness)، حجم السوق، تقدم قطاع الأعمال، التجديد والابتكار. وتم تصنيف تلك العوامل ضمن ثلاث مجموعات رئيسية حسب درجة التطور الاقتصادي، فالعامل ١-٤ تسمى بعوامل الدوافع الاقتصادية (Factor driven economic) وهي العوامل التي تحتاجها الدول لمرحلة الانطلاق ويجب أن تركز عليها الدول النامية، والعامل من ٥-١٠ تسمى بعوامل الكفاءة الاقتصادية (Factor efficiency economic) وهي العوامل التي يجب أن تركز عليها الدول الصاعدة أو الناشئة، والعامل ١١-١٢ بعوامل التجديد (Factor innovation)، وهي العوامل التي من المفروض أن تركز عليها الدول المتقدمة راجع:

Source: Global Competitiveness Report, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, P. ٦.

(٣) Global Competitiveness Report, P.١٥.

الدول العربية غير النفطية حازت مرتبةً متقدمةً نسبياً مثل تونس ونوعاً ما الأردن بسبب تقدمها في مجال السياحة.

ولكن بشكل عام بالنسبة للدول العربية إذا أهملنا عامل الميزة التنافسية للنفط والميزة التنافسية لبعض المواد الخام المستخرجة من الدول العربية مثل الفوسفات والحديد، وكذلك القطاع السياحي لبعض الدول العربية مثل مصر والأردن، فإن الدول العربية تعاني من هشاشة في اقتصادياتها بسبب سيادة نمط الاقتصاد الريعي القائم على اقتصاد الصناعات الاستخراجية واقتصاد الخدمات، وقد وضعت بعض حكومات الدول العربية بعض الخطط الايجابية لزيادة قدرتها التنافسية مثل الحكومة التونسية والأردنية، وقد ساهمت تلك الخطط في تحسين مؤشر التنافسية لها، وقد قامت بعض الدول بتأسيس منظمات حكومية مختصة بوضع برامج لتحسين وزيادة الصادرات، والإشراف على تطبيق الخطط الحكومية لتحفيز الصادرات مثل هيئة تنمية الصادرات وغيرها، ومن أهم عناصر تلك الخطة:

١) الترويج للصادرات من خلال توسيع المشاركة في المعارض الدولية المتخصصة والتركيز على الصناعات التي تتمتع بمزايا تنافسية وتطوير الجودة فيها[١].

٢) تقديم إعانات وإعفاءات ضريبية للصادرات، وتقديم تسهيلات تمويلية للشركات المصدرة، وتأسيس مؤسسات مالية مختصة بتقديم ضمانات التصدير أو إقامة منظمات تقوم بالتنسيق مع مؤسسات المال الدولية المختصة بضمانات التصدير ليستفيد من تلك الخدمة المصدريين المحليين.

٣) تحفيز الصناعيين على الحصول على شهادات الجودة الدولية كشهادة الايزو ٩٠٠٠ ISO [٢]، والهدف من تحفيز الشركات على الحصول على شهادات الجودة الدولية أن تكون جواز سفر لاختراق الأسواق الدولية لا سيما بعد انفتاح الأسواق على بعضها بفضل الثورة المعلوماتية من جهة، وللتكيف مع متطلبات الجات التابعة لمنظمة التجارة الدولية.

---

(١) الهيتي د/ نوازد عبد الرحمن، **التنمية العربية في عالم متغير**، إصدارات مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، لعام ٢٠٠٩، ص/٦٤.

(٢) **الايـزو ISO:** هي شهادة جودة عالمية صادرة عن المنظمة الدولية للمقاييس والمعايير (International Organization for Standardization) ومقرها سويسرا، مهمتها وضع معايير قياسية لمختلف القطاعات مثل التصنيع والتعمير والنقل والصحة، وهي تمنح شهادات عالمية للمؤسسات التي طبقت معايير ومقاييس الجودة العالمية، ومنها معايير جودة متخصصة ببعض الجوانب مثل معايير السلامة والأمان، ومعايير التناسب مع البيئة مثل شهادة ١٤٠٠٠ ISO ومعايير خاصة بالمؤسسات الاجتماعية غير الحكومية ISO٢٦٠٠٠.

٤) إقامة مناطق صناعية حرة (Free Zone) مزودة ببنية تحتية قوية تسهل عملية التصنيع والنقل والشحن وتسهيل التعامل مع المستثمرين[١].

والخلاصة أن الجانب الاقتصادي للنظام الاقتصادي الاجتماعي الفعال يتلخص في خمس أبعاد أساسية تتعلق بنوعية الدخل والنمو وليس بالأرقام المزخرفة في زيادة إنتاجية القطاعات الحيوية في الاقتصاد، وزيادة التنافسية للاقتصاد بدل اعتماده على الاستيراد في الاستهلاك، وتركيز الحكومة على تأسيس بنية تحتية متطورة تساهم في التحول لاقتصاد المعرفة وتكون انطلاقة لبرنامج تحفيز اقتصادي، ومعالجة الاختلالات التي يتولد عنها التضخم والبطالة باعتبارهما أهم مؤشرين يكشفان الوضع الاقتصادي.

(١) الهيتي د/ نوازد عبد الرحمن، **التنمية العربية في عالم متغير**، ص٦٤.

الفصل الثالث: الأبعاد الثلاثة للجانب الاجتماعي في النظام الاقتصادي.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول: البعد الأول الإنصاف والعدالة الاجتماعية ومؤشرات قياسها.

- **المطلب الأول: التفاوت والتوزيع العادل للدخل.**
  - تعريف بمفهوم التفاوت.
  - قياس حالة التفاوت.
  - حالة التفاوت في العالم العربي.
  - أهم الإجراءات لمكافحة التفاوت في الحالة العربية.
- **المطلب الثاني: مكافحة الفقر.**
  - تعريف بمفهوم الفقر.
  - قياس حالة الفقر.
  - مؤشر الفقر في الحالة العربية.
  - أهم الحلول والإجراءات لمعالجة ظاهرة الفقر.
- **المطلب الثالث: تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة سوء التغذية.**
  - تعريف بمفهوم الأمن الغذائي.
  - أسباب الأزمة الغذائية في الحالة العربية.
  - أهم الحلول لتحقيق الأمن الغذائي.
- **المطلب الرابع: تعميم التعليم ومكافحة الأمية.**
  - أهمية خدمة التعليم ومؤشرات قياسها في الحالة العربية.
  - أهم الحلول المتعلقة بتحسين خدمة التعليم.
- **المطلب الخامس: توفير الخدمة الصحية.**
- **المطلب السادس: تنظيم النمو السكاني والتخطيط الحضري.**
  - تعريف بالأزمة السكانية.
  - قياس حالة الأزمة السكانية في العالم العربي.
  - أهم الحلول لاحتواء الأزمة السكانية في العالم العربي.

المبحث الثاني: البعد الثاني الاستدامة ومؤشرات قياسها.

- **المطلب الأول: تعريف الاستدامة.**
- **المطلب الثاني: ظاهرة انحباس الحراري والتغير المناخي.**

- تعريف بأزمة الاحتباس الحراري.
- قياس حالة الاحتباس الحراري في العالم العربي.
- أهم الحلول لاحتواء أزمة الاحتباس الحراري.

- **المطلب الثالث: الاستدامة وتحديات الأزمة البيئية.**
  - تعريف بالأزمة البيئية.
  - قياس حالة الأزمة البيئية في العالم العربي.
  - أهم الحلول لمكافحة أزمة التلوث البيئي.
- **المطلب الرابع: الاستدامة وتحديات الأزمة المائية.**
- **المطلب الخامس: الاستدامة وتحديات أزمة التصحر.**

المبحث الثالث: البعد الثالث التمكين ومؤشرات قياسها.

- **المطلب الأول: تعريف بمفهوم التمكين.**
- **المطلب الثاني: التمكين والديمقراطية.**
  - تعريف بمفهوم الديمقراطية.
  - الديمقراطية والتمكين.
  - علاقة الديمقراطية بالتنمية.
  - الديمقراطية في البلاد العربية.
- **المطلب الثالث: التمكين و حقوق الإنسان.**
- **المطلب الرابع: التمكين ومؤشر الحكم الرشيد.**
  - تعريف بمفهوم الحكم الرشيد ومعاييره.
  - مؤشر الحكم الرشيد للدول العربية.
- **المطلب الخامس: التمكين ومؤشر الشفافية الفساد.**
  - تعريف بظاهرة الفساد.
  - أهم أسباب ظاهرة الفساد.
  - أهم الحلول لمواجهة ظاهرة الفساد.
  - مؤشر الشفافية والحالة العربية.

المقدمة.

يتناول هذا الفصل الحديث عن الأبعاد غير الاقتصادية المتعلقة ببناء نظام اقتصادي اجتماعي عادل، وكما أشرنا سابقاً لقد ركزت الدراسات التقليدية في الجانب الاقتصادي على الدخل والنمو، أما الدراسات التقليدية في الجانب الاجتماعي فقد ركزت على التفاوت والفقر، ورغم أهمية المواضيع التي عنيت بها الدراسات التقليدية، إلا أنها كانت أقل شمولاً وأكثر تبسيطاً ومحدوديةً، أما الدراسات الحديثة التي تناولت الأبعاد غير الاقتصادية في التنمية المتوازنة والنظام الاقتصادي الاجتماعي العادل فقد ركزت على ثلاث أبعادٍ أساسية لابد أن تتوفر في أية تنمية حقيقية، وهذه الأبعاد هي: **الإنصاف** (Equity) ويتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص حدة الاستبعاد والإقصاء والتهميش، والبعد الثاني **الاستدامة** (Sustainability)، ويقصد بها حفظ التنمية من التدني والتدهور مستقبلاً، والبعد الثالث **التمكين** (Empowerment)، ويقصد بها توسيع نطاق المشاركة ليشمل كل الأفراد في المجتمع(١).

وقد أدى تغييب و إهمال هذه الأبعاد في خطط التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية إلى تنمية مشوهة وتكريس لنمط اقتصادي ريعي استهلاكي، بل أدى الإهمال المتعمد بأهمية الأبعاد الثلاثة لنمط هجين ومشوه من أشكال الدول الحديثة التي أعادت إنتاج النظام الإقطاعي الرعوي في أشكال حديثة، وقد مرت الحالة العربية بعد الاستقلال بعدة تحولات اقتصادية، غيرت فيها من التوجه الاقتصادي الاجتماعي لبرامجها وسياساتها، من التوجه الاشتراكي الشمولي في الستينات إلى التوجه الليبرالي في التسعينات من القرن الفائت، وقد أطلق على هذا التحول مصطلح الانفتاح الاقتصادي، إلا أن جوهر الأزمة المتعلق بالإنسان الذي هو موضوع التنمية والإصلاح تراجع ولم يتحسن، وأصبحت المنطقة العربية مهددة أكثر من غيرها من الأقاليم العالمية بتدهور أكثر كما تدل عليها مؤشرات الأبعاد الثلاثة التي سيتم عرضها في هذا الفصل، فالمؤشرات كما سنوردها بالتوالي تشير إلى أن مجموعة الدول العربية تسبق فقط مجموعتي دول جنوب آسيا ومجموعة دول جنوب الصحراء الكبرى، وهما مجموعتا الدول الأكثر تخلفاً وفقراً في العالم، بينما تراجع مستوى الدول العربية ليس عن مجموعة غرب أوربا وأمريكا الشمالية والتي يصطلح عليها بالعادة تسمية مجموعة دول التعاون الاقتصادي، وهي تمثل الدول المتقدمة عالمياً، بل إن الدول العربية تخلفت عن مجموعة دول شرق آسيا وشرق أوربا ودول أمريكا اللاتينية، ومعظم دول تلك المجموعات تصنف على أنها من الدول الناشئة أو الصاعدة، والتي تكيفت مع عصر التحول للاقتصاد المعرفي، ولديها نمو متزايد، وتملك برامج نهوض وتطوير اقتصادي تقوم بتطبيقه بشكل حثيث، بينما مجموعة الدول العربية تقع في المرتبة

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، ص/٨٥.

الوسطى العالقة بين الدول الناشئة والدول المتخلفة، وإذا لم تتدارك الدول العربية نفسها فستسقط لا محالة في حضيض الدول المتخلفة، ولقد ساهم ريع الفوائض النفطية في تدارك ذلك السقوط المؤجل، ولكن مع نضوب الموارد الطبيعية فلن يستطيع الاقتصاد الريعي تحمل وطأة الصدمات العنيفة.

المبحث الأول: البعد الأول الإنصاف والعدالة الاجتماعية ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: التفاوت والتوزيع العادل للدخل.

- **تعريف بمفهوم التفاوت في توزيع الدخل.**

يقصد بالعدالة الاجتماعية تحقيق «تكافؤ في الفرص» وتحقيق «توزيع عادل للدخل نسبياً وتقليص حدة التفاوت والتباين الطبقي» [١]، ويقصد بتكافؤ الفرص تحقيق مساواة في خدمة الصحة والتعليم والحد الأدنى للدخل والمشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع[٢]، إن غياب مفهوم العدالة الاجتماعية يؤدي لاتساع حالات الظلم الاجتماعي، والتي من أهم تجلياتها اتساع حدة التفاوت الطبقي في المجتمع، وانتشار لحالات الاستغلال (Exploit) الذي يتولد عن سياسة التمييز (Discrimination) والاستبعاد والإقصاء (Exclusion) والتهميش المنهجي (Marginalization) ضد فئات وطبقات اجتماعية قد تشكل أغلبية المجتمع، بسبب تركز الثروة والسلطة (concentration of wealth & power) [٣] في أيدي فئة أو أقلية في المجتمع تستأثر بالنصيب الأكبر من مزايا ومنافع احتكارها لآلية توزيع الموارد والسلطة في المجتمع.

إن تزايد حدة التفاوت في الدخل وحالات عدم المساواة تؤدي لظاهرة اجتماعية خطيرة تمس أمن واستقرار المجتمع وتهدد الوحدة الوطنية فيه وتسمى بظاهرة الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي، وقد عرفها الخبراء بأنها «تلك الحالة التي لا يشارك فيها الفرد في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه»[٤]، لقد أدى التحول في البنية الإنتاجية الذي شهده عصرنا من الانتقال من مرحلة الثورة الصناعية إلى مرحلة الثورة المعلوماتية

---

(١) مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ترجمة د/محمد الجوهري، عالم المعرفة، عدد (٣٤٤)، أكتوبر ٢٠٠٧، ص٤٧.

(٢) مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ص٤٩.

(٣) Human Development report HDR ٢٠١١, P٢٤.

(٤) مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ت/ د.محمد الجوهري، ص/٦٧، وللإشارة فإن هذا الكتاب يمثل خلاصة دراسة لمجموعة من علماء الاجتماع في بريطانيا عن هذه الظاهرة الخطيرة في أوربا، وللأسف فرغم خطورة هذه الظاهرة وأهميتها القصوى لم أجد دراسة موضوعية لها عن العالم العربي.

إلى تزايد التفاؤل بتقليص التفاوت على المستوى العالمي بين الدول الغنية والفقيرة من جانب، وبين الطبقة الغنية والفقيرة على مستوى المجتمع الواحد من جانب آخر، ولكن جوهر الاستغلال المتمثل باستئثار فئة قليلة من الأفراد بمكاسب التحول للاقتصاد المعرفي الناتج عن تجديد البنية الإنتاجية للثورة المعلوماتية بقي ثابتاً يجدد من شكله ويعيد إنتاج نفسه في أشكال من السلطة السياسية الدولية والمحلية، فقد «زاد عدد البليونيرات في الوقت الذي زاد فيه عدد العاطلين والمهمشين، وبرزت ظاهرة الاقتصاد المزدوج الذي يتسم بانقسام المجتمع إلى قطاع النخبة الثرية المستفيدة من الثورة الصناعية الراهنة، وقطاع الأكثرية المهمشة التي قذفت بها الثورة إلى جحيم البطالة والفقر والمعاناة.[١]

إن أحد الآثار السلبية للتفاوت هو تعطيله لفوائد النمو، لأنه كلما زاد التفاوت كان تأثير النمو على تقليل الفقر أقل، وربما وصل الأمر في الحالات الحادة من التفاوت والتي تنتج عن تطبيق الإصلاحات الليبرالية بشكل فجائي وغير متدرج إلى حرمان الفئات الفقيرة من فوائد النمو بشكل مطلق[٢]، إن « النمو في ظل تفاقم عدم المساواة يبطئ التقدم في التنمية البشرية، ويضعف التماسك الاجتماعي، ويعوق جهود الحد من الفقر، وعلاوة على ذلك يفتقر مثل هذا النمو إلى مقومات الاستدامة»[٣].

وبالمقابل فإنه في حالة الانكماش يؤدي التفاوت لتحميل الفئات الفقيرة أعباء الانكماش، إن ظاهرة النمو بلا تقليل للفقر والبطالة (Growth without jobs) جعل بعض الاقتصاديين يطلقون عليها وصف أحد المآزق الرئيسية التي تواجه رأسمالية القرن العشرين[٤].

إن التخفيف من التفاوت « يساعد على الحد من الصراعات الاجتماعية، فالبلدان التي شهدت هبوطاً حاداً في النمو بعد عام ١٩٧٥ هي البلدان التي تضم مجتمعات منقسمة».[٥]

- **قياس حالة التفاوت.**

إن أحد المؤشرات المضللة التي كانت منتشرة بالماضي لقياس حالة توزيع الدخل هو مؤشر نصيب الفرد من الدخل (GDP per Capita)، أو ما يسمى بمتوسط دخل الفرد، ومؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي

---

(١) زكي د/رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد (٢٢٦)، لعام ١٩٩٨، ص٦٣.

(٢) هذه النتيجة عبارة عن خلاصة اقتصادية أجريت لدراسة العلاقة بين التفاوت وتأثير النمو على الحد من الفقر، وقد خلصت الدراسة إلى «أنه في مستويات التفاوت العالية يجني الفقير القليل أو لاشيء من النمو»، نقلا عن: ستيفن بي و زملائه، **منظور جديد للفقر والتفاوت**، عالم المعرفة الكويت، عدد/٣٦٣، لعام ٢٠٠٩، ص/٥٨.

(٣) **تقرير التنمية البشرية للعالم العربي لعام ٢٠١٣**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص٨٠.

(٤) زكي د/رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، ص٦٣.

(٥) **تقرير التنمية البشرية للعالم العربي لعام ٢٠١٣**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص٨٠.

باستخدام وحدات تكافؤ القدرة الشرائية التي يرمز لها اختصارا (PPP)[١] لتعديل تأثير تغير الأسعار، فقد كان هذا المؤشر يركز على قيمة الدخل بغض النظر على آلية توزيعه، وقد أدى الاعتماد على هذا المؤشر إلى خطأ في التقييم بالنسبة للبلاد التي لديها نمو اقتصادي أو ثراء ولكنها تعاني من حالة عدم المساواة في توزيع الدخل، وقد تم إثبات ذلك موضوعياً بتزايد التباعد بين قيم مؤشري متوسط الدخل ووسيط الدخل كلما زادت حالات عدم المساواة في الدخل[٢]، فعلى سبيل المثال يتجاوز متوسط الدخل في الولايات المتحدة بمقدار الثلث تقريباً الدخل الوسيط، والفجوة بين المعدلين في اتساع، ولكن توجد مشاكل إحصائية في اعتماده كمؤشر موضوعي لقياس حالة عدم المساواة في توزيع الدخل[٣].

بالنسبة لقياس حالة عدم المساواة في الدخل (Inequality) توجد عدة أساليب إحصائية، منها استخدام معدل إحصائي يسمى بمعامل جيني[٤]، وحسب الإحصائيات الدولية بلغ معامل جيني في مصر (٠,٣٢) وفي الأردن (٠,٣٥٩) وفي لبنان (٠,٣٦) وفي سوريا (٠,٣٧٥) وفي تونس (٠,٤٠٨) وفي اليمن (٠,٣٦٦)

---

(١) **وحدات تكافؤ القدرة الشرائية** (Purchasing Power Parity): هي عملية تحويل قيمة الدخل الاسمي لدخل حقيقي بسعر عملة واحدة وهي غالبا الدولار الأمريكي وذلك لمعرفة القوة الشرائية للدخل بين الدول، وهناك عدة طرق لاحتسابها ولكن أشهرها طريقة دول التعاون الاقتصادي، وذلك باحتساب تكلفة شراء سلة محددة من السلع والخدمات الاستهلاكية لكل دولة ثم تحويلها لدولار أمريكي حسب سعر الصرف السائد، فعلى سبيل المثال قد كانت PPP في أكتوبر ٢٠١٣ حسب هذه الطريقة لسلة سلع ثمنها ١٠٠ دولار أمريكي في أمريكا ١٥٤$ للدنمارك، فإذا كان متوسط دخل الفرد الاسمي للدنمارك ٦٢١٠٠$ فإن دخل الفرد معدلاً بوحدات PPP يساوي ٤٠٣٢٥$. المصدر : http://en.wikipedia.org/wiki/Purchasing_power_parity

(٢) **المتوسط أو الوسط الحسابي** (Mean) : هو القيمة الناتجة من قسمة مجموع قيم ما على عددها، أو هو قيمة المتغير في حالة تساوي جميع قيمه، أما الوسيط (Median): فهو القيمة التي يكون عدد القيم التي أقل منها يساوي عدد القيم التي أكبر منها، ومقياس الوسط والوسيط من مقياس النزعة المركزية في الإحصاء الوصفي، نقلاً عن: **مبادئ الإحصاء**، د/عدنان حميدان وزملائه، منشورات جامعة دمشق، طبعة عام ٢٠٠٤، ص١٠١و١٣٤.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، ص٧٢.

(٤) **معامل جيني** (Gini coefficient): هو مفهوم إحصائي يعتبر أشهر أداة لقياس التفاوت، يقيس الفارق في توزيع الدخل الفعلي بين الأفراد في بلد معين نسبة إلى التوزيع المتساوي التام بينهم وهو يتراوح ما بين قيمتي الصفر والواحد فإذا كانت قيمته تساوي الصفر كان الدخل القومي موزعاً في البلاد المعنية توزيعاً متساوياً، وإذا كانت قيمته تساوي الواحد فإن توزيع الدخل غير متساو بالكامل. مصدر: د/أوليفر شيفر، **انهيار الرأسمالية**، ت/عدنان عباس، عالم المعرفة بالكويت، عدد/٣٧١، لعام ٢٠١٠، ص/٣٢٨.

وبمعدل وسطي لهذه الدول (٠,٣٦٥)، وهذا المعدل يدل على أن الإقصاء قد زاد منذ عقدين وهو يؤكد أن توزيع الثروة ازداد سوءا بشكل ملحوظ في عدد من الدول العربية[١].

ولقد اعتمد تقرير التنمية البشرية على مفهوم إحصائي يسمى بعامل عدم المساواة، وميزة هذا العامل عن معامل جيني أنه لا يقتصر في قياسه لحالة عدم المساواة على الدخل فقط، بل يتعدى إلى الجوانب الأخرى غير المرتبطة بالدخل والمتعلقة بالخدمات الإنسانية الأساسية وهي خدمتي التعليم والصحة، وقد أطلق عليه «دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة»، ويصير «الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، هو الفارق بين المستوى الفعلي للتنمية والمستوى المحتمل الذي كان يمكن أن يتحقق لولا عدم المساواة» [٢].

وقد كانت نسبة متوسط الفارق في مؤشر التنمية البشرية عالمياً في عام ٢٠١٠ (٢٢%)، وقد سجلت الجمهورية التشكية أقل نسبة فارق وصل إلى (٦%)، وهذا يدل على وجود مساواة مرتفعة نسبياً في المجتمع، بينما سجلت موزامبيق أعلى نسبة فارق وصلت إلى (٤٠%)[٣].

ومن النتائج المفاجئة لنسب الفارق التي تقيس حالة عدم المساواة، ارتفاع تلك نسب الفارق في خدمتي الصحة والتعليم عن نسبة الفارق في الدخل[٤].

ومن الغريب أن حالة عدم المساواة في التعليم والصحة تتجاوز حالة عدم المساواة في الدخل في ثلث بلاد العالم تقريباً، فعلى سبيل المثال معدل وفيات الأطفال وهو مؤشر يقيس نوعية خدمة الصحة يشهد فجوات متزايدة بين الفئات الأكثر فقراً والفئات الأكثر ثراءاً حسب دراسة أجريت على أربعة وعشرين بلداً نامياً[٥].

كما توجد فجوة كبيرة في مجال الصحة بين مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع والتي تسمى بالدول المتقدمة، ومجموعة الدول ذات الدخل المنخفض والتي تسمى بالدول النامية، فعلى سبيل المثال تتضاعف معدلات وفيات الرضع في المنطقة العربية وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية عنها في الدول المتقدمة[٦].

---

(١) UNDP, **Arab Human Development report ٢٠٠٩**, P١١٥-١١٦.

(٢) **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، ص٨٧.

(٣) **تقرير التنمية البشرية لعام٢٠١٠**، ص٨٧.

(٤) **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، ص٨٨.

(٥) **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، ص٧٤.

(٦) **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، ص٧٤.

- **حالة التفاوت في العالم العربي.**

بالنسبة للدول العربية لقد بلغت نسبة التفاوت لحالة عدم المساواة في مؤشر التنمية البشرية لإجمالي الدول العربية ٢٧,٦%، كانت نسبة التفاوت في الصحة ٢١,٦%، ونسبة التفاوت في التعليم ٤٣,٤%، ونسبة التفاوت في الدخل ١٧,٧%، وبذلك تعتبر الدول العربية من الدول التي تعاني حالة عدم مساواة مرتفعة نسبياً، فللمقارنة بلغت نسبة الفارق في دول شرق آسيا ٢١,٥%، وفي أوربا ١٣,٦%، وفي مجموعة دول أمريكا اللاتينية ٢٥%، بينما تفوقت الدول العربية على مجموعة الدول التي عرف عنها مستويات فقر مرتفعة وتدني في مستويات التنمية، كمجموعة جنوب آسيا ٣٠%، بينما تأخرت كثيراً عن نسبة الفارق في الدول المتقدمة والتي بلغت ١٠%[١].

إن أحد الأسباب التي تفسر ارتفاع نسبة التفاوت في الدول العربية بالنسبة لخدمتي التعليم والصحة مقارنة بنسبة التفاوت في الدخل، السياسة التعليمية والصحية التي اعتمدتها مؤخرا الدول العربية، فقد اعتمدت سياسة وجود قطاع صحي وتعليمي أحدهما تابع للقطاع الخاص والآخر للقطاع العام، وعادة ما تتميز المؤسسات الصحية والتعليمية التابعة للقطاع العام بخدمة متدنية مقابل أجور منخفضة لذا فهي تستقطب فئات الدخل المنخفض في المجتمع، بينما بعض المؤسسات الصحية والتعليمية التابعة للقطاع الخاص تتميز بخدمات هي أشبه بالرفاهية منها للنوعية مقابل أجور عالية، لذا فهي تستقطب النخب والفئات الغنية في المجتمع، فعلى سبيل المثال تتميز المدارس الخاصة النموذجية التي تستقطب الفئات الغنية بوجود ملاعب ومسابح وصفوف قليلة العدد ووجبات غذائية ومواصلات مكيفة واستخدام الوسائط التعليمية الحديثة في التدريس، بينما المدارس الحكومية تتميز بأعداد كبيرة في الصفوف وبتسرب مدرسي وبعدم توفر المواصلات عادة وغير ذلك، وتعتبر هذه الظاهرة خطيرة في المجتمع لأنها تؤدي لانقسام المجتمع وتصدعه، وانتشار لقيم الجشع والنفعية والوصولية والانتهازية كما هو للأسف يجري، وللأسف الشديد فالمجتمعات العربية في المدن الرئيسية تظهر فيها حالة عدم المساواة بشكل جلي، فقد عزلت الفئات الغنية والنخب ذات النفوذ والسلطة نفسها عن بقية الفئات الأخرى من المجتمع في أحياء خاصة بهم تدعى بأحياء الأثرياء، تتميز بالأبنية الفاخرة والبنية التحتية القوية، بينما على أطراف المدن تنتشر الأحياء الفقيرة والتي تسمى بأحياء الصفيح تعاني من الخدمات المتدنية والبنية التحتية المهترئة.

إن متوسط نسبة التفاوت في الدول العربية البالغ ٢٧% في ٢٠١٠ تدل عن خلل في الميزان الاجتماعي، إلا أن الواقع الحقيقي قد يكون أكثر من ذلك، فالمقاييس الإحصائية يشوبها أمور إجرائية تؤثر على دقتها،

---

(١) **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، ص١٥٩.

وظاهرة عدم المساواة إذا ما استمرت في التنامي والتزايد فإنها ستؤدي لشرخ عميق في المجتمع وظهور لمزيد من الأفكار المتطرفة والعدائية في وسط الجماعات التي تعاني من التهميش الاجتماعي والإقصاء السياسي، بينما يزداد احتكار الفئات الثرية الجشعة والتي يطلق عليها طبقة رجال الأعمال أو الأثرياء الجدد في الاستحواذ على معظم ثروات البلاد، يضاف لذلك زواج المصالح بين فئتي كبار رجال الأعمال ورجال السلطة، وما يؤدي ذلك لمزيد من القمع واللجوء للأساليب الأمنية في معالجة الاختلالات الاجتماعية والمتولدة عن حالة عدم المساواة بسبب التوزيع غير العادل للسلطة والثروة في المجتمع.

- **أهم الإجراءات لمكافحة التفاوت في الحالة العربية.**

هناك حزمة من الإجراءات تلجأ لها الحكومات للتخفيف من حدة التفاوت لإعادة توزيع الدخل وتخفيف العبء على فئات الدخل المتدني يتعلق بعضها بالسياسة الاقتصادية وأخرى بالسياسة التعليمية والصحية والسكانية، ولكن سنتعرض لأهم الإجراءات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية تاركين البقية لموضعه في المباحث التالية.

١) تفعيل سياسة دعم السلع الأساسية، والدعم إما أن يكون دعم المستهلك لزيادة قدرته على شراء حاجاته الضرورية، مثل دعم أسعار الخبز في ظل انخفاض معدلات الأجور، أو دعم المنتجين مثل دعم بعض مستلزمات الإنتاج الضرورية كأسعار الطاقة والكهرباء، وقد لاقت سياسة الدعم تضييق شديد لأنها تعتبر سياسة مرفوضة من قبل السياسات المالية التي تفرضها مؤسسات المال الدولية عندما تلجأ لها الدول النامية لطلب الاستدانة(١).

٢) إصلاح سياسة التشغيل والأجور من خلال تطبيق نظام عادل للأجور، وتشجيع قطاع الأعمال على التوظيف، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣) تطوير وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي المتعدد الأنواع، وأهم أدوات توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ربط تلك الشبكة بمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الأوقاف، وللأسف الشديد فإن مؤسسات المجتمع المدني والأوقاف والتي يطلق عليها القطاع الأهلي تعاني من ضمور وتضييق في الحالة العربية بسبب القبضة الأمنية للدول العربية.

٤) تفعيل حماية المستهلك والرقابة على الأسواق لضمان تحقيق توازن عادل لمؤشري الأسعار والأجور.

---

(١) مجموعة من الباحثين، **السياسة الاقتصادية المجتمعية**، مركز تفكير الاقتصاد المجتمعي، دمشق ٢٠١٣ منشور على موقع www.syria-news.com

٥) النظام الضريبي العادل الذي يحقق تناسب بين العبء الضريبي ودخل المكلف، وللأسف الشديد فإن السياسة المالية التي فرضتها مؤسسات المال الدولية على الدول العربية كانت تشجع على زيادة الضرائب بشكل عام وتخفيفها على فئة الدخل المرتفع بذريعة إلغاء الإجراءات التي تعيق الاستثمارات.

المطلب الثاني: مكافحة الفقر (Poverty).

- **تعريف بمفهوم الفقر.**

يعتبر الفقر من أهم المشكلات الاجتماعية الاقتصادية، لأن الفقر في جوهره «هو الحرمان من القدرة»[١] (Deprivation of potential)، وهو ما يسمى بالفقر الحقيقي، أما المفهوم المتداول للفقر فيتعلق بالدخل المنخفض، ومع ذلك توجد علاقة قوية بين الدخل والحرمان من القدرة أو الحرمان من الإمكانية، فالدخل المنخفض يؤدي للحرمان من القدرة، ولكن ليس بالدخل وحده تتوسع قدرات الإنسان، إذ أن زيادة الدخل لا تستلزم بالضرورة زيادة القدرات البشرية، وبالتالي يجب عدم الخلط بين الوسائل والغايات[٢].

وقد اعتبر تقرير التنمية البشرية أن مدار التنمية الحقيقية يصب في تعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير، وهو ما يسمى بالتمكين، ويعتبر الفقر أكبر عائق في حرمان الإنسان من فرص امتلاك القدرة أو التمكين، لذا تعاني البيئات والأفراد والجماعات الفقيرة من التهميش والإقصاء، وهذا يؤدي لتعطيل الإمكانات البشرية في الإبداع والإنتاج[٣].

إن الفقر يتخذ أشكالاً متعددة، ويقترن بعدة ظواهر اجتماعية ونفسية واقتصادية خطيرة قد يعتبر الفقر سبباً لها، ومن أهمها سوء التغذية وارتفاع نسبة الأمية وارتفاع نسبة الأمراض والوفيات، والسكن غير اللائق والبيئة غير الآمنة والنظيفة، وتنامي ظاهرة العنف والجريمة.[٤]

إن أحد تجليات ظاهرة الفقر ما يسمى بفجوة الدخل (Income gap) والتي أشرنا إليها سابقاً، ويقصد بها الفجوة أو الفرق بين متوسط الأجور السائد ومتوسط الدخل لمستوى معيشة الحد الأدنى، أو ما يطلق عليه عادة دخل الكفاية (Sufficient Income) أو دخل اللازم للبقاء (Subsistence Income)، فكلما

---

(١) صن د/أمارتيا، **التنمية حرية**، ترجمة/ شوقي جلال، عالم المعرفة بالكويت عدد ٣٠٣، مايو ٢٠٠٤، ص١١٤.

(٢) صن د/أمارتيا، **التنمية حرية**، ص١١٨.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، ص٨٨.

(٤) سارة فايز، **الفقر في سورية**، نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر، منشورات مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، لندن لعام ٢٠١١، ص ٦.

اتسعت فجوة الدخل في المجتمع دل ذلك على اتساع حلقة الفقر والحرمان، وللأسف الشديد فإن السياسات الليبرالية في الانفتاح الاقتصادي والتحول لاقتصاد السوق بشكل غير متدرج أدت لتزايد تلك الفجوة، بسبب إلغاء الدعم عن السلع الأساسية التي تشكل الاستهلاك الرئيسي للفقراء في غياب برامج حماية اجتماعية وتخلي عن برامج اقتصادية لتحقيق اكتفاء ذاتي من السلع الأساسية.

لقد تم اعتبار تخفيض نسبة من يعيش دون مستوى الدولار الواحد في اليوم بمقدار النصف في عام ٢٠١٥ أحد أهداف الألفية التي أعلن عنها البنك الدولي كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ولقد أكدت بعض الدراسات أن ٢٤% من سكان العالم النامي في عام ١٩٨٨ يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وهذا يعني أن إجمالي عدد الفقراء وفق هذا المعيار وصل ١,٢ بليون[١].

إن الفقر صار ظاهرة عالمية ويشكل «الفقراء ٤٠% من سكان العالم، وهم يحصلون على ٥% من الدخل العالمي، بينما يسيطر ٢٠% من الأغنياء على ثلاثة أرباع الدخل في العالم، ويعيش نحو مليار فقير في أحزمة الفقر حول المدن»[٢]

لم تعد ظاهرة الفقر تقتصر على نطاق الدول النامية، بل تسربت لبعض الدول المتقدمة وإن كان بأشكال أقل حدة مما هو موجود في البلاد النامية، بل إن الفقر في الدول المتقدمة يأخذ شكلاً خطيراً بسبب تركزه في جماعات عرقية وإثنيه معينة، مثل زيادة نسبة الفقر في طبقة الأمريكان الأفارقة، وزيادة الفقر في فئة المهاجرين المغاربة في فرنسا، إن تركز الفقر في فئات وجماعات معينة لها صبغة دينية أو عرقية يضيف لأزمة الفقر أزمات خطيرة تتعلق بشعور تلك الجماعات بالاضطهاد والحرمان، وهو ما يولد أزمة الهوية، و يهدد بتفكك المجتمع وانقسامه. [٣]

كما أن أزمة الفقر بدل أن تتراجع تشهد تزايداً ملحوظاً، وهو مما يزيد من تهديد استقرار المجتمعات داخلياً، والسلم الدولي عالمياً، لأنها تشكل مصدراً لإشعال النزاعات والحروب الأهلية.

---

(١) ستيفن بي وزملائه، **منظور جديد للفقر والتفاوت**، ترجمة بدر الرفاعي، عالم المعرفة بالكويت، عدد/٣٦٣، لعام ٢٠٠٩، ص١٣و ١٥.

(٢) سارة فايز، **الفقر في سورية، نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر**، مركز التواصل والأبحاث الاستتراتيجية، لندن لعام ٢٠١١، ص/٣.

(٣) ستيفن بي وزملائه، **منظور جديد للفقر والتفاوت**، ص٣٠.

وهناك دراسات تشير إلى أن الفقر يمكن أن يتضاعف في العالم العربي ما لم تكن هناك سياسات اقتصادية واجتماعية إصلاحية، وإحداث طفرات تنموية ذات معدلات تقارب العشرة بالمائة.[١]

- **قياس حالة الفقر.**

حالياً يوجد مفهومان للفقر، أولهما يسمى بفقر الدخل (Income poverty) وهو يقيس الفقر بمستوى دخل الفرد، والثاني يسمى بالفقر البشري (Human poverty) وهو يقيس الفقر بنوعية الحياة الأساسية، فهو مفهوم يقيس حالة الفقر بثلاثة أبعاد أحدهما الدخل وليس وحده، ويضاف له مستوى خدمتي التعليم والصحة.

يتم قياس فقر الدخل حسب الإحصائيات الدولية بنسبة عدد الأفراد الذي يقل دخلهم يومياً عن الدولارين منسوباً لإجمالي عدد الأفراد ضمن نطاق دولة ما، ويعتبر هذا المعدل الحد الأعلى لمستوى الفقر (Upper national poverty line)، بينما يعتبر معدل من دخله يوميا دون الدولار والربع الحد الأدنى لمستوى الفقر من فئة المعدمين أو فئة الفقر المدقع(Extreme poverty)، وحسب الإحصائيات الدولية بلغ وسطي نسبة الفقر بالحد الأعلى في المنطقة العربية ٣٠% في لبنان وسوريا، و٥٩% في اليمن، ٤١% في مصر، أي بوسطي إجمالي ٣٩ % بالنسبة للحد الأعلى وهو ما يقدر ب ٦٥ مليون نسمة[٢].

أما بالنسبة للفقر المتعدد الأبعاد (multidimensional Poverty poor) ويرمز له اختصارا ب MPI فهو لا يقتصر على بعد أحادي وهو الدخل بل يقاس بثلاثة أبعاد وهي الصحة والتعليم والدخل، وقد أصبح مفهوم عالمي واعتمده تقرير التنمية البشرية كأحد مقاييسه لمؤشره المسمى مؤشر التنمية البشرية ويرمز له اختصارا ب HDI، وهو يصنف تقدم الدول وتخلفها على أساس هذا المؤشر.

ومع ذلك توجد تحديات أخرى لقياس حالة الفقر بشكل دقيق، فمثلاً يقاس الفقر في الولايات المتحدة بقيمة «الدخل الفعلي المطلوب لشراء سلة السلع التي تعد ضرورية للبقاء على قيد الحياة»[٣].

- **مؤشر الفقر في الحالة العربية.**

---

(١) مجموعة من الباحثين، **سوريه والبلدان العربية، مقارنة عامة لحالة الفقر، مركز التواصل والأبحاث الاستتراتيجية،** منشور على الموقع التالي .www.ar.strescom.org./research .

(٢) **Arab Human Development report ٢٠٠٩**, P١١٣ .

(٣) مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ترجمة د/محمد الجوهري، عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٤٤)، لعام ٢٠٠٧، ص/٨٧.

حسب البيانات التي وردت في تقرير التنمية البشرية في العالم العربي لعام ٢٠٠٩ فإن حالة الفقر المتعدد الأبعاد في البلاد العربية تنقسم إلى ثلاثة مجموعات، مجموعة الدول العربية الأقل فقرا، معدل الفقر فيها لا يتجاوز ١٠% وأبرز من يمثلها قطر والكويت، ودول معدل الفقر فيها بحدود ٢٠% وأبرز من يمثلها مصر وسوريا، ودول أشد فقراً معدل الفقر يتجاوز ٣٠% وأبرز من يمثلها السودان واليمن[١]، ورغم أهمية تلك الإحصائيات إلا أنها قد لا تمثل الواقع، بسبب الإعاقات المتولدة عن غياب الشفافية وصعوبات ناتجة من تأثير الأنظمة التسلطية التي تهيمن على العالم العربي، لذا نعتقد أن نسبة الفقر المتعدد الأبعاد قد يكون في الحقيقة أكبر مما هو معلن أو متوقع .

- **أهم الحلول والإجراءات لمعالجة ظاهرة الفقر هي:**

١) **تحديد مستوى الكفاية** (Subsistence Level) وهو يمثل الحد الأدنى لمستوى المعيشة، ثم ربطه بالحد الأدنى للأجور[٢]، ويمكن ربط الأجور بمؤشر الأسعار الذي تعلن عنه الحكومة، ويسهل تطبيق ذلك الإجراء في القطاع الحكومي، أما القطاع الخاص فإن مثل هذه الإجراءات قد تعتبر منفرة له لا سيما إذا كانت الحكومة تحاول جذب الاستثمارات إليها.

٢) **إصلاح وتطوير نظام الحماية أو الأمن الاجتماعي** مثل مؤسسات الضمان الاجتماعي، أو من خلال صناديق التقاعد، أو من خلال النقابات والمنظمات المهنية، أو الأوقاف، وأهم الفئات المستهدفة المسنون أو المتقاعدون (Retire)، العاجزون أو ذوي الاحتياجات الخاصة، اليتامى أو من فقدوا معيلهم، العاطلون عن العمل، وهنا نود الإشارة إلى أن البطالة هي من أهم مسببات الفقر.[٣]

وقد أثبت تطوير نظام الضمان الاجتماعي فعاليته في القضاء على الفقر في عدة تجارب اقتصادية، فعلى سبيل المثال كانت نسبة الفقر في تركيا عام ٢٠٠٠ (٣٠%)، ولم يشكل الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية وقتها سوى ١٢%، وبعد قيام الحكومة التركية بتطوير نظام الضمان وزيادة الإنفاق المخصص لمساعدة الفقراء وللخدمات الاجتماعية ثلاث مرات تقريبا، انخفض معدل الفقر في عام ٢٠١٠ ليصبح (٣,٧%)[٤].

---

(١) **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩**، ص/٢٣٠-٢٣١. ونود الإشارة إلى أننا رجعنا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ فوجدنا أنه يورد إحصائيات على أساس سنة ٢٠٠٩ وما قبلها، لذلك اكتفينا بتقرير التنمية في ٢٠٠٩.

(٢) مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ترجمة د/محمد الجوهري، ص١٩٤.

(٣) مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ترجمة د/محمد الجوهري، ص١٩١.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، ص٧٤.

إن نظام الضمان الاجتماعي قد تحقق في بعض الدول الرأسمالية بعد نضالات طويلة خاضتها الطبقات العاملة والطبقة الوسطى، ونتيجة لقيام الحكومة بدورها الاجتماعي في الإشراف على هذه البرامج بضغط من أصوات الناخبين في الدول الديمقراطية التي تحترم إرادة شعوبها، ولا تقتصر خدمات الضمان الاجتماعي على الإعانات وتعويض البطالة (Unemployment benefits)، بل تشمل كذلك التأمين الصحي، وبرامج الحكومة في دعم الأسعار الأساسية التي تتعلق بالأمن الغذائي للمواطن، والقروض الميسرة المعفاة من الضرائب والفوائد المتعلقة بخدمة التعليم، وقد ساهمت نفقات الضمان الاجتماعي بنسبة كبيرة لإجمالي الناتج المحلي في الدول المتقدمة، ففي فترة الستينات «كانت مبالغ الإنفاق العام على مشروعات الضمان الاجتماعي تمتص نسبة تتراوح ما بين ٣% و١٢% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ما بين ٧% و ٢٣% خلال السبعينات، وواصلت صعودها في الثمانينات وأوائل التسعينات حتى أنها وصلت إلى ٢٤% في بلجيكا، ٢٩% في هولندا، ٢١% في السويد»[١]، وحالياً «يبلغ الإنفاق على الحماية الاجتماعية في معظم بلدان أوربا الغربية اليوم نسبة تتراوح بين ٢٥% و ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وها يعني **أن ما بين ثلث إلى ربع الناتج المحلي للدول الأوربية التي تتميز بديمقراطيات حقيقية يذهب للضمان الاجتماعي»** [٢].

إن هذه المجتمعات بهذه الإجراءات قد طبقت المقاصد الإسلامية في تضامن المجتمع وحماية أفراده من الفقر رغم كونها مجتمعات علمانية، بالمقابل تعاني الدول العربية النقيض من الحالة السابقة بسبب غياب أو إهمال برامج الرعاية الاجتماعية، فبالنسبة لتعويض البطالة على سبيل المثال « تشير التقديرات إلى أن شخصاً واحداً عاطلاً عن العمل من أصل خمسة أشخاص في أمريكا اللاتينية يحصل على شكل من أشكال تعويضات البطالة، وتنخفض هذه النسبة إلى شخص واحد لكل ٣٣ إلى ٥٠ شخصاً في البلدان العربية»[٣].

٣) زيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي، ومكافحة البطالة التي تعتبر أحد أسباب الفقر[٤]، ولكن كما أشرنا سابقاً لن يؤتي النمو ثمرته مادام هناك تفاوت طبقي حاد في المجتمع، ويزداد هذا الاحتمال في حال تركز السلطة والثروة في أيدي فئة قليلة تحتكر وتهيمن على الدورة الاقتصادية من إنتاج وتوزيع

---

(١) زكي د/رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة بالكويت، عدد/ ٢٢٦، لعام ١٩٩٨، ص٥٤.

(٢) **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠**، ص٨١.

(٣) **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠**، ص٨١.

(٤) مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ترجمة د/محمد الجوهري، ص١٠٠.

واستهلاك، فالنمو في هذه الحالة سيعود بالفائدة على هذه الفئة المحدودة لتعزز من تراكم ثرواتها في مقابل تكريس الحرمان للفئات الفقيرة، وقد حدث ذلك من خلال تحولات اجتماعية اجتاحت المنطقة العربية بعد عصر الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ في ما بين السبعينات والتسعينات، واستمر للوقت الراهن.

٤) إنشاء صناديق تمويلية متخصصة في تشغيل وتمويل مشروعات تقام في المناطق والأقاليم الفقيرة، وتدار تلك الصناديق من قبل القطاع الأهلي مثل مؤسسات المجتمع المدني والأوقاف وجمعيات العمل التطوعي والخيري، وهذا يستلزم سماح الدول العربية لتطوير وتفعيل دور القطاع الأهلي. [١]

المطلب الثالث: تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة سوء التغذية.

- **تعريف بمفهوم الأمن الغذائي.**

لقد تم تعريف مفهوم **الأمن الغذائي** بأنه «القدرة على توفير الغذاء الضروري لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية نشطة»[٢].

إن الأمن الغذائي من أهم العوامل للمحافظة على استقرار المجتمع وحمايته من القابلية لتحويل أزمة الأمن الغذائي لمجاعات أو أزمة سوء تغذية تجتاح الفئات الفقيرة في المجتمع، وقد اعتبرت الأمم المتحدة مكافحة سوء التغذية أحد أهداف الألفية كما اشرنا إلى ذلك سابقا، وللأسف الشديد فإن معدلات سوء التغذية في العالم العربي ازدادت بسبب تزايد معدلات الفقر من جهة وبسبب فقدان الأمن الغذائي من جهة أخرى.

ويستلزم تحقيق الأمن الغذائي تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج السلع الغذائية، ويقصد **بالاكتفاء الذاتي** «قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته

---

(١) سارة فايز، **الفقر في سورية، نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر**، منشورات مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، لندن لعام ٢٠١١، ص١٥. نود الإشارة هنا لتجربة عاينتها شخصيا وهي تجربة صندوق العافية في دمشق، فقد كان هذا الصندوق عبارة عن جهد لمجموعة من رجال الأعمال وشخصيات من المجتمع المدني سعت في إنشاء صندوق خيري لتمويل العمليات الجراحية للمرضى الفقراء الذي يعجزون عن سداد تكاليف علاجهم مثل عمليات القلب المفتوح وغسيل الكلى وغيرها، وقد ساهم هذا الصندوق رغم قصوره في إنقاذ حياة عدد من الفقراء كان لديهم عائلات وأبناء، وساهمت بذلك في عودة الأمل لهم، ومع ذلك فإن هذه التجربة الرائدة لا تغطى جميع الطلبات مما يترك فراغا في المجتمع يجب تداركه.

(٢) رجب د/معين، **اتساع الفجوة الغذائية العربية كأبرز التحديات المحلية والدولية**، إصدار الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ديسمبر ٢٠١٠، القاهرة، ص٢، وحسب المصدر فإن هذا التعريف هو تعريف منظمة الغذاء العالمية التي يطلق عليها اسم الفاو.

الغذائية محلياً »[1]، وقد حرصت بعض الدول التي تحترم نفسها على توفير احتياجاتها الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية محلياً والاستغناء عن الاستيراد، رغم ارتفاع كلفة الإنتاج المحلي عن الاستيراد، فعلى سبيل المثال تصر حكومة اليابان على إنتاج المادة الغذائية الرئيسية لديها وهي الأرز محليا، رغم غلاء تكلفة إنتاجه محلياً عن استيراده، ولا يقتصر الأمر على توفير إنتاجه محليا، بل يضاف إلى ذلك توفيره بأسعار معقولة تتناسب مع القوة الشرائية للمجتمع، من خلال آلية دعم الأسعار، وتشجيع المزارعين بتقديم المعونات لهم[2].

وعالمياً تعتبر المحاصيل النجيلية أو الحبوب وأهمها القمح والأرز والذرة والشعير ، ثم الزيوت وعلى الأخص الصويا، ثم المحاصيل الدرنية مثل البطاطس والبطاطا المحاصيل الغذائية الأساسية للإنسان، لأن لها صلة بالغذاء الرئيسي للشعوب، مثل الخبز في معظم البلاد العربية، وجزء منها مثل الشعير والذرة والصويا يستخدم كمصدر أساسي للعلف، وبالتالي يدخل كمكون أساسي في الإنتاج الحيواني، والذي يعتبر المصدر البروتيني الرئيسي في العالم العربي[3].

إن أخطر ما يتهدد الأمن الغذائي العالمي خاصة ما يتعلق بالدول النامية والناشئة ومنها الدول العربية هو **تزايد الفجوة الغذائية**، أي استمرار التباين بين معدلات الإنتاج الغذائي وبين تنامي معدلات الطلب، فحسب إحصائيات التقرير العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي «حققت الدول العربية مجتمعة عجزاً غذائيا بحوالي ٣٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، مسجلة تحسناً مقارنةً بالعجز الغذائي لعام ٢٠٠٨ والذي بلغ ٤٠,٦ مليار دولار، وعلى مستوى الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام ٢٠٠٩، فقد حققت مجموعة سلع الأسماك والخضروات اكتفاءاً وفائضاً للتصدير، كما حققت سلع الفواكه والبطاطس اكتفاءاً ذاتياً، أما البقوليات والألبان واللحوم فقد حققت معدلات اكتفاء متوسط تراوحت بين ٥٨% و٧٨%، بينما حققت سلع السكر والزيوت والحبوب خاصة القمح معدلات اكتفاء منخفض تراوحت بين ٢٦% و٤٩%»، وهذه الإحصائيات توضح بجلاء خطورة الفجوة الغذائية التي تجلت في العجز الغذائي

---

(١) عبد السلام د. محمد السيد، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٣٠)، ص٨٦.

(٢) عبد السلام د. محمد السيد، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، ص٩٠.

(٣) عبد السلام د. محمد السيد، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، ص٢١.

للسلع الغذائية الرئيسية وهي الحبوب والزيوت والبقوليات والإنتاج الحيواني من اللحوم والألبان، وأهم تلك السلع مجموعة الحبوب التي لم تحقق اكتفاءاً ذاتياً يتجاوز ٥٠%[١].

- **أسباب الأزمة الغذائية في الحالة العربية.**

ومن الأسباب الرئيسية لتزايد الفجوة الغذائية في العالم العربي السياسة الزراعية غير المسؤولة لحكومات تلك الدول، بسبب رضوخ تلك الحكومات لضغوط المؤسسات المالية الدولية في إلغاء كل أشكال الدعم على السلع الغذائية، وتحرير القطاع الزراعي من الدعم والإعانات الحكومية[٢].

ومما يزيد الأمور تعقيداً تقلبات أسعار المواد الغذائية الحادة في الأسواق الدولية، بسبب المضاربات الحادة كما حدث في عام ٢٠٠٨، مما اضطر تلك الدول لاستيراد النقص من حاجاتها الغذائية بسبب فقدان تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وبدل أن توجه الفوائض المالية العربية إلى مشاريع زراعية تحقق الأمن الغذائي العربي، يتم استخدامها في استيراد الغذاء من الخارج وبأسعار تتجه للصعود.

ومن أسباب تزايد الفجوة الغذائية النمو السكاني الذي لا يقابل بالتخطيط لنمو مقابل في الإنتاج الغذائي، وللأسف الشديد فإن الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية «أخذت اتجاها متزيداً منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧ حيث ارتفعت من ١٣.٩ إلى ٢٣.٩ مليون دولار أمريكي خلال الفترة المذكورة، وبمعدل نمو سنوي قدره

---

(١) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠**، ص ٤٥.

(٢) نود الإشارة هنا إلى مثالين يوضحان السياسة الزراعية الخاطئة وتقصيرها في تحقيق الأمن الغذائي، ففي مصر كان وزير الزراعة المصري السابق في عهد الرئيس مبارك يوسف والي يفرض سياسة زراعية على الفلاحين في زراعة محاصيل زراعية معينة لا تمت للأمن الغذائي، مثل زراعة بعض أنواع الفواكه كالفراولة والبطاطا أو بعض الأصناف التي تحتاج لمستويات عالية من السقاية كالقصب والأرز بدل زراعة القمح، بذريعة أن تلك المنتجات تحقق ربحية أعلى في حال تصديرها، بينما تستورد حكومة مصر حاجتها الغذائية من القمح وجزء منها يقدم منحة أمريكية وذلك حتى يبقى الأمن الغذائي في هذا البلد مكشوفاً.

ونورد مثالاً آخر وهي سوريا التي تميزت بتحقيقها لاكتفاء ذاتي من القمح لفترات طويلة، ولكن تبدل الأمر ليصبح عجزاً غذائياً منذ عام ٢٠٠٨ بذريعة أزمة الجفاف في منطقة الجزيرة الفراتية، ورغم تلقي الحكومة وقتها إعانة دولية إلا أن المزارعين لم يلمسوا تأثيرها عليهم، ومما زاد الأمر سوءا قرار الحكومة في نفس العام رفع أسعار المحروقات وتطبيق سياسة مالية ألغت فيها أشكال كثيرة من الدعم الحكومي، مما أضر بالزراعة وحمل المزارعين على هجر أراضيهم، ورغم إبقاء الحكومة دعمها لسعر الخبز، إلا أنه وللعلم فإن زراعة القمح في سوريا تمول نفسها، لأن أغلب القمح المنتج في سوريا هو من نوع القمح القاسي الذي يستخدم في صناعة المعكرونة، ويعتبر الأجود عالمياً يصدر لدول أوربية مثل ايطاليا وفرنسا.

٨%، في حين أن عدد السكان قد ارتفع خلال هذه الفترة من ٢٧٨ إلى ٣٢٧ مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني قدره ٢,٤%»[١].

ومما يفاقم الأزمة الغذائية في العالم العربي تأثير أزمة التغيرات المناخية التي تجلت في شكل موجات من الجفاف والتصحر التي تتعرض لها المنطقة العربية، فقد «سجل الناتج الزراعي تراجعا في عام ٢٠١٠ في كل من المغرب وسورية وتونس وليبيا، إذ تراوح الانخفاض بين ١,٨% و ١٤,٤%، ويعزى ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية لاعتماد مساحات واسعة من الزراعة على الأمطار حيث تقدر بحوالي ٨٠% من إجمالي المساحة المزروعة»[٢]، ومن العوامل المؤثرة على أزمة الأمن الغذائي الأزمة المائية التي تشهدها المنطقة العربية، وسنتحدث عنها لاحقا في مبحث مستقل.

- **أهم الحلول لتحقيق الأمن الغذائي.**

وأهم أداة لمواجهة تحدي أزمة الأمن الغذائي هي مراجعة السياسة التخطيطية للقطاع الزراعي وقطاع الري والمياه وتبني سياسة زراعية[٣] واعية ورشيدة تستهدف تحقيق اكتفاء ذاتي من السلع الرئيسية، وأهم ما تستلزمه هذه السياسة:

١) استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة والري، فالزراعة التقليدية التي تعتمد على الري بالغمر لا تصلح ويجب استخدام البدائل الحديثة مثل الري بالتنقيط والري بالرش بالليل، لتقليل نسب التبخر، ومن الأساليب الحديثة اعتماد أسلوب التكثيف الرأسي في استغلال الأرض، من خلال زيادة عدد الدورات الزراعية بالسنة، وهذا يتطلب استخدام المخصبات والري المقنن حتى لا تفقد الأرض خصوبتها، والاستغلال الأفقي من خلال استصلاح الأراضي.

٢) دعم المشاريع الزراعية بالريف من خلال تقديم المنح والمساعدات والقروض الميسرة والإعفاءات الضريبية في مجال الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات الزراعية، وتنويع أشكال ملكية المشاريع الزراعية، من مشاريع زراعية ذات طابع عائلي، ومشاريع زراعية على شكل شركات متطورة.

---

(١) رجب د/معين، **اتساع الفجوة الغذائية العربية كأبرز التحديات المحلية والدولية**، إصدار الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ديسمبر ٢٠١٠، القاهرة، ص٦.

(٢) صندوق النقد العربي، **تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠**، ص ٤٦.

(٣) **السياسة الزراعية** (Agriculture policy): هي خطة حكومية في إحصاء كمية الأراضي الزراعية ونوعها من حيث مروية أو بعلية و التربة والخصوبة، ومدى كفايتها واستصلاح الأراضي في حال عدم كفايتها، ووضع خطة للإنتاج الزراعي وتوفير البذور والمخصبات وتوزيعها على المزارعين وشراء الإنتاج منهم وتسويقه. راجع: مسعود د/مجيد، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٧٣)، ص١٦٩.

٣) توفير خدمة الإرشاد الزراعي، من خلال قيام خبراء بزيارات ميدانية للتعرف على مشاكل المزارعين التي يتعرضون لها من آفات زراعية وغيرها، وتقديم الحلول والمساعدات لهم.

٤) استخدام تقنيات الهندسة الوراثية لإنتاج بذور لها خصائص وراثية تتمتع بإنتاجية عالية ومقاومة للآفات والجفاف[١].

٥) استخدام شبكة ري حديثة لترشيد استهلاك المياه ومنع الهدر، مثل تقنية الري بالتنقيط والرش.

٦) قيام مؤسسات حكومية متخصصة بشراء كميات الإنتاج الزراعي من السلع الرئيسية من الفلاحين بأسعار مدعومة، حتى لا تؤدي الأسعار غير العادلة لإلحاق الخسارة بالفلاحين واضطرارهم لترك العمل بأراضيهم والهجرة للمدن.

٧) القيام بحملات التشجير لا سيما بالقرب من المدن لتجدد من هواءها الملوث، مثل حملات تشجير أشجار الزيتون في المناطق المعتدلة، وحملات تشجير بأشجار النخيل في المناطق الحارة، ومعلوم أن شجرتي الزيتون والنخيل من أكثر أنواع النباتات بركة لأنهما تتحملان الظروف المناخية الصعبة كالجفاف في الصيف والبرودة في الشتاء من جانب، وتتحمل معظم أنواع الأتربة من كلسية وحمضية من جانب آخر. ومن المشاريع الناجحة التجربة التي قامت بها ماليزيا في تشجير مساحات واسعة بأنواع من أشجار نخيل الزيت المناسبة للبيئة الاستوائية للبلد، واختيار أنواع منتخبة وراثياً من حيث غزارة الإنتاج ومقاومة الآفات، وقد استطاعت ماليزيا تحقيق ميزة نسبية بتصدير زيت نخيل الأرخص من أنواع الزيوت عالمياً، فقد «ساعدت الابتكارات المستمرة فيما يتعلق بمنتجات زيت النخيل الصناعي في إعطاء منتجات الأوليوكمياويات الماليزية مكانة عالية، وحالياً تمثل الأوليوكمياويات الماليزية ٦٠% من المنتجات في الأسواق العالمية»[٢]، إن الدول العربية تملك ميزة نسبية عالمية في النخيل وزيت الزيتون، ويمكن محاكاة التجربة الماليزية في زراعة النخيل وشجر الزيتون بأصناف منتقاة وراثياً، ويمكن للدول العربية

---

(١) نود الإشارة هنا إلى أن تقنيات الهندسة الوراثية تعتبر أحد التقنيات الحديثة جدا، وقد مرت الهندسة الوراثية بمراحل ثلاثة، الأولى بدأت مع اكتشاف قانون الصفات الوراثية الذي يسمى بقانون مندل في عام ١٩٢٠، ثم المرحلة الثانية باكتشاف الحمض النووي المسؤول عن حمل تلك الصفات الوراثية أو الشفرة الوراثية ويرمز له اختصارا DNA في عام ١٩٥٣، والمرحلة الثالثة وهي التي تمثل النقلة النوعية في الهندسة الوراثية باكتشاف أساليب تقنية لإجراء تعديل على الحمض النووي، بنقل مورثات من كائن لآخر، وفي عام ١٩٨٧ نجح أول اختبار بنقل مورثات لنبات طماطم تحمل خصائص مقاومة للحشرات. راجع: عبد السلام د. محمد السيد، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، ص١٦٤-١٦٥.

(٢) هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية، **ماليزيا**، النسخة العربية، ط/٥ لعام ٢٠٠٥، ص٦٦.

تحقيق الكفاية الغذائية من ثمرتي نخيل التمر والزيتون، وهما بالقيمة الغذائية العالية لهما يحققان الحد الأدنى من الأمن الغذائي، كما نود الإشارة إلى أن المنطقة العربية بمناخها الجاف تملك ميزة نسبية في التوسع بزراعة الشعير، لا سيما الأنواع المقاومة للجفاف[١]، إن نجاح تجربة تكثيف زراعة نخيل الزيت في الماليزيا ذات المناخ الاستوائي، وتجربة تكثيف زراعة الشوفان في روسيا ذات المناخ البارد القارس، وتوفير الكفاية الغذائية، وتحقيق ميزة نسبية في تصدير المنتجات المرتبطة بهذه المحاصيل تعتبر تجربة جيدة لتعميمها في البلاد العربية على الأصناف التي تناسب بيئتها الجافة والحارة، ويمكن تحقيق الكفاية الغذائية منها، وابتكار منتجات تحقق ميزة تنافسية في التصدير من حيث الجودة والأسعار.

وللأسف الشديد فإن قرارات عديدة لمؤتمرات دولية وإقليمية نبهت لخطورة تلك الظاهرة، وقدم فيها خبراء اقتراحات وبرامج عمل لم تجد على أرض الواقع العناية اللازمة، فعلى سبيل المثال تم إقرار برنامج طوارئ للأمن الغذائي في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الكويت في عام ٢٠٠٩، ومن أهم توصياته تحقيق زيادة في إنتاجية الحبوب والمحاصيل السكرية والزيوت والمنتجات الحيوانية والأعلاف، وتأسيس مراكز بحوث زراعية، واستنباط أصناف محسنة وراثياً، وتحسين النظم المحصولية، وتفعيل مركز بحوث القمح[٢].

المطلب الرابع: تعميم التعليم ومكافحة الأمية.

- **أهمية التعليم ومؤشرات قياسها في الحالة العربية.**

تعتبر خدمة التعليم من الخدمات الاجتماعية الأساسية، لأنها تقود لبناء رأس المال البشري الذي به تنهض التنمية الحقيقية، كما أن انتشار هذه الخدمة وامتدادها يؤدي في المحصلة إلى انخفاض معدلات

---

(١) كما هو معلوم يعتبر الشعير أكثر مقاومة للجفاف من القمح، وأكثر تكيفاً مع أنواع الأتربة، فيمكن زراعة الشعير في المناطق التي يقل منسوب المطر السنوي فيها عن ٢٥٠ملم في الزراعة البعلية، بينما القمح في الزراعة البعلية يحتاج على الأقل لمنسوب من المطر سنوياً لا يقل عن ٢٥٠ملم، ويمكن التعويض عن النقص من القمح بالشعير في زيادة نسبته في طحين الخبز، ولقد أثبتت الدراسات أن الشعير يتميز بخواص صحية ربما قيمتها أعلى من القمح، وهناك تجربة قامت بها روسيا وهي التوسع في زراعة الشوفان، بسبب تحمل الشوفان للظروف المناخية الباردة القاسية أكثر من القمح، وتم إضافته للخبز، وقد انتشرت في الآونة الأخيرة الدعايات التي تروج لفوائد خبز الشوفان في قيمته الغذائية ومساعدته على التنحيف، علماً أن الشعير يتفوق على الشوفان والقمح بقيمته الغذائية ومساعدته على التخفيف من الوزن، كما أنه يكفيه أنه خبز سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

(٢) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠**، ص٦٥.

الفقر وتقليص لحدة التباين الطبقي وتقليل لمعدلات التفاوت، فلا يقتصر الأثر الايجابي على أهمية هذا البعد على التعليم فقط، بل يمتد أثره ليشمل الأبعاد الأخرى المرتبطة بالتنمية[١].

يوجد عدة مؤشرات لقياس مستوى خدمة التعليم أهمها معدل التعليم بين الكبار (Adult literacy rate)، وهم نسبة من يجيدون القراءة والكتابة من الفئة العمرية لمن هو اكبر من عمر ١٥ عاما لإجمالي عدد السكان، وحسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، بلغت هذه النسبة في الإقليم العربي ٧٢.٩%، وللمقارنة نفس النسبة في عام ٢٠١١ كانت في إقليم شرق آسيا ٩٣,٥%، وفي الإقليم الأوربي ٩٨%، وفي إقليم أمريكا اللاتينية ٩١%، وفي إقليم جنوب آسيا ٦٢%، وبذلك تعتبر نسبة الإقليم العربي من النسب المتدنية عالمياً [٢].

ومنها معدل الالتحاق بالمدارس في التعليم الإلزامي أو الابتدائي لإجمالي عدد الأطفال في المجتمع (primary enrollment rate)، وقد بلغت تلك النسبة في الإقليم العربي حسب بيانات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ ٩٥%، وللمقارنة نفس النسبة في عام ٢٠١١ كانت في إقليم شرق آسيا ٩٥%، وفي الإقليم الأوربي ١١٢%، وفي إقليم أمريكا اللاتينية ١١٦%، وفي إقليم جنوب آسيا ١٠٩%، وفي إقليم جنوب الصحراء ١٠٩%، وبذلك تعتبر نسبة الإقليم العربي من النسب الأكثر تدنياً عالمياً[٣].

إن نسبة ٩٥% تعني وجود نسبة ٥% محرومون من فرص التعليم الابتدائي، وكما أشرنا سابقا ففي مؤتمر الألفية تم اعتبار تعميم التعليم الابتدائي على جميع الأطفال في العالم هدف أساسي من الأهداف الثمانية الأساسية لتحقيقه بالكامل في ٢٠١٥، وهذه النسبة تعتبر شكلاً من أشكال الحرمان والتهميش، فلا يهم أن تكون صغيرة أو كبيرة، لأن حق التعليم الأساسي مثل حق الشرب والغذاء، تعتبر نسب الحرمان فيه وإن كانت قليلة نسبة خطيرة تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية، كما نلاحظ ضعف نسبة الأطفال المسجلين في التعليم الثانوي مقارنة بغيرها من الأقاليم العالمية كما سيرد لاحقاً، وهذا الأمر يفرض واجباً على الحكومة والمجتمع في ضمان تعميم خدمة التعليم على جميع من هم في سن الطلبة، لأن الأمية وانخفاض معدلات التعليم تعتبر شكلاً من أشكال الحرمان والإقصاء كما أشرنا سابقاً.

---

(١) ستيفن بي و زملائه، **منظور جديد للفقر والتفاوت**، ترجمة بدر الرفاعي، ص١٦١.

(٢) **Human Development report ٢٠١١**, P١٦١.

(٣) **Human Development report ٢٠١١**, P١٦١.

ومنها معدل الالتحاق في التعليم العالي لإجمالي من هم في سن التعليم الجامعي (Tertiary enrollment rate)، وقد بلغت تلك النسبة في الإقليم العربي حسب بيانات تقرير التنمية البشرية لعام٢٠١١ ٢٥%، وللمقارنة نفس النسبة في عام ٢٠١١ كانت في إقليم شرق آسيا ٢٤,٩%، وفي الإقليم الأوربي ٥٧%، وفي إقليم أمريكا اللاتينية ٤٢%، وفي إقليم جنوب آسيا ١٣%، وفي إقليم جنوب الصحراء ٥,٩%، وبذلك تعتبر نسبة الإقليم العربي من النسبة المتدنية عالمياً[١].

- **أهم الحلول المتعلقة بجانب تحسين خدمة التعليم:**

١) ضمان تعميم التعليم الأساسي في الحد الأدنى على جميع الفئة العمرية لهذه المرحلة، وبذلك بإيجاد إجراءات رقابية تتأكد من عدم تسرب أي أحد من التعليم الأساسي، وغالبا يحدث التسرب المدرسي في هذه المرحلة بسبب مشاكل إما أسرية تتعلق بفقد المعيل أو نزوع إجرامي للأب أو فقر مدقع، وهنا يجب أن يتدخل المجتمع ليفرض واجبه في حماية نفسه من تعرض أحد أعضائه للحرمان من حقه وبالتالي يتحول عالة على المجتمع عندما يكبر.

٢) تطوير السياسة التعليمية[٢] وإصلاح التعليم المدرسي والجامعي بتطوير الأساليب التعليمية، والتخلي عن الأساليب التقليدية التي تعتمد على التلقي والحفظ والحشو في المعلومات، وبدل ذلك يجب الاعتماد على الوسائط التعليمية الحديثة، وتطبيق الأساليب التي تطور مهارات التفكير وتركز على تعزيز الإبداع، والتركيز على المعارف المرتبطة بالتحول للاقتصاد المعرفي، واكتشاف المواهب والفروقات النسبية في التلاميذ، وتبني المتفوقين في المواهب والتحصيل العلمي في برامج خاصة لتشكيل نخبة متميزة لقيادة البلد في المستقبل.

المطلب الخامس: توفير الخدمة الصحية (Health).

تعتبر الخدمة الصحية من الحاجات الأساسية للإنسان، وهي مؤشر على تقدم الشعوب ومستوى التنمية والترقي فيها، وقد تم اعتبارها أحد الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية، لأن الخدمة الصحية تمكن الإنسان من أن يعيش حياة طويلة خالية من الأمراض، ويقع على عاتق الحكومة دور التخطيط والاهتمام بالرعاية الصحية

---

(١) **Human Development report** ٢٠١١, P١٦١.

(٢) السياسة التعليمية (Education policy): هي الخطة التي تقوم بها الحكومة لدراسة إحصائية للعدد اللازم لعدد الطلاب والمدارس والمدرسين وربطها بمخرجات الموارد البشرية. راجع: مسعود د/مجيد، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد٧٣، ص١٧١.

في المجتمع، من خلال وضع سياسة صحية[١] مثل الإجراءات التي توضع للوقاية من الأمراض المعدية، من خلال برامج التلقيح، ومكافحة الأمراض التي تسبب معدلات مرتفعة في الوفاة، وحالياً تشكل أمراض السكر والسرطانات والأمراض القلبية والايدز الأسباب الرئيسية للوفاة في الدول المتقدمة، بينما الأمراض المعدية مثل الملاريا والبلهارسيا وفيروس الكبد الوبائي تشكل العوامل الرئيسية للوفاة في الدول النامية، ومن المهام الصحية للحكومة نشر التوعية والثقافة الصحية، ومراقبة صناعة الأدوية والتأكد من توفرها، وسلامة الأغذية من الملوثات والسموم، ووضع برامج الرعاية الصحية للأمومة والمواليد، لأن صحة الأطفال والمواليد تعني صحة عامة لجيل قادم[٢].

وتقاس الخدمة الصحية المقدمة للمجتمع بعدة مؤشرات وأهمها **معدل الوفيات بين الكبار** (Adult Mortality rate)، وحسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ بلغت المعدل في مجموعة الدول العربية بين الذكور ١٩٨ لكل ألف، و١٣٩ امرأة لكل ألف، وللمقارنة نفس النسبة في عام ٢٠١١ كانت في إقليم شرق آسيا بين الذكور ١٦٨ لكل ألف، و ١٠٣ امرأة لكل ألف، وفي الإقليم الأوربي بين الذكور ٢٨١ لكل ألف، و ١١٨ امرأة لكل ألف، وفي إقليم أمريكا اللاتينية بين الذكور ١٨١ لكل ألف، و ٩٩ امرأة لكل ألف، وفي إقليم جنوب آسيا بين الذكور ٢٤٥ لكل ألف، و١٧٣ امرأة لكل ألف، وفي إقليم جنوب الصحراء بين الذكور ٤٣٠ لكل ألف، و٣٥٥ امرأة لكل ألف[٣]، وكعادتها النسبة في المجموعة العربية تعتبر في الرتبة المتوسطة عالمياً، ويجب ملاحظة أن العالم العربي شهد تحسن صحي في فترات ما بعد الاستقلال، أما حالياً فهناك مشكلة في التفاوت في خدمة الصحة أكثر منها في خدمة الصحة في ذاتها، وقد أشرنا إلى تلك الملاحظة في فقرة التفاوت.

ومنها معدل الوفيات بين الرضع (Child Mortality rate)، وهي نسبة الوفيات دون عمر الخمس سنوات، وحسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، بلغت تلك النسبة في الإقليم العربي ٤٩ لكل ألف طفل، وللمقارنة فنفس النسبة كانت في أوربا ١٩ لكل ألف، وفي شرق آسيا ٢٦ لكل ألف، وفي أمريكا

---

(١) **السياسة الصحية** (Health policy): هي الخطة التي تقوم بها الحكومة لدراسة إحصائية للعدد اللازم للمشافي والمراكز الصحية وعدد الأطباء والكادر الطبي فيها وتوفير للتجهيزات الطبية فيها. راجع: مسعود د/مجيد، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد/٧٣، ص ١٧١.

(٢) عطية د/فيليب، **أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (١٦١)، مايو ١٩٩٢، ص.٢٦٠.

(٣) **Human Development report ٢٠١١**, P١٦١

اللاتينية ٢٢ طفل لكل ألف، بينما في جنوب آسيا ٦٩ لكل ألف وفي جنوب الصحراء الكبرى ١٢٩ لكل ألف[١]، وهذا يدل على أن العناية الصحية في العالم العربي تعتبر متأخرة عن مستويات الدول المتقدمة مثل مجموعة الدول الأوربية، وعن مستويات الدول الصاعدة مثل مجموعتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، بينما سبقت الدول العربية الأقاليم الأكثر فقراً وهما إقليما جنوب آسيا وجنوب الصحراء الكبرى.

ومنها **متوسط العمر الوسطي المتوقع** (Expectancy age)، وقد بلغ متوسط العمر في مجموعة الدول العربية ٢٣ عاماً حسب الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، وللمقارنة مجموعة الدول الأوربية حققت معدلاً قدره ٣٤,٩ عاما، ومجموعة شرق آسيا ٣٢,٣ عاما، ومجموعة أمريكا اللاتينية حققت معدل ٢٧ عاما، ومجموعة دول جنوب آسيا ٢٤,٦ عاما، بينما مجموعة دول جنوب الصحراء الكبرى حققت معدل ١٨ عاما، ويظهر المعدل أن تصنيف الدول العربية يعتبر مقبولاً على وجه الإجمال، لكن بعض الدول العربية سجلت معدلاً متدنياً عالمياً، مثل العراق حقق معدل ١٨ عاما، واليمن حقق معدلاً ١٧ عاما[٢].

المطلب السادس: تنظيم النمو السكاني ومكافحة العشوائيات.

- **تعريف بالأزمة السكانية.**

النمو السكاني يعتبر أمراً ايجابياً إذا كان هناك تخطيط لاستيعاب وتلبية حاجات النمو، ولكن بشكل عام ازداد عدد سكان الأرض عن السابق بسبب التطور الصحي في مكافحة الأوبئة والجوائح الصحية، وانخفاض عدد الوفيات وتزايد وسطي العمر المتوقع، وزيادة رفاهية الإنسان باستخدام التقنيات الحديثة، ويضاف للزيادة للسكانية أزمة مرتبطة بها وهي ربما أشد ضرراً من الأولى وهي الخلل في التوزيع السكاني بسبب التركز السكاني في المدن وهو الذي أدى لزيادة التلوث واستنزاف الموارد المحدودة والضغط على البنية التحتية في المدن، وقد أدى هذا التركز السكاني في المدن مع زيادة حدة التفاوت والتباين الطبقي لظاهرة العشوائيات أو أحياء الصفيح التي تطوق المدن الرئيسية في العالم خصوصاً العاصمة والمدن الكبرى، ولقد أثر تزايد هذه الظاهرة على النظام الاجتماعي والبيئي للمدن، فالأحياء العشوائية تمثل عمق التفاوت والتباين الطبقي وحجم الاستبعاد والتهميش الذي وصل لمستويات خطيرة، وتكمن خطورة تلك الظاهرة فيما يتولد لدى سكان تلك العشوائيات من ثقافة خاصة تعزلهم عن المجتمع من حولهم، وتكون لديهم نظرة عدائية ومتطرفة لمجتمعهم

---

(١) **Human Development report ٢٠١١**, P.١٦١.

(٢) **Human Development report ٢٠١١**, P. ١٦٥.

«لأن السكان أصبحوا أقل إيماناً بالمعايير والقواعد المشتركة التي يمكن دعمها أو فرضها بشكل جماعي، ويتصاعد السلوك المضاد للمجتمع، وتتراكم الفضلات المتناثرة في الشوارع، وتشويه جدران المباني برسوم قبيحة، وعمليات التخريب، وتتكون جيوب من المباني الشاغرة، وتنزع إلى أن تكون بؤراً للتخريب، ترتبط عملية تآكل رأس المال الاجتماعي هذه بعملية تآكل رأس المال البشري، فالسكان الذين يفتقدون الإحساس بالقدرة على التحكم في البيئة التي يعيشون فيها وتحقيق الأمان في يومهم، والذين يفقدون الثقة في الآخرين، كمستقبلهم في العمل أو اختياراتهم للمسكن، يمكن أن ينمو لديهم إحساس بالعجز والاغتراب» [١].

- **قياس حالة الأزمة السكانية في العالم العربي.**

يعاني العالم العربي من نمو سكاني لا يقابل بسياسات وخطط تلبي احتياجات هذا النمو المتنامي، حيث قدرت الأمم المتحدة سكان العالم العربي المتوقع ٣٨٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ بينما بلغ فعلياً ٣٣١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧ و١٧٢ مليون نسمة في ١٩٨٠، و بلغت نسبة النمو السكاني في عام ٢٠١٠ ٢% ومتوقع أن تكون ١.٩% في ٢٠١٥، وهي تشكل ضعف متوسط نسبة النمو السكاني المتوقعة عالمياً وهي ١.٢% بالنسبة لعام ٢٠١٠ و ١.١% بالنسبة لعام٢٠١٥ [٢].

إن هذا النمو السكاني يفرض تحديات وأعباء في زيادة الاستثمارات ومضاعفة مجهود التنمية لاستيعاب الزيادة المتنامية، ومما يزيد من تلك الضغوط والأعباء أن تصل نسبة فئة من عمره ٢٥ عاماً فما دون ٦٠% من إجمالي عدد السكان، وهي تعتبر المعدل الأعلى عالمياً فيما يسمى بمعدل نسبة فئة الشباب لإجمالي السكان (Youth rate)، بينما متوسط عمر إجمالي السكان في العالم العربي ٢٢ سنة مقارنة بالنسبة العالمية ٢٨ سنة [٣].

إن الحالة العربية للوضع السكاني يقاس بعدة مؤشرات موضوعية وأهمها عدد السكان الإجمالي (Population Rate). وحسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، بلغ عدد السكان في مجموعة الدول العربية ٣٦٠ مليون، وبذلك تعتبر مجموعة الدول العربية الأقل سكانا بين مجموعات الدول في العالم[٤].

---

(١) مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ترجمة د/محمد الجوهري، ص٣٤٤.

(٢) **Arab Human Development report ٢٠٠٩**, P.٣٥.

(٣) **Arab Human Development report ٢٠٠٩**, P.٣٥.

(٤) **Arab Human Development report ٢٠٠٩**, P.١٦٥.

ومنها معدل متوسط النمو السكاني (Population Growth Rate)، وحسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ ، بلغ معدل النمو السكاني في مجموعة الدول العربية ٢%، وبذلك تعتبر مجموعة الدول العربية الأعلى عالمياً في معدل النمو السكاني لا يسبقها في ذلك إلا مجموعة دول جنوب الصحراء الكبرى[١].

ومنها معدل الفتوة أو نسبة فئة الشباب لإجمالي السكان (Youth rate). وحسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، بلغ معدل الفتوة وهي نسبة من عمره دون ١٥ عاما لإجمالي عدد السكان في مجموعة الدول العربية ٣٢%، يعتبر معدل الفتوة في مجموعة الدول العربية من المعدلات المرتفعة عالميا، لا ينافس المنطقة العربية إلا مجموعة دول جنوب الصحراء الكبرى، وقد تكون هذه النسبة مزعجة للدول الغربية لأنها تعتبر دول شمال إفريقيا مصدر تهديد لأنها مصدر للهجرة غير الشرعية، كما أن موجات الهجرة القادمة من المجموعة العربية قد تعوض انخفاض معدل الفتوة في الدول المتقدمة التي وصلت لنسبة خطيرة وهي ١٧%[٢].

ومنها معدل التحضر (Urban Rate): وهو يمثل عدد السكان الذين يسكنون في المدن نسبة لإجمالي السكان، وهي تدل على مستوى اختلال التركيبة الديمغرافية بين المدن والريف، وحسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، بلغ معدل التحضر في مجموعة الدول العربية ٥٦,٧%،[٣]، وبذلك تقع مجموعة الدول العربية في مرتبة وسطى عالميا في معدل التحضر، حيث سبقت المجموعة العربية كل المجموعات ماعدا مجموعتي جنوب آسيا وجنوب الصحراء، وهما المجموعتان الأشد فقرا، ونلاحظ أن معدل التحضر بشكل عام يدل على خلل ديمغرافي عالمي بسبب التركز السكاني في المدن، وقد أدى ذلك لآثار بيئية واجتماعية سلبية.

- **أهم الحلول لاحتواء الأزمة السكانية في العالم العربي.**

إن تطبيق سياسة سكانية سيحد من تنامي ظاهرة أحياء الصفيح أو العشوائيات أو أحزمة الفقر كما تسمى، والمنتشرة في المدن الرئيسية وتتميز بالكثافة السكانية وببنية تحتية سيئة، حيث تمتلئ تلك الأحياء بالمهاجرين من الريف إلى المدينة بعد أن هجروا العمل الزراعي وهذا جانب يؤثر على الأمن الغذائي،

---

(١) **Arab Human Development report** ٢٠١١, P.١٦٥.

(٢) **Arab Human Development report** ٢٠١١, P.٢٣٢.

(٣) **Arab Human Development report** ٢٠١١, P.١٦٥.

وعندما يستقرون في هذه الأحياء فإنهم يتعرضون للتهميش بسبب البطالة والفقر، وتتسبب تلك العشوائيات في زيادة الضغط على البنية التحتية للمدن المرهقة في الأصل، وتنتشر في هذه العشوائيات في بعض الأحيان الجريمة كتجارة الممنوعات والمهن الوضيعة، وقد يتسبب ذلك في حالة استقطاب داخل المدينة بين المركز الغني والطرف الفقير، وأهم أدوات تلك السياسة السكانية:

١) إعادة تنظيم الأحياء والمناطق العشوائية والفقيرة، والتخفيف من الكثافة السكانية للمدن، وقد يكون ذلك بإطلاق مشاريع تطوير الضواحي، أو إقامة مدن جديدة أو قرى جديدة وحديثة ومتطورة[١]، وتأسيس شركات تابعة للقطاع الخاص تنفذ تصاميم تحديث مناطق العشوائيات، وإسكان مناطق العشوائيات في مساكن مؤقتة أثناء فترة إعادة تنظيم الأحياء العشوائية، ومن العناصر المهمة إعداد التصاميم الهندسية المعمارية المتوافقة مع الشروط البيئية، ومراعاة التصاميم لتوفير استهلاك الطاقة وتقليل تكاليف الصيانة[٢]، ومراعاة التصاميم للمرافق العامة، وأهم عنصر تلك المرافق الحدائق للتخفيف من التلوث، ومواقف السيارات للتخفيف من أزمات المرور، ومن العناصر المهمة في إعادة تنظيم العشوائيات العناية بالبنية التحتية، وأهم عناصر البنية التحتية شبكة المياه والكهرباء والصرف الصحي (Drainage) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وحدات تصريف النفايات (Waste) وإعادة تدويرها (Waste Recycle).

٢) تنظيم السوق العقارية، وفتح التراخيص السكنية بشكل مدروس، من خلال وضع خطة إسكانية تشتمل على تحديد الوحدات السكنية التي تغطي النمو السكاني، وتوفيرها مع الحلول التمويلية[٣].وتأسيس بنوك متخصصة بالتمويل العقاري بشروط ميسرة.

٣) اعتماد أسلوب الإدارة الحكومية اللامركزية، حتى تقضي على التمركز السكاني في المدن الرئيسية، وذلك بإنشاء مقار للمكاتب الحكومية في الأطراف، تدار بأسلوب لا مركزي، ويمكن الاستفادة من تطبيقات الحكومة الالكترونية (e-government) التي تعزز من اللامركزية، حيث يقوم المراجعون بتقديم طلباتهم من خلال زيارة المواقع الالكترونية للجهة الحكومية، وتسديد الرسوم من خلال بطاقات الائتمان، وهذا الإجراء يوفر الوقت والجهد ويقلل من الازدحام وأزمات المرور والإجراءات البيوقراطية المتولدة عن التركز السكاني في المدن.

---

(١) شيخ درة د/إسماعيل إبراهيم، **اقتصاديات الإسكان**، عالم المعرفة بالكويت، يناير ١٩٨٧، عدد (١٢٧) ، ص/٢٣٣.

(٢) شيخ درة د/إسماعيل إبراهيم، **اقتصاديات الإسكان**، ص/٥٠.

(٣) شيخ درة د/إسماعيل إبراهيم، **اقتصاديات الإسكان**، ص٢٠٨.

٤) الاهتمام بتنمية الأقاليم والريف، وتقديم مزايا وحوافز ضريبية وحوافز تشجيعية في إقامة أنشطة اقتصادية وزراعية بعيدا عن مراكز الثقل السكاني.

المبحث الثالث: الاستدامة ومؤشرات قياسها (Sustainable).

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تم تعريف التنمية المستدامة بأنها هي «التنمية التي تلبي احتياجات أجيال الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم»[١]، ويقصد بالاستدامة (Sustainability) القابلية للاستمرار أو الدوام بالإبقاء على المجهود جار ومستمر، والحفظ من التدني والتعرض للنضوب (Depletion).

وقد تزايد الاهتمام العالمي بمفهوم التنمية المستدامة حيث اعتبر خبراء التنمية أن الاهتمام بالتنمية المستدامة دليل على التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ليس لأنه يحفظ حقوق الأجيال القادمة فحسب بل لأنه يؤدي لاستخدام تطبيقات تقنية حديثة بديلاً عن التقنيات التقليدية مثل توسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة (low-carbon energy sources) للتخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة وتأثيرها على التغير المناخي، واستخدام تقنيات حديثة لترشيد استهلاك الطاقة مثل زيادة التعاملات بوسائط التجارة الالكترونية التي تخفف من أزمة المواصلات وما يتعلق بها من تلوث هوائي وزيادة انبعاث الغازات الدفيئة، ومثل توليد الطاقة من تحلل النفايات العضوية التي يطرحها الإنسان بكميات كبيرة في المدن الكبرى، ومثل ازدهار صناعة إعادة تكرير النفايات. وبالتالي فمن الخطأ النظر لمبادئ التنمية المستدامة بأنها ترف لا تناسب الدول النامية بل العكس فهذه المبادئ تقدم حلول لأزمات تعاني منها هذه الدول مثل أزمة الطاقة وأزمة التخلف التقني وأزمات صحية ناتجة عن إهمال العناية بالبيئة وزيادة معدلات التلوث.

وقد عقدت عدة مؤتمرات الدولية في شأن التنمية المستدامة مثل مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢ ومؤتمر ري ديوجانيرو عام ١٩٩٢ ومؤتمر جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، وتم الإعلان فيها عن توصيات تتعلق بأهمية الاهتمام بموضوعات التنمية المستدامة[٢].

وسنحاول أن سنتعرض بإيجاز أهم الموضوعات المتعلقة بالاستدامة.

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، النسخة العربية، ص/٧٨ ، وحسب المصدر ورد هذا التعريف المعتمد لأول مرة في تقرير للجنة شكلتها الأمم المتحدة للتنمية والبيئة وترأسها رئيس وزراء النرويج عام ١٩٨٧.

(٢) **Human Development report ٢٠٠٩**, P١٣.

المطلب الثاني: ظاهرة الانحباس الحراري والتغير المناخي.

- **تعريف بأزمة الاحتباس الحراري.**

إن تزايد استهلاك الوقود الاحفوري (Fossil Fuel) منذ بداية الثورة الصناعية وحتى الآن، وما نتج عنها من انبعاث للغازات الدفيئة [١] وهو ما أدى لزيادة ظاهرة الانحباس الحراري، بسبب تزايد معدلات تركيزها في الغلاف الجوي عن الحدود الطبيعية، وهو ما أدى بدوره للتأثير على المناخ، لأن تلك الغازات المنبعثة زادت من درجة حرارة الأرض، وهو ما أدى لنشوء ظاهرة التغير المناخي، وزيادة منسوب البحار بسبب ذوبان الثلوج في منطقة القطبين، وتهديد مناطق ذات كثافة سكانية مثل دلتا النيل بالغرق، حيث قدر العلماء أن ارتفاع حرارة الأرض من ٣ إلى ٤ درجات سيؤدي لزيادة منسوب البحار متر واحد على الأقل، وأحد الآثار المتوقعة لتلك الأزمة البيئية تصاعد ما يسمى باللاجئين البيئيين (Environmental refugees) ويقصد به حالات الهجرة الناتجة عن الكوارث البيئية التي سببتها التغيرات المناخية[٢].

إن أزمة الاحتباس الحراري لها تأثير فادح على صحة الإنسان، وقد تسببت بانقراض عدد من أنواع الأحياء، وقد أدت لموجات من الجفاف في بعض المناطق، وإلى موجات من الصقيع والبرد في مناطق أخرى، ونظراً لخطورة تلك الظاهرة على مستقبل البشرية فقد تم تنظيم معاهدة دولية سميت ببروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) نصت «على التزام الدول بتخفيض تدريجي لانبعاث الغازات الدفيئة ب ٥% على الأقل دون مستويات عام ١٩٩٠ خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢» [٣].

- **قياس حالة الاحتباس الحراري في العالم العربي.**

تقاس حالة الاحتباس الحراري بمؤشر يسمى معدل انبعاث الغازات الدفيئة (Carbon emissions) وقد بلغ هذا المؤشر في العالم العربي في عام ٢٠٠٤ بما لا يتجاوز ١٣٤٨ متر طن من الغازات، وهو يعتبر معدل منخفض إذا ما قورن بكمية الغازات المنبعثة من الدول الصناعية الكبرى الأعضاء في منظمة التعاون

---

(١) **الغازات الدفيئة** (Greenhouse Gases): هي الغازات الناتجة عن عملية استهلاك الوقود الأحفوري، ويعتبر غاز ثاني أكسيد الكربون من أهم الغازات المسببة لهذه الظاهرة، ويليه غاز الميثان، ثم غاز الكلوروفلوروكربون، وهو غاز يستخدم في التبريد، بسبب خاصية فيزيائية فيه وهو انخفاض درجة حرارته إذا تعرض للضغط، وهذا النوع من الغازات تسبب في إحداث ظاهرة بيئية خطيرة سنتكلم عنها لاحقا هي ظاهرة ثقب الأوزون، ثم يليه غاز أكسيد النيتروجين، الناتج عن التوسع في استخدام الأسمدة الصناعية. راجع: عبد السلام د. محمد السيد، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، ص١٤٤.

(٢) الداوي د/عبد الرزاق، **أضواء على الأزمة البيئية المعاصرة**، ص٨.

(٣) نيوتن د/ليزا، **نحو شركات خضراء**، ترجمة/ إيهاب عبد الرحيم، عالم المعرفة الكويت، عدد (٣٢٩)، يوليو ٢٠٠٦، ص٣٢٨.

الاقتصادي والمقدر ١٣٣١٨ متر طن، ولكن هناك تزايد لهذه الظاهرة في المنطقة حيث قدر النمو لكمية الغازات الدفيئة المنبعثة ب ٤,٥% سنوياً [١].

ورغم كون المنطقة العربية من أقل المناطق عالمياً في كمية الغازات المنبعثة إلا أنها من أكثر المناطق عالمياً التي صارت ضحية لهذه الظاهرة بسبب تأثيرها على تنامي موجات الجفاف التي عانت منها المنطقة مؤخراً وتأثير ذلك على التصحر والأمن الغذائي.

وقد تزايد **معدل انبعاث الغازات الدفيئة** (Carbon dioxide emissions) منذ عام ١٩٧٠ ليصل إلى ٢٤٨%[٢]، وهذا الأمر يعزى لثلاثة أسباب، الزيادة السكانية وتزايد الاستهلاك وزيادة الإنتاج الصناعي، وقد بلغ متوسط نمو انبعاث الغازات الدفيئة للفرد(Average carbon dioxide emission per capita) ١٧% مابين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٧ [٣].

وتعتبر الدول المتقدمة المساهم الأكبر في انبعاث الغازات الدفيئة، حيث تقدر نسبة مساهمتها بثلاثة أرباع إجمالي الانبعاثات الغازية عالمياً، ومع ذلك فإن الدول الأقل نمواً هي الأكثر تضرراً من تأثير تزايد انبعاث تلك الغازات، وقد أدى استمرار الانبعاث إلى تراكم تلك الغازات في الغلاف الغازي للأرض، وقد ساهمت الدول المتقدمة فيما نسبته ٦٤% أو ثلثي الغازات المنبعثة المتراكمة ما بين عامي١٨٥٠ إلى ٢٠٠٥، وبلغت نسبة الولايات المتحدة وحدها ٣٠% أو تقريباً الثلث، وبلغت مساهمة الصين من هذه الانبعاثات ٩%، تليها الاتحاد الروسي ٨%، ثم ألمانيا ٧%، بينما هذه الدول لا تتجاوز سدس سكان الأرض[٤].

- **أهم الحلول لاحتواء أزمة الاحتباس الحراري.**

يعتبر استخدام بدائل الطاقة المتجددة (Renewable Energy) أفضل وسيلة لتخفيض نسبة انبعاث الغازات الدفيئة، ولحماية البيئة وتخفيف التلوث البيئي، وتوفير تكاليف طائلة بسبب اتجاه أسعار الطاقة للتصاعد، وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم التي يتوفر فيها ميزة استخدام الطاقة المتجددة من خلال استغلال الطاقة الشمسية في توليد الطاقة، حيث المناخ الحار لمعظم أراضي المنطقة العربية يوفر الشروط المناسبة للطاقة الشمسية، كما يمكن من إنتاج الطاقة من النفايات المدفونة، وقد بلغت نسبة الطاقة

---

(١) **Human Development report ٢٠٠٩**, P٤.

(٢) **Human Development report ٢٠١١**, P٣٢.

(٣) **Human Development report ٢٠١١**, P٣٢.

(٤) Human Development report ٢٠١١, P٣٣.

المتولدة عن الطاقة الشمسية والرياح لإجمالي الطاقة المولدة في المنطقة العربية في عام ٢٠٠٥ ٠,٤%، بينما كانت نفس النسبة في مجموعة الدول المتقدمة ٢,٦% و ٩% في مجموعة الدول اللاتينية[١].

وبلغت **نسبة إنتاج الطاقة المتولدة عن النفايات المدفونة لإجمالي الطاقة** (Biomass & waste percentage) في البلاد العربية ٣,٨%، بينما نفس النسبة كانت في مجموعة الدول المتقدمة ١٨%، ومجموعة الدول اللاتينية ١٤%، وقد كانت تونس الدول العربية الأولى في مجال إنتاج الطاقة من النفايات المدفونة حيث وصلت تلك النسبة إلى ١٣%، وبالنسبة للطاقة الشمسية كانت مصر الدولة العربية الأولى، حيث بلغت النسبة ١,٩% ثم تليها سوريا ١,٧%، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة لا ترقى للاستجابة لتحدي أزمة الطاقة والأزمة البيئية الناتجة عن تزايد انبعاث الغازات الدفيئة [٢].

ومن أشكال الطاقة المتجددة الطاقة المتولدة من خلايا الهيدروجين أو خلايا الوقود الهيدروجيني[٣].

ومن الأساليب الصديقة للبيئة التي تساعد على التحول نحو الاقتصاد الأخضر استخدام المحركات الهجينة[٤] لتشغيل السيارات.

المطلب الثالث: الاستدامة وتحديات الأزمة المائية.

تعتبر الأزمة المائية من أخطر ما يهدد الاستقرار الاجتماعي في العالم العربي، **بسبب العلاقة السببية بين الأزمة المائية وأزمة الأمن الغذائي**، وقد تجلت تلك الأزمة في عنصرين يؤثران على استدامة التنمية واستقرار المجتمع، وهي ندرة مصارد المياه (Water scarcity)، ثم تعرض ما هو متاح للتلوث (Water pollution)، و لقياس الأزمة المائية موضوعيا، هناك معدل دولي لهذا الغرض، وهو نصيب الفرد من المياه النظيفة، ويعتبر كمعيار دولي الحد الأدنى من نصيب الفرد هو ألف متر مكعب من المياه النظيفة سنويا للفرد، ويسمى أي استهلاك سنوي من المياه يقل عن ذلك المعدل فقر مائي، وقد قدر بعض الخبراء

---

(١) **Human Development report ٢٠٠٩**, P٢٤٨

(٢) **Human Development report ٢٠٠٩**, P٢٤٨

(٣) **الخلايا الهيدروجينية** (Hydrogen cells): هي خلايا تولد طاقة وكهرباء بتفاعل غازي الأكسجين والهيدروجين باستمرار وينتج عن ذلك طاقة صديقة للبيئة. راجع: نيوتن د/ليزا، **نحو شركات خضراء**، ص٣٤٢.

(٤) **المحركات الهجينة** (Hybrid Engine): هي سيارات تعتمد على نظام حركي مؤلف من نوعين مختلفين محرك يعمل بالوقود ثم محرك يعمل بالطاقة المختزنة الناتجة عن الطاقة الحركية المتولدة عن المحرك الأول، وهذه المحركات تخفض انبعاث الكربون فتساهم في التخفيف من التلوث. راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/Hybrid_vehicle

أنه مع تزايد الأزمة المائية في المنطقة العربية فسيصل نصيب الفرد من المياه النظيفة في عام ٢٠٢٥ إلى ٤٦٠ متر مكعب للفرد سنويا، وهو معدل يصنف دوليا بالفقر المائي الشديد [١].

وحسب الإحصائيات الدولية فإن المتاح من المياه في المنطقة العربية قدره الخبراء ب ٣٠٠ بليون متر مكعب سنويا، بالنسبة لمصادر المياه هناك مصدران أساسيان، المياه السطحية (Surface resources) وتشكل الأنهار والبحيرات أهمها، وتقدر النسبة المتاحة من المياه في العالم العربي من هذا المصدر ب ٢٧٧ بليون متر مكعب سنويا، فقط ٤٣% منها ينبع في البلاد العربية أما البقية وهي ٥٧% فهي تنبع خارج العالم العربي، وهذا يشكل تهديد لهذه المصادر بسبب النزاع على توزيع المياه بين بلاد المنبع والممر، أما المصدر الثاني للموارد المائية فهي المياه الجوفية (Underground water)، ويقدر الخبراء الكمية المتاحة من هذا المصدر ب ٧,٧٣٤ بليون متر مكعب[٢].

إن أحد الأسباب الرئيسية للازمة المائية هو السحب الجائر الذي يستنزف المخزون المائي الطبيعي، ويتجاوز معدل تعويضه، ويعرضه للنقصان ثم النضوب، ويظهر معدل السحب في الدول العربية فداحة الأزمة المائية، ويقصد بمعدل السحب كمية المياه المستهلكة نسبة للمخزون المائي، «وقد بلغت كمية السحب السنوية من المياه في الدول العربية نحو ٥٥,٧% من كميات المياه المتاحة في الدول العربية بينما تقدر هذه النسبة عالميا بنحو ٧,٣% فقط، مما يعني أن معدلات السحب السنوي تفوق معدلات السحب الآمنة والمقدرة عالميا بنحو ٢٠% من المياه المتاحة كحد أقصى»[٣].

ومن الأسباب الرئيسية لأزمة المياه تلوث مصادر المياه، لأنه يشكل خطر على صحة الإنسان، وهي ظاهرة متزايدة بسبب الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والأدوية البيطرية وتسرب المخلفات الصناعية ومياه الصرف الصحي لتلك المصادر، ومن الأسباب الأخرى للأزمة المائية موجات الجفاف بتأثير أزمة التغيرات المناخية العالمية.

المطلب الرابع: الاستدامة وتحديات أزمة التصحر.

تم تعريف التصحر (Desertification) وفقاً للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٤ بأنه «تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة، وينتج عن عدة عوامل منها التغيرات

---

(١) **Arab Human Development report ٢٠٠٩**, P٣٨.

(٢) **Arab Human Development report ٢٠٠٩**, P٣٧.

(٣) صندوق النقد العربي, **تقرير العربي الموحد لعام ٢٠١٠**، ص٥٠.

المناخية ونشاط الإنسان»[١]، ويقصد بمفهوم التصحر تدهور الأراضي الزراعية خارج المناطق الصحراوية وتحولها لصحاري، وذلك عندما تتعرض التربة للتعرية أو للانجراف أو التلوث وتفقد بذلك خصوبتها، وأكثر ما تصيب تلك الظاهرة الأراضي الواقعة في المناطق الجافة وشبه الجافة، ويقصد بالمناطق الجافة، «تلك المناطق التي يتجاوز فيها معدل التبخر والنتح كمية الأمطار المتساقطة»، وللأسف فإن معظم الدول العربية تقع في نطاق المناطق الجافة، مثل مصر والسعودية، وبعضها يقع جزئيا في حدود هذا النطاق مثل المغرب والسودان، مما يجعل ظاهرة التصحر من اخطر التهديدات التي تواجه مستقبل التنمية[٢].

حسب الإحصائيات الرسمية فإن ٤٠% من الأراضي في العالم تعرضت **للتعرية** (erosion,) وفقدت خصوبتها، كما تراجعت إنتاجية الأراضي الزراعية عملياً بنسبة ٥٠% [٣].

ومن المؤشرات الموضوعية لقياس ظاهرة التصحر نسبة السكان الذين يعيشون في الأراضي المتدهورة (Percentage of Population living on degraded land)، وكما أشرنا سابقاً يقصد بالأراضي المتدهورة هي الأراضي الزراعية التي تتعرض لمشاكل الجفاف بسبب نقص توفر المياه، أو بسبب تدهور خصوبة الأرض الزراعية، وحسب بيانات تقرير التنمية البشرية لعام٢٠١١، بلغت تلك النسبة في العالم العربي ٢٤,٩%، وللمقارنة فنفس المعدل كان في منطقة أوربا ٨,٦%، وفي مجموعة أمريكا اللاتينية ٥,٣%، وفي مجموعة جنوب آسيا ٩,٩%، وفي مجموعة دول جنوب الصحراء الكبرى ٢٢%، وبذلك **تحتل المجموعة العربية المركز الأول عالميا في تأثرها بتدهور خصوبة الأراضي الزراعية**، وبذلك تعتبر مشكلة التصحر وتدهور الأراضي الخصبة مشكلة أساسية ومركزية بالنسبة للعالم العربي، ولدراسة الفروق النسبية بين الدول العربية بخصوص تلك النسبة نشير أنها قد بلغت حداً خطيراً عالمياً في بعض بلاد عربية مثل تونس ٣٧% وسوريا ٣٣% والمغرب ٣٩% والسودان ٣٩% واليمن ٣٢% ومصر ٢٥%، وتعتبر هذه البلاد من البلاد الزراعية في العالم العربي مما يجعل هذه الظاهرة من اخطر التحديات التي تواجه العالم العربي[٤].

---

(١) القصاص د/محمد عبد الفتاح، **التصحر**، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد/٢٤٢، فبراير ١٩٩٩، ص٧.

(٢)القصاص د/محمد عبد الفتاح، **التصحر**، ص٣٠.

(٣) UNDP, **Arab Human Development report ٢٠٠٩**, P.٤.

(٤) UNDP, **Human Development report ٢٠١٠**, P.١٥٣.

المطلب الخامس: التلوث البيئي وتأثيره على الصحة.

- **تعريف بالأزمة البيئية.**

يقصد **بالبيئة** (Environment) كل ما يحيط بالإنسان، من هواء ومياه وتربة ونبات وحيوان وأحياء دقيقة، وقد خلق الله سبحانه وتعالى البيئة الطبيعية في توازن دقيق بين العناصر المختلفة لها، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾ (الحجر-١٩)، ويعبر العلماء على هذا التوازن الدقيق بمصطلح **النظام البيئي** (Ecosystem)[١]، حيث كل عنصر في النظام البيئي يعتمد على عنصر آخر في احتياجاته، مثل السلسلة الغذائية التي أبسط أنواعها يبدأ بالأعشاب ثم الأحياء الآكلة للأعشاب ثم الأحياء الآكلة للحوم، وقد أدى التقدم الصناعي الذي بدأ مع الثورة الصناعية، والاكتشافات العلمية في مجال الكيمياء والأحياء، والاختراعات التقنية إلى إحداث اختلال في النظام البيئي المحيط بالإنسان، فأدى ذلك إلى نشوء ظاهرة التلوث (Pollution)، وقد أشار القرآن الكريم إلى معنى التلوث بمصطلح الفساد في قوله تعالى:﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الروم_٤١).

إن الأزمة البيئية (Ecological crisis) هي وصف «لتغيرات كبرى تطرأ على الوسط الطبيعي والحيوي مما يهدد بقاء الكائنات الحية على قيد الحياة»[٢]، وتعددت أشكال التلوث حسب تأثير التلوث في نوع النظام البيئي، من تلوث هوائي بسبب تزايد تصاعد الغازات الناتجة عن المعامل الصناعية وعوادم السيارات، وزيادة تركيزها في الغلاف الجوي عن المعدلات الطبيعية، وقد تعرض الغلاف الغازي لتلوث شديد بسبب استخدام مركبات الكلورو فلورو كربون، الذي أدى لتآكل في طبقة الأوزون فيما عرف بظاهرة ثقب الأوزون[٣]، وأدى لزيادة معدلات تسرب الأشعة الفوق البنفسجية[١] لسطح الأرض، مما أوجد مشاكل صحية

---

(١) مدحت د.أحمد، التلوث **مشكلة العصر**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد١٥٢، لعام ١٩٩٠، ص٩.

(٢) الداوي د/عبد الرزاق، **أضواء على الأزمة البيئية المعاصرة**، المركز العربي للأبحاث، الدوحة لعام ٢٠١٢، ص/١.

(٣) **الأوزون** (Ozone): عبارة عن جزيء أكسجين يحتوي على ثلاث ذرات أكسجين، ويشكل الأوزون طبقة رقيقة في منطقة الأستراسفير، وهي تحمي سطح الأرض من نفاذ كميات كبيرة من الأشعة الشمسية فوق البنفسجية، وقد أدى زيادة استخدام مركبات كلوروفلوروكربون التي تستخدم بشكل رئيسي في صناعة التبريد، وتصاعد تلك الغازات للطبقات العليا من الغلاف الغازي إلى تفاعلها مع الأوزون وتفكيكه، وقد أحدث ذلك تناقص في معدلات تركيز الأوزون، وتزايد تسرب كمية أشعة فوق البنفسجية التي تصل للأرض، وهذا ما عرف بظاهرة ثقب الأوزون (Ozone Hole)، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة على مستقبل الحياة في الأرض، فقد تم عقد اتفاقية دولية هي اتفاقية مونتريال عام ٢٠٠٠، أوصت بضرورة وقف إنتاج مركبات الكلوروفلورو

للكائنات الحية، مثل زيادة سرطانات الجلد، وزيادة مشاكل الرؤية في العين، وحتى تعرض أصناف حية لمخاطر الانقراض (Endangerment)، ومن الظواهر الأخرى التي لها علاقة بالتلوث الغازي ظاهرة الأمطار الحمضية[٢]، وهي ظاهرة ناتجة عن ذوبان الغازات الحمضية المنبعثة من مصادر التلوث مع بخار الماء، ومن الظواهر التي أحدثها التلوث ظاهرة الضباب الدخاني التي تظلل المدن في العالم، وهو ناتج عن أبخرة عوادم السيارات والآليات، ومحروقات المحركات، وأدخنة معامل التكرير والمصانع، وأبخرة المذيبات الكيماوية، وهذه الظاهرة لها تأثير صحي سيء على الصحة، بسبب ما ينتج عنها من زيادة الأمراض التنفسية، وأمراض خطيرة أخرى كالسرطانات، وهناك ظاهرة التلوث الصوتي والضوئي نتيجة لتزايد ظاهرة الازدحام في المدن، وهي ظاهرة تؤثر على الصحة العامة للإنسان، وتزيد من الضغوط النفسية وحالات الأرق والقلق النفسي والأمراض المرتبطة بها، وهناك ظاهرة أخرى هي ظاهرة التلوث التي تتعرض إليه مصادر المياه العذبة الجوفية والسطحية والمياه المالحة، ومن أشهر الأمثلة على الملوثات التي تسببت بالتلوث المائي المبيدات الحشرية (Pesticide) المستخدمة في النشاط الزراعي حيث أدى إفراط استخدامها إلى تسربها لمصادر المياه ووصولها للإنسان عن طريق السلسلة الغذائية، ومن أشهرها مادة DDT[٣]، ومنها مادة ديوكسين[٤] التي تستخدم كمبيد للإعشاب، وتلوث التربة بتأثير دفن المخلفات والنفايات الصناعية السامة (Toxic)، وتزايد خطر تسربها لمخزون المياه الجوفية.

كربون، والبحث عن تطبيقات جديدة صديقة للبيئة. نقلاً عن: د. محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، ص١٤١.

(١) **الأشعة فوق البنفسجية** (Ultraviolet Rays): يرمز لها اختصارا UV هي نوع من الأشعة غير المرئية تمتاز بطول موجي أقصر وتردد أعلى من موجات الطيف الضوئي، وهذه الأشعة لها تأثير مدمر على جينات أو موروثات الأحياء البيولوجية في حال التعرض المستمر لها، وتسبب سرطانات في الجلد، ونقص في إنتاج يرقات بعض الأسماك والبلانكتون (الأحياء الدقيقة التي تعيش على سطح مياه البحار والمحيطات) والتي تدخل في السلسلة الغذائية لعدد كبير من الأحياء، مما يعرضها لخطر الانقراض أو التناقص. نقلا عن: د. محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٤١.

(٢) مدحت د.أحمد، التلوث **مشكلة العصر**، ص٧٠.

(٣) **مادة DDT**: هي نوع من أنواع الكلورات العضوية أي المواد الهيدروكربونية المعالجة بالكلور والتي تستخدم كمبيدات الحشرية، ومن المبيدات الحشرية الأخرى المندرجة في نفس التصنيف مادة آلدرين. راجع: د/ليزا نيوتن، **نحو شركات خضراء**، ترجمة/ إيهاب عبد الرحيم، إصدار عالم المعرفة الصادر في الكويت، عدد ٣٢٩، يوليو ٢٠٠٦، ص٣٠٨.

(٤) **مادة ديوكسين** (Dioxin): هي مادة شديدة السمية ومسرطنة توجد في مبيدات الأعشاب. راجع: د/ليزا نيوتن، **نحو شركات خضراء**، ترجمة/ إيهاب عبد الرحيم، عالم المعرفة في الكويت، عدد ٣٢٩، يوليو ٢٠٠٦، ص٣٣٧.

ومن ظواهر التلوث ظاهرة التلوث الإشعاعي الناتجة عن نشاط المفاعلات الذرية، والتجارب النووية، ومخلفات المنشآت النووية، والحوادث النووية مثل حادثة تشرنوبل التي حدثت في أوكرانيا ١٩٨٧، والحروب مثل انفجار القنبلة النووية في هيروشيما ونجازاكي في اليابان، واستخدام اليورانيوم المنضب في العمليات الحربية، كما حدث في حرب العراق في عام ٢٠٠٣، ويؤدي التلوث الإشعاعي للتسبب بتشوه الأجنة وانتشار لسرطان الدم. وتؤثر ظواهر التلوث المختلفة على الصحة العامة وتؤدي لارتفاع في معدلات الإصابة بالأمراض الخطيرة كأمراض السرطان، وبعض الأمراض المناعية، والأمراض التنفسية كالربو، والأمراض القلبية بسبب تزايد الضغوط النفسية وغيرها الكثير.

- **قياس حالة الأزمة البيئية في العالم العربي.**

إن المؤشرات الموضوعية لقياس ظاهرة التلوث نسبة الوفيات بسبب تلوث الهواء الخارجي لكل مليون نسمة (Death due to outdoor air pollution per million people)، وهي تقاس بنسبة الوفيات الناتجة من الأمراض التنفسية (Respiratory disease) وعلى رأسها سرطان الرئة (lunge cancer) وحسب بيانات تقرير التنمية البشرية في عام٢٠١١، كانت النسبة في مصر ٢١٣ فرد لكل مليون، وفي سوريا ١٠٠ فرد لكل مليون، وفي الأردن ١٣٤ فرد لكل مليون، وفي ليبيا ١٣٧ فرد لكل مليون، وفي لبنان ١٠٠ فرد لكل مليون، وفي تونس ٨٢ فرد لكل مليون، وفي العراق ٣٨٧ فرد لكل مليون، ويمكن مقارنة تلك النسب بالمتوسط الدولي لتلك النسبة للدول متوسطة التنمية وهي ١٥٦ فرد للمليون[١]، حيث تعتبر مصر والعراق من الدول التي تجاوز معدلها المتوسط وهذا يدل على أنهما تعانيان من نسب تلوث خطير في الهواء الجوي لها.

- **أهم الحلول لمكافحة أزمة التلوث البيئي.**

إن من أهم الإجراءات البسيطة لمواجهة أزمة التلوث البيئي العناية في تكنولوجيا مكافحة التلوث[٢]، وضرورة التحول للاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة بشكل متدرج حتى لا يؤدي لآثار سلبية على الاقتصاد

---

(١) **Human Development report ٢٠١٠**, P.١٥١-١٥٣.

(٢) جان ماري بيلت، **عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة**، ترجمة/ السيد محمد عثمان، عالم المعرفة بالكويت، عدد١٨٩، ص٥٥.

الكلي، وهذا يستلزم وضع معايير للسلامة البيئية وإخضاع الأنشطة الاقتصادية كالشركات لشروطها، وصيانة الموارد الطبيعة والمحافظة عليها من التعرض للتلوث، ومن أهم الحلول لمواجهة ظاهرة التلوث[١]:

١) الحفاظ على التنوع البيولوجي ومنع الصيد الجائر وإقامة المحميات الطبيعية للكائنات المهددة بالانقراض، وإقامة المنتزهات البيئية في أطراف المدن.
٢) حظر إزالة الغابات وإقامة مشاريع التشجير، والتشجيع على استخدام وسائل المواصلات العامة للتخفيف من انبعاثات الغازات الساخنة الناتجة عن عملية إحراق الوقود الأحفوري.
٣) إقامة مشاريع إعادة تدوير النفايات والفضلات والمخلفات.
٤) حظر المواد الكيمائية التي تضر بالبيئة واستخدام المواد الأخف ضرراً ولو كانت تكلفتها أغلى، مثل مركبات الكلوروفلوركربون التي تسبب ظاهرة ثقب الأوزون.
٥) وضع معايير للسلامة البيئية وإخضاع الأنشطة الاقتصادية كالشركات لشروطها.
٦) توسيع توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة، وترشيد استخدام الطاقة باستخدام أجهزة وأدوات كهربائية مصممة لتوفير الطاقة، مثل السيارات المزودة بمحركات تعمل بالطاقة الهجينة، وهي محركات مصممة لتعمل بالطاقة المزدوجة الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري مع الطاقة الشمسية أو الطاقة المتولدة من خلايا الهيدروجين.
٧) تنظيم قوانين لحماية البيئة ورفع دعاوي تعويض ضد الأضرار البيئية على الشركات وقطاع الأعمال لتكون رادعاً لهم.

المبحث الثالث: التمكين ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: تعريف بمفهوم التمكين

لقد عرف تقرير التنمية البشرية **التمكين** (Empowerment) بأنه « تعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير»، أو التأكيد على «قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والإنمائية، والتأثير

---

(١) نيوتن د/ليزا، **نحو شركات خضراء**، ترجمة/ إيهاب عبد الرحيم، عالم المعرفة في الكويت، عدد ٣٢٩، يوليو ٢٠٠٦، ص٣٠٨.

فيها والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان»[1]، إن مفهوم التمكين يتناول كل الأدوات التي تتعلق بتعزيز قدرة الإنسان على المشاركة والتغيير، واهم تلك الأدوات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية، وتوفير الأمن ودرأ مخاطر العنف، ومكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية، والإدارة الرشيدة للموارد من خلال تطبيق معايير الحكم الرشيد.

لم يعد موضوع حقوق الإنسان وإقامة نظام سياسي يوسع المشاركة مع مواطنيه، ويفعل دولة القانون رفاهية أو أمرا سابقا لأوانه، لأن التنمية الحقيقة تتمحور حول الإنسان، ولا معنى لأي تطور إذا ألغيت حاجة الإنسان الطبيعية في التعبير عن نفسه وممارسة دوره الطبيعي، ولنا في تجربة الأنظمة الشمولية التي سادت في المعسكر الشرقي أوضح مثال كيف أن التنمية المعتمدة على الحاجات الاقتصادية فقط لم تنتج تنمية حقيقة لأنها سرعان ما تآكلت بسبب عوامل الضعف الداخلي الناتجة عن تراكم أخطاء سياسة سببها عدم احترام حقوق الإنسان، وعدم مراعاة بناء نظام سياسي يستوعب مواطنيه دون تمييز أو تهميش أو تفرقة، لذلك فإن تقرير التنمية البشرية الصادر في عام ٢٠١١ اعتبر الديمقراطية بمبادئها أساس التنمية، لأنها تحفظ المجتمع من الوقوع في مخاطر نزاعات أهلية مسلحة أو تعرضه لمخاطر الاحتلال إذا كان يتمتع بثروات ومزايا تجذب إليه أطماع الدول الكبرى، والتي وللأسف تمارس تناقضاً مع ذاتها عندما تطبق الديمقراطية داخلياً بين مواطنيها، ولكنها تدعم الديكتوريات المتوحشة في دول العالم النامي، لأنها الأنظمة الأقرب لمصالحها، ولو أضر ذلك بالسلم العالمي، وعاد أثر ذلك عليها في المدى البعيد، حيث أعلن ممثلو تلك الدول المتقدمة في أكثر من مناسبة أن مصدر التهديد القادم لها من قبل دول العالم النامي يتمثل بالإرهاب ثم الهجرة غير الشرعية ونشاط جماعات الجريمة المنظمة التي تتمركز في البلاد التي تشهد نزاعات أهلية، فمثلاً تعتبر أفغانستان من أكبر الدول المنتجة للمخدرات والتي تهرب لأوربا عن طريق تركيا والبلقان، وهي دولة وقعت ضحية حروب أهلية وعادت لمستوى القرون الحجرية بعد الغزو السوفيتي ثم الأمريكي لها، وتعتبر دول شمال أفريقيا دول مصدرة للهجرات غير الشرعية للدول الأوربية عبر ما سمي بقوارب الموت رغم أن دول مثل ليبيا والجزائر من أكبر الدول المصدرة للطاقة في العالم، ولكن لا توجد فيها أنظمة ديمقراطية تتمتع بمجالس منتخبة تراقب وتساءل عن حصيلة الصادرات التي تتعرض للنهب والسرقة من قبل رجال السلطة المتنفذين، وباختصار فإن القمع الذي يتولد عن الأنظمة السياسية غير الديمقراطية بسبب انتهاك الحقوق المدنية والسياسية يحرم الإنسان من التمكين ويؤدي للإقصاء والتهميش، وبالتالي يلغي دور الإنسان في التنمية.

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠**، ص٨٨.

المطلب الثاني: التمكين والديمقراطية.

- **تعريف بمفهوم الديمقراطية.**

يقصد الديمقراطية «مجموعة المبادئ والإجراءات التي تنظم عملية تشكيل السلطة التي تمثل الشعب» [١]، ومن أهم مبادئ النظام الديمقراطي: مبدأ دولة القانون أو سيادة القانون (Rule of Law)[٢]، وهذا المبدأ يستلزم وجود قانون أساسي للدولة يسمى بالدستور، والدستور يبين نظام الحكم في الدولة، والشكل القانوني للدولة هل جمهوري أم ملكي دستوري، ويبين مصادر التشريع، ويحدد اختصاصات السلطات الثلاث، وينظم العلاقة بينها، ويحدد الواجبات والحقوق للحاكم والمحكومين.

وثانياً مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وهي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعدم السماح لفرد أو مؤسسة أن تجمع بمفردها السلطات الثلاث. ثالثاً مبدأ تداول السلطة، وهذا يستلزم تحقيق للتعددية السياسية والسماح بتنظيم لمؤسسات المجتمع المدني بشكل حر.

رابعاً مبدأ احترام حقوق الإنسان وأهمها الحقوق المدنية والسياسة وحقوق المواطنة لجميع الأفراد، والحريات الأساسية ونظرا لأهميتها سنفردها بمطلب مستقل.

خامساً مبدأ مدنية الدولة وهذا يستلزم رفض أشكال الحكم العسكري والتأكيد على عدم تدخل الجهاز الأمني بشقيه الجيش والمخابرات في الحياة المدنية.

ومن أشكال انتهاك مبدأ مدنية الدولة إعلان قانون الطوارىء لفترات طويلة وتعطيل الأحكام المدنية، ويعتبر أي نظام حكم لا يقوم على تلك المبادئ المذكورة نظاما ديكتاتوريا أو استبداديا، والدكتاتورية لها شكلان رئيسيان وهما النظام التسلطي[٣] والنظام الشمولي[٤].وتعتبر الديكتاتورية بشكليها النظام التسلطي

---

(١) مجموعة من الباحثين، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/١، لعام ٢٠٠٠م، بيروت، ص١٨.

(٢) مجموعة من الباحثين، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ص٣٩.

(٣) **النظام التسلطي** (Authoritarianism): هو نظام سياسي يتمحور حول فرد مستبد ويسمى نظام اتوقراطي (Autocracy) أو حول أقلية مستبدة ويسمى نظام اوليغراشي (Oligarchy)، أو حول طبقة اجتماعية مستبدة كطبقة الملاك أو الأثرياء الكبار ويسمى نظام ارستقراطي (Aristocracy)، ويعتبر النظام التسلطي أكثر أنظمة الحكم شيوعاً في التاريخ البشري، وهو النظام الشائع في أغلب بلدان العالم الثالث أو الدول النامية. راجع: مجموعة من الباحثين، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، ط/١، لعام ٢٠٠٠م، بيروت، ص٥٨.

(٤) **النظام الشمولي** (Totalitarianism) هو الشكل الثاني من الأنظمة الديكتاتورية وقد عرفها العصر الحديث مع ظهور أيدلوجيات اليمين المتطرف في أوربا مثل الفاشية والنازية والشيوعية التي تعتبر الأمة أو الجماعة مفهوم مقدس يمكن التضحية

والشمولي أحد معوقات التنمية الحقيقية القائمة على التوازن الاقتصادي الاجتماعي، بسبب غياب دور التمكين الذي يستلزم توسيع المشاركة وتقليص سياسة الإقصاء والتمييز التي تتولد بالضرورة عن الأنظمة التسلطية.

- **الديمقراطية والتمكين.**

لقد وجهت للديمقراطية انتقادات تشكك في قابليتها لتحقيق التمكين، ومنها أن الديمقراطية سمحت ببروز نخبة حاكمة تتبادل بين أعضائها أدوار الحكم والمعارضة، بدل تحقيق مشاركة فعالة تنفذ لجميع طبقات وفئات المجتمع، وهذا الانتقاد موجه للديمقراطية التي طبقت في الأنظمة الرأسمالية التي يلعب فيها المال السياسي دوراً رئيسياً في تشكيل طبقة متخذي القرار، وقد أطلق وصف الديمقراطية الليبرالية على هذا الشكل من أنواع الديمقراطية[١]، ولكن هذا العيب عائد لمساوئ النظام الرأسمالي وليس للديمقراطية بحد ذاتها، ومن الانتقادات الأخرى الموجه للديمقراطية تزايد تأثير وسائل الإعلام (Mass Media) على وعي الناخب وقدرتها الفائقة على تشكيل وتوجيه الرأي العام، مما يجعل الديمقراطية لعبة في أيدي الكبار، وهذا العيب مرده الحقيقي للتأثير السلبي للثورة المعلوماتية وليس للديمقراطية بحد ذاتها، فالنظام الديمقراطي نظام مرن يتأثر بالثقافة وطبيعة وسمات المجتمع التي تتولد منه الديمقراطية.

- **علاقة الديمقراطية بالتنمية.**

ومن الإشكاليات التي وجهت للنظام الديمقراطي علاقة الديمقراطية بالتنمية، فهناك رؤى مستمدة من ثقافة مجتمعات تسيطر عليها أنظمة متسلطة تعتبر الحريات والديمقراطية معوقة للنمو والتنمية الاقتصادية، وقد سمي هذا الاعتقاد **بفرضية لي**، نسبة لاسم رئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان[٢]، وهي تشبه فرضية المستبد المستنير التي يروجها ما يسمى بمثقفي السلطة، وهناك فرضية أخرى ترى أن التأكيد على الحرية السياسية والديمقراطية إنما يمثل هدف غربي يتعارض مع القيم الآسيوية التي تركز على الانضباط الجماعي بدل النزعة الفردية (Individualism) التي تسيطر على الأنظمة الغربية، وهذه الرؤية تمثل اعتقاد من

بالأفراد مهما كان عددهم من أجله، وهي تشترك مع الأنظمة التسلطية في مبدأ الاستبداد، وتختلف عن الأنظمة التسلطية بكونها تجنح نحو السيطرة الشاملة على جميع نواحي الحياة في المجتمع، وتلغي أي خصوصية فردية تخالف توجه النظام، وأهم ما يميز هذا الشكل من الحكم كونه يقضي على مؤسسات المجتمع والتي تسمى بمؤسسات المجتمع المدني. راجع: مجموعة من الباحثين، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/١، لعام ٢٠٠٠م، بيروت، ص٥٨.

(١) مجموعة من الباحثين، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٣٠.

(٢) صن د/أمارتيا، **التنمية حرية**، ترجمة/ شوقي جلال، عالم المعرفة بالكويت، عدد ٣٠٣، مايو ٢٠٠٤، ص١٨٢.

يدافع عن الأنظمة الشمولية التي تستهين بحقوق الأفراد مقابل أهداف جماعية أكبر، وتمثل هذه الرؤية اعتقاد بعض الأنظمة الآسيوية الاستبدادية مثل الصين التي تحولت من النظام الشيوعي المغلق إلى نظام اقتصاد السوق الحر، مع سياسة حكومية تغلب العامل الاقتصادي على العامل الاجتماعي، وقد أدى ذلك لتغاضي رسمي عن انتهاكات لحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والتضحية بها من أجل تنمية اقتصادية، وقد اعتبرت تلك الأنظمة الحديث عن احترام حقوق الإنسان دعاية غربية تهدف لتقويض مجهود التنمية الذي يعتمد على زيادة الإنتاج بسبب القدرة التنافسية النسبية الناتجة عن رخص الأيدي العاملة، وهناك من يجادل بأن بعض الدول الاستبدادية مثل كوريا الجنوبية والصين وسنغافورة حققت معدلات نمو اقتصادية أسرع من الدول المجاورة لها والأقل استبداداً مثل الهند، وقد أجاب عدد من المفكرين على هذا الادعاء الذي روجه مثقفو الأنظمة الاستبدادية بأنه إذا اعتبارنا الإنسان هو هدف التنمية الحقيقية فإن النظام الديمقراطي له صلة جوهرية بتحقيق تنمية حقيقية لا تعتمد فقط على الأرقام والأعداد فيما يتعلق بالنمو لإثبات انجازها، ورغم أهمية الحكم الديمقراطي لتنمية حقيقية جوهرها الإنسان فقد يكون ثمة مبالغة في الحديث عن تأثير الديمقراطية في التنمية، «لأن فعالية الديمقراطية وتأثيرها الواضح على التنمية يتوقف على أسلوب ممارستها» [1]، فعلى سبيل المثال يلاحظ في الولايات المتحدة تدني نسبة مشاركة الأمريكان من أصول أفريقية في الانتخابات الأمريكية، وهذا يؤكد على وجود لشكل النظام الديمقراطي مع عدم تحقيق لمشاركة حقيقية تقلص التهميش والإقصاء في المجتمع، فعندما تكون الديمقراطية ثقافة وليس مجرد أدوات شكلية تبرز فعاليتها في التأثير على التنمية، وبالتالي الديمقراطية ليست علاجاً تلقائياً وإنما استخدامها مشروط بالقيم والأولويات التي تفعلها الممارسة الديمقراطية.

- **الديمقراطية في البلاد العربية.**

لقد اجتاح العالم عدة موجات من التحول الديمقراطي، فقد تحولت اليابان وألمانيا للديمقراطية للنظام الديمقراطي بعد سقوط الأنظمة المستبدة فيها بنهاية الحرب العالمية الثانية، ثم تلاها موجة أخرى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو المرتبط به في نهاية الحرب الباردة، وقد شملت هذه الموجه تحول أوربا الشرقية وعدد من دول أمريكا اللاتينية للنظام الديمقراطي، بينما بقيت معظم الدول الإسلامية ومنها الدول العربية ومنها الدول الإسلامية التي ولدت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي محرومة من فرص التعبير عن مصالحها، ومن التمكين في مشاركة شعوبها في اتخاذ القرارات التي تتعلق بها، فقد ذكر تقرير التنمية

---

(١) صن د/أمارتيا، **التنمية حرية**، ص١٨٩.

البشرية بأنه «على أثر موجة من التغيرات السياسية كان حوالي ٨٠% من البلدان قد تحول إلى النظام الديمقراطي بحلول عام ١٩٩٠»[١] ثم يضيف أخيراً بعد شرح مطول للانجازات التي تحققت بتحول معظم الحكومات في العالم للنظام الديمقراطي، «وحدها البلدان العربية لا تظهر ما يشير إلى تحول نحو الديمقراطية» [٢]، ورغم اعترافه ببعض الإصلاحات الديمقراطية المحدودة إلا وأنه «حتى الآن لم تحدث هذه الإصلاحات تغييراً في الأساس البنيوي للسلطة في البلدان العربية، حيث مازالت السلطة التنفيذية تبسط سيطرتها من دون الخضوع لأي شكل من أشكال المساءلة»[٣]، ويعتبر أهم جزء في النظام الديمقراطي احترام الحقوق المدنية وضمان عدم انتهاكها، وحسب تقرير التنمية البشرية سجلت الدول العربية أعلى النسب عالمياً في انتهاك الحقوق المدنية، فقد لوحظ في عام ٢٠٠٨ تزايد في حالات التعذيب والاعتقال التعسفي وسوء المعاملة في البلاد العربية [٤].

المطلب الثاني: التمكين و حقوق الإنسان.

ويشتمل مفهوم حقوق الإنسان حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٥] على جانبين الأول الحقوق المدنية [٦] التي تتضمن حق الحياة وحرية التملك والتعاقد، وحق الفرد في حال اتهامه بجرم قانوني في أن توفر له محاكمة عادلة تجري وفق الأصول الموضوعية للمحاكمات المدنية، وحقه في توكيل من يدافع عنه، وحقه في ألا يتعرض للاعتقال التعسفي وألا تنتزع منه اعترافات أو إفادات بالإكراه والقوة، وحقه في ألا يحاكم بمحاكم عسكرية أو استثنائية، وحقه في أن لا يخضع لأحكام عرفية أو استثنائية، ونلاحظ أن هذه الحقوق لن تكون فعالة من غير نظام ديمقراطي، لأن الأنظمة التسلطية تنتهك تلك الحقوق من أجل فرض استبدادها على المجتمع والأفراد. وثانيها ضمان توفير الحريات الأساسية وهناك ثلاثة جوانب أساسية للحرية الضرورية لتحقيق التمكين، ولا يقوم أي نظام سياسي ديمقراطي وعادل بدونها، أولها: حرية التعبير (Freedom of

---

(١) **تقرير التنمية البشرية لعام٢٠١٠**، ص ٨٨.

(٢) **تقرير التنمية البشرية لعام٢٠١٠**، ص ٨٨.

(٣) **تقرير التنمية البشرية لعام٢٠١٠**، ص ٨٩.

(٤) **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، ص ٧١.

(٥) **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** (Declaration of Human Rights) : صدر الإعلان الأول لحقوق الإنسان في ١٧٨٩ عن الجمعية الوطنية الفرنسية أبان الثورة الفرنسية، ولكنها تبلورت بعد إعلان الأمم المتحدة في ١٩٤٨ ما سمي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تضم ثلاثين مبدأ أجمعت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على إقراره واعمل بموجبه داخليا. راجع: **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج١ ص٢١٥.

(٦) **الحقوق المدنية** (Civil Rights): هي مجموعة الحقوق التي يمتلكها الفرد بصفته مواطنا وهي مرتبطة بفكرة الحقوق والقانون الطبيعي ومفهوم الحقوق الأساسية. راجع : **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٢ ص٥٥٨.

expression) ومنها حرية الاعتقاد وحرية الترشح والانتخاب، ثانيها: حرية الإعلام (Freedom of media) وهي حرية الوصول لمصادر المعلومات وحرية تداولها، ثالثها: حرية التنظيم (Freedom of association)، وهذا الجانب يستلزم حرية تشكيل المنظمات غير حكومية والتي تسمى بمؤسسات المجتمع المدني مثل حرية إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات، وهي تؤكد على مدنية الدولة وتعددية المجتمع ومناعته ضد تحول الحكومة لسلطة مستبدة(١).

وقد حققت الإنسانية بعض الانجازات في مجال حقوق الإنسان مثل إلغاء العبودية أو الرق، وإقامة محاكمات دولية لبعض المدانين بجرائم حرب مثل جرائم الإبادة الجماعية، ورغم ذلك التقدم فمازال توجد حالات متزايدة لانتهاك لحقوق الإنسان لا سيما في دول العالم النامي التي تحكم أغلبها أنظمة تسلطية، ومنها الدول العربية مثل انتشار ظاهرة الاعتقال التعسفي والتعرض للعقوبة بسبب التعبير عن الرأي، أو ما يسمى بقضية سجناء الرأي، والتعرض لسوء المعاملة والتعذيب والعنف الجسدي أثناء الاستجواب وفي المعتقلات، وإخضاع المواطنين المتهمين لمحاكمات عسكرية أو استثنائية أو صورية تفتقر لمعايير العدالة، أو إخضاعهم لقوانين عرفية أو قوانين الطوارئ، والتمييز في تطبيق القانون على أساس عرقي أو ديني أو طبقي، ووضع القيود على حرية التعبير والإعلام، وعلى أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، كما أن الدول المتقدمة رغم وضعها الأفضل في مجال حقوق الإنسان إلا أنها تعاني من بعض حالات انتهاك حقوق الإنسان مثل ظاهرة التمييز العنصري وتزايد معدلات جرائم الكراهية فيها.

المطلب الرابع: التمكين ومؤشر الحكم الرشيد.

- **تعريف بمفهوم الحكم الرشيد ومعاييره.**

يقصد بالحكم الرشيد أو الحكم الصالح وهي ترجمات مختلفة للمصطلح (Governance) الإدارة الرشيدة لمؤسسات الحكومة لتحقيق كفاءة تنموية، والحوكمة أو نظام الحكم الصالح يعني أن «للحكومة أو نظام الحكم عقل رشيد منظم، يحسن التدبير من خلال إتباع أساليب مشروعة ومقننة» (٢)، وحسب تعريف معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي لمفهوم الحكم الرشيد بأنه «مجموعة التقاليد والمؤسسات لممارسة السلطة

---

(١) مجموعة من الباحثين، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/١، لعام ٢٠٠٠م، بيروت، ص٦٦.

(٢)علي د/نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة**، عالم المعرفة بالكويت، عدد ٣٦٩، نوفمبر ٢٠٠٩، ص٣٣.

في أي بلد ما، و آلية تعيين الحكومة وتغييرها ومراقبتها، وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ أصوات الناخبين بفعالية، واحترام المواطن ومؤسسات الدولة التي تدير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتأثير المتبادل بينهما»[١].

وقد أحدث هذا المفهوم خبراء التنمية في البنك الدولي، لأنهم اعتبروا أن المساعدات التنموية للدول النامية ضاعت فائدتها بسبب سوء الإدارة والفساد الإداري للحكومات التي تدير تلك الموارد المالية والمساعدات التنموية، وبذلك زاد الاهتمام بموضوع الحكم الرشيد كمحدد رئيسي لنجاح التنمية الحقيقية، واعتباره عاملاً رئيسياً لنجاح خطة التنمية وتحقيق قدر كاف من النمو الاقتصادي.

إن الحكم الرشيد يعتبر أحد أبعاد مفهوم التمكين، لأنه يؤكد على شرعية السلطة في تشكيل الحكومة واحترامها للمواطن، وهذا يستلزم تحقيق مبدأ توسيع المشاركة وتفعيل دور الرقابة والمساءلة، ومن أجل تحقيق مستويات متقدمة في مجال الحكم الرشيد للحكومة قامت الكثير من الدول ومنها حكومات الدول الناشئة وبعض من الدول النامية بتطبيق إصلاحات سياسة وإدارية، ومفهوم الحكم الرشيد أو الصالح «لا يقتصر على الحكومة أو الدولة، ولكنه يشمل أيضا القطاع الخاص والمجتمع المدني، ولهذا فإن هذا المفهوم يتميز بالاتساع الشديد، فهو يتعلق بمباشرة السلطات أو الصلاحيات السياسية والاقتصادية في إدارة شؤون المجتمع والدولة على المستويات كافة، كما أنه مفهوم يركز على بناء وتحسين القدرات على مستوى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعلى مستوى الحكم المحلي، وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني، وعلى مستوى القطاع العام والقطاع الخاص»[٢].

إن الحكم الرشيد له أبعاد ستة حددها خبراء البنك الدولي كمعايير موضوعية لقياس حالة الإدارة الرشيدة للحكومة، وتعتبر أساساً لمؤشر عالمي يصدره خبراء التنمية في البنك الدولي يسمى بمؤشر الحكم الرشيد أو الصالح ويرمز له اختصارا WGI (Worldwide Governance Indicator)، وبعض من تلك الأبعاد

---

(١) التعريف هو ترجمة للنص للتالي:

The traditional & institution by which authority in country exercised. That includes the process which government are selected, monitored, & replaced. The capacity of the government to effectively formulate & implement sound polices & respect of citizen & state for institutions that govern economic & social interactions among them.

Source: **Governance matters ٢٠٠٩**, issued by World bank Institute, Published in www.govindicators.org

(٢)عيسوي د/إبراهيم، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق بالقاهرة، ط٢ لعام ٢٠٠١ م، ص٣٦.

سبق الإشارة إليه في مطلب الحكم الديمقراطي ومطلب الشفافية، وهذا يشير أن الحكم الديمقراطي ومكافحة الفساد شرط لازم لتحقيق نمط الحكم الرشيد وهي:

١) **إبداء الرأي والمساءلة** (Voice & Accountability): وهو بعد يقيس مدى مشاركة المواطنين في انتخاب حكوماتهم، والنطاق المسموح له للحريات الأساسية وهي حرية التعبير وحرية الإعلام وحرية التنظيم.

٢) **الاستقرار السياسي وانعدام العنف** (Stability & absence of violence).

٣) **الفعالية الحكومية** (Government Effectiveness): وهو يقيس نوعية الخدمة العامة التي تقدمها مؤسسات القطاع أو الحكومة للمجتمع، ومدى استقلالية تلك المؤسسات عن الضغوط السياسية، ومدى تطبيق الحكومة للسياسات التنفيذية، وإعداد الموازنة الحكومية بشفافية، وفعالية النفقات العامة، وطرق إدارة الدين العام.

٤) **نوعية الأطر التنظيمية** (Regulatory Quality): وهي قدرة الحكومة على وضع الإجراءات والتنظيمات التي تساهم في تطوير وتنمية القطاع الخاص وتفعل من دوره وهذا يتضمن السياسة التجارية للحكومة، ومدى الحرية الاقتصادية المتاحة، وبيئة الأعمال، وسياسات سوق العمل وغير ذلك.

٥) **سيادة القانون** (Rule of Law): يتعلق هذا البعد بمدى تطبيق القانون من غير تمييز، ومدى ثقة المواطنين بفعالية الجهاز القانوني، واستقلالية المحاكم ونزاهة القضاة.

٦) **مكافحة الفساد** (Control of corruption): يقيس هذا البعد مدى استغلال السلطة أو الوظيفة العامة في تحقيق مكاسب خاصة.

- **مؤشر الحكم الرشيد للدول العربية.**

سنورد جدولاً يبين مؤشر الحكم الرشيد لعام ٢٠١٠ WGI لأهم الأبعاد للدول العربية[١]

(١) Source: **Governance Indicator**, issued by World bank Institute, Published in www.govindicators.org

الدولة	البعد الأول: مؤشر الرأي والمساءلة	البعد الثاني: الاستقرار السياسي وانعدام العنف	البعد الخامس: سيادة القانون	البعد السادس: مكافحة الفساد
سوريا	٥%	٢٢%	٣٥%	١٥%
مصر	١٣%	١٨%	٥٢%	٣٤%
لبنان	٣٦%	٨%	٣٠%	٢٢%
الأردن	٢٧%	٣٤%	٦١%	٥٩%
الكويت	٣٢%	٦١%	٦٦%	٦٧%
ليبيا	٣%	٤٢%	١٧%	٦%
مغرب	٢٨%	٢٨%	٥٠%	٥٣%
عمان	١٨%	٧٠%	٦٨%	٦٨%
قطر	١٩%	٨٧%	٧٦%	٩١%
السودان	٤%	١%	٦%	٤%
تونس	١٠%	٥٠%	٥٩%	٥٥%
الإمارات	٢٤%	٧٦%	٩١%	٨٠%
اليمن	١٢%	٤%	١٤%	١١%

بالنسبة لمؤشر الرأي والمساءلة سجلت الدول العربية معدلات متدنية عالمياً، وهذا دلالة قوية على نمط الأنظمة السياسة التي تحكم العالم العربي وهي الأنظمة التسلطية، فمصر سجلت ١٣% وسوريا ٥% وتونس ١٠% وليبيا ٣% اليمن ١٢% وهي تعتبر بحق أحد العوامل الأساسية التي تنتج تنمية مشوهة تكرس الاختلال بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وللمقارنة حققت نيوزلاند معدل ٩٧%، وألمانيا ٩٣%، والدنمارك ٩٩%، وكندا ٩٤%، وتركيا ٤٣%، والولايات المتحدة ٨٧%.

ونلاحظ في بعد سيادة القانون أن معظم الدول العربية سجلت معدلاً أقل من ٥٠% وبعضها كان عالمياً في تدنيه مثل السودان ٦% واليمن ١٤% وليبيا ١٧% ولبنان ٣٠% وسوريا ٣٥%.

وبشكل عام فإن عدداً من الدول العربية لم تتجاوز نسبة ٥٠% في معدلات الأبعاد المذكورة أعلاه مثل سوريا واليمن والسودان ولبنان وليبيا، بينما بعض الدول النفطية حققت تقدماً في مجال بعد الاستقرار السياسي وبعد الفساد ولكن على حساب بعد الحرية والمساءلة، وهذا يدل على اختلال التوازن في التركيز على أهداف معينة على حساب أهداف أخرى.

المطلب الخامس: المطلب الخامس: التمكين ومؤشر الشفافية.

- **تعريف بظاهرة الفساد.**

تم تعريف **الفساد** (Corruption) حسب تعريف منظمة الشفافية[١] بأنه «سوء استغلال السلطة أو الوظيفة العامة للحصول على منافع شخصية أو للكسب غير المشروع»[٢]

وهناك من يوسع نطاق التعريف ليشمل كل مظاهر الفساد في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ويقصد بالشفافية كل الأساليب التي تؤدي للقضاء على أشكال الفساد، وتعتبر مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية (Transparency) قضية جوهرية لها صلة بتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة، وتعتبر أزمة الفساد من الإشكاليات الخطيرة التي تهدد كافة البلاد سواء المتقدمة أو النامية.

إن شيوع ظاهرة الفساد له أثر مدمر على المجتمع والاقتصاد، فهو يؤدي لتوزيع غير عادل للثروة، حيث يتولد عن الفساد طبقة ثرية مصدر ثرواتها من نشاطات مرتبطة بالفساد، ومعظم نشاطات هؤلاء الأغنياء يضر بالاقتصاد الوطني، لأنه يتجه نحو الإثراء السريع والابتعاد عن القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، ويضر بالنمو الاقتصادي وقدرة البلد على جذب الاستثمارات، ويقضي على قيم الإنتاجية، ويفقد الثقة بين المواطن وحكومته. إن معظم أشكال الفساد مرتبطة بجرائم قانونية وأخلاقية وأهمها: الرشاوي والمحسوبية في التعيين والاختلاس والاحتيال والإثراء غير المشروع وإخفاء الأموال المكتسبة بالفساد من

---

(١) **منظمة الشفافية** (Transparency International organization)**:** هي منظمة دولية غير حكومية مقرها برلين متخصصة في شؤون مكافحة الفساد وتصدر تقريرا سنويا عن حالة الفساد في العالم يسمى بمؤشر الشفافية.

(٢) التعريف ترجمة للنص التالي:

«The abuse of entrusted power for private gain »

Source: **Strategy ٢٠١٥**, issued by Transparency International, ٢٠١١,P.٦.

خلال أساليب غسيل الأموال أو تهريبها للخارج، ونهب المال العام لا سيما بالمناقصات وعروض الشراء التي يعلن عنها القطاع العام، تنفيذاً لبنود الموازنة العامة، مع أن تمويل الموازنة الحكومية يتم من حصيلة دافعي الضرائب التي تشكل عبءً مرهقاً على دخلهم، والتهرب الضريبي، والفساد الإداري بأشكاله المختلفة مثل تعطيل مصالح المراجعين وعدم احترام الوقت وإجراءات الروتين المنفرة وإفشاء أسرار العمل[١].

إن ظاهرة الفساد تتفاوت في اتساعها وامتدادها حسب كل مجتمع، فقد يقوم بالفساد أفراد قلائل وفي هذه الحالة تعتبر ظاهرة الفساد محدودة الانتشار، أو يقوم بها جماعات منظمة يتوزع أعضاءها بين القطاع العام والخاص ويشكلون مجموعات أصحاب نفوذ في الدوائر الرسمية تتقاضى العمولات والرشاوي في إدارة اقتصاد كامل قائم على الفساد، وهذه الظاهرة عرفت بظاهرة الفساد المنظم، وهي الحالة التي «يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته»، وهو يتميز بأنه متجسد كثقافة وعرف اجتماعي وأنه يصعب تجنبه، وفي بعض البلاد تطورت فيها ظاهرة الفساد المنظم لتأخذ طابعاً دولياً يتعدى الحدود الإقليمية مثل جماعات الجريمة المنظمة والتي يطلق عليها وصف المافيا.[٢]

- **أهم أسباب ظاهرة الفساد:** [٣]

١) تغييب الممارسة الديمقراطية الحقيقية في الرقابة والمساءلة وحرية النقد والتعبير، وترويج لثقافة النفاق السياسي والازدواجية التي تشيعه الأنظمة الاستبدادية التسلطية.

٢) إدراك لفئة منتفعة من المجتمع بأنها فوق المحاسبة والملاحقة القانونية والقضائية، وإحساس الناس بفقدان العدالة بسبب سياسة التمييز في تطبيق القانون، حيث يطبق القانون على الفئات الضعيفة والفقيرة، بينما يتم التغاضي على تجاوزات وانتهاكات المسؤولين الكبار وأبنائهم، وهذا الأمر يؤدي لانهيار سلطة القانون في المجتمع، ومن ثم انهيار لهيبة مؤسسات الدولة.

٣) اختيار القيادات والمدراء على أساس الولاء والقرابة، وليس على أساس الكفاءة والأهلية المهنية، واختيارهم بناءا على تقارير أمنية بدل المعايير المهنية، وقد أنتج ذلك شيوع لظاهرة مجموعات المصالح أو الشلل أو المافيا في الدوائر العامة، حيث تشكل تلك المجموعة شبكة مصالح تتقاضى

---

(١) قاضي د/حسين و د/سنان ديب، **الفساد وسوء توزيع الثروة**، منشورات الجمعية السورية للعلوم الاقتصادية، شباط ٢٠٠٩، ص/٩٠-٩١.

(٢) د/حسين قاضي و د/سنان ديب، **الفساد وسوء توزيع الثروة**، ص٨٩.

(٣) غرايبه إبراهيم، **عرض لكتاب الفساد وسنينه لفهمي هويدي**، مقال منشور في موقع الجزيرة الإخباري لعام ٢٠١١. www.aljazeera.net

العمولات والرشاوى على تمرير الموافقات الرسمية، ويتم توزيع الحصص حسب مرتبة الموظف في هرم تلك المجموعات.

٤) تدني دخل موظفي القطاع العام بما فيهم أحيانا المدراء وكبار الموظفين، حيث لا يلامس الدخل الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذا الوضع يلجأ الأشخاص على تغيير قيمهم بضغط الحاجة والعوز على قبول الرشاوي وتعطيل مصالح الناس لإجبارهم على دفع الرشاوي والإكراميات.

٥) ظاهرة الإثراء غير المشروع لكبار المسؤولين وأولادهم وأقربائهم الناتجة عن الامتيازات التي اكتسبوها بسبب سوء استغلال مناصبهم، مثل تملك العقارات والأراضي بأبخس الأثمان، والاستملاكات الجائرة للدولة للأراضي والعقارات والأملاك ثم إعادة تمليكها لكبار المسؤولين الذي يتلاعبون بالقانون حسب مصالحهم الخاصة دون رادع أو تجرأ على المساءلة، ودون أن يجد المظلومون والمتضررون وسيلة لرد حقوقهم المغتصبة، ومثل الإثراء من المناقصات وعروض الشراء الحكومية.

٦) تغير لمنظومة القيم والمعايير في المجتمع بسبب انتشار الظلم والاستبداد والفقر، حيث تصير القيم النفعية وهدف تحقيق ثراء سريع بغض النظر عن مصدره شطارة وذكاء، وتصدر نموذج رجل الأعمال و المسؤول الفاسد في المجتمع ليصبح مصدر إلهام وقدوة للحالمين للوصول للقوة والنفوذ.

٧) بروز مجموعات من أصحاب المصالح والنفوذ تمارس جرائم فساد منظمة ولها هيكل تنظيمي مكونة من الأقارب والأتباع أو الأزلام، تمارس نفوذاً قوياً على قرارات وموظفي المؤسسات الحكومية، وتجني أرباحاً طائلة، بسبب ترهل القطاع العام وضعف بنية مؤسساته.

- **أهم الحلول لمواجهة ظاهرة الفساد:**

من أسباب ظاهرة الفساد نكتشف أن أهم الحلول للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع والاقتصاد تتلخص فيما يلي[١]:

١. إصلاح النظام القضائي والتأكيد على استقلاليته ونزاهته.
٢. تفعيل دور الشفافية في الموازنة العامة بحيث يتلمس دافع الضريبة نتائج حصيلة الضرائب على مجهود التنمية، الإصلاح الإداري للقطاع العام.
٣. تفعيل دور الرقابة والمساءلة للسلطة التشريعية، من خلال استجواب النواب لكبار موظفي الحكومة ومساءلتهم عن أي تقصير أو هدر، ولكن قبل ذلك لابد من ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، لأن جماعات الفساد المنظم وصلت للسلطة التشريعية، وقد ساهم ذلك في تعقيد ظاهرة الفساد.

---

(١) إبراهيم غرايبه، **عرض لكتاب الفساد وسنينه لفهمي هويدي**، منشور في موقع www.aljazeera.net لعام ٢٠١١.

٤. تفعيل حرية الإعلام وتناولها لقصص الفساد بجرأة وحيادية.

إن مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية يتطلب تضافر عناصر أربعة وهي[١]:

١) بناء مؤسسات حكومية قوية (Institution) تفعل دور الشفافية.

٢) تفعيل دور المحاسبة والرقابة والمساءلة (Accountability).

٣) تعزيز سلطة القانون (Enforcement of Law) من خلال تطبيق القانون بشكل متساوي من غير تمييز.

٤) نشر ثقافة (Values) وقيم الشفافية والنزاهة.

- **مؤشر الشفافية في العالم العربي.**

إن أهم المؤشرات الموضوعية لقياس ظاهرة الفساد هو مؤشر الشفافية (Transparency Indicator) ويرمز له اختصاراً (T.I) التي تصدره منظمة دولية غير حكومية تسمى بمنظمة الشفافية العالمية (Transparency International)، وتصدر هذه المنظمة تقريراً سنوياً عن حالة الشفافية في دول العالم، ونورد جدولاً بمؤشر الشفافية للدول العربية وبعض الدول لغرض المقارنة لعام ٢٠١١[٢]، ثم ٢٠١٢[٣] مع ملاحظة أن العلامة الكلية لمؤشر الشفافية هي ١٠، وبلغ أدنى ترتيب دولة حسب تصنيف مؤشر الشفافية ١٨٢ وقد احتلته دولة الصومال، بينما احتلت نيوزلندا المرتبة الأولى وقد حققت معدلاً على مؤشر شفافية ٩,٥ في ٢٠١١، بينما كان عدد الدول المدرجة في التقرير ١٧٦ دولة في ٢٠١٢.

---

(١) Strategy ٢٠١٥, issued by Transparency International, ٢٠١١,P.١٢.

(٢) Transparency index ٢٠١١ published in www.transparency.org.

(٣) Transparency index ٢٠١٢ published in www.transparency.org.

اسم الدولة	مؤشر الشفافية ٢٠١١ العلامة الكلية ١٠	مؤشر الشفافية ٢٠١٢ العلامة الكلية ١٠	الترتيب حسب مؤشر الشفافية عالميا ٢٠١١	الترتيب حسب مؤشر الشفافية عالميا ٢٠١٢
الإمارات العربية	٦,٨	٦,٨	٢٨	٢٧
البحرين	٥,١	٥,١	٤٦	٥٣
عمان	٤,٨	٤,٦	٥٠	٦١
الكويت	٤,٦	٤,٤	٥٤	٦٦
الأردن	٤,٥	٤,٨	٥٦	٥٨
السعودية	٤,٤	٤,٤	٥٧	٦٦
ماليزيا	٤,٣	٤,٩	٦٠	٥٤
تركيا	٤,٢	٤,٩	٦١	٥٤ مكرر
تونس	٣,٨	٤,١	٧٣	٧٥
المغرب	٣,٤	٣,٧	٨٠	٨٨
الجزائر	٢,٩	٣,٤	١١٢	١٠٥
مصر	٢,٩	٣,٢	١١٢	١١٨
سوريا	٢,٦	٢,٦	١٢٩	١٤٤
لبنان	٢,٥	٣,٠	١٣٤	١٢٨
اليمن	٢,١	٢,٣	١٦٤	١٥٦
ليبيا	٢	٢,١	١٦٨	١٦٠
العراق	١,٨	١,٨	١٧٥	١٦٩
السودان	١,٦	١,٣	١٧٧	١٧٣

إننا سنلاحظ من معدلات مؤشر الشفافية أن معظم الدول العربية حققت معدلات متدنية عالمياً، فمصر كان ترتيبها (١٢٢) من ١٨٢ في ٢٠١١ ثم تدهور ترتيبها إلى (١١٨) في ٢٠١٢، وسوريا كان ترتيبها (١٢٩) في ٢٠١١ ثم (١٤٤) في ٢٠١٢، والعراق كان (١٧٥) في ٢٠١١ ثم (١٦٩) في ٢٠١٢، أي إن العراق سبق سبعة دول فقط عالمياً في ٢٠١١، بينما بعض الدول العربية حققت معدل شفافية جيد نسبياً مثل الإمارات وقطر، إن معدلات مؤشر الشفافية المتدنية في الحالة العربية تفسر ببساطة استفحال ظاهرة الفساد واستشراء خطرها، وهي أحد الأسباب الجوهرية لتردي أوضاع التنمية في العالم العربي، وإن الحكومات العربية بحاجة لبرامج إصلاحية عاجلة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وإلا فإن مجهود التنمية والإصلاحات سيذهب سدىً.

الفصل الرابع: متطلبات الجانب الاقتصادي وضرورات الجانب الاجتماعي من منظور إسلامي.

المبحث الأول: ثنائية الاقتصادي والاجتماعي في المنظور الإسلامي.

- المطلب الأول: مفهوم المنظور الإسلامي لثنائية الاقتصادي الاجتماعي.
- المطلب الثاني: مبادئ الرؤية الإسلامية لثنائية الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: أبعاد الجانب الاقتصادي من منظور إسلامي.

- المطلب الأول: التحول للبنية الإنتاجية للاقتصاد المعرفي، وتجاوز نمط الاقتصاد الريعي.
- المطلب الثاني: ثلاثية الحكومة والسوق والمجتمع المدني بدل ثنائية الدولة والسوق.
- المطلب الثالث: تفعيل مؤسسات وأدوات التمويل الإسلامي في تحفيز الاقتصاد، وتوجيهها الموارد للقطاعات الإنتاجية.
  - النظام التمويل في الاقتصاد الإسلامي.
  - أدوات التمويل في النظام الإسلامي.
  - توظيف الموارد المالية للتحفيز الاقتصادي.
  - تخصيص موارد مالية لمشاريع تطوير البنية التحتية.
- المطلب الرابع: إعادة تفعيل وتطوير دور نظام الحسبة للتخطيط ومراقبة الأسواق.

المبحث الثالث: أدوات الجانب الاجتماعي من منظور إسلامي.

- المطلب الأول: تطبيق مبادئ نظام التكافل الاجتماعي الإسلامي.
  - مفهوم التكافل الاجتماعي في الإسلام.
  - أدوات التكافل الاجتماعي من المنظور الإسلامي.
- المطلب الثاني: أدوات الاستدامة من المنظور الإسلامي.
- المطلب الثالث: أدوات التمكين من المنظور الإسلامي.

المبحث الأول: ثنائية الاقتصادي والاجتماعي في المنظور الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم المنظور الإسلامي لثنائية الاقتصادي الاجتماعي.

أدت موجات الحداثة[1] إلى علمنة العلوم الإنسانية ومنها الاقتصاد، فأصبحت القيم ذات المرجعية المادية البحتة هي الغايات والدوافع المحركة للسلوك الاجتماعي الاقتصادي[2]، وهي غايات ودوافع خاضعة للجانب الغريزي من الإنسان، فأهداف الاقتصاد من منظور هذه المرجعية يتحقق في تعظيم الربح أو المنفعة من خلال عملية الإنتاج، وتعظيم إشباع الحاجات واللذة والتسلية والرفاهية والترف من خلال عملية الاستهلاك، ومع تصاعد معدلات التحديث التي كانت العلمنة الواجهة الفكرية والفلسفية لها أدت إلى استلاب الإنسان حريته واختياره، و صار محكوماً بمنظومة تحولت فيه المعنويات والروحانيات لمفاهيم مادية حسية وألغت لدى الإنسان إمكانية التجاوز والتحرر من سطوة الماديات التي صارت الدولة أداة القمع لفرضها، والسوق ووسائل الإعلام والدعاية أداة الإغواء لتكريسها، وقد ساعد على ذلك انتشار التكنولوجيا والآلات أو الأتمتة والحوسبة كأداة للتحكم في الأشياء وصار الإنسان المعاصر كائناً ذا بعد أحادي، هو البعد المادي الحسي.

ومن الجانب الاجتماعي فإن العلمنة والحداثة بمرجعيتها المادية الصرفة زادت من تفاقم أزمة الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، والتي أحد تجلياتها أحياء الصفيح أو أحزمة الفقر في مدن العالم، والتي تضم أعداداً غفيرة من السكان والذين يطلق عليهم فقراء المدن، ولم تلغ أو تخفف من حدة التفاوت والفقر بل غيرت من شكله، وهو ما سمي بتحديث الفقر، وأنتجت أعداداً قليلةً من الأثرياء الذين تتجاوز ثروات بعضهم دخل بلاد كاملة في الدول النامية، كما أن العلمنة والحداثة أساءت استغلال الموارد الطبيعية وأرهقتها بسبب الاستغلال الجائر لتعظيم حاجات الاستهلاك المتضخمة للطبقات الثرية.

---

(١) الحداثة أو التحديث (Modernization): هي عملية تغيير البيئة الاجتماعية والرؤية المعرفية والأخلاقية بحيث يزداد تحكم الإنسان في البيئة، ويتم استبعاد كل المطلقات والغيبيات، وينتج عن ذلك أن الشخصية التقليدية تتحول إلى المواطن الحديث الذي يستجيب للقانون العام الذي تصدره الدولة، والذي لا يدين للولاء للمؤسسات التقليدية كالعشيرة أو الطائفة أو الأسرة ولا للمؤسسات الدينية مثل المسجد والكنيسة. راجع: د/عبد الوهاب المسيري، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر بدمشق، ط/٣، لعام ٢٠١٠، ص/٣٤٤ .

(٢) المسيري د/عبد الوهاب، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر بدمشق، ط٣، لعام ٢٠١٠، ص٢٠.

ومن أخطر أشكال العلمنة تحويلها القيم الأخلاقية التي أكسبها الإسلام الثبات لتصير قيماً وضعية نسبية متغيرة تتحدد وفق الرؤية المادية، « فالشذوذ الجنسي يصبح الميل الجنسي، والبغي تصبح عاملة جنس، واستخدام العنف يسمى موازين قوى»[١] وتصبح الراقصة وعارضة الأزياء وممثلات الإغراء نجمة أو فنانة، ويصبح نشر الفضائح حرية إعلامية، وتصبح بيوت الدعارة منشأة سياحية تمارس نشاطاً اقتصادياً ، ويصبح العنف وانتهاك حقوق الإنسان مكافحة للإرهاب.

إن «القيم الأخلاقية (من المنظور العلماني) لابد أن تكون مستمدة من الأطروحات المعرفية المادية، فالقيم التي تساعد على تحقيق القانون الطبيعي تكون خيراً، أما ما يقف في طريق تحققه فهو الشر، حتى إنه يمكننا القول بأن العلمانية الشاملة ليست لها نظرية في الأخلاق أو الخير أو الشر إلا المتعة المادية»[٢].

حتى وصل الطغيان المادي لموجة الحداثة وما بعد الحداثة إلى اعتبار النظام الأسري نظام عبودية، فقد صرحت الكاتبة الفرنسية المشهورة (سيمون دي بوفورا) أن « المرأة ستظل مستعبدة حتى يتم القضاء على خرافة الأسرة وخرافة الأمومة والغريزة الأبوية»[٣].

إنها الحضارة التي أعلنت أن الأمومة عبودية، وانتشرت فيها الأفكار المعادية لكيان الأسرة، حيث ترى بيوت المسنين جنبا إلى جنب بيوت الأطفال الذين لا يعرفون آباءهم، كلاهما تتوفر فيه الراحة وينعدم فيهما الحب والحنان[٤].

ولم تقتصر العلمنة الأداة الفكرية للحداثة على استبعاد المقاصد والقيم الأخلاقية والعقائدية للدين، بل تجاوزت ذلك لمحاربة تلك القيم واستئصالها من المجتمع بعدما تصاعدت موجة العلمنة لتصبح نهجاً عقائدياً يرفض الغايات والمقاصد الدينية بذريعة أنها تخلف أو رجعية مستمدة من غيبيات، وذلك من خلال علمنة الدين نفسه، واعتبار القيم الدينية من منظور العلمنة شكل من

---

(١) المسيري د/عبد الوهاب، **العلمانية الجزئية العلمانية الشاملة ج٢**، دار الشروق بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ١٣٣.

(٢) المسيري د/عبد الوهاب، **العلمانية الجزئية العلمانية الشاملة**، ج٢، ص٢٤٥.

(٣) علي عزت بيجوفيتش، **الإسلام بين الشرق والغرب**، مؤسسة بافاريا ومجلة النور بالكويت، ط/١ لعام ١٩٩٤، ص٢٥٨.

(٤) علي عزت بيجوفيتش، **الإسلام بين الشرق والغرب**، ص٢٦٥.

أشكال التراث البشري الذي يجمع فيه النصوص الدينية مع الأساطير والإسرائيليات والروايات الشعبية، ثم تجريف المقولات والمفاهيم الدينية من روحها واستبدالها بمطلقات علمانية، إما مطلقات ذات نزعة إنسانية مركزها الذات أو العقل، أو النزعة المادية التي مركزها الطبيعة، وأداتها المعرفية المنهج التجريبي المحصور بحدود المحسوس والمرئي، أو العلمنة في طور ما بعد الحداثة التي ألغت المفاهيم المركزية، وحولت المعرفة والقيم والدلالات لمقولات نسبية متغيرة، غير قطعية ونهائية التشكل والمعنى، ومعرضة في كل لحظة زمنية لإعادة إنتاج معان مختلفة عما سبقها في سلسلة غير نهائية، «ففكر ما بعد الحداثة فكر تقويضي معاد للعقلانية والكليات، فهو فكر يحاول أن يهرب تماماً من الميتافيزيقا ومن الحقيقية والمركزية والثبات، ويحاول أن يظل غارقاً في الصيرورة»[1].

وقد بذلت جهود لإعادة قراءة النصوص الشرعية قراءة نقدية معاصرة وليست قراءة أصولية كما يزعمون[2]، من منظور حداثي علماني، متناسين أنهم أوقعوا أنفسهم في إشكالية معرفية عندما انتزعوا النصوص الشرعية من نسقها المعرفي، ليخضعوها في أنساق معرفية مغايرة محددة النتيجة مسبقاً، فأين هي حرية الفكر والقراءة النقدية إذا كانت نتيجة البحث جاهزة ومعدة مسبقاً في الوصول لإنتاج أفكار تتكيف مع المسبقات التي افترضوها مصدر الحقيقة؟، إن علمنة الدين تستهدف نزع القداسة وإنتاج فكر ديني متكيف مع متطلباتها، حتى لو تعارض ذلك مع العقيدة الراسخة للدين.

رغم التباين في اتجاهات العلمنة إلا أن جميعها ينطلق من جوهر واحد وهو أن الكون مركزه في داخله، ومبدأه الذي يحركه موجود في داخله، وكل النزعات العلمانية من مادية وعقلانية وآخرها نزعة ما بعد الحداثة تلغي إمكانية التجاوز، وترفض اعتبار عقيدة التوحيد مصدراً للحقيقة، وهذا ما جعل بعض الباحثين يرى أن حقيقة العلمانية هي وحدة الوجود المادية والتي سبق أن

---

(١) المسيري د/عبد الوهاب، **العلمانية الجزئية العلمانية الشاملة**، ج٢، ص١١٢.

(٢) نود الإشارة إلى صدور قرار عن المجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة العالم الإسلامي في دورته السادسة عشرة في دبي لعام٢٠٠٥، رقم١٤٦ حيث نص بالتالي: «إن ما يسمى بالقراءة الجديدة للنصوص الدينية إذا أدت لتحريف معاني النصوص ولو بالاستناد إلى أقوال شاذة بحيث تخرج النصوص عن المجمع عليه، وتتناقض مع الحقائق الشرعية يعد بدعة منكرة وخطرا جسيما»، ثم أضاف القرار أن« التصدي لتيار هذه القراءات من فروض الكفاية». راجع الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي: www.fiqhacademy.org.sa/qararat/١٦

نـادى بهـا الفلاسـفة الوثنيـون فـي التـاريخ القـديم، فالعلمانيـة بنهجهـا العقائـدي عـودة لترسـيخ الوثنيـة بشكل خفي[١].

وقـد سـاهمت العولمـة فـي تكـريس العلمنـة ثقافـة عالميـة أحاديـة وقـد تـم صـياغة ذلـك فمـا سـمي بالنظـام العـالمي الجديـد، وذلـك مـن خـلال توظيـف أدوات العولمـة مثـل الفـضائيات ووكـالات الأنبـاء التـي تـتحكم فـي تـشكيل الـرأي العـام، والـشركات المتعـددة الجنـسيات التـي تغـذي الثقافـة الاسـتهلاكية، فـي الـسيطرة والـتحكم فـي البـشر، واختـزال الأبعـاد الإنـسانية لبعـد أحـادي يقتـصر علـى الـدوافع الماديـة والغريزيـة، واعتبـار كـل مـن يتجـرأ علـى تجاوزهـا مارقـاً ومتخلفـاً، وقـد تـم صـياغة ذلـك فيمـا سـمي بـصراع الحـضارات، حيـث تـم إلغـاء الاعتـراف بـالآخر وبالخـصوصيات والمرجعيـات التـي تـرفض حصر الحقيقة بالأبعاد المادية فقط[٢].

إن أحـد مخـاطر العلمنـة علـى الإنـسان هـي تحويلهـا الوسـائل لغايـات، وإلغـاء الغايـات الحقيقيـة كمرجعيـة لتوجيـه الـسلوك الإنـساني، وبالتـالي تـصبح العلمنـة والنزعـة الماديـة أكبـر خطـر وتهديـد للإنـسان، «فالدولـة تلـك الأداة التـي ابتـدعها الإنـسان لتنظـيم حياتـه، تـصبح هـي التنـين الـذي يبتلـع الفـرد، والآلـة التـي طورهـا لتقـوم علـى خدمتـه تـصبح هـي التـي تحـدد لـه إيقـاع حياتـه»، «ومـع تزايـد إنتـاج الـسلع يـزداد التـسلع والتـشيؤ، بحيـث تـصبح العلاقـات بـين البـشر علاقـات بـين أشـياء ذات قيمـة تبادليـة»[٣] نفعيـة، وهـذا توصـيف بـسيط لمجتمـع مـا بعـد الحداثـة الـذي يوصـف بـالتطور والتحـضر،

---

(١) المسيري د/عبد الوهاب، **العلمانية الجزئية العلمانية الشاملة** ج٢، ص ٢٥٩ ص ٢٦٣. نود الإشارة هنا للتفريق بين العلمانية العقائدية والتي أسماها المفكر د/ عبد الوهاب المسيري بالعلمانية الشاملة، والتي تعتبر مخالفة للإسلام لأنها تدعو لإنكار الوحي ورفض الغيبيات من حيث المبدأ، ونزع القداسة عن النصوص الشرعية، واعتبار الأخلاق مفهوم نسبي غير ثابت يعاد تفسيره في كل زمان، وبين العلمانية الإجرائية والتي يقصد بها التعامل بحيادية مع الجميع بغض النظر عن هويتهم الدينية، وهذا النوع من العلمانية يعتبر مفهوماً إدارياً وقانونياً، وليس مفهوماً دينياً وعقائدياً، وقد أشار إلى ذلك قرار المجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة في البحرين لعام ١٩٩٨، رقم١٠٠ حيث نص بالتالي: «في ضوء المناقشات التي كشفت وأوضحت حقيقة الحداثة بأنها مذهب فكري جديد يقوم على تأليه العقل ورفض الغيب وإنكار الوحي وهدم كل موروث يتعلق بالمعتقدات والقيم والأخلاق، وأن أهم خصائصها عند أصحابها الفصل التام بين الدين وسائر المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخيرية وبذلك تلتقي مع العلمانية»، ثم اتبع ذلك بالنص على حكم ذلك بأنه «مناقض للإسلام في أصوله ومبادئه مهما تلبست بمظهر الغيرة على الإسلام ودعوى تجديده». راجع الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي: www.fiqhacademy.org.sa/qararat/١١

(٢) المسيري د/عبد الوهاب، **العلمانية الجزئية العلمانية الشاملة** ج٢، ص ٢٤٧.

(٣) المسيري د/عبد الوهاب، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر بدمشق، ط/٣، لعام ٢٠١٠، ص٦٤ و ٦٥.

وهو نظام اجتماعي إذا استمر غارقاً في نهجه سيؤدى بالإنسان والبشرية للهلاك والدمار، وعلى البشرية أن تستيقظ مبكراً لتراجع مسارها وتعود للأصل الأخلاقي الذي شرعه الله سبحانه وتعالى منهاجاً للحياة[١]. « إن الرأسمالية تصنع ثراءا واسعا وتقدما تكنولوجيا هائلا، ولكنها ستخلق ظلما اجتماعيا واغترابا للإنسان، إن ٨٠% من المصادر الطبيعية موجودة في الجنوب ولكن هذه الثروة مسيطر عليها من قبل ٢٠% في الشمال»[٢]، يضاف لذلك فالرأسمالية المتوحشة التي تدعو لمعالجة الاختلالات الاجتماعية بمنطق الداروينية الاجتماعية تحرض ضد الإسلام باعتباره خطرا يهددها، إن « تشويه الإسلام ضرورة اقتصادية غربية لضمان دوران آلة الحرب والتسلح والسيطرة العالمية »[٣]

مما سبق نلاحظ أن المرجعية الإسلامية تؤكد على ثبات المفاهيم الأخلاقية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، التي لا تجعل الإنسان أسير قوانين مادية صارمة، وترفض اعتبار الإنسان مجموعة من الدوافع الغريزية والمادية البحتة، مجرداً عن الغايات والمقاصد الأخلاقية، فليس الهدف من عملية الإنتاج من المنظور الإسلامي تعظيم الربح والمنفعة ومراكمة الثروة، وإنما عمارة الحياة وتحقيق المقاصد الشرعية في تحصيل المصالح الضرورية والحاجية للعباد، من خلال آلية تحفيز الإنتاج وتوفير السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع، وخلق فرص العمل،

---

(١) نود الإشارة إلى أنه في علم الاجتماع ظهرت مدرسة نقدية تسمى بمدرسة فرانكفورت وهي مدرسة انتقدت نمط الحياة في مجتمع الحداثة وما بعد الحداثة بعدة مقولات علمية وأهمها:

- مفهوم **التشيؤ** (Reification): ويقصد بها تحويل العلاقات الإنسانية لعلاقات جامدة.
- مفهوم **الهيمنة**: ويقصد بها نشوء نظم الحياة الحديثة التي تجبر الأفراد على الخضوع من أجل ضمان واستمرار تلك النظم.
- **العقل الأداتي**: ويقصد به تلك الرؤية لمجتمع الحداثة التي ترى ما حولها حتى العناصر البشرية منها أدوات لتحقيق الدوافع والغايات.
- **الإنسان ذو البعد الواحد**: ويقصد بها أن الكائن البشري له قدرات وإمكانيات سلبت منه في مجتمع الحداثة وما بعد الحداثة، حتى صار يفكر ويشعر من خلال بعد واحد، مع أن فكر ما بعد الحداثة نادى بسقوط المفاهيم المركزية والأحادية واستبدالها بمفاهيم نسبية متعددة. وقد مثلت تلك المقولات ضربات موجعة لبعض المقولات الراسخة في علم الاجتماع مثل نظرية فيبر التي ترى في مجتمع الحداثة والرأسمالية ترشيداً وعقلانية. راجع: ايان كريب، ترجمة د/حسين غلوم، **النظرية الاجتماعية**، عالم الفكر بالكويت، عدد/٢٤٤، لسنة ١٩٩٩، ص/٢٧٨و ٢٧٩

(٢) روجيه غارودي، **محاورات جارودي بالقاهرة**، دار الغد العربي، القاهرة، لعام ١٩٩٦، ص/٣٩٣.

(٣) روجيه غارودي، **محاورات جارودي بالقاهرة**، ص/٣٩٨.

وضمان وفرة الأقوات والخدمات الأساسية بالأسعار المناسبة، ومكافحة كل ما يضر بالإنتاج، مثل مكافحة الاحتكارات والغش ومخالفة مواصفات الجودة والإضرار بالبيئة والصحة العامة.

والهدف من عملية الاستهلاك من المنظور الإسلامي ليس إشباع اللذات والرغبات والترف، وإنما كذلك تحقيق المقاصد الشرعية في تحصيل المصالح الضرورية والحاجية للعباد، من خلال ترشيد الإنفاق ومكافحة الإسراف والترف، وتقليص حدة التفاوت الطبقي، وضمان الحد الأدنى لمستوى العيش الكريم لكل مواطن، وضمان عدالة الأجور. « إن الاقتصاد الناجم عن المبادئ الإسلامية هو نقيض النظام الغربي الهادف للنمو، والذي يعتبر الإنتاج والاستهلاك غايتين بحد ذاتهما، فالاقتصاد الإسلامي لا يهدف إلى النمو (بحد ذاته) بل يهدف إلى التوازن»[1].

إن الأسواق وما فيها من منافسة احتكارية ليست غابة البقاء فيها للأصلح وفق مبدأ الداروينية الاجتماعية، بل السوق من المنظور الإسلامي له قيم أخلاقية يجب أن تسود لتحقيق العدالة في مؤشرات الأسعار والربح، ومنها مكافحة الاحتكارات ومنع الربا والغش والغرر في الصفقات، ومبدأ حرية الأسواق المطلقة التي تنادي بها الليبرالية الاقتصادية وقدرة الأسواق بمفردها دون رقابة على تصحيح اختلالاتها مرفوض من المنظور الإسلامي، فالأسواق بمفردها ليست الآلية الأنسب لتخصيص الموارد في الاقتصاد، بسبب ما يعتري الأسواق من تحكم أطراف محتكرة ومسيطرة تسعى لتضخيم ثروتها على حساب الآخرين، بالمقابل فإن إلغاء حرية الأسواق في الإسلام مبدأ مرفوض يؤدي لظلم وإجحاف بالمنتجين، ويؤدي لتجميد الأسواق وتعطيل عجلة الإنتاج بدل تحفيزها وتنشيطها بسبب تحكم الدولة بالاقتصاد وإلغائها للأدوات المحفزة للإنتاج وهي مؤشري الأسعار والربحية.

إن المنظور الإسلامي لآلية السوق يؤكد على حرية الأسواق المقيدة بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة، وبذلك يتحقق توازن بين مصلحة الأفراد وحق الجماعة، مصلحة الفرد في السعي للحصول على الثراء المشروع، لأنه يشكل حافزاً للإنتاج، ومصلحة الجماعة في ضمان عدم تعرض السلع الضرورية للاحتكار والغلاء والغش، وبالتالي فالأسواق تحتاج لمؤسسات حكومية رقابية لضمان تحقيق الملاءمة بين مصالح الأفراد ومصالح الجماعة، وقد كانت

---

(١) روجيه غارودي، **الإسلام دين المستقبل**، ت/عبد المجيد بارودي، دار الإيمان بدمشق، ط/١، ص /٧٦.

الحكومات في التاريخ الإسلامي تقوم بهذا الواجب من خلال وظيفة المحتسب وهي وظيفة الإشراف على مراقبة الأسواق ومراقبة ضبط الموازين ومكافحة الغش والاحتكارات[1].

والأموال والأصول وكافة أشكال الثروة من المنظور الإسلامي ليست حيازتها دليل على الثراء والغنى، وإنما حيازتها دليل على عبء ما استخلفه الله سبحانه وتعالى في يد عباده، فهو تكليف واختبار لعمارة الأرض وليس استكباراً وطغياناً في الأرض.

والاستثمار وتنمية الأرباح من المنظور الإسلامي مضبوط بمبادئ تضمن ألا يطغى جشع الأفراد على حقوق الضعفاء، فالاستثمار من المنظور الإسلامي يجب أن يتوفر فيه مبدأ مشاركة أطراف الاستثمار في تحمل مخاطر نتائج الاستثمار، ومن هنا تولدت أحد الأهداف الرئيسية لتحريم الربا، لأنه يجعل رأس المال في الاستثمار مضموناً مهما كانت نتيجة الاستثمار ربحاً أم خسارةً، ومن المبادئ الإسلامية الراسخة تحريم كل أشكال الاستثمار التي يولد النقد فيها نقداً، أي دون أن يتحول النقد إلى أشكال عينية ويتعرض فيها للمخاطرة.

والأزمات الاقتصادية المتولدة في الاقتصاد الرأسمالي ناشئة عن التوسع في توليد السيولة من خلال آلية الائتمان، فهي آلية تشجع على الاقتراض بالفائدة، وتؤدي في النهاية لتراكم في ثروات أقلية من خلال عائد الفوائد الربوية، في مقابل أكثرية يتعرضون للاستغلال بسبب معاناتهم من أعباء خدمة الفوائد على أساس الفوائد المتراكمة، لحد أنه قد تتجاوز خدمة الدين أصل الدين.

المبحث الثاني: مبادئ الرؤية الإسلامية لثنائية الاقتصادي والاجتماعي.

إن كفاءة أي نظام اقتصادي تقاس بشكل موضوعي بقدرته على المزاوجة بين ثنائية معظم التجارب الاقتصادية أخفقت في المواءمة والموافقة بينهما وهي «قدرة النظام على استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع، وتحقق درجة معقولة من الاستقرار والرخاء الاقتصادي، ثم قدرة النظام على تحقيق العدالة في توزيع الدخل للتقليل من التفاوت الطبقي ولتحقيق التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وتوفير الحاجات الأساسية لكل فرد، ومكافحة الفقر في المجتمع بما لا يؤثر على حوافز الإنتاج والادخار وروح المبادرة»[2].

---

(١) العمر د/ فؤاد عبد الله، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم ٦٢، ط١ بجدة، لعام ٢٠٠٣، ص.٢٧٢.

(٢) شابرا د/ محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة عمان، ط/١، لعام ١٩٩٦، ص/ ٣٠ -٣١ .

إن الرؤيــة الإســلامية تمتلــك القابليــة لتــزاوج بــين الثنائيــات المتعارضــة والتــي فــشلت التجــارب البـشرية فـي الحـد مـن تناقـضاتها لانحيـاز كـل تجربـة لجانـب دون الآخـر، ممـا تولـد عنـه المعانـاة والاضــطراب بــسبب الاخــتلال وفقــدان التــوازن، لأن الرؤيــة الإســلامية تنطلــق مــن غايــات إيمانيــة ومقاصـد أخلاقيـة، النـابع مـن حقيقـة عبوديـة الإنـسان لله سـبحانه وتعـالى وكونـه خليفـة الله فـي الأرض، ومكلـف بعمـارة الحيـاة بمـا يـسخره الله لـه مـن إمـداد، لـذا فالرؤيـة الإسـلامية تؤسـس لنظـام اقتـصادي اجتمــاعي إســلامي (Socio economic) يــزاوج بــين تلــك الثنائيــات المتعارضــة، بــين ثنائيــة الـضرورات الاقتـصادية فـي هـدف زيـادة الـدخل والنمـو، والمتطلبـات الاجتماعيـة فـي هـدف تقلـيص التفــاوت والفقــر، وبــين ثنائيــة الحاجــات الفرديــة مثــل الاعتــراف بــضرورة احتــرام الملكيــة الفرديــة، والحاجــات الاجتماعيــة، مثــل تحقيــق العدالــة الاجتماعيــة والتمكــين والاســتدامة، والمزاوجــة بــين الحاجــات الماديــة للإنــسان (Materialism)، مثــل الاعتــراف بحــافز الــربح، والحاجــات الروحيــة للإنـسان (Spiritualism)، مثـل الجانـب التعبـدي والأخلاقـي فـي تفعيـل قـيم التـسامح والتـضامن بـين أفـراد المجتمـع بالحـث علـى تقـديم التبرعـات والـصدقات ومنـع الظلـم والتعـسف، والمزاوجـة بـين ثنائيـة الأصــالة مثــل إعــادة تأهيــل مؤســسات الحــسبة والأوقــاف وديــوان المظــالم وتفعيــل دورهــا، والمعاصــرة مثـل تأسـيس المجتمـع المعرفـي وقطـاع أعمـال قـادر علـى المنافـسة، وتفعيـل للمؤسـسات الوسـيطة بـين الحكومــة والفــرد فــي النــشاط اقتــصادي والتــي يطلــق عليهــا مؤســسات المجتمــع المــدني لأداء دور أكبــر في الرقابة[١].

إن الرؤيــة الإســلامية فــي الجانــب الاقتــصادي والاجتمــاعي تتمثــل مــن خــلال تطبيــق مبــدأين، المبــدأ الأول التوافق والانسجام مع أحكام الشريعة الإسلامية، وثانياً إعمال المقاصد الشرعية[٢].

- **المبدأ الأول: الانسجام والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.**

الأحكــام الــشرعية فــي الإســلام مــستمدة مــن الأصــلين الراســخين القــرآن الكــريم والــسنة المطهــرة، وجـزء مـن هـذه الأحكـام يتـصل بالنـشاط والعلاقـات الاقتـصادية فـي الإنتـاج والتوزيـع والاسـتهلاك، وأهـم

---

(١) غزالي د/عبد الحميد، **الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/١، ص٩.

(٢) قلعه جي د/محمد رواس، **مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**، دار النفائس ببيروت، ط٦ لعام ٢٠٠٥، ص٨.

هـذه الأحكـام تحـريم المعـاملات الربويـة، وتحـريم الغـرر والجهالـة الفاحـشة والاحتكـار والغـش فـي التعـاملات الماليـة، ومنهـا أحكـام متعلقـة بـأخلاق التعامـل المـالي مثـل تحـريم الـنجش[١] وبيـع المـرء علـى بيـع أخيـه[٢]، وسـنكتفي بالإشـارة لأهـم ثلاثـة أحكـام شـرعية بـشكل مـوجز متـصلة بتنظـيم العلاقـات الاقتـصادية والتـي لهـا أثـر اجتمـاعي، وهـي تحـريم الربـا، وتحـريم الغـرر، وتحـريم الاحتكـارات والغش.

- **تحريم التعاملات الربوية.**

الربـا فـي الـشريعة الإسـلامية نوعـان، ربـا البيـوع وهـو كـل تفاضـل فـي القـدر بـين بـدلين أو عوضـين متحـدين فـي الجـنس والعلـة، وهـو مـا يـسمى بربـا الفـضل، أو كـل تـأخير فـي التقـابض أو الأجـل عـن مجلـس العقـد بـين بـدلين متحـدي العلـة، سـواء اختلفـا أو اتفقـا فـي الجـنس، وهـو مـا يـسمى بربـا النـسيئة، أما إذا اختلف البدلان أو العوضان في الجنس والعلة جاز الفضل والنسا[٣].

ويقـصد بالعلـة[٤] هنـا العلـة الربويـة[٥]، ويتفـرع عـن هـذه القاعـدة الأحكـام الخاصـة لبيـع العمـلات وبيـع المطعومـات، فـلا يجـوز فـي هـذا النـوع مـن الـسلع تأجيـل التقـابض، وربمـا يعتبـر الـبعض هـذه الأحكـام تحكـم وقيـود علـى الحريـة الاقتـصادية، ولكـن فـي العـصر الحـديث ثبـت أنهـا وسـيلة فعالـة للقـضاء علـى

---

(١) **النجش:** هو الزيادة في ثمن المبيع بقصد الخديعة والتغرير وليس بقصد الشراء، وذلك بأن يأتي شخص أثناء التعاقد يعرض قبوله لشراء المبيع بسعر مرتفع ليغري المشتري الحقيقي بالمبيع، وقد يكون ذلك بالتواطؤ مع البائع أو بغير تواطؤ. راجع: د/نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، لعام ١٩٩٥، ص٣٣٦.

(٢) **بيع المرء على بيع أخيه:** هو أن يأتي شخص ثالث بعد أن يتراضى المتبايعان على ثمن السلعة، فيقول أنا ابيع هذه السلعة بثمن أقل أو يقول أنا اشترى هذه السلعة بثمن أعلى، وقد حرم الإسلام هذه المعاملة لأنها تفضي للبغضاء والمنازعة. راجع: د/نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص٩٩.

(٣) الزحيلي د/ وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر بدمشق، ط/٢، لعام ١٩٨٥، ص٦٧٥.

(٤) **العلة:** حسب تعريف الأصوليين بأنها «الوصف الظاهر المناسب المنضبط المؤثر الذي جعله الشارع مناطاً للحكم الشرعي»، ويقصد بالمناسبة أن تكون العلة مظنة لتحقق الحكمة بجلب المنفعة ودرأ المفسدة، ويقصد بالانضباط ألا يتفاوت تحقيق وجود الوصف في الحكم بتغير الأحوال والأمكنة والأزمنة، ويقصد بالمؤثر أي أن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً في الغالب، وتعتبر العلة الأساس الذي يقوم عليه القياس وهو الدليل الشرعي بعد الكتاب والسنة والإجماع. راجع: الزحيلي د/ وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى لعام ١٩٨٦، ص/٦٤٨.

(٥) **العلة الربوية:** يقصد بها السلع التي تجري فيها أحكام الربا، وهي علة الثمنية أو النقدية وعلة المطعومية عند الجمهور، أما العلة عند الأحناف فهي القدر أو اتحاد الكيل أو الوزن. راجع: الزحيلي د/ وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر بدمشق، ط/٢، لعام ١٩٨٥، ص٦٧٦.

سوق التعاملات الآجلة في الأسواق المالية التي تسمح للمضاربين[1] أن يخلقوا فقاعات سعرية وهمية فتؤدي لتضخم لا مبرر له لا سيما في أسعار المواد الغذائية كما حدث في عام ٢٠٠٨ وتأثيرها المأساوي على الدول النامية في زيادة معدلات الفقر ومعدلات سوء التغذية .

والنوع الثاني ربا القرض وهي كل زيادة مشروطة عن أصل الدين[2]، والنظام الائتماني والمصرفي في العالم كله باستثناء المصارف الإسلامية تعتمد تلك الآلية في نشاطها، وللأسف الشديد فقد تم تسمية ربا القرض بالفوائد لإكسابها معنى ايجابي، والربا من وجهة نظر اقتصادية بحتة بعيداً عن التأثير الإسلامي يعتبر أداة لها أضرار اقتصادية فادحة، رغم أن بعض الاقتصاديين يدافعون عنها باعتبارها الأداة الأساسية في السياسة النقدية والمالية، «فالفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد، تتحيز بصفة رئيسية للمشروعات الكبيرة على أساس افتراض غير مدروس بجدارتها الائتمانية، ومن ثم تعزز هذه الأداة الاتجاهات الاحتكارية، فالمشروعات الكبيرة بحجة ملاءمتها تحصل في الواقع على قروض أكبر بسعر فائدة أقل، بينما العكس تماماً يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي يمكن أن تكون ذا إنتاجية أعلى وكفاءة أكبر»[3].

إن الفائدة حسب رأي جمهور من الاقتصاديين «لا يعتبر على المستوى العملي أداة فعالة لتخصيص الموارد بصفة عامة، والأموال القابلة للإقراض لغرض الاستثمار على وجه الخصوص، بل العكس تماماً هو الصحيح» [4]، فهي تؤدي لتخصيص سيء للموارد وتنحاز للمشاريع التي تكرس الاحتكار، والاحتكار بدوره يؤدي لسيطرة أقلية على السوق، مما يساهم في إذكاء التضخم من جهة، ويعزز من الثراء الفاحش الذي ينتج عن حالة الاحتكارات، كما **أن سوء تخصيص الموارد من خلال أداة الفائدة يعزز من نمط الاقتصاد الريعي** الذي تعاني من آثاره الدول العربية خصوصاً، ودول العالم النامي عموماً.

---

(١) **المضاربون:** هم الأشخاص الذين يقومون بشراء أصل ما لإعادة بيعه مستقبلاً، لأنهم يتوقعون صعود سعره مستقبلاً، راجع: د/مبارك محمد آل سليمان، **أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة**، دار كنوز اشبيليا بالرياض، ط/١، لعام ٢٠٠٥، ص٦٧٥.

(٢) الزحيلي د/ وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر بدمشق، الطبعة الثانية لعام ١٩٨٥، ص/٦٨٢.

(٣) الغزالي د/ عبد الحميد، **الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي**، إصدار البنك الإسلامي للتنمية بجدة، الطبعة الأولى لعام ١٩٩٤، ص١٧.

(٤) الغزالي د/ عبد الحميد، **الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي**، ص١٧.

والفائدة أداة سيئة جداً في التشجيع على الاستثمار وبالتالي لها تأثير سلبي على مجهود تحفيز وتنشيط الاقتصاد الذي يساهم في امتصاص البطالة ومكافحة الركود والكساد، ففي دراسة اقتصادية أجريت في أمريكا «وجد أن ارتفاع أسعار الفائدة كان مانعاً كبيراً من الاستثمار، ففي فترة الدراسة ١٩٧٠-١٩٧٨ بلغت مدفوعات الفوائد ثلث العائد الإجمالي على رأس المال، مما أدى إلى تآكل في ربحية الشركات، وترتب على ذلك هبوط نسبة رأس المال أي مجموع الأسهم والقروض، وانخفاض التكوين الرأسمالي، وأدى هذا الانخفاض إلى انخفاض في الإنتاجية، مما ترتب عليه انخفاض جديد في الربحية، وانخفاض متزايد في معدل التكوين الرأسمالي»[١].

والفوائد تعتبر الأداة الأساسية للنظام الائتماني الذي يقوم عليه النظام المصرفي، وقد ساهم ذلك في عدم استقرار النظام الائتماني بسبب تقلبات أسعار الفائدة مما نتج عنه الأزمات الاقتصادية التي تولد عنها الكساد والجمود، «فالسبب الأساسي للكساد العالمي في الثلاثينات يرجع إلى تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر، وأن خطر الاضطراب الاقتصادي يمكن تفاديه إلى حد كبير إذا لم يتم اللجوء إلى الاقتراض» [٢].

وفي الأزمة المالية الأخيرة أزمة الرهون العقارية في ٢٠٠٨، تبين أن سببها المباشر عمليات إعادة بيع ديون الرهن العقاري وطرحها على شكل سندات، ثم إعادة إصدار سندات أخرى بضمانة تلك السندات، وعندما انفجرت الفقاعة المتضخمة بأزمة إفلاس أكبر البنوك المتورطة بهذا النوع التعاملات[٣]، ظهر زيف النظام الائتماني لرأسمالية اقتصاد السوق، وهذه التعاملات هي أحد أشكال التعاملات الربوية وهي بيع الدين بالدين[٤]، وبذلك تتجلى حكمة تحريم الربا بكل صوره، فقد «بدأت تظهر في الأسواق بضائع مالية ما كانت

---

(١) الغزالي د/ عبد الحميد، **الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي**، ص١٩.

(٢) د/ عبد الحميد الغزالي، **الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي**، ص٢١.

(٣) هو البنك الأمريكي ليمان براذر (Lehman Brothers) الذي كان يعتبر من البنوك الخمسة الكبار في أمريكا.

(٤) الدّين: هو «كل ما يثبت في ذمة شخص، سواء ما ثبت نظير معاوضة أكانت واردةً على عين أو منفعة، أو نظير ضمان إتلاف أو تعدي، أو نظير قرض»، وبيع الدين بالدين له عدة صور، ولكن الصورة التي لها علاقة بالحالة المذكورة أعلاه أن يقوم الدائن (حامل السند أو الشيك) ببيع الدين الذي له لشخص آخر مقابل ثمن قد يكون أقل أو أكثر أو مثل أصل الدين، وهذا النوع من البيوع حرام بالإجماع باستثناء قول للمالكية في حالة واحدة نادرة ومقيدة بشروط تبعده عن الوقوع في الربا وهي بيع الدين لغير المدين بثمن حال، أي أنْ يكون قبض الثمن في مجلس العقد، وأنْ يباع الدين بثمن غير جنسه، وألاّ يكون الثمن من الذهب والفضة وكل ما فيه علة النقدية، وغيرها من الشروط مذكورة في كتب الفروع. راجع: د/نزيه حماد، **قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد**، دار القلم بدمشق، ط١ سنة ٢٠٠١م ص١٩٢. ونود الإشارة إلى صدور قرار بخصوص أنواع بيع الدين بالدين من المجمع الفقهي بجدة رقم ١٥٨ (١٧/٧) في دورته ١٧ بعمان بتاريخ حزيران ٢٠٠٦ نص

معروفة في السابق، من قبيل سندات دين مضمونة بالقروض المضمونة بالعقارات (Collateralized Debt Obligations) وسندات مضمونة بالأصول Asset Backed Securities وسندات مضمونة برهن العقارات Mortgage Backed Securities وتنتقل من مستثمر إلى آخر وتتحول شيئاً فشيئاً إلى قنبلة موقوتة، ومهما كانت الحال، فالأمر البين أن قيمة المشتقات التي جابت النظام المالي العالمي في ٢٠٠٧، قد وصلت إلى ٥٩٢ تريليون دولار أمريكي، أي أنها بلغت عشرة أضعاف قيمة السلع والخدمات التي ينتجها مجمل سكان المعمورة، وستة أضعاف القيمة التي كانت بلغتها هذه المشتقات قبل سبعة أعوام» [١].

وتعتبر المشتقات شكل من الأشكال الربوية، وتعتبر المستقبليات أو المعاملات الآجلة أحد أدوات المشتقات التي تسببت بنشاط محموم للمضاربين في أسواق العملات والمواد الأساسية كالطاقة والحبوب وأسواق الأوراق المالية كالأسهم، حيث يتم التعاقد على بيع وشراء سلعة على أن يتم التبادل في تاريخ آجل يطلق عليه مسمى تاريخ التصفية وقد يكون شهرين أو أكثر، دون أن يملك البائع السلعة و دون أن يقدم المشتري الثمن، وغالباً ما يقترض المضاربون قيمة الهامش، وهو نسبة مئوية من قيمة التعاقد تفرضها سلطات السوق المالية، ثم تجري إعادة تداول تلك السلعة وتكرار بيعها وشرائها مرات كثيرة، ويتسبب ذلك في توليد فقاعات سعرية، وينشأ عنها موجات تضخمية، وهذه العملية سمحت للمضاربين بالمراهنة أو المقامرة، فحينما يتوقعون صعود سلعة أو أسهم يقبلون على شرائه بأسلوب المستقبليات، وعندما يكتشف هؤلاء المضاربون واللاعبون أن توقعاتهم كانت غير مصيبة بسبب ظرف أو أمر طارئ، تحدث الكارثة فتنفجر الفقاعة وتنتشر القروض المتعثرة التي اقتراضها المضاربون لتمويل مراهناتهم، وتبدأ قصة إفلاس بعض المصارف المتورطة بهذه القروض، ثم تقوم السلطات لإنقاذ النظام الائتماني القائم على الربا بضخ فوائض السيولة التي تغذي التضخم[٢]، وكما أشرنا سابقاً فإن أكثر البلاد تأثراً بذلك البلاد النامية التي تعاني من ارتفاع تكلفة استيراد تلك السلع التي تعرضت للمضاربة في الأسواق الدولية، ومعظم تلك السلع من النوع

على التالي: «يعدّ من فسخ الدين بالدين الممنوع شرعاً كل ما يُفضي إلى زيادة الدين على المدين مقابل الزيادة في الأجل أو يكون ذريعة إليه، ومن ذلك فسخ الدين بالدين عن طريق معاملة بين الدائن والمدين تنشأ بموجبها مديونية جديدة على المدين من أجل سداد المديونية الأولى كلها أو بعضها، سواء أكان المدين موسراً أم معسراً، وذلك كشراء المدين سلعة من الدائن بثمن مؤجل ثم بيعها بثمن حال من أجل سداد الدين الأول كله أو بعضه». راجع الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي: www.fiqhacademy.org.sa/qararat/١٧

(١) شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ترجمة د/ عدنان عباس علي، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد/٣٧١، يناير ٢٠١٠، ص٥٩.

(٢) شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ص٣٠٨. وحسب هذا المصدر فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خصصت ما يزيد على تريليون دولار أمريكي لمواجهة أزمة الرهن العقاري في ٢٠٠٨.

الضروري، وينشأ عن ذلك تزايد في أعداد الفقراء، رغم أن العرض الحقيقي من تلك السلع لم يتعرض في الواقع للتناقص، ولكن المضاربات القائمة على تعاملات ربوية تسببت بالتضخم والأزمات الاقتصادية التي يتولد عنها جمود أو ركود وبطالة، وليس آخراً أشد المتضررين من كل ذلك فقراء الدول النامية، فهل هناك أبشع من هذا الاستغلال؟.

ومن الأشكال الربوية التي تشي بالنزعة الاستغلالية والتي كشفت عنها أزمة القروض العقارية، إغراء الناس «بأخذ القروض زهيدة التكلفة، ولم تلحظ الأكثرية من أصحاب المنازل أنهم وقعوا في الشرك، فهم لم ينتبهوا إلى أن القرض الجديد ينطلق من معدلات فائدة متغيرة، وأنه بالتالي أسوأ بكثير من القرض القديم الذي كان يقوم على شروط ثابتة»، وإذا علمنا أن سعر الفائدة كان ما بين ٦-٧% ثم أصبح ١٢-١٣% عرفنا فداحة ذلك الاستغلال[١].

إن البديل الشرعي عن أداة الفائدة هو استبدالها بحافز الربح، والشريعة الإسلامية أباحت الربح باعتباره العائد على عنصر رأس المال في تكلفة الإنتاج، فمشاركة عنصر رأس المال مع عنصر المنظم (Entrepreneur) الذي يقوم بتجميع وإدارة عناصر الإنتاج في أي مشروع في الأرباح والمخاطر، سيؤدي لتنشيط اقتصادي وتحفيز للاستثمارات على أساس المشاركة في الربح والمخاطر، وليس على أساس الفائدة التي تفرض ربحاً مقدر سلفاً بغض النظر على نتائج الاستثمار.

وبالنسبة لأداة الفائدة في الاقتصاد الكلي، فالرؤية الإسلامية تقدم بديلاً معقولاً لأداة الفائدة، وذلك باستبدال أداة سعر الفائدة بأداة تسعير ربح أدوات التمويل الإسلامية كتسعير أداتي المرابحة والمضاربة من قبل المصرف المركزي، لتقوم وظيفة الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية[٢].

إن الرؤية الإسلامية للجانب الاقتصادي تستلزم إعادة تنظيم أدوات السياسة المالية وفق الرؤية الإسلامية لتكون منسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية في حظر الربا، ومنها أداة الدين الحكومي، وذلك عندما تصدر الحكومة سندات دين لتمويل مشاريعها بسعر فائدة، أو سندات خزينة لتمويل عجز الموازنة الحكومية، وهذا يستلزم استبدال تلك الأداة بأداة الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تؤدي نفس الوظيفة.

---

(١) شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ص٢١٤.

(٢) فهمي حسين كمال، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم ٦٣، جدة ٢٠٠٦م، ص١٠.

والرؤيــة الإســلامية للجانــب الاقتــصادي تــستلزم إعــادة تنظــيم الأســواق الماليــة لتكــون متوافقــة مــع أحكــام الــشريعة الإســلامية، مثــل حظــر إصــدار وتــداول كــل العمليــات الربويــة والتــي منهــا بيــع الــدين بالــدين، ويتفــرع عــن تطبيقهــا تحــريم تــداول المــشتقات وأدواتهــا كالمــستقبليات فــي العقــود الآجلــة، واستبدالها بالصيغ الإسلامية المقبولة كأداة السلم[١]

- **تحريم الاحتكارات والغش.**

يقــصد بالاحتكــار هــو «شــراء التجــار سـلعة مــا والامتنــاع عــن بيعهــا انتظــاراً لغــلاء ثمنهــا بــسبب قلــة الكميــة المعروضــة منهــا فــي الأســواق»[٢]، وقــد ثبــت تحــريم الاحتكــار بنــصوص شــرعية منهــا قــول رسول الله ﷺ «من احتكر فهو خاطئ»[٣].

إن الاحتكــارات لهــا تــأثير اقتــصادي ضــار لأنهــا تولــد التــضخم، ويتولــد عنهــا حــالات عــدم الاســتقرار الاقتــصادي والــسياسي لا ســيما إذا كــان الاحتكــار فــي ســلعة ضــرورية كــالأقوات، وأمــا الغــش فيقــصد بــه «إيهــام المــشتري بوجــود مواصــفات مرغوبــة فــي الــسلعة وهــي غيــر موجــودة، أو كتمــان وجــود

---

(١) **السّلَم:** هو «كل عقد وارد على سلعة موصوفة بالذمة مقابل تعجيل قبض الثمن في مجلس العقد»، وقد أجازه الشرع خلافاً للأصل في عدم جواز بيع المعدوم، ولكنه يختلف عن البيع العادي في أنْ البيع العادي المبيع فيه محدد بسلعة قائمة، أمّا السلم فالسلعة فيه موصوفةٌ بالذمة وليست عيناً قائمةً، وهذه الميزة تجعل السلم مناسباً جداً لتعاملات الأسواق المالية ولعقود التوريد، حيث لا يشترط أن يكون البائع حائزاً على المبيع وقت التعاقد، لأن العقد ليس وارداً على عين محددة بل وارداً على أية عين من الجنس الموصوف بالذمة، ولكن الفقهاء اشترطوا ألا ينقطع مثيل المبيع من الأسواق، وأن يتم تعجيل تسليم الثمن في مجلس العقد، وهذا الشرط احترازاً من الوقوع في بيع الدين بالدين الذي هو أحد البيوع الربوية، وهذا الشرط يقطع الطريق على تداول السلع بطريق المستقبليات أو التعاملات الآجلة والتي يختلف السلم عنها في هذه النقطة، وهناك نقطة أخرى يختلف فيها السلم عن التعاملات الآجلة، وهو عدم جواز إعادة بيع بدل السلم قبل قبضه، بينما في التعاملات الآجلة يتم إعادة البيع لمرات عديدة وهذا من بيع الدين بالدين، ومن الشروط الأخرى أن يكون المبيع مما ينضبط بالوصف المزيل للجهالة والمانع من المنازعة. ينظر: د/وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته** ج٤، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى لعام ١٩٨٥، ص/٥٩٨. **معيار رقم ١٠**، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية بالبحرين.

(٢) حماد د/نزيه، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، لعام ١٩٩٥، ص/٣٨.

(٣) حديث صحيح أخرجه الإمام مسلم عن سيدنا معمر بن عبد الله، كتاب المساقات، باب تحريم الاحتكارات، رقم (٣٠١٢).

مواصفات غير مرغوبة في السلعة»[1]، وقد ورد تحريمه في نصوص شرعية منها قول رسول الله ﷺ « من غش فليس مني»[2].

إن من واجب الحكومة من المنظور الإسلامي مراقبة الأسواق لمكافحة الاحتكارات والغش، وذلك بإنشاء أجهزة رقابية متطورة تؤدي وظيفة الحسبة، وتقوم بأداء الرقابة على أسواق السلع الضرورية كالأقوات والأدوية والوقود وخدمات الصحة والتعليم لضمان توفرها بالسعر المناسب، ثم توفرها بشروط الجودة المقبولة، وهذا يستلزم مكافحة كل عمليات الغش والاحتيال ومخالفة مواصفات الجودة، وهذا يتطلب من الحكومة ليس فقط واجب الحسبة وهو مراقبة الأسواق بل كذلك التخطيط للعرض السلعي من السلع الضرورية بالتنسيق مع المنتجين[3]، وكذلك قيام الحكومة بإجراءات قانونية مثل التدخل في منع عمليات الاندماج والاتفاقات التي تتم بين المنتجين للسيطرة على السوق، وذلك لضمان المنافسة في أسواق السلع الضرورية، فالأسعار والأرباح المتولدة عن سوق احتكارية يتحكم فيها جانب العرض، وهي تختلف كليةً عنها في السوق التنافسية التي يكون لجانب الطلب تأثير قوي، ويجب التأكيد هنا أن تحقيق سوق تنافسية عادلة في السلع الضرورية لن يتحقق إلا بتكامل الثلاثية التي أشرنا إليها، وهي دور حكومي رشيد من خلال أداءها لعملية الرقابة والتخطيط، ودور مسؤول لقطاع الأعمال من خلال تحرره من الاحتكارات والغش، ودور نشيط للمجتمع المدني من خلال الكشف على أية تقصير أو تجاوزات من جانب الحكومة أو من جانب قطاع الأعمال.

- **تحريم الغرر الفاحش.**

---

(١) حماد د/نزيه، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص/٢٥٩.

(٢) حديث صحيح أخرجه الإمام مسلم عن سيدنا أبي هريرة، رقم (١٤٧)، واللفظ له، والترمذي في باب (ما جاء في كراهية الغش)، رقم (١٢٣٦)، وأبو داود في باب (النهي عن الغش)، رقم (٢٩٩٥).

(٣) لأغراض التخطيط تقوم جهات حكومية مثل هيئة التخطيط أو وزارة التخطيط أو الوزارة المختصة مثل وزارة الزراعة أو التموين بإعداد موازنات سلعية للسلع الأساسية مثل القمح والأرز والطاقة، والموازنة السلعية لها جانبان جانب الاستخدامات الفعلية وهي الكميات التقديرية للاستهلاك بناءاً على تقديرات إحصائية لنسبة استهلاك السكان للسلعة يومياً وسنوياً، والجانب الثاني هو جانب الموارد التي تبين الطاقة الإنتاجية للمعامل إذا كانت سلعة مصنوعة، أو الكميات المخطط لزراعتها إن كانت مادة أولية، أو الكمية المتعاقد على استيرادها، والفرق بين الطرفين قد يكون عجزاً عندما يكون جانب الاستهلاك أو الطلب أكبر من جانب العرض، وفي هذه الحالة على الحكومة أن تتدخل لتعويض النقص في جانب العرض حتى لا يؤدي العجز إلى اضطراب في الأسعار واختلالات أخرى. راجع: مسعود د/مجيد، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، عالم المعرفة بالكويت، عدد٧٣، ص٨١.

يقصد بالغرر «كل عقد احتمالي الوجود أو احتمالي الحدود والأوصاف»[١]، ومن الأمثلة عليه بيع المعدوم، وبيع معجوز التسليم أو ما يتعذر تسليمه كبيع الضائع أو المفقود، أو بيع غير المملوك وبيع غير المقبوض، والغرر ينقسم بحسب التعريف إلى غرر وجود يتعلق بأصل العقد، وغرر وصف لا يتعلق بأصل العقد وإنما بوصف ملازم للعقد [٢].

وهناك كثير من التعاملات المعاصرة التي تجري في الأسواق وعلى الأخص في الأسواق المالية مثل بيع المكشوف[٣]، وهذا يستلزم إعادة تنظيم سوق رأس المال لتكون متحررة من التعاملات المخالفة لأحكام الشريعة وقد ثبت أن بيوع الغرر تعزز من نشاط المضاربين الذي يمارسون نشاطات تضر بالاقتصاد وتترك آثارا سلبية على الإنتاج وتعزز من الاتجاهات التضخمية والتي أصبح يطلق عليها وصف الفقاعات السعرية، «ويرى بعض المصرفيين أن البيع على المكشوف هو المسؤول عن التصدعات التي عصفت ب وول ستريت، فوفق وجهة نظرهم كان المضاربون قد بذلوا كل ما بمستطاعهم من أجل تحريك أسعار الأسهم بالاتجاه الذي يحقق لهم الربح الوفير، وليس ثمة شك أبداً في أن عمليات البيع على المكشوف تنم عن سلوك غريب، فكيف يستطيع

---

(١) الزرقا، مصطفى، **عقد البيع**، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى لعام١٩٩٩، ص٢٩.

(٢) نود الإشارة هنا إلى أن التفريق بين غرر الوجود والوصف عند الأحناف فقط دون الجمهور، وذلك لأن الأحناف اعتبروا أن غرر الوجود يقتضي بطلان العقد، بينما غرر الوصف يقتضي فساد العقد وليس بطلانه، حيث أن العقد الباطل يعتبر عقد غير معترف به شرعاً، بينما العقد الفاسد فهو عقد مخالف للشريعة ولكنه يثبت به الملك إذا تم فيه التقابض بإذن المالك صراحةً أو دلالةً، مع تصحيح الثمن إن كان الفساد من جهة الثمن، ولكن يحتفظ المتعاقدان بحق فسخ العقد الفاسد حتى لو جرى التقابض إما بالتراضي بينهما أو التقاضي أي رفعه إلى القاضي إذا أبى أحد الطرفين إجراء الفسخ، شريطة ألا يطرأ على المبيع ما يمنع فيه الرد كاستهلاكه أو التصرف فيه بتصرف ناقل للملكية، أو طروء زيادة على المبيع تمنع رده، مثل خياطة الثوب أو إقامة بناء في الأرض، وهي التي يسميها الفقهاء بالزيادة المتصلة غير المتولدة. راجع: الزرقا مصطفى، عقد البيع، دار القلم بدمشق، ط/١، لعام١٩٩٩، ص٢٩، وكذلك الزحيلي د/وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته** ج٤، دار الفكر بدمشق، ط/١، لعام ١٩٨٥، ص٥١٠.

(٣) **البيع على المكشوف:** كما يجري في الأسواق هو « قيام شخص ببيع أوراق مالية أو سلعة لا يملكها، عن طريق اقتراضها من سمسار أو شخص ما، مقابل الالتزام بإعادة شرائها وتسليمها لمن أقرضه»، وهناك شكل ثانٍ لهذا البيع وهو «إجراء أو إتمام عملية البيع دون أن يملك البائع السلعة ثم يقوم بعد ذلك بإجراء عملية تملكه للسلعة ليقوم بتسليمها للمشتري»، وهذا الأكثر شيوعاً وتداولاً، وهو حرام لأنه بيع غير المملوك وهو من نوع غرر الوجود، أما النوع الأول لبيع المكشوف وهو اقتراض المبيع لإجراء البيع ففيه غرر يسير، «والراجح أنه جائز ما لم تكن أغلب موجودات الشركة التي اقترض البائع أسهمها من الديون أو النقود ففي هذه الحالة يسري عليها أحكام الربا». راجع: د/مبارك محمد آل سليمان، **أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة**، دار كنوز اشبيليا بالرياض، الطبعة الأولى لعام ٢٠٠٥، ص٧٤٣ و ٧٧١.

المـرء المقـامرة بـأوراق ماليـة ليـست ملكـه؟، ولمـاذا تـسمح سـلطات الرقابـة للمـضاربين بـان ينفـذوا عمليـات تتـسبب فـي إفـلاس مـشاريع سـليمة لـم ترتكـب أي خطـأ يبـرر إفلاسـها» [١]، «ومـن ناحيـة أخـرى أعربـت اللجنـة الأمريكيـة المختـصة بالرقابـة علـى البورصـة SEC عـن امتعاضـها مـن عمليـات البيـع علـى المكـشوف، وذلـك أن هـذه العمليـات تتـسبب بنحـو مـصطنع وبـلا مبـرر فـي انخفـاض أسعار الأسهم إلى مستوى لن تصل إليه هذه الأسعار في الحالات العادية»[٢].

- **المبدأ الثاني: إعمال المقاصد الشرعية.**

يقـصد بالمقاصـد الـشرعية « المعـاني والحكـم العامـة والغايـات التـي قـصد الـشارع إلـى تحقيقهـا مـن تـشريع الأحكـام جلبـاً لمـصالح العبـاد فـي الـدنيا والآخـرة»[٣]، وهنـاك تعريـف آخـر قريـب مـن الأول وهـو أن «المقاصـد الـشرعية هـي الغايـات التـي وضـعت الـشريعة لأجـل تحقيقهـا لمـصلحة العبـاد» [٤]، ودرج كثيـر مـن العلمـاء علـى إطـلاق وصـف المعـاني الكليـة عليهـا، والمقاصـد الـشرعية مفهـوم تداولـه الفقهـاء لمعرفـة الحكـم الـشرعي لحـالات لـم يـرد فـي عينهـا نـص يحـدد حكمـه، لكـن اسـتقراء الفقهـاء للمـنهج التـشريعي فـي القـرآن الكـريم والـسنة المطهـرة أوصـل الفقهـاء لاسـتخلاص معـانٍ كليـة لفـروع الأحكـام تعتبـر أصـولاً للـشريعة علـى حـسب وصـف الإمـام الـشاطبي[٥] لهـا، لأن تلـك الكليـات مـستمدة مـن أدلـة قطعيـة فـي دلالتهـا وثبوتهـا، ولأن تلـك المعـاني شـهدت لهـا الأدلـة فـي الاعتبـار فـي عـدد مـن النـصوص بلـغ حـد التـواتر، بينمـا بعـض الأحكـام الجزئيـة التـي ورد نـص فـي عينهـا فـي الأغلـب لا

---

(١) شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ص٢٨١.

(٢) شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ص٢٨٢.

(٣) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، رقم ١٦٧ (١٨/٥) في ماليزيا بتاريخ تموز ٢٠٠٧.

(٤) الريسوني د/أحمد، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط.١، لعام ١٩٩٠، ص٧.

(٥) الإمام الشاطبي هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي، توفي ٧٩٠ هجري، فقيه مالكي من غرناطة، أصولي مفسر، أهم أعماله (الموافقات في أصول الفقه)، (الاعتصام)، (أصول النحو). مصدر: **المنجد في الإعلام**، دار المشرق ببيروت، ط٢٣، ص/٣٢٧.

تعتبر من أصول الشريعة لأن دليلها في الغالب إما ظني الدلالة أو ظني الثبوت[١]، وتلك المعاني الكلية التي تحدد أحكام الشريعة للحالات المستجدة والطارئة سماها الفقهاء باسم جامع وهو المقاصد الشرعية، وقد أخذ الفقهاء الراشدون عملياً بالمقاصد الشرعية، مثل إنشاء سيدنا أبو بكر ﷺ لديوان العطاء، كأول شكل من أشكال مؤسسات الضمان الاجتماعي، حيث قامت تلك المؤسسة بتوزيع العطاء لسد حاجة الناس[٢]، وقيام سيدنا عمر ﷺ بأخذ العشور وهي أول شكل من أشكال الضريبة الجمركية في التاريخ الإسلامي[٣]، ومنعه توزيع الأراضي التي فتحت بالجهاد على الفاتحين وإبقاء أهلها عليهم مقابل أخذ ضريبة على ناتج الأرض تسمى بضريبة الخراج، ثم إنشاء الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ديوان النقد، لاستبدال الدينار كعملة رسمية للدولة الإسلامية بالدرهم الفارسي والدينار الروماني، وإنشاء الولاة المسلمين وظيفة المحتسب التي أشرنا إليها سابقاً للرقابة على الأسواق وضمان خلوها من الاحتكارات والغش.

والمقاصد الشرعية تتلخص بالعناية بمصالح العباد في المعاش والمعاد، ويتلخص ذلك في جلب المصالح ودرء المفاسد[٤]، والمعاني الكلية تم إجمالها بالكليات الخمس وهي «المصالح المتعلقة بحفظ وصون الدين ثم النفس ثم العقل ثم العرض أو النسب ثم المال»[٥]، والمصالح المتعلقة بتلك الكليات إما أن تكون مصالح ضرورية إذا تعلق بها بقاء الأصل أو عدمه، أو مصالح حاجية يؤدي إهدارها أو إهمالها للوقوع في الحرج والعسر[٦]، والمقاصد الشرعية تقوم على إيجاب تحصيل وحفظ المصالح الضرورية والحاجية، ودفع ودرأ المفاسد التي تفوت المصالح الضرورية والحاجية، وان لم يرد نص شرعي على اعتبار عين المصلحة، مادامت تلك المصلحة متفرعة من معنى كلي أثبتت النصوص الشرعية وفروع الأحكام اعتبارها، «فقد اتفقت الأمة بل

---

(١) قال الإمام الشاطبي: «إن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية، الدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة وما كان ذلك فهو قطعي»، راجع: **الموافقات في أصول الأحكام ج١**، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٦، ص/٢٩.

(٢) قلعه جي د/محمد رواس، **مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**، دار النفائس ببيروت، ط٦ لعام ٢٠٠٥، ص٣٨.

(٣) قلعه جي د/محمد رواس، **مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**، ص٣١.

(٤) أول من عبر عن المقاصد بقاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد الإمام العز بن عبد السلام، راجع د/أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، ص٥٠.

(٥) د/أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، ص٤٦.

(٦) قسم الأصوليون المقاصد الشرعية حسب مرتبة قوتها لضروريات ثم حاجيات ثم تحسينيات، نقلاً عن د/أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، ص٤٠.

سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس: الدين، النفس، النسل، المال، العقل، وعلمها عند الأمة كالضروريات، ولم يثبت لنا ذلك بدليل معين ولا شهد لنا أصل معين يمتاز برجوعها إليه، بل علمت ملاءمتها للشريعة بمجموع أدلة لا تنحصر في باب واحد»[1].

وهذا الإيجاب إما أن يتعلق بجميع المكلفين فيسمى بفرض العين، أو يتعلق ببعض المكلفين فيسمى فرض كفاية، بحيث إذا قام البعض به سقط التكليف عن الجميع، ومعظم التكليف المتعلق بتحصيل المصالح الضرورية والحاجية ودفع ودرأ المفاسد التي تفوت تحصيل تلك المصالح من نوع فروض الكفاية.

ومن إعمال المقاصد الشرعية الترجيح بين المصالح إذا تعارضت، وإذا تعذر التوفيق والجمع في تحصيلها جميعاً، فيجب ترجيح المصالح الضرورية المتعلقة ببقاء الأصل على المصالح الحاجية إذا تعارضا، لأن المصالح الضرورية أولى من المصالح الحاجية، وترجيح مصالح العامة المتعلقة بالجماعة على المصالح الخاصة المتعلقة بالأفراد إذا تعارضا، لأن المصالح العامة أولى في الترجيح لأنها أشمل، «وقد وضع العلماء عدداً من القواعد التي تساعد على الترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة، من مثل درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، المصلحة العامة تقدم على المصلحة الخاصة، الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف، الضرورات تبيح المحظورات، الضرورات تقدر بقدرها، الضرر لا يزال بمثله»[2].

ورغم كون إعمال المقاصد الشرعية في النظر لمصالح الأمة من فروض الكفاية، إلا أنه وللأسف هناك تقصير شديد في إعمال المقاصد الشرعية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لأنه «كلما ارتقت الأمة في سلم التمدن والحضارة، كلما اتسعت هذه الفروض الكفائية»[3]، وجل الدراسات التي تبحث في الأمور الاقتصادية من المنظور الإسلامي تركز على الأسواق المالية والمصارف الإسلامية، مع إهمال يكاد يكون مقصوداً في النظر في المصالح الضرورية والحاجية

---

(١) الإمام أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات في أصول الأحكام**، ج١ طبعة دار الفكر ببيروت عام ٢٠١٠، ص٤.

(٢) الريسوني د/أحمد، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، ص٢٦٧.

(٣) الزبير د/ محمد عمر، **دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/١، لعام ١٩٩٣، ص٢١.

للجانب الاقتصادي والاجتماعي، ولإعداد خطة اقتصادية لتأسيس نظام اقتصادي اجتماعي من منظور علمي وإسلامي، إن إعمال المقاصد الشرعية في الجانب الاقتصادي يستلزم معرفة ما هي المصالح الضرورية والحاجية التي لها الأولوية، والتي لها اعتبار شرعي يصل لمرتبة الفرض والوجوب حتى ولو لم يرد نص يدل على اعتباره لعين المصلحة، مادامت تلك المصلحة تشهد لها النصوص الشرعية بكونها متفرعة من معنى كلي أثبت الشرع اعتباره كما بينا ذلك.

ومن الأمثلة على هذه المصالح وجوب إعداد برنامج اقتصادي لإحداث تحول للاقتصاد المعرفي على أساس التنمية البشرية، وتجاوز حالة الارتهان للاقتصاد الريعي الاستهلاكي المهيمن على الاقتصاديات العربية الذي يكرس التبعية للمركز الرأسمالي ويولد تفاوتاً حاداً في الثروة، ومركزية وفردية أو فئوية في السلطة، وهذا يستلزم تطبيق الحكومة لمعايير الحكم الرشيد في التحرر من الفساد والاستبداد والاحتكارات.

ومن إعمال المقاصد الشرعية درأ مخاطر التحديات وما تولده من مفاسد، مثل ما ينتج عن أزمة الأمن الغذائي، وأزمة الفقر المائي، وأزمة التصحر، والأزمة السكانية، وأزمة الطاقة، وأزمة الاحتباس الحراري، إن البحث في حلول وبدائل لاحتواء آثار تلك التحديات والأزمات يصل في رأي الشخصي والله أعلم لمرتبة الضروريات، وهو لا يقل في أهميته الشرعية عن واجب التحرر من الربا.

المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي من منظور إسلامي.

المطلب الأول: التحول للبنية الإنتاجية للاقتصاد المعرفي، وتجاوز نمط الاقتصاد الريعي.

لقد تحدثنا عن نمط الاقتصاد المعرفي باعتبار بنيته الإنتاجية الشكل الأحدث، ومن تجليات الأزمة الحضارية التي تعانيها الدول النامية ومنها الدول العربية الفجوة المعرفية والتقنية، وافتقادها للبنية التحتية للاقتصاد المعرفي والتي تم التعبير عنها بمسمى الأزمة المعرفية، ويعتبر من منظور المقاصد الشرعية التحول لنمط الاقتصاد المعرفي مصلحة ضرورية للأمة والمجتمع، لكون امتلاك أدوات الاقتصاد المعرفي تكسب الأمة والمجتمع تقدماً ومناعةً وقدرةً على التغلب على إشكالية الأمية والفقر، وتتيح من خلال التطور التقني الذي على أساسه يقوم الاقتصاد المعرفي من البحث عن حلول تقنية للتغلب على التحديات التي تواجه المنطقة العربية على الأخص، مثل أزمة الأمن الغذائي، وأزمة الفقر المائي، وأزمة التصحر وأزمة الطاقة والأزمة السكانية وأزمة التلوث البيئي.

وقد تم تعريف الاقتصاد المعرفي بأنه «الاقتصاد الذي يكون فيه إنتاج ونشر واستخدام المعرفة محركاً أساسيا للنمو وصناعة الثروة وخلق فرص للعمل في جميع الصناعات»[١]، ويجب التأكيد أن من طبيعة الاقتصاد المعرفي أن تحقق الدولة الراعية لهذا التوجه تقدماً في مؤشر التنافسية كدلالة على تنامي قدرتها الاقتصادية، وتقدماً في مؤشر الشفافية للدلالة على تحرر نظامها الإداري من الفساد، وتقدماً في تعزيز الحريات الأساسية وحقوق المواطنة، لأن روح المبادرة والإبداع لن تنمو وتزدهر من غير ضمان الحريات الأساسية وحقوق المواطنة، والتي يدل عليها انعدام أو انخفاض معدلات انتهاك حقوق الإنسان للحد الأدنى، فعلى سبيل المثال تحولت سنغافورة من قرية صيد في أوائل القرن التاسع إلى اقتصاد معرفي متطور يتمتع بدرجة عالية من التطور والنجاح في القرن الحادي والعشرين، فهي تعتبر «أحد أقل خمس دول فساداً في العالم حسب مؤشر الشفافية في عام ٢٠٠٢، والمركز الرابع في التنافسية العالمية وفق مؤشر التنافسية لعام ٢٠٠٣» [٢]، و«في عام ٢٠٠١ صنفت سنغافورة في المركز الثالث عالمياً في مجال البحث العلمي والتنمية»[٣].

والاهتمام بالسياسة التعليمية المتوافقة مع متطلبات الاقتصاد المعرفي تم اعتبارها في هذا البلد سياسة قومية من خلال ليس محو الأمية العادية وإنما محو الأمية التقنية لتأسيس رأس مال بشري يعتبر المفتاح لانطلاق الاقتصاد المعرفي بأدواته ومؤسساته.

يقع على عاتق الحكومات في العالم العربي لتقوم بدورها كفرض كفاية من منظور إعمال المقاصد الشرعية أن تضع آليات للارتقاء لنمط الاقتصاد المعرفي، وتصنع البيئة التي تنتج أدوات ومؤسسات الاقتصاد المعرفي ومن أهمها:

١) إنشاء **مدن المعرفة** (Knowledge village) ويطلق عليها أيضاً المدن الذكية[٤] وواحات التقنية: يقصد بمدن المعرفة «هي تلك المدن التي تستهدف التنمية القائمة على المعرفة، عن طريق تشجيع الإبداع والتشارك والتقييم والتجديد والتحديث المستمر للمعرفة، ويتحقق ذلك عبر التفاعل المستمر بين مواطني

---

(١) التعريف لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نقلاً عن **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، إصدارات عالم المعرفة بالكويت، عدد/٣٨١ في أكتوبر ٢٠١١، ص١١٤.

(٢) نقلاً عن **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، إصدارات عالم المعرفة بالكويت، عدد/٣٨١ في أكتوبر ٢٠١١، ص١٤٥.

(٣) نقلاً عن: **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، إصدارات عالم المعرفة بالكويت، ص١٥٢.

(٤) في عام ٢٠٠٠ أعلنت عدد من المدن نفسها على أنها مدن للمعرفة أو مدن ذكية ومنها سنغافورة، برشلونة، مانشستر، كوبنهاجن، دبي، ملبورن، شنغهاي، نقلاً عن **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، ص١٠٩.

المدينة» من خلال « التصميم الملائم للمدينة وشبكات تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية لها»[١]، التي تستقطب قطاع الأعمال والخبرات والمؤهلات المتخصصة في مجال الاقتصاد المعرفي في البرمجة والحوسبة والشبكات والصناعات فائقة التقنية، وقد قامت الدول المتطورة **بإنشاء مدن المعرفة لتقود الاقتصاد لنموذج الاقتصاد المعرفي**، مثل وادي السليكون في الولايات المتحدة، والذي تتمركز فيه كبار شركات التقنية في العالم، وأهم ما يميز مدن المعرفة تشجيع روح المبادرة الإبداعية، «ويمكن النظر إلى مدينة المعرفة على أنها أداة لتقوية التحول إلى الاقتصاد المعرفي» [٢]، ومن مزايا مدن المعرفة تصميمها لنظام بيئي وعمراني يراعي التنمية المستدامة، وهذا **تأكيد على أن الاقتصاد المعرفي يتقاطع من الاستدامة لتحقيق تنمية حديثة متعددة الأبعاد.**

٢) العناية بتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أشرنا الى ذلك سابقاً.

٣) **إعادة هيكلة نظام التعليم ليكون متوافقاً مع احتياجات الاقتصاد المعرفي، والاهتمام بالتعليم النوعي**، ومن المستحسن إنشاء الجامعات المتطورة بجوار مدن المعرفة، والعناية بالتخصصات العلمية التقنية، ويجب التأكيد على العناية بالتعليم النوعي الذي يهتم بمهارات الذكاء العاطفي والإدراكي والمهارات المعرفية، وليس التعليم التقليدي الذي يتمحور حول المعلم وليس التلميذ، والذي يركز على المعلومات وحفظها وتلقينها بدل التركيز على مهارات إنتاج المعلومة والقدرة على توظيفها.

٤) **تطبيق مبدأ الحكومة الالكترونية** (e-governance)، وتحديث أنظمة إدارة مؤسسات القطاع الحكومي، بحيث يتم استبدال الإجراءات البيروقراطية والروتينية بأسلوب الكتروني.

٥) **توسيع نطاق السوق والتجارة الالكترونية**، وتحديث أنظمة إدارة مؤسسات القطاع الخاص، بحيث تتم المدفوعات وصفقات الشراء وعروض الأسعار من خلال الشبكة الالكترونية، ويعتبر ذلك توفير في أجور المواصلات ويقلل من الاختناقات المرورية ويقلص من معدلات احتراق الوقود الأحفوري، وهذا تأكيد آخر على العلاقة التلازمية بين الاقتصاد المعرفي والاستدامة.

٦) **إنشاء المدن الصناعية التي تركز على الصناعات الفائقة التقنية** مثل صناعات تقنيات النانو وتقنيات الطاقة البديلة مثل الخلايا الهيدروجينية والشمسية والمحركات الهجينة، وصناعة التكنولوجيا

---

(١) مجموعة من الباحثين، ترجمة د/ خالد يوسف، **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، ص٢٤.

(٢)مجموعة من الباحثين، **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، ترجمة د/ خالد يوسف، إصدارات عالم المعرفة بالكويت، عدد/٣٨١ في أكتوبر ٢٠١١، ص١٢٣.

الحيوية الجزئية المتخصصة، ومعالجات الحواسيب ذات المواصفات الفائقة، وصناعة أشباه المواصلات، وتكنولوجيا الذرية للأغراض السلمية، وتقنيات الألياف البصرية والليزر والهندسة الوراثية وتقنية الخلايا الجذعية، وتقنية الإنسان الآلي.

٧) **الاهتمام بإنشاء مراكز البحث العلمي** التي تهتم بأبحاث التطوير والابتكار والمراكز الثقافية والحضارية، مثل المتاحف ومراكز البحوث والمعلومات والمكتبات الكبرى.

٨) **تطوير نظام التشريعات والقوانين ليكون متوافقاً مع متطلبات الاقتصاد المعرفي**، مثل إصدار قانون متطور للجرائم الالكترونية، وقانون للحماية الفكرية لتعزيز حق الابتكار والاختراع، والتشريعات التي تخدم متطلبات الحكومة الالكترونية والسوق الالكترونية، يضاف لذلك تطوير الأنظمة القضائية لتكون أكثر شفافيةً ونزاهةً وكفاءة مهنية، وقدرة على إنجاز أعمالها في أزمنة قصيرة لتكون متلائمة مع متطلبات الاقتصاد المعرفي الذي يتميز بسرعة الإنجاز ومرونة عالية في الانتقال.

المطلب الثاني: ثلاثية الحكومة (قطاع العام) والسوق (قطاع الخاص) والمجتمع المدني (قطاع الأهلي) بدل ثنائية الدولة والسوق في المشاركة بالتنمية.

إن إدارة عملية تنموية عادلة توازن بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي تحتاج لتفعيل الشراكة والتكامل بين ثلاثية الحكومة وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني، فالحكومة الخاضعة للمحاسبة والمساءلة والمتحررة من الفساد والاستبداد، وقطاع الأعمال النشيط والقادر على المنافسة، والمتحرر من الاستغلال والاحتكار، ومؤسسات المجتمع المدني الناضجة وطنياً، والمتحررة من النزعات الطائفية والقبلية والفئوية، والتي تؤدي دوراً نشطاً في التوعية ومحاربة الاستبداد والفساد في القطاع الحكومي، ومحاربة الاحتكار والغش في قطاع الأعمال، ستؤدي لرسم سياسة اقتصادية اجتماعية عادلة وناجحة عملياً[١]، فالدولة الحديثة المنصفة لابد أن تقوم على مشاركة القطاعات الثلاثة وهي : الحكومي والخاص أو قطاع الأعمال والأهلي أو المدني[٢].

في عصر الثورة المعرفية لم تعد مسؤولية العملية التنموية تقوم بمفردها الحكومة، فالتنمية المتوازنة والعادلة التي تلبي الحاجات الاقتصادية والاجتماعية تستلزم التحول للاقتصاد المعرفي وتجاوز نمط الإنتاج

---

(١) سعيفان د/سمير، **الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية**، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية بسورية، شباط ٢٠٠٩، ص٤٨.

(٢) علي د/نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة**، عالم المعرفة بالكويت عدد ٣٦٩، نوفمبر ٢٠٠٩، ص٣٣.

الريعي الذي يهيمن على الاقتصاد العربي، وقد أدى تحكم الدولة في النشاط الاقتصادي لنشوء ظاهرة رأسمالية الدولة، التي كرست من نمط الاقتصاد الريعي الذي هو ظل للاستبداد والفساد، وأضعف ذلك من نشوء لقطاع أعمال وطني مزدهر وخنق نشوء مجتمع مدني بسبب تسلط الدولة ومصادرتها للحريات الأساسية، وبالمقابل أدت هيمنة قطاع الأعمال في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق لنشوء ظاهرة الرأسمالية المتوحشة التي تمثلت في الأثرياء الجدد، والتي كرست من نمط الاقتصاد الريعي وما يتولد عنها من تفاوت وتهميش، بينما ظلت مؤسسات المجتمع المدني متأثرة بالبيئة السياسية، ومازال دور الحكومة والأسواق في التأثير والتحكم في النشاط الاقتصادي تتجاذبه الرؤى الاقتصادية ما بين موسع ومضيق.

أولاً: دور القطاع الحكومي: إن دور الحكومة في التأثير الاقتصادي مازال تتجاذبه الرؤى الاقتصادية، ما بين رؤية تدعو لتوسيع دور الحكومة في التأثير الاقتصادي، وما بين رؤية تدعو لتضييق دور الحكومة، وبغض النظر فإن أهم الوظائف الاقتصادية للحكومة هي[1]:

١. الوظيفة الأولى: **تخصيص الموارد** من خلال تأثير القرارات الحكومية على جانب الطلب والعرض في الأسواق، وقد نشأت هذه الوظيفة مع نشوء الدولة القومية التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية.
٢. الوظيفة الثانية: **إعادة توزيع الدخل** من خلال النظام الضريبي ونظام الإعانات، وقد نشأت هذه الوظيفة في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية بتأثير من المدرسة الكنزية.
٣. الوظيفة الثالثة: **تصحيح اختلالات السوق** من ضغوط تضخمية أو انكماشية، **و**المحافظة على الاستقرار في أداء النشاط الاقتصادي، وقد نشأت هذه الوظيفة بعد أحداث الكساد الكبير مابين عام ١٩٢٩-١٩٣٠.
٤. الوظيفة الرابعة: **تحفيز النمو الاقتصادي** لا سيما في حالة الدول النامية، حيث تقوم الحكومات بالقيام بخطة مجهود التنمية لإقامة مشاريع التنمية الأساسية مثل مشاريع البنية التحتية.

ولكن يمكن تلخيص مسؤولية الحكومة بالتزامها بدور التخطيط والرقابة الكفء والفعال على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دون تدخل مباشر، وتعتبر تلك الوظيفة من فروض الكفاية في السياسة الشرعية لأن «التخطيط الاقتصادي والاجتماعي يعتبر مطلباً شرعياً يتعين الأخذ به»[2].

---

(١) الفارس د/عبد الرزاق، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٨٦-٨٧.

(٢) النجار د.عبد الهادي، **الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، عالم المعرفة بالكويت، عدد/٦٣، بتاريخ مارس ١٩٨٣، ص١٦٩.

إن تضخم القطاع العام أدى لنشوء طبقة اجتماعية جديدة في العالم العربي سميت بالطبقة «الرأسمالية البيوقراطية»، وقد سيطرت تلك الطبقة على النشاط الاقتصادي للمجتمع، مما جعل الباحثين يطلقون عليها وصف الدولة الرأسمالية أو «ظاهرة رأسمالية الدولة»[١]. وتولد عنها نشاط اقتصادي ريعي غير إنتاجي، وتنامي لظاهرة الفساد، وقد كرس ذلك من نمط الإنتاج الريعي، وتميزت هذه الفترة بتضخم سكاني في المدن الرئيسية، نشأ بسبب هجرة الريف للمدينة، وتحولهم من العمل الزراعي إلى العمل الحكومي البيوقراطي، وهو ما سمي بظاهرة «رسملة الريف»[٢]، وألغيت جميع أشكال الحرية السياسية من حرية التعبير والتنظيم وغير ذلك، وتضخم الجهاز الأمني للدولة الذي هو الأداة الرئيسية للدولة في الرقابة على المواطنين والمجتمع، في مقابل ضمانة الدولة للحاجات الأساسية للأفراد، وما توفره الدولة من رواتب للطبقة البيوقراطية، «وقد رسملت الدولة علاقتها بالمواطن بما يشبه الأبوة الشرقية ترعاه وتعده بأن تقدم له ما يحتاج مقابل الطاعة والولاء وعدم الاحتجاج» [٣].

ولكن أدى إخفاق تجربة الأنظمة الشمولية لاسيما بعد التحولات السياسية الجذرية في العالم بانتهاء الحرب الباردة وسقوط نموذج الدولة الشمولية وهو الاتحاد السوفيتي لنشوء تجربة جديدة عرفتها الحالة العربية ما بين فترتي السبعينات والتسعينات فيما سمي بعصر « الانفتاح الاقتصادي»[٤]، حيث ظهرت الدولة الليبرالية المشوهة التي تميزت بانفتاح اقتصادي على الخارج وبإصلاحات اقتصادية للانتقال لاقتصاد السوق وللتصفية التدريجية لمؤسسات القطاع العام فيما عرف بالخصخصة، وللسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر، مع السماح بهامش ضيق من الحريات السياسية، وبإلغاء تدريجي للدور الاجتماعي للدولة، من خلال إلغاء الدولة دعمها للسلع الأساسية، لقد أحدث هذا التحول ما عرف بالليبرالية المتوحشة، حيث أدت النتيجة العملية للدولة الليبرالية المتوحشة لنشوء طبقة الأثرياء الجدد أو فئة رجال الأعمال الجدد المتولدة عن الانفتاح الاقتصادي بشراكة وتحالف مع طبقة كبار النظام الذين أسسوا لدولة النظام الشمولي

---

(١)عبد الفضيل د/محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١ لعام ١٩٨٨، ص١١٢.

(٢) سعيفان د/سمير، **الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية**، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية بسورية، شباط ٢٠٠٩، ص١٧.

(٣) سعيفان د/سمير، **الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية**، ص٢١.

(٤) الصاوي عبد الحافظ، **مصر في أحضان البزنس**، مقال منشور على موقع الجزيرة الإخباري في عام ٢٠١١.

في مرحلة الاستقلال، حيث تأسست «العلاقة بين رجال الأعمال والنظام فيما يعرف بتبادل المصالح»[1]، وهي أشبه ما تكون بزواج مصالح بين الثروة والسلطة، ولم يكتف رجال الأعمال الجدد بنفوذهم السياسي وتأثيرهم على صنع القرار، ولكنهم توجهوا أيضًا إلى الإعلام وامتلكوا الصحف والفضائيات. بينما تراجعت نسبة الطبقة الوسطى في المجتمع، والتي شهدت نمواً نسبياً في مرحلة الاستقلال، وتزايدت نسبة الطبقة الدنيا أو فئة محدودي الدخل مع توالي ضربات التضخم وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي.

إن الدولة الحديثة تحتاج لإصلاحات لتجاوز ما تركته تأثيرات الفترة الشمولية بعد الاستقلال، والفترة الليبرالية في عهد الانفتاح الاقتصادي للاستجابة للتحولات البنيوية في زمن العولمة، فالدولة الحديثة عليها أن تتخلى عن ظاهرة رأسمالية الدولة وتقوم بإصلاحات تحرر نفسها من الاستبداد والفساد العالق بها، وتتخلى الدولة عن لعب دور التاجر أو رجل الأعمال، والتي هي أحد تجليات ظاهرة رأسمالية الدولة، فقد أدى ذلك لطرد الاستثمارات وتهريب رؤوس الأموال بدل السعي لجذبها، وخلق ذلك أسواقاً سوداء بجوار الأسواق الرسمية الواقعة تحت إشراف الدولة، ونشوء الاحتكارات بدل تعزيز التنافسية.

وفي تقديري الشخصي لكي تقوم الحكومة بدورها الفعال في رسم سياسة اقتصادية رشيدة لابد أن يتولى زمامها أعضاء من فئة التكنوقراط الوطنيين وإبعاد لفئة العسكريين ورجال الأعمال الذين أنتجوا ظاهرة رأسمالية الدولة الريعية، وعلى فئة التكنوقراط إعادة تأهيل القطاع الحكومي ليكون متحرراً من الاستبداد والفساد، وخاضعاً للرقابة والمحاسبة، وتؤدي عملها بمهنية وشفافية، ولن يتاح ذلك كله إلا بتفعيل أدوات التمكين، وإعادة إنتاج دور حديث وإصلاحي للحكومة من خلال اعتبار الحكومة ليست أداة سلطة في يد الطبقة الحاكمة لقمع الطبقات الأخرى في المجتمع كما حدث في ظاهرة رأسمالية الدولة الريعية، بل أداة تخطيط ورقابة مهنية تتشارك مع قطاعي الخاص والأهلي في رسم سياسة اقتصادية اجتماعية في التحول للاقتصاد المعرفي.

ثانياً: دور السوق وقطاع الأعمال (الشركات): إن قطاع الأعمال أو القطاع الخاص أحد القطاعات الرئيسية للنهوض بتنمية حقيقية، لأن قطاع الأعمال هو من يملك المبادرات ويحولها لفعاليات اقتصادية في الأسواق، وقد ساهمت الولادة العسيرة والمشوهة للرأسمالية الصناعية في العالم العربي في خلق جوانب قصور

---

(١) الصاوي عبد الحافظ، **مصر في أحضان البزنس**. وحسب هذا المصدر فإن ما يؤكد على هذه الظاهرة ذيوع واشتهار عدة قضايا «فساد لرجال أعمال من المحسوبين على رجال السلطة كانت مثيرة للرأي العام، حيث كانوا من أعضاء الحزب الحاكم أو برلمانيين، أو وزراء، مثل قضية عبارة السلام، ونواب القروض، وتحريض رجل الأعمال هشام طلعت على قتل فنانة لبنانية» وقد أطلق الباحث عليها وصف «دولة رجال الأعمال».

وضعف كبيرة في قطاع الأعمال والشركات[1]، وقد تأخر نشوء قطاع أعمال وطني ناضج متولد عن الاقتصاد الصناعي، بسبب سياسة الاستملاك والتأميم وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي في فترة التحول للاقتصاد الصناعي مع حكومات ما بعد الاستقلال، التي كانت في أغلبها ذات نزعة شمولية وعسكرية.

وفي فترة الانفتاح الاقتصادي ظهرت طبقة لرجال الأعمال متولدة من الأنشطة الريعية، مثل تجار المقاولات والوكالات الأجنبية، والأعمال المصرفية، وتجار السمسرة والمضاربات في البورصات، وقد أطلق الاقتصاديون على تلك الفئة وصف «الرأسمالية الطفيلية»[2]، وقد ساهم ذلك في تكريس نمط الإنتاج الريعي وتباطؤ في التحول للاقتصاد الصناعي، فتضخم حجم الاقتصاد المرتبط بالقطاع المالي والسياحي والتجاري والعقاري وقطاع التسلية، على حساب الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بالاقتصاد المعرفي الذي هو نمط الإنتاج المتقدم في العالم بعد الثورة المعلوماتية، التي ظهرت بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة، هذا فضلاً عن القصور والتأخر في التكيف مع الاقتصاد الصناعي في فترة الاستعمار والاستقلال، مما جعل نسبة كبيرة من قطاع الأعمال ذات صفة غير وطنية وعائقاً في التحول الحقيقي للاقتصاد المعرفي الذي هو الشكل المتقدم لنمط الإنتاج في العالم، إن أهم أداة لتحقيق تنمية حقيقية توازن بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية هي إعادة تأهيل قطاع الأعمال ليكون مؤهلاً لدور إيجابي في تحقيق التنمية الحقيقية العادلة، ومن أهم الوسائل لتطوير قطاع الأعمال لتحقيق ذلك الهدف:

١) تأسيس تنظيمات تمثل قطاع الأعمال في المجتمع مثل جمعيات رجال الأعمال للقيام بدور الاتصال مع الحكومة والمؤسسة التشريعية للتعريف بالحاجات والتشريعات اللازمة لتطوير قطاع الأعمال وتفعيل دوره الإيجابي.

٢) رعاية الحكومة بشكل مهني رشيد بعيداً عن الفساد لقطاع أعمال حديث ومتطور، من خلال التشجيع على تحول الشركات العائلية الناجحة والمتميزة لشركات مساهمة، ومن خلال تحفيز الشركات على تبني الوسائل الحديثة المرتبطة بالاقتصاد المعرفي في تعاملها التجاري والتسويقي، وتحديث أصولها الإنتاجية المرتبطة بالبنية الإنتاجية للاقتصاد المعرفي.

---

(١) عبد الفضيل د/محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١ لعام ١٩٨٨، ص١٣٧.

(٢) عبد الفضيل د/محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص١٥٤.

٣) قيام الحكومة بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بأنشطة الاقتصاد المعرفي، كشركات البرمجة والشبكات والحواسيب وقواعد البيانات والالكترونيات للتحول لشركات كبيرة من خلال تقديم الخدمات التمويلية والإدارية لها.[١]

٤) قيام الحكومة وتنظيمات قطاع الأعمال على توجيه قطاع الأعمال للمنافسة ومكافحة الاحتكار وتطوير مواصفات الجودة من خلال وضع معايير قياسية وحث الشركات من خلال الأدوات الضريبية على الالتزام بها.

٥) إعادة هيكلة القطاع المالي والحكومي ليؤدي خدماته للمراجعين والعملاء من خلال أدوات الاقتصاد المعرفي.

٦) قيام الحكومة بتطوير أنظمة حماية الملكية الفكرية لتحفيز النشاط الإنتاجي للاقتصاد المعرفي.

٧) إقامة علاقات تعاون منظمة بين قطاع الأعمال ومراكز الأبحاث المرتبطة بالجامعات لتبادل المنفعة في التحديث والتطوير وزيادة المنافسة وتحسين الجودة.

ثالثاً: دور مؤسسات المجتمع المدني _الأهلي.

- **تعريف بمفهوم المجتمع المدني**

يعرف المجتمع المدني[٢] «بأنه جملة المؤسسات غير الحكومية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالمشاركة في صنع القرار والاستعداد للانتخابات مثل الأحزاب وهذا غرض سياسي، وكالدفاع عن المصالح الاقتصادية للأعضاء مثل النقابات وهذا غرض اقتصادي، وكنشر الوعي الثقافي مثل اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات والمنتديات الثقافية، وهذا غرض ثقافي، وكالمساعدات الإنسانية مثل جمعيات الإغاثة وجمعية الدفاع عن حقوق الطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والتوحد وهذا غرض اجتماعي. وبالتالي إن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية.

---

(١) نود الإشارة إلى أن كبرى شركات قطاع التقني مثل ميكروسوفت Microsoft وانتل Intel و أي بي أم IPM و أوركل Oracle وغوغل Google كانت في الأصل مشروعات صغيرة، ولكنها تلقت إعانات وتشجيع حكومي حتى تحولت لشركات عالمية، وهذا لا يعني إغفال الدور الإبداعي لمؤسسيها، ولكن الإعانات والدعم الحكومي ساهم في تطوير تلك الشركات، فعلى سبيل المثال كان لشركة ميكروسوفت منافس قوي وهي شركة ماكنتوش، وقد ساهم تبني الحكومة الأمريكية لبرمجيات ميكروسوفت في تعزيز قدرتها التنافسية. ونفس المثال مع شركة سامسونغ و إل جي الكوريتان التي ساهمت الإعانات والدعم الحكومي في تحولهما لشركات عالمية.

(٢) ياسر د/ صالح، **المجتمع المدني والديمقراطية**، بدون ذكر لدار النشر، ص٧و٨

وهناك من يعرف المجتمع المدني «بأنها مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، وتمثل مرحلة وسيطة بين المؤسسات التقليدية كالقبيلة والعشيرة والطائفة، ومؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها» [١].

ومن التعريفين السابقين يتبين أهم عناصر وخصائص المجتمع المدني:

العنصر الأول: **العمل المستقل** عن السلطة وعن هيمنة الدولة، لذا فمؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات غير حكومية تمثل المرحلة الوسيطة بين الدولة والفرد في المجتمعات الحديثة القائمة على أساس التعاقد.

العنصر الثاني: **مفهوم المدني** القائم على أساس المواطنة كرابطة تعاقدية، في مقابل التكوينات القائمة على الأساس القبلي أو الفئوي وهي التكوينات المتولدة من نمط المجتمعات التقليدية القائمة على القرابة أو الرابطة القومية أو الدينية، لذا فالمجتمع المدني ينشأ في المجتمعات القائمة على أساس التعاقد.

العنصر الثالث: **مفهوم المؤسسة** وهو يدل على التنظيم الهيكلي في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، لذا من المفترض ألا يتمتع رؤساء تلك المؤسسات بصلاحيات مطلقة غير معرضة للرقابة والمساءلة.

العنصر الثالث: **العمل التطوعي** لتحقيق غرض أو هدف ما تعلن عنه المؤسسة، لذا من المفترض أن تنشأ تلك المؤسسات ضمن دول تسمح بحرية التنظيم والمبادرة وتسمح بحرية التعبير.

- **أزمة المجتمع المدني في العالم العربي.**

إن المجتمع المدني حتى ينضج ويتطور لابد من توفر شروط موضوعية وأهمها «ألا يكون هناك مصادرة للحريات الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية التنظيم» [٢]، ولكن الأنظمة التسلطية لا سيما ذات النزعة الشمولية منها التي سادت في مرحلة ما بعد الاستقلال في البلاد العربية ساهمت في إضعاف وقمع دور المجتمع المدني وتحويل مؤسساته لقطاع حكومي كالنقابات والأحزاب التي يتولى إدارتها أشخاص لهم ارتباط بجهاز الدولة، لقد تعرض المجتمع المدني لحرمان من فرص نضوجه، حيث صارت مؤسسات المجتمع المدني الشكلية إما خاضعة لمؤسسات الدولة، أو تابعة لمؤسسات المجتمع التقليدية كالقبيلة والطائفة وهذه الظاهرة تم التعبير عنها فيما سمي بأزمة المجتمع المدني في البلاد النامية ومنها الدول العربية التي تخضع لتصنيفها، وأحد أهم أسباب تراجع دور مؤسسات المجتمع المدني مقارنةً بمؤسسات المجتمع التقليدي

---

(١) د/ صالح ياسر، **المجتمع المدني والديمقراطية**، ص٨.

(٢) مجموعة من الباحثين، **المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط/١، لعام ٢٠٠٤، ص١٢٧.

كالعشائر والطوائف، هو في قدرة تلك الأخيرة في حماية الأفراد وتوفير الأمن لهم أفضل من مؤسسات المجتمع المدني[١].

تكمن أهمية المجتمع المدني في أنه يعتبر أداة تعبر عن التغيير الاجتماعي، وأداة رقابة ومحاسبة للدولة إذا كان تعمل باستقلالية ومهنية، وتعتبر أحد العناصر الثلاثية للتطور الحضاري في أي مجتمع، وهذه الثلاثية «تتضمن المجتمع المدني، وحقوق الإنسان، والديمقراطية»، وقد كان المجتمع المدني أداة التغيير في محاربة تسلط واستبداد الأنظمة الشمولية التي سادت في أوربا الشرقية، ثم تطوير الحياة السياسية بعد سقوط تلك الأنظمة بعد سقوط جدار برلين[٢].

ومع ذلك يجب الحذر في عدم المبالغة بدور المجتمع المدني في بعض البلاد النامية كتعويض عن غياب المجتمع بحد ذاته، فهنا يبرز حالة إعادة إنتاج تشكيلات المجتمع المتناقضة في أشكال مؤسسات المجتمع المدني، فتتحول بذلك الأحزاب والجمعيات لواجهات للصراع بدل أن تكون أدوات للمحاسبة والرقابة.

المطلب الثالث: تفعيل مؤسسات وأدوات التمويل الإسلامي في تحفيز الاقتصاد وتوجيه الموارد للقطاعات الإنتاجية.

- **نظام التمويل في الاقتصاد الإسلامي:**

النظام التمويلي يعتبر الأداة الرئيسية للتنفيذ العملي لأي برنامج اقتصادي، وذلك من خلال قدرة المؤسسات التمويلية على توجيه الموارد والتدفقات النقدية للقطاعات والجهات المستهدفة، ولحسن الحظ فإن الاقتصاد ذو المرجعية الإسلامية يتوفر فيه حالياً نظام تمويلي يعتبر عالمياً جيداً، فحسب تقديرات عام ٢٠٠٥ ل ٣٠٠ مؤسسة تمويلية إسلامية، «قدرت قيمة أصولها التي تديرها ما بين ٧٠٠ بليون إلى تريليون دولار أمريكي»[٣]، وقد قدر «معدل النمو السنوي لتلك

---

(١) مجموعة من الباحثين، **المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، ص٢٦٨.

(٢) ياسر د/ صالح، **المجتمع المدني والديمقراطية**، ص٣٥.

(٣) ترجمة للنص التالي: more than ٣٠٠ institutions were managing asset around ٧٠٠ billion to one trillion.

Source**: Islamic Financial Services Industry Development**, Published by Islamic Development Bank, Jeddah, ٢٠٠٧,P.٧.

الأصول ما بين ١٠% إلى ١٥%، وهذا يعني توقع وصول قيمة أصول تلك المؤسسات إلى ١,٤ تريليون في عام ٢٠١٠، ثم ٢,٨ تريليون في٢٠١٥ »[١].

وقد تكاثرت مؤسسات التمويل الإسلامية إما بعمليات النشوء والتأسيس، أو بسبب عمليات الاندماج أو عمليات استحواذ مجموعات استثمارية على أسهم بنوك تجارية، ثم إعادة هيكلتها لتصبح مؤسسة تمويلية إسلامية، أو من خلال إعلان البنوك التجارية تحوله لمصرف إسلامي، و في منطقة الخليج العربي لوحدها قدرت دراسات «أن تتحول في عام ٢٠١٥ أكثر من نصف البنوك التجارية فيها لتصبح مؤسسات تمويل إسلامية»[٢]، وقد قامت عدة بنوك تجارية بفتح حسابات خاصة لديها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومنها بنوك أجنبية فيما يطلق عليه وصف (Islamic window)، ورغم ذلك التكاثر العددي للمؤسسات الإسلامية، وتوفر أصول مالية وسيولة مرتفعة نسبياً إلا أن دورها في تأصيل الرؤية الإسلامية في الاقتصاد بقيت محدودة، بسبب كونها مؤسسات متكيفة مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي، الذي يكرس التبعية للمركز الرأسمالي، ويغذي الأنشطة الاقتصادية الريعية الاستهلاكية، وقد عبر عن ذلك صراحة خبراء بنك التنمية الإسلامي الذي اعتبروا «أن التوجه الأخلاقي لتلك المؤسسات يجعل من المتوقع تخصيصها لموارد مالية أكبر للجوانب ذات المسؤولية الاجتماعية».

Ethical consideration are also expected to reallocate financial resources to more socially responsible.[٣]

إن أحد الاعتقادات الخاطئة التي ربما أساءت للاقتصاد المستمد من الرؤية الإسلامية اختزاله بتجربة ما يسمى بالمصارف الإسلامية، وهي وان كانت تجربة فيها كثير من الايجابيات، إلا أنها في حقيقتها بنوك تجارية متكيفة مع بيئة الاقتصاد الرأسمالي لديها أنظمة خاصة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يمكن اختزال المفهوم الإسلامي للاقتصاد باستبعاد المعاملات الربوية فقط،

---

(١) ترجمة للنص التالي: Average annual growth rate of IFSI asset during the ١٩٩٥-٢٠٠٤ period is estimated to have been ١٠-١٥%. Assuming that IFSI asset were worth ٧٠٠ billion in ٢٠٠٥

Source: **Islamic Financial Services Industry Development**, by Islamic Development Bank, P.٨.

(٢) ترجمة للنص التالي: By ٢٠١٥ more than half of financial services provided are expected to become Shariah compliant in gulf region.

Source: **Islamic Financial Services Industry Development**, by Islamic Development Bank, P.٨.

(٣) **Islamic Financial Services Industry Development**, by Islamic Development Bank, P.١٨.

لأن الاقتصاد الإسلامي نابع من المقاصد الشرعية، وللأسف فإن بعض تلك البنوك وظفت وصف الإسلامي لغرض دعائي في جذب ودائع المستثمرين، ومعظم تلك البنوك يعتمد «أساليب وطرق عمل تجارية وفنية ومؤسسة على أساس فني واقتصادي بعيداً عن العاطفة والغيرة الدينية»[1]، فقد تم إعادة إنتاج تجربة المصارف الإسلامية في النظام الرأسمالي لتتكيف مع متطلباته رغم أن معظم متطلباته تلك مناقضة ومخالفة للرؤية الإسلامية النابعة من مقاصد الشريعة في تحقيق نموذج اقتصادي متقدم يتجاوز نمط الاقتصاد الريعي الاستهلاكي الذي تكرسه الرأسمالية المطبقة في البلاد العربية والنامية، والانتقال لنمط الاقتصاد المعرفي على أساس اجتماعي، فقد توجهت معظم موارد تلك المصارف التي تدعى بالإسلامية لتغذية القطاعات الخدمية والاستهلاكية الهامشية.

إن المصارف الإسلامية تتميز «بوجود فائض سيولة عالية من الودائع قصيرة الأجل، لم تتمكن البنوك الإسلامية من تحويل هذه السيولة إلى تمويلات متوسطة وطويلة الأجل، مما جعل نسبة السيولة عالية جداً في البنوك الإسلامية»[2]، ويعود سبب تعطيل قدرة توظيف السيولة لدى المصارف الإسلامية كونها تستخدم أدوات إسلامية لغايات الاقتصاد الرأسمالي، وليس لغايات الاقتصاد الإسلامي النابعة من المقاصد الشرعية، التي تجعل المصالح من رتبة الضروريات والحاجيات ذات الأولوية وواجبة التحصيل والحفظ حتى لو تعارض ذلك مع مصالح أقل منها رتبة وأهمية، فبينما يتم التركيز في الاقتصاد الرأسمالي على تكريس نمط الاقتصاد الريعي، والانحياز لمصالح الأقلية المنتفعة من السيطرة على آلية توزيع الثروة والسلطة، وتحويلها لفائض ثرواتها للمركز الرأسمالي، بالمقابل نجد أن الاقتصاد الإسلامي المنبثق من المقاصد الشرعية ينحاز لمصالح الأمة والجماعة، وهذا يستلزم أن توجه ما يسمى بالمصارف الإسلامية سيولتها لتمويل مشاريع قطاعات الأمن الغذائي والمائي، ومشاريع الاقتصاد المعرفي، ومشاريع الموارد البشرية، ومشاريع البنية التحتية، ومشاريع خدمات الصحة والتعليم، والقطاعات العينية التي تمتص البطالة وتنعش الاقتصاد كالقطاع الصناعي والزراعي، بينما توجيه المصارف التي تدعى لأسباب تسويقية بالإسلامية سيولتها لتمويلات قصيرة الأجل وغالبها مرتبط بالنزعة الاستهلاكية التي تغذي التضخم

---

(١) فخري حسين وآخرون، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، إصدار البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط.٢، لعام ٢٠٠٢، ص١٨.

(٢) علي د/أحمد محمد، **دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية**، إصدار البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/٣، لعام ٢٠٠١، ص١٣.

كـشراء الـسيارات، وتمويـل المـستوردات، وبعـض تلـك البنـوك يمـول حفـلات الأعـراس والـرحلات الـسياحية وشـراء الأثـاث والمنـازل الفـاخرة، وبعـضها يمـول صـفقات شـراء الأوراق الماليـة، كـشراء الأسـهم التـي تتوافـق مـع الـشريعة الإسـلامية، بينمـا تبقـى أحيـاء العـشوائيات تـرزح فـي فقـر مـدقع ينقـصها الحـد الأدنـى مـن مـستوى المعيـشة المناسـب للبـشر، فـالبنوك الإسـلامية تقـوم «بـالتركيز علـى التمـويلات قـصيرة الأجـل ذات العائـد الـسريع، ممـا حـرم القطاعـات الإنمائيـة المختلفـة مـن زراعـة وصـناعة مـن تلـك الأمـوال، ويمكـن تبريـر هـذا الوضـع فـي بدايـة تكـوين وإنـشاء هـذه البنـوك، لكـن يصعب تبريرها بعد بلوغ هذه البنوك سن الرشد»[1].

وللإنـصاف فـبعض تلـك البنـوك واجـه قيـوداً ومـضايقات فـي أداء عملـه وتوسـيع نـشاطه، بـسبب طبيعـة بعـض الأنظمـة الـسياسية فـي تحسـسها مـن كـل مؤسـسة ذات مرجعيـة إسـلامية، «يمكـن القـول أن هنـاك مـن الـصعوبات التـي واجهـت البنـوك الإسـلامية، ومـن ذلـك وجودهـا فـي أوضـاع اقتـصادية وإداريـة وقانونيـة قـد لا تكـون مقيـدة بأحكـام الـشرعية، وأنهـا أتـت بممارسـات جديـدة لـم يعهـدها العمـلاء، كـل ذلـك أدى إلـى قيـام البنـوك الإسـلامية خـلال هـذه فتـرة، بتوجيـه أغلـب اسـتثماراتها إلـى المرابحـة لـسرعة تـسييلها ووضـوح التـدفق النقـدي والعائـد»[2]، وقـد وظفـت أداة المرابحـة[3] بـسبب تكيفهـا مـع

---

(١) علي د/أحمد محمد، **دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية**، ص١٤.

(٢)علي د/أحمد محمد، **دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية**، ص١٤.

(٣) **المرابحة:** هو «نوع من عقود الأمانة حيث يتفق البائع مع المشتري على بيع سلعة ما على أن يبين له تكلفتها و يضيف إليها نسبة ربح متفق عليها»، وسمي بيع أمانة لأن البائع يصرح للمشتري بتكلفة العين المباعة، والذي يجري في المصارف الإسلامية حالياً يسمى ببيع **المرابحة للآمر بالشراء**، حيث يتفق المصرف مع العميل على السلعة التي يرغب في شرائها مقابل وعد من العميل بالالتزام بشرائها إذا تم إحضارها، وهذه تسمى بالمواعدة، وعندما يقوم المصرف الإسلامي بإحضار السلعة المتفق على مواصفاتها أو عينها يتم إجراء عملية البيع على أساس المواعدة التي جرت مسبقاً بين العميل والمصرف، ويتم تحديد ثمنها على أساس بيع المرابحة، تكلفة السلعة مضافاً لها الربح المتفق عليه، بالنسبة لبيع المرابحة فقد أجازه الفقهاء قديماً، بينما أثار إجراء بيع المرابحة على أساس المواعدة جدلاً فقهياً، من حيث كونه ملزماً، وقد صدر قرار من مجمع الفقه الإسلامي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم ١٥٧ (١٧/٦)، في دورته السابعة عشرة بعمان بتاريخ حزيران (يونيو) ٢٠٠٦م، نص على ما يلي: «الأصل في المواعدة من الطرفين أنها ملزمة ديانة، وليست ملزمة قضاءً»، ثم نص ففي الفقرة الثالثة: «في الحالات التي لا يمكن فيها إنجاز عقد البيع لعدم وجود المبيع في ملك البائع مع وجود حاجة عامة لإلزام كل من الطرفين ، فإنه يجوز أن تجعل المواعدة ملزمة للطرفين إما بتقنين من الحكومة، وإما باتفاق الطرفين على نصّ في الاتفاقية يجعل المواعدة ملزمة للطرفين»، ثم نص ففي الفقرة الخامسة: «إذا تخلّف أحد طرفي المواعدة، في الحالات المذكورة في البند ثالثاً عما وعدَ به، فإنه يُجبر قضاءً على إنجاز العقد، أو تحمّل الضرر الفعلي الحقيقي الذي لحق الطرف الآخر بسبب تخلفه عن وعده».

التمويلات قصيرة الأجل أكثر من غيرها في تمويلات استهلاكية مثل شراء السيارات والأسهم والصكوك ورحلات السفر والسياحة، وتمويلات تغذي الاقتصاد الريعي مثل تمويل المستوردات والتي تعتبر المرابحة أنسب صيغة لها، وفي « دراسة ل ١٧٦ مؤسسة تمويلية سجلت أداة المرابحة الأداة التمويلية الأكثر توظيفاً لإجمالي التمويلات، فقد بلغت ٣٧% في ١٩٩٧، و٤٠% في ١٩٩٦، بينما الأدوات الأخرى كالمضاربة[١] سجلت ٦%، والإجارة[٢] ٩%، والمشاركة[٣] ١٩%»[٤]. وحسب بيانات نفس الدراسة التي أجريت في عام ١٩٩٧ «فقد تبين من تحليل التمويل القطاعي لتلك المصارف، أن القطاع التجاري سجل ٣٢%، والزراعي ٦%، والعقارات

---

(١) **المضاربة:** «هي أن يدفع المالك إلى العامل مالاً ليتجر فيه، ويكون الربح مشتركاً بينهما بسب ما شرطا»، راجع: د/وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته ج٤**، ص/٨٣٦. وهناك تعريف آخر قريب من الأول وهو «دفع مال معين معلوم لمن يتجر فيه بجزء مشاع معلوم له من ربحه». راجع: د/نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص/٣١٢.

(٢) **الإجارة:** هي «كل عقد وارد على استيفاء منفعة معلومة ومباحة شرعاً بعوض»، وهي تنقسم إلى إجارة أعيان ويشترط فيها بقاء العين عند استيفاء المنفعة منها مثل استئجار عقار أو سيارة، وإجارة أعمال مثل استئجار خياط أو بناء أو نجار، وهناك نوع ثالث قال به الجمهور دون الأحناف وهي إجارة الذمة، وهي الإجارة الواردة على منفعة موصوفة بالذمة، والمقصود هنا الإجارة التمويلية وهي نوعان أولهما الإجارة التشغيلية، وهي تختص عن عموم إجارة الأعيان بأنها تعتمد على طلب عميل لجهة مستثمرة الحصول على أصل كآلة أو عقار، فتقوم الجهة المستثمرة بشراء الأصل حسب المواصفات التي طلبها العميل ثم تؤجرها له بأجرة مقسمة على أقساط تكون عادةً أعلى من أجر المثل لتقابل تكلفة الأصل مضافاً إليه نسبة الربح، وغالباً ما تكون مدة الإيجار تساوي فترة العمر الإنتاجي للعين المستأجرة، وثانيها **الإيجار التمليكي**، وهي تأجير أصل إلى مستأجر بأجرة تقابل تكلفة الأصل ونسبة الربح، ويجب تحديد طريقة تمليك العين للمستأجر بوثيقة مستقلة عن عقد الإجارة، تجنباً للوقوع في بيع البيعتين في بيعة، لما فيه من غرر وجهالة، وتكون بإحدى الطرق التالية: وعد بالبيع ملزم يقتضي بيع المؤجر الأصل للمستأجر بعد سداده للقسط الأخير بسعر السوق بتاريخه، أو بشرط الهبة معلق على سداد القسط الاخير في العقد الأصلي، ويختلف الإيجار التشغيلي عن التمليكي بأنّ الأصل يبقى في ملك المؤجر، بينما في التمليكي ينتهي بتملك المستأجر للأصل، وبذلك يختلف عقد الإجارة التمليكي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية عن الإيجار التمليكي التجاري، حيث يتم بيع الأصل بنفس العقد الأول وبسعر محدد مسبقاً. ينظر: د/وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر بدمشق، الطبعة السابعة لعام ٢٠٠٦، ص/٣٩٤ وما بعدها. شبير د/ محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، دار النفائس بالأردن، ط/٣، لعام ٢٠٠٣، ص٣٢٧. **المعيار الشرعي رقم ٩** الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية بالبحرين.

(٣) **المشاركة:** هي عقد شراكة خاص لأغراض التمويل يسمى بالمشاركة المتناقصة، وحسب قرار المجمع الفقهي الإسلامي بجدة قرار رقم ١٣٦ (١٥/٢)، في دورته ١٥، بتاريخ آذار ٢٠٠٤ نص على تعريفه على النحو التالي: «المشاركة المتناقصة: معاملة جديدة تتضمن شركة بين طرفين في مشروع ذي دخل يتعهد فيها أحدهما بشراء حصة الطرف الآخر تدريجاً، سواء كان الشراء من حصة الطرف المشتري في الدخل أم من موارد أخرى».

(٤) د/محمد عمر وطارق خان، **الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية**، إصدار بنك التنمية الإسلامية بجدة، الطبعة الأولى لعام ٢٠٠٠، ص١٧.

١٦%، والصناعي ١٧%»[١]، وهذه البيانات تفصح بنفسها عن سوء في تخصيص الموارد التي تعاني منه المصارف الإسلامية التي من المفترض أن تكون الأداة التنفيذية للرؤية الإسلامية، فالقطاع الذي يتطلب حسب أهميته النسبية من منظور المقاصد الشرعية توجيه التمويلات القطاع الزراعي بسبب علاقته المباشرة بالأمن الغذائي، وعلاقته بمحاربة الفقر في المناطق الريفية، لم يتجاوز ٦%، بينما القطاع التجاري وهو قطاع له علاقة بالتوزيع والتبادل أي أنه وسيط وليس قطاعا إنتاجيا، تضخمت السيولة الموجه له لتبلغ ما يقارب الثلث، فمن المفروض أن قطاع التجارة تابع للقطاعات الإنتاجية التي تعتمد عليه في التبادل والتوزيع، لكن نمو التمويلات الموجهة إليه بما يتجاوز ما يوجه للاقتصاد الإنتاجي الأساسي دليل على أنها تمويلات تغذي النزعة الاستهلاكية غير الرشيدة المسببة للتضخم.

ولكن يجب ألا نتناسى الجوانب الايجابية لنشوء مؤسسات النظام التمويلي الإسلامي، فقد لاحظ الباحثون تطوراً متدرجاً لنشوء مؤسسات اقتصادية بمرجعية إسلامية كان بذرتها نشوء المصارف الإسلامية، ففي عام ١٩٧٥ تأسس أول مصرف إسلامي[٢]، وهو بنك دبي الإسلامي عام ١٩٧٧، وقد كانت تجربة جريئة، وقد تم تطوير أداة المرابحة لتكون الأداة الرئيسية للخدمات المصرفية، وبعد تطوير أداة التأمين التكافلي تمييزاً له عن التأمين التجاري نشأت مؤسسات التأمين التكافلي التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي فترة الثمانينات تتابع ظهور المصارف الإسلامية مثل بنك فيصل الإسلامي في مصر والسودان، وبنك الأردن الإسلامي وبنك التمويل الكويت والبنك الإسلامي في ماليزيا.

ثم تلتها **المرحلة الثانية** بظهور **المجموعات الاستثمارية** الضخمة التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد بدأ ذلك مع ظهور لمجموعة البركة الاقتصادية في البحرين ومجموعة الراجحي في المملكة السعودية، وذلك بتطوير أداة المضاربة لتصبح الأداة الاستثمارية الفاعلة[٣].

ثم تلت ذلك المرحلة الثالثة الجريئة بتأسيس مصارف تمويلية متخصصة في مجال التنمية مثل بنك التنمية الإسلامي الذي مقره في جدة.

---

(١) د/محمد عمر شابرا وطارق خان، **الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية**، ص١٧.

(٢) **Islamic Financial Services Industry Development**, Islamic Development Bank, Jeddah, ٢٠٠٧,P.٣.

(٣) **Islamic Financial Services Industry Development**, Published by Islamic Development Bank, ,P.٤.

ثـم تلـت ذلـك **المرحلـــة الرابعـــة** فـي فتـرة التـسعينات، فقـد حقـق الاقتـصاد ذو المرجعيـة الإسـلامية إنجـازاً عنـدما وصـل تـأثيره للـسياسة الماليـة للحكومـات، وذلـك بعـد تطـوير أداة الـصكوك، وقـد سـاعد تطـوير أداة الـصكوك فـي تـأثير الاقتـصاد ذي المرجعيـة الإسـلامية علـى أسـواق رأس المـال، فنـشأت أسواق متخصصة بتداول الصكوك والأسهم الإسلامية.

ومـازال هنـاك طمـوح أكبـر أن يتوسـع نطـاق الامتـداد الرؤيـة الإسـلامية ليـصل إلـى الـسياسة النقديـة للحكومـات، وأهـم تلـك الإجـراءات أسـلمة أدوات الـسياسة النقديـة التـي أشـرنا إليهـا سـابقاً، وذلـك باسـتبدال أداة الفائـدة بـأداة تـسعير ربـح أداة المرابحـة والمـضاربة، ثـم الانتقـال إلـى الخطـوة الطموحـة الأساسـية أن يـصل امتـداد الرؤيـة الإسـلامية للتـأثير علـى الـسياسة الاقتـصادية[1]، فيؤسـس لنظـام اقتـصادي اجتمـاعي إسـلامي (Socio economic) يـزاوج بـين الثنائيـات، بـين ثنائيـة الـضرورات الاقتـصادية فـي هـدف زيـادة الـدخل والنمـو، والمتطلبـات الاجتماعيـة فـي هـدف تقلـيص التفـاوت والفقـر، وبـين ثنائيـة الحاجـات الفرديـة (Individualism) مثـل الاعتـراف بـضرورة احتـرام الملكيـة الفرديـة، والحاجـات الاجتماعيـة (Socialism)، مثـل تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة والتمكـين والاستدامة.

ممـا سـبق نلاحـظ أن الاقتـصاد الإسـلامي يملـك بنيـة تحتيـة لإدارة النـشاط الاقتـصادي تتمثـل فـي نمـو أصـول وتوسـع أعـداد مؤسـسات التمويـل الإسـلامية، رغـم بعـض العيـوب القادحـة لأداء تلـك المؤسـسات كمـا أشـرنا إليـه سـابقاً فهـي تعتبـر الأداة الفعالـة لتطبيـق سياسـة اقتـصادية مـن المنظـور الإسـلامي، الـذي يـستهدف انتقـال اقتـصاديات المجتمعـات الإسـلامية لبنيـة الاقتـصاد الإنتـاجي المتطـور علـى أسـاس اجتمـاعي، يحقـق المقاصـد الـشرعية، وبعـد الحـديث عـن مؤسـسات التمويـل الإسـلامية لابـد مـن الإشـارة باقتـضاب للجانـب الثـاني للنظـام التمـويلي الإسـلامي وهـو أدوات التمويـل الإسلامية.

- **أدوات التمويل في النظام الإسلامي.**

إن الـشريعة الإسـلامية تعتبـر القـرض عقـد رفـق وإحـسان ولـيس عقـد تمويـل واسـتثمار، وبالتـالي فالفائـدة والربـا وهـو قيمـة العائـد علـى رأس المـال فـي الاقتـصاد الـسائد عالميـاً مرفـوض فـي الـشريعة

---

(١) **السياسة الاقتصادية:** « الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بقصد التأثير في الأنشطة الاقتصادية للمجتمع، وتحمل مدلولات كثيرة، فهي قد تعني الأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها، كما قد تعني أيضاً الأساليب المتبعة لتحقيق هذه الأهداف». مصدر: **السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي**، مجموعة من الباحثين، إصدار بنك التنمية الإسلامي بجدة، لعام ١٩٩١، ص٣١.

الإسلامية، والبديل عنه هو حافز الربح، ويمتاز حافز الربح بتنوع أشكال أدوات التمويل المنتجة له، وهو الأمر الذي يتيح الفرصة لانتقاء الأداة الأكثر ملاءمة، ف«صيغ التمويل المباح تختلف عن بعضها اختلافات تتعلق بدرجة السلطة التي يتمتع بها الطرف المتصرف بالمال والحقوق والالتزامات المترتبة عليه»[١]، وأهم أنواع التمويل ما يسمى التمويل المالي Financial Credit وهي (التي تتضاءل فيها سلطة رب المال بحيث يترك القرار الإداري للطرف الآخر، والنوع الثاني يسمى التمويل التجاري Commercial Credit وهي «التي تتوسع فيها سلطة (أي سلطة رب المال) بحيث يتمتع بكل صفات التاجر المعروفة»[٢]، حيث يقوم رب المال باتخاذ القرار الاستثماري، وتحمل مخاطر الملكية من هلاك أو عيب، وتحمل مصاريف الملكية من تخزين وشحن وصيانة وتركيب.

ومن أدوات التمويل الإسلامية من النوع المالي المضاربة والمزارعة[٣] والمساقاة[٤]، وجميع تلك الأدوات تشترك بأنها «قائمة على استثمار مال الغير لقاء حصة من نتيجة الاستثمار»[٥]، وأهم ما يميزها أن رب المال لا يتدخل في الإدارة، ويضمن مدير الاستثمار رأس المال في حالة تقصيره أو عدم بذله العناية اللازمة بحسب العرف، كما أن نسبة الربح والخسارة يجب أن تكون محددة بنسبة شائعة، أما تحديد الربح بقدر معين من المال فهو حرام لأنه شكل من أشكال الاحتيال للوقوع في القرض بفائدة، فرأس المال يصبح أصل القرض، والربح المقدر سلفاً يصبح قيمة الفائدة، وباختصار فإن أدوات التمويل المالي تحقق الفصل بين الملكية والإدارة.

---

(١) القحف د/منذر، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي**، إصدار بنك التنمية الإسلامي بجدة، الطبعة الثالثة، لعام ٢٠٠٤، ص١٢.

(٢) القحف د/منذر، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي**، ص١٣.

(٣) **المزارعة:** هي «اتفاق بين صاحب أرض وبين مزارع، على أن يزرع المزارع الأرض ليعمل عليها بجزء مشاع معلوم من ناتج الأرض». راجع: د/نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، لعام ١٩٩٥، ص٣٠٤.

(٤) **المساقاة:** هي «اتفاق على أن يقوم شخص على سقي شجر مثمر كالنخيل والكرم ويكون له حصة مشاعة معلوم من غلة الثمر». راجع: د/نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص٣٠٥.

(٥)القحف د/منذر، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي**، ص١٥.

ومن أهم أدوات التمويل من النوع التجاري المرابحة والسلم والاستصناع[١] والبيع بالتقسيط[٢] والإيجار التمويلي المنتهي بالبيع، وقد يكون موضوع الاستثمار عينا أو منفعة، ويستحق المستثمر الربح باستلام الطرف الثاني العين أو استيفائه للمنفعة، وتنتقل مخاطر الملكية باستلام الطرف الثاني العين، وإذا دخل الثمن في ذمة الطرف الثاني لا تجوز أي زيادة عليه، حتى لو تأخر في السداد، لأن هذه الزيادة هي زيادة ربوية محرمة[٣].

ومن أدوات التمويل المشاركة، حيث يشترك طرفان فأكثر في المال والإدارة وفق نسبة ربح وخسارة محددة بحصة شائعة من رأس المال، ويجب أن تتضمن المشاركة معنى الوكالة، بحيث يكون كل طرف يتصرف بمال المشاركة على أساس أنه أصيل في ماله ووكيل في مال غيره، وإذا لم يتحقق هذا المعنى لم تصح المشاركة، وقد يضاف لمعنى الوكالة معنى الكفالة، وذلك عندما يضمن كل طرف تصرفات الطرف الآخر، ومن أنواع المشاركة المعاصرة ما يسمى بالمشاركة المتناقصة[٤]، حيث يتضمن وعدا بأن يبيع أحد الشركاء حصته للطرف الآخر بسعر السوق يوم تاريخ البيع.

---

(١) **الاستصناع:** هو «عقد وارد على سلعةٍ مصنوعةٍ موصوفةٍ بالذمة، مثل التعاقد على صناعة طائرة أو سفينة أو تشييد المباني»، والاستصناع يشبه السلم في أنّ المعقود عليه في كليهما موصوف بالذمة غير موجود عند التعاقد، وليس عيناً قائمةً تتعين بالتعيين، ولكنه يختلف عن السلم في أنّ المعقود عليه مصنوع عند البائع يتدرج في وجوده، وليس عيناً بالذمة كما في السلم، والاستصناع يشبه إجارة الأعمال من حيث أنّ كليهما يتضمن عملاً لإنشاء السلعة، ولكن يختلف عن الإجارة في أنّ مواد وستلزمات الصنع تكون من عند البائع، بينما في الإجارة تكون من عند المشتري أو المستأجر، وقد ميّز الاستصناع عن غيره من العقود المسماة فقهاء الأحناف خلافاً لبقية الفقهاء الذين ألحقوا الاستصناع بالسلم وشروطه، والتكييف الحالي للاستصناع أنه عقد ملزم للطرفين إذا توافرت فيه شروطه، وهي: بيان جنس الشيء المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة ومعلومية الثمن وتحديد الأجل إن وجد. ويثبت للمستصنع الخيار إذا جاء المصنوع مخالفاً للمواصفات المشروطة، وهذا رأي أبو يوسف من الأحناف. راجع: د/أنس الزرقا، **عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، لعام ١٤٢٠ هجرية، ص/١٧-١٨-١٩.

(٢) **بيع التقسيط** هو «بيع يتفق فيه على تعجيل تسليم المبيع وتأجيل سداد الثمن كله أو بعضه على شكل أقساط محددة لآجال معلومة». راجع: د/نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص/١٢٣.

(٣) القحف د/منذر، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي**، ص٣٤.

والنظـام التمـويلي الإسـلامي لا يقتـصر تميـزه فـي تنـوع أدوات التمويـل، بـل يتميـز بـأن لديـه تنوعـا فـي أدوات الحـد مـن مخـاطر الاسـتثمار ولكـن مـن منظـور شـرعي ولـيس ربويـا، مثـل أداة الكفالـة[١] (Guarantee)، وأداة الـــرهن[٢] (Collateral) أي أخـــذ ضـــمان بقيمـــة الائتمـــان، وأداة شـــرط الـضمان[٣]، ولكـن بـضوابطها الـشرعية التـي تمنـع مـن توظيـف تلـك الأدوات فـي الاحتيـال للوقـوع فـي الربا.

ممـا سـبق نلاحـظ أن النظـام التمـويلي الإسـلامي يتميـز بتعـدد أشـكال أدواتـه، وبالتـالي ملاءمتهـا لجميـع أوجـه الوظـائف التمويليـة تقريبـاً، لـذلك يقـع علـى عـاتق النظـام التمـويلي الإسـلامي المتحـرر مـن الربـا تفعيـل أدوات التمويـل الإسـلامية بأشـكالها ولـيس الاقتـصار علـى أداة المرابحـة، والتركيـز علـى تمـويلات القطاعـات الإنتاجيـة، وهـذا التنـوع فـي الأشـكال والتعـدد فـي الوظـائف التمويليـة يجعـل أدوات التمويـل الإسـلامي وسـيلةً مثاليـة لتوظيفهـا فـي إنجـاح تطبيـق سياسـة اقتـصادية إسـلامية، بـدل توظيـف تلـك الأدوات لتتكيـف مـع الاقتـصاد الرأسـمالي، وبالتـالي تفقـد كثيـراً مـن معانيهـا ومقاصـدها الشرعية.

- **توظيف الموارد المالية للتحفيز وإنعاش الاقتصادي، وتوجيهها للقطاعات الإنتاجية.**

إن التحفيـز الاقتـصادي يعتبـر مـن المـصالح الـضرورية، لأنـه يـؤدي لتحـسين معـدلات الـدخل والنمـو ومكافحـة البطالـة، ولـن يتحقـق ذلـك إلا بالـدفع بعجلـة الإنتـاج، وكمـا أشـرنا سـابقاً فالـدول العربيـة علـى الأخـص تحتـاج لبـرامج تحفيـز اقتـصادية علـى أسـس سـليمة وعاجلـة لامتـصاص معـدلات البطالـة المرشـحة للتـصاعد بـسبب ارتفـاع نـسبة النمـو الـسكاني ومعـدل الفتـوة التـي تعتبـر

---

(١) **الكفالة:** «ضم ذمة الكفيل لذمة الأصيل (المدين) في التزام دين، ولصاحب الحق أو الدائن استيفاء حقه من شاء منهما»، راجع: د/نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص٢٨٧. ويجب التنويه هنا إلى أن أخذ الكفيل أتعاب أو نسبة على خدمة الكفالة يعتبر من أساليب الاحتيال للوقوع في الربا.

(٢) **الرهن:** «حبس شيء مالي بحق يمكن استيفاؤه منه»، راجع: د/نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص١٨٤. ويجب التنويه إلى أن انتفاع المرتهن بالعين المرهونة يعتبر من شبهات الربا وهو ما يسمى بالفقه غلق الرهن. مصدر: د/نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص٢٦٠

(٣) شرط **الضمان:** هو أن يشترط المستثمر ضمان أصل ماله، وهذا الشرط يختلف جوازه ومشروعيته بحسب نوع العقد الذي على أساسه تم الاستثمار والتمويل، فإذا كان من عقود الضمان مثل البيوع والقرض الحسن والأجير المشترك جاز، أما في عقود الأمانة مثل المضاربة والإجارة، إلا الأجير المشترك فلا يجوز اشتراط الضمان مطلقاً إلا في حالة التقصير والتفريط وعدم بذل العناية اللازمة. المصدر: د. الزحيلي وهبة، **نظرية الضمان**، دار الفكر بدمشق، ط٧ لعام ٢٠٠٧ ،ص١٥٥

الأعلى عالمياً، ولتحقيق ذلك تقوم الحكومات الرشيدة بحزمة من الإجراءات لتحفيز الاقتصاد وإطلاق عجلة الإنتاج، وحتى تؤتي عملية التحفيز ثمارها لا بد من تحقيق المقاصد الشرعية في تحرير الأسواق من الاحتكارات، وإلغاء الأنظمة الربوية في التمويل التي تكرس استحواذ أقلية من المنتفعين على فوائد عملية التحفيز وتولد حالات الثراء الفاحش والإثراء غير المشروع، ثم تمارس تلك الأقلية نشاطات الاقتصاد الريعي لأنها الأسرع عائدية والأقل مخاطرة، مما يساهم في تعطيل فوائد النمو ويكرس من نمط الاقتصاد الريعي غير الإنتاجي، لذا يجب ألا يتم الاقتصار على إجراءات التحفيز الاقتصادي دون أن تكون هادفة ومنتجة، وذلك بإعداد خطة اقتصادية لتوجيه الموارد للقطاعات الإنتاجية، وعدم تبديد وإهدار الموارد في قطاعات استهلاكية أو خدمية ليس لها مردود إنتاجي وعائد اجتماعي، فالدول الناجحة كانت «حريصة على توجيه الأولوية للتعليم وتنمية رأس المال البشري والبنى الأساسية وتحقيق مستويات أكبر من العدالة، كما يجب أن نقر بأن هذه الدول ركزت على تنمية طاقات الإنتاج والتكنولوجيا المناسبة قبل أن تفتح اقتصادها للمنتجات الاستهلاكية»[1]، فالنظام التمويلي يعتبر المفتاح لتنفيذ خطة التحفيز الاقتصادي، والنظام التمويلي الإسلامي المتحرر من الربا، يجب عليه تفعيل أدوات التمويل الإسلامية بأشكالها وليس الاقتصار على أداة المرابحة فقط، ويجب على النظام التمويلي الإسلامي التركيز على تمويل الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وهي القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الموارد البشرية وقطاع البنية التحتية لاسيما منها المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والتي لها صلة بتقوية الاقتصاد المعرفي، ومن أهم مجالات توجيه وتخصيص الموارد من خلال النظام التمويلي الإسلامي:

١) **تخصيص موارد مالية لتمويل رأس المال الثابت للقطاعات الإنتاجية على وجه الخصوص** التي تحقق أهداف المقاصد الشرعية في الجمع بين مصلحة الأفراد في حصولهم على عائد الربح الحلال، ومصلحة الجماعة في توفير السلع المتعلقة باستهلاكهم الضروري والحاجي، ويعتبر إتاحة الفرصة لتمويل رأس المال الثابت تحفيزاً وتشجيعاً لزيادة الإنتاج، ويقصد برأس المال الثابت (Fixed capital) كل ما يتعلق بالأصول التي دورتها الإنتاجية طويلة الأجل،

---

(١) مجموعة من الباحثين، **إعداد الأمة الإسلامية للقرن الحادي والعشرين**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، الطبعة الأولى، ص١٩

ويتولد عن تشغيلها تدفقات نقدية، مثل الآلات والمكائن للمشاريع الصناعية، والجرارات ومعدات الحراثة والحصاد بالنسبة للمشاريع الزراعية[١].

٢) **تخصيص موارد مالية لتمويل رأس المال العامل للمشاريع الاقتصادية** [٢] : ويسمى أيضاً رأس المال الدائر أو التشغيلي (Working capital)، ويقصد به «إجمالي الأصول التي لها علاقة بالدورة الإنتاجية قصيرة الأجل للمنشأة الاقتصادية»[٣]، مثل تمويل شراء مخزون شركة ما، وتمويل رأس المال العامل حتى يؤتي ثمرته في تحفيز الاقتصاد لابد «أن يوجه للمشاريع التي اكتملت هيكلتها من الأصول الثابتة، وبناءاً على دراسة فنية لقدرة المشروع على تحقيق العائد»[٤].

٣) **تخصيص موارد مالية لتمويل الوحدات الصغيرة والمتوسطة للمشاريع الاقتصادية:** يعتبر أسلوب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Micro Finance Institution) والذي يرمز له اختصاراً MFI أداة أثبتت نجاحها في مكافحة الفقر في عدد من البلاد النامية[٥]، وقد أصبح الاستفادة من عمل هذه المؤسسات وافتتاح مؤسسات لتمويل الإسلامية تمارس هذا الأسلوب التمويلي مصلحة ضرورية، لأن النظام الائتماني الحالي حتى الإسلامي منه يفضل توجيه معظم موارده لتمويل المشاريع التي تتمتع بمزايا احتكارية، وقد تسبب ذلك في تكريس الاختلال في الأسواق، لأن تعزيز الاتجاهات الاحتكارية يوسع من حدة التفاوت ويزيد من معدلات الفقر والبطالة، ويؤدي لمزيد من التهميش والاستبعاد الاقتصادي، لذا كان على مؤسسات التمويلية الإسلامية العناية بأسلوب تمويل الوحدات المتوسطة والصغيرة، واستحداث ما يسمى Islamic Micro Finance Institution ولا

---

(١) فخري حسين وآخرون، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، ص٥٢.

(٢) فخري حسين وآخرون، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، ص٩٠.

(٣) نود الإشارة هنا إلى أن هذا التعريف مستمد من النظام الأمريكي، بينما النظام البريطاني يعتبر رأس المال العامل أو الدائر هو الفرق بين الأصول الجارية والالتزامات الجارية، وهذا يطلق عليه في النظام الأمريكي صافي رأس المال العامل (Net working capital) ونعتقد أن النظام الأمريكي أكثر دقة لذلك آثرنا اعتماد تعريفه. راجع: فخري حسين وآخرون، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، ص٨٩ و ٩٠.

(٤) فخري حسين وآخرون، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، ص٩١.

(٥) Mohammed Obaidullah & Tariqullah, **Islamic Microfinance Development Challenges & Initiative**, Published by Islamic Development Bank, Jeddah, ٢٠٠٨.P.٣.

يقتصر الأمر على مجرد التمويل، بل اعتماد برنامج متكامل يضمن بالإضافة للتمويل التدريب والإشراف الفني وخدمات الصيانة، ويوجد عدة نماذج لهذا الأسلوب، منها طريقة Grameen Modle[١] وهو أسلوب يقوم على اختيار مجموعة من خمسة أشخاص بإشراف موظف تقني وفني تعينه المؤسسة الممولة لإنشاء المشروع، وهناك طريقة أخرى تسمى Village Bank Modle تعتمد على اختيار مؤسسة أو مشروع قائم في المناطق الريفية، ثم تقديم التمويل المناسب مع خدمات الدعم والتدريب الإداري والفني والتقني، وهناك طريقة أخرى تسمى Self help Group تعتمد على مجموعة من الأقارب تؤسس لنفسها مشروعاً ثم تطلب التمويل والدعم الفني من هذه المؤسسات، وكما يؤكد خبراء هذا النوع من التمويلات فإن هذا الأسلوب حتى يكون مفيداً، يجب عليه توسيع نطاق الفئات الفقيرة المستهدفة، وعدم الاقتصار على الخدمات التمويلية فقط، وإنما لابد من إخضاع المؤسسات موضوع التمويل للإشراف الإداري والتدريب التقني والفني، إن ذلك يحقق عدة فوائد فهو يعتبر فرصة لتزويد الفئات المحرومة من التعليم والخبرات، وبذلك تكون طريقة غير مباشرة للقضاء على الأمية والعادات الريفية السيئة اجتماعياً والمرتبطة بالفقر والعوز، فضلاً عن الهدف المباشر المتعلق بتحسين شروط حياة تلك العائلات وانتشالها من الفقر[٢].

- **تخصيص موارد مالية لمشاريع تطوير البنية التحتية.**

تطوير البنية التحتية يعتبر الأساس لانطلاق أي اقتصاد للنهوض، ويقع على عاتق الحكومة أن تخطط لمشاريع البنية التحتية وتعبئ لها الموارد، ويمكن تمويل تلك المشروعات بأداة الصكوك الإسلامية، «كما يمكن أن تكون مشاركة المجتمع إحدى الوسائل الفعالة لإيجاد رأس مال اجتماعي من خلال الاستخدام الطوعي للفائض من القوة العاملة»[٣]، ولا بد هنا من التركيز على

---

(١) Mohammed Obaidullah & Tariqullah,**Islamic Microfinance Development Challenges & Initiative**, P.٣.

(٢) Mohammed Obaidullah & Tariqullah, **Islamic Microfinance Development Challenges & Initiative**, P.١٩.

(٣) مجموعة من الباحثين، **إعداد الأمة الإسلامية للقرن الحادي والعشرين**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، ص٢٧.

البنى التحتية التي لها ارتباط بالاقتصاد المعرفي، «فيجب التركيز بشكل خاص على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لدورها الملحوظ في تشكيل بيئة القرن الحادي والعشرين»[١].

المطلب الرابع: إعادة تفعيل وتطوير دور نظام الحسبة.

إن الإسلام يقف موقفاً وسطاً، فلا يلغي اعترافه باقتصاد السوق من حيث المبدأ، وبالمقابل يرفض اعترافه بالحرية المطلقة لاقتصاد السوق التي تعتبر آلية السوق اليد الخفية التي تصحح اختلالاتها من تلقاء نفسها دون الحاجة لتدخل ورقابة حكومية كما كانت تنادي بذلك الرأسمالية المتوحشة، إن الإسلام يحترم الأسواق التي تتمتع بالمنافسة الشريفة ويعترف بعدالة الأرباح والأسعار التي تتولد عنها، لكن الواقع العملي أثبت أن الأسواق التي لها مزايا المنافسة الشريفة من تلقاء نفسها نادرة الحدوث إن لم تكن معدومة بسبب نشوء الاحتكارات في تحكم أفراد أو شركات في جانب العرض، مما جعل مؤشرات الأسعار والأرباح خاضعة لتأثيرات جانب العرض في الأسواق، كما أن الأسواق المحررة من القيود ينتشر فيه التلاعب بالجودة والمواصفات وشروط السلامة وهو ما أسماه الفقهاء بالغش والتدليس بسبب غياب الرقابة، لذلك ابتكر العلماء المسلمون نظام الحسبة للرقابة على الأسواق وضمان تحررها من الاحتكارات والغش، إن إعمال المقاصد الشرعية يستدعي إعادة تفعيل دور نظام الحسبة باعتباره جهازاً يضمن مصالح العباد ومعاشهم ولكن بأسلوب عصري وحديث، ولقد كانت الحسبة تختص برفع دعاوي قضائية للقضاء عن الحالات الرئيسية الثلاث «أحدهما أن يكون فيما يتعلق ببخس وتطفيف في كيل أو وزن، والثاني ما يتعلق بغش أو تدليس في مبيع أو ثمن، والثالث فيما يتعلق بمطل وتأخير لدين مستحق مع المكنة»[٢]، وقد تميزت الحسبة بأنها أول أداة عملية لإزالة المنكرات في الأسواق، بينما كان القضاء يختص بالفصل في الشكاوي والمنازعات، وكانت الحسبة والقضاء يؤديان دوراً يكمل بعضه الآخر، إن نظام الحسبة ضمانة لنظم التكافل الاجتماعي، «وهو نظام فريد لم يسبق المسلمين إليه امة من الأمم، وقد كان مما أخذه الصليبيون عن المسلمين أثناء حكمهم كما ثبت من كتاب النظم القضائية ببيت المقدس وهو مطبوع بالفرنسية في باريس»[٣].

---

(١) مجموعة من الباحثين، **إعداد الأمة الإسلامية للقرن الحادي والعشرين**، ص٢٨

(٢) نقلاً عن الإمام الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية ببيروت، ص٤٨٩.

(٣) السباعي د مصطفى، **اشتراكية الإسلام**، دار المطبوعات العربية بدمشق، ط/٢، لعام ١٩٦٠، ص٣٤٣.

إن إعادة تفعيل دور الحسبة يمكن أن يكون بشكل متطور تقوم به منظمات المجتمع المدني وذلك بوضع تشريعات تسمح بقبول دعاوي الحسبة ترفع للجهات القضائية والرقابية ضد أي فرد أو مؤسسة تابعة لقطاع الأعمال لتمنع أي نشاط لأعمال احتكارية وما ينتج عنها من غلاء وتحكم بالأسعار، وكذلك قبول دعاوي الحسبة مرفوعة من مؤسسات المجتمع المدني ضد حالات مخالفة مواصفات الجودة وشروط السلامة الصحية، وفي هذا حماية للمستهلك، وكذلك قبول دعاوي الحسبة المرفوعة من مؤسسات المجتمع المدني ضد شبهات حالات الفساد التي تتورط بها أي مؤسسة تابعة للقطاع الحكومي.

إن إعادة ربط وظيفة الحسبة بدور مؤسسات المجتمع المدني يجعل المجتمع مسؤولاً عن حماية نفسه ضد استبداد وفساد القطاع الحكومي، ويجعله مسؤولاً عن ضمان تحقيق قطاع الأعمال لتنافسية وإنتاجية تكون في خدمة المجتمع من خلال تحرره من الغش والاحتكار.

المبحث الثالث: أدوات الجانب الاجتماعي من منظور إسلامي.

- **مفهوم التكافل الاجتماعي في الإسلام.**

لقد أسس سيدنا محمد ﷺ ونظام الخلافة الراشدة الذي أتى بعده المبادئ الأولية والعملية للتكافل الاجتماعي، بالاهتمام بالمساواة والعدالة الاجتماعية من خلال محاربة الثراء الفاحش ومظاهر الترف والإسراف، و محاربة كل أشكال الفساد، بالتأكيد على تولية الأكفاء والأمناء مناصب الولاية العامة، وصون المال العام من الهدر والترف، ووضع نظام للعطاء يستهدف أفراد الأمة[١].

إن التكافل الاجتماعي يعني أن للفرد في المجتمع حقوقاً لكي يحافظ المجتمع على تضامنه وتراسخه[٢]، ولعل أبلغ تعبير عن ذلك قول رسول الله ﷺ «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» [٣].

---

(١) العمر د/ فؤاد عبد الله، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم ٦٢، ط١ بجدة، لعام ٢٠٠٣، ص١٠٣.

(٢) النجار د.عبد الهادي، **الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، عالم المعرفة بالكويت، عدد/٦٣، بتاريخ مارس ١٩٨٣، ص١٤٥.

(٣) الحديث صحيح، أخرجه البخاري عن سيدنا أبي موسى الأشعري، باب نصر المظلومينً، رقم (٢٢٦٦)، ومسلم في صحيحه عن سيدنا أبي موسى الأشعري، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، رقم (٤٦٨٤).

إن الإسلام يتفوق على كل الأنظمة بأن لديه قابلية لإنتاج نظام اجتماعي عادل بما لديه من مبادئ ومفاهيم ناضجة وعادلة، ولكن النجاح العملي لأي مشروع يطبق الرؤية الإسلامية مرهون بإرادة من ينفذه في تجاوز الثقافة الموروثة التي تكرست بالتراكم التاريخي للاستبداد السياسي، والاستئثار الاقتصادي، والتهميش الاجتماعي، مما جعل الواقع في المجتمعات الإسلامية عبارة عن عصبيات مغلقة تعيد إنتاج نظام موروث باسم الإسلام، وهذا تأكيد أن إشكالية الاقتصاد المستمد من الرؤية الإسلامية في التطبيق وليس في نهجه، وأن هناك حرمان من فرص التطبيق العملي للرؤية الإسلامية بسبب تناقضها مع البنية الاجتماعية الاقتصادية التي يتشكل على أساسها آلية توزيع السلطة والثروة على أساس فئوي وطبقي، وليس على أساس العدالة والمؤاخاة.

إن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي الإسلامية، كفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتقليص حدة التفاوت في الثروة، وتحقيق المساواة والإنصاف في الدخل وخدمتي الصحة والتعليم.

لقد أرسى رسول الله ﷺ مبادئ التكافل الاجتماعي من خلال تطبيقه العملي لهذا المبدأ بين الصحابة الكرام، فقد تعهد رسول الله ﷺ بكفالة الأعباء المالية لصحابته الناتجة عن ديون اقترضوها لتأمين حاجاتهم الأساسية، فقد قال رسول الله ﷺ «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك ديناً فعلي»[1]، ولقد آخى رسول الله ﷺ بين الأنصار الأغنياء والمهاجرين الفقراء الذين فقدوا أملاكهم وثرواتهم بعد الهجرة للمدينة المنورة، فقام الأنصار بمشاركة إخوتهم من المهاجرين في أموالهم وأملاكهم، وبذلك تأسس أول مجتمع إسلامي متضامن على أساس المؤاخاة، ومنع رسول الله ﷺ كراء الأراضي الزراعية[2] حتى لا يحدث انقسام طبقي بين المهاجرين والأنصار، فلا يعمل المهاجرون أجراء عند الأنصار الذين بأيديهم ملكية الأراضي فيتسبب ذلك في تقويض المؤاخاة التي أساسها قام المجتمع الإسلامي الأول، ثم جمع أموال الزكاة وصرفها على مستحقيها من الفئات المحتاجة الذين عددهم القرآن الكريم في قوله تعالى:

---

(١) الحديث صحيح، أخرجه البخاري عن سيدنا أبي هريرة، باب الصلاة على من ترك ديناً، رقم (٢٢٢٣)، ومسلم في صحيحه عن سيدنا أبي هريرة، باب من ترك مالا فلورثته، رقم (٣٠٤٣).

(٢) حديث النهي عن كراء الأرض أي استئجارها حديث أخرجه مسلم في صحيحه عن سيدنا جابر بن عبد الله باب كراء الأرض رقم (٢٨٦١)، وقد ثبت في السنة المطهرة أن هذا الحكم قد نسخ بعد أن أجازه النبي في خيبر.

﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾، [التوبة:٥٦-٦٠].

وطبق رسول الله ﷺ قانون المواريث والوصايا المنصوص عليه في القرآن الكريم، الذي يوزع التركة بشكل منصف على الورثة ولا يسمح للمورث أن يتحكم بتوزيع ثروته، حتى لا يدع مجالاً لاستئثار فرد أو جنس محدد كالذكور مثلاً في منافع التركة.

إضافةً لذلك ابتكر رسول الله ﷺ أول مؤسسة نظامية لعمل الخير والبر وهي مؤسسة الأوقاف، عندما شرع حبس الأصل وصرف غلته ومنفعته للفئات المحتاجة التي يعينها الواقف، وقد كان أول وقف أجازه رسول الله ﷺ أرضا أصابها سيدنا عمر رضي الله عنه في خيبر، وقد توسعت مؤسسة الأوقاف لتمول خدمات المؤسسات التعليمية والصحية والإنسانية في المجتمعات الإسلامية.

وقد رسخ رسول الله ﷺ مبدأ التكافل الاجتماعي في مواقفه الكثيرة ومنها ثناؤه على الأشعريين لتضامنهم الاجتماعي في الأزمات الاقتصادية ليكونوا قدوة يحتذي بها غيرهم، فقد قال رسول الله ﷺ عنهم «إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم»[(١)].

لقد ابتكر نظام الخلافة الراشدة أول مؤسسة للتكافل الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وهو ديوان العطاء، لإعادة توزيع الثروة في المجتمع والتخفيف من التفاوت الطبقي، «ولعل ابتكار نظام العطاء هو أحد الأساليب المهمة في استقرار الحكم، وتوزيع الثروة بين المسلمين، كما كان لهذا النظام أثره في تنامي النشاطات الاقتصادية، وتزايد التبادل التجاري بينهم ومع غيرهم»، وقد كان «نظام العطاء يساوي بين الناس في ظروف اقتصادية معينة، أو يجعل العطاء متفاوتاً عند حصول معظمهم على الحد الأدنى من كفاف العيش»[(٢)].

---

(١) حديث صحيح أخرجه البخاري عن سيدنا أبو موسى الأشعري، باب الشركة في الطعام حديث رقم (٢٣٠٦).

(٢) العمر د/ فؤاد عبد الله، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، ص.٢٢٠.

- **أدوات التكافل الاجتماعي من المنظور الإسلامي.**

أولاً: إعادة تأهيل وتفعيل دور مؤسسة الأوقاف باعتبارها أول مؤسسة غير حكومية في تاريخنا، ساهمت في التخفيف من حدة التفاوت الطبقي عن طريق إعادة توزيع الثروة لصالح الفئات المحتاجة، وعلى الحكومة أن تقوم بواجب الإشراف والرقابة على أداء وإدارة متولي أو ناظر الوقف، وتوسيع نطاق الأوقاف ليشمل خدمتي التعليم والصحة والخدمات الأساسية في المجتمع، وقد كان نظام الأوقاف تاريخياً الممول الرئيسي للنشاطات التعليمية والصحية والاجتماعية[١].

وقد شهد نظام الوقف تراجعاً ملحوظاً في الحقبة الاستعمارية، ثم جاءت موجات التأميمات أو الاستملاكات الجائرة مع ظهور الدولة ذات التوجه الاشتراكي، ثم التوجه الرأسمالي التي نشأت بعد الاستقلال، وقد تعرضت المؤسسات الوقفية ومازالت للإهمال المتعمد والنهب بسبب سياسة متعمدة مارستها الأنظمة التسلطية، لأنها اعتبرت نشاط مؤسسات الأوقاف يحد من سيطرتها وتحكمها في المجتمع[٢].

لقد تعرضت أملاك الأوقاف والتي تراكمت عبر التاريخ الإسلامي باعتبارها أهم مؤسسة اجتماعية في الحضارة الإسلامية لقرارات الاستملاك والتأميم الجائرة، « بهدف تقويض النخبة الدينية واستقطابها، وتمت من خلال مراحل، كان هناك الإصلاح الزراعي الذي وضع ممتلكات الوقف تحت سيطرة حكومية، وقد سمح هذا الإجراء بتوزيع موارد الأوقاف بأسلوب يكفل مكافأة من يتبعون خطاها ومعاقبة من يعارضونها »[٣].

لقد اتخذت الأنظمة التسلطية هذه الإجراءات بهدف « تطويع الإسلام وتوظيفه لخدمة الدولة»[٤]، وجعل علماء الشريعة « أكثر اعتمادا على الدولة»[٥]. وقد كانت هذه الإجراءات بسبب انتهاج الأنظمة التسلطية وقتذاك التحول نحو نظام اجتماعي شمولي، وقد أدت عمليا إلى «تسييس الهويات العرقية والدينية»[٦]

---

(١) محمود احمد مهدي وآخرون، **نظام الوقف في التطبيق المعاصر**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/١، لعام ١٩٩٩، ص٢٩.

(٢) محمود احمد مهدي وآخرون، **نظام الوقف في التطبيق المعاصر**، ص٢٩.

(٣) سكوت هيبرد، **السياسة الدينية والدول العلمانية مصر والهند والولايات المتحدة**، ت/الأمير سامح كريم، إصدارات عالم المعرفة بالكويت، عدد (٤١٣) يونيو ٢٠١٤، ص /٩٤.

(٤) سكوت هيبرد، **السياسة الدينية والدول العلمانية**، ت/الأمير سامح كريم، ص/٩٤.

(٥) سكوت هيبرد، **السياسة الدينية والدول العلمانية**، ت/الأمير سامح كريم، ص/٨٢.

(٦) سكوت هيبرد، **السياسة الدينية والدول العلمانية**، ت/الأمير سامح كريم، ص/٧٦.

ومن أسباب ضعف مؤسسة الأوقاف في العصر الحديث القبضة الأمنية في الهيمنة والرقابة على الأوقاف، وتحويل الأئمة والخطباء والوعاظ التابعين للأوقاف لموظفين وأجراء إلى حد تحول الأوقاف لمؤسسة كهنوتية، وقد وصف أحد المعاصرين المشهورين حال الأوقاف في أن « وزراء الأوقاف ينسبون لأنفسهم أدوارا في الدعوة الإسلامية أكبر مما تجعله لهم نصوص القوانين المنظمة لهذه الوزارة، بل بلغ الأمر بوزارة الأوقاف في عهدها الحالي أن تتوجه توجهاً مباشراً إلى تقييد الدعوة والدعاة بدلاً من محاولة التيسير والتمكين لهم»[١].

وقد تم « فتح باب القبض على الدعاة والأئمة وتحويلهم إلى الشرطة والنيابة، وإيقافهم في قفص الاتهام أمام المحاكم، شأنهم شأن المجرمين الخارجين على القانون، وكفى به إهانة للعلماء، وزراية بالعلم وأهله، ونكاية في الدعوة الإسلامية لم يصنع مثلها الاستعمار نفسه»[٢].

وللدلالة على أهمية مؤسسة الأوقاف في ترسيخ التكافل الاجتماعي في المجتمع الإسلامي وعدم اقتصارها فقط على المساجد والمدارس، توسع نطاق نشاطها لتغطي حاجات المجتمع الخيرية، مثل « بناء خانات للمسافرين المنقطعين، وبناء بيوت خاصة للفقراء يسكنها من لا يجد ما يشتري به أو يستأجر دارا، ومنها السقايات أي تسبيل الماء في الطرقات العامة، ومنها المطاعم الشعبية التي كان يفرق فيها الطعام من خبز ولحم، ومنها حفر الآبار في الفلوات لسقي الماشية والزروع، ومنها أمكنة المرابطة على الثغور لمواجهة خطر الغزو الأجنبي، يجد فيها المجاهدون ما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة، ومن المؤسسات الاجتماعية ما كانت وقفاً لإصلاح الطرقات والقناطر والجسور، ومنها ما كان لشراء أكفان الموتى الفقراء وتجهيزهم ودفنهم»[٣] ، ووصل الرقي الإنساني التي تجسده مؤسسة الأوقاف بتأسيس وقفيات «غاية في الطرافة والدلالة على سمو العاطفة الإنسانية في المجتمع الإسلامي، ولا نعلم لها مثيلاً في بلد من بلاد العالم من ذلك أوقاف للطب النفسي، وأوقاف للتزويج، وأوقاف لإمداد الأمهات بالحليب، وأوقاف بإيواء الحيوانات الأليفة، وأوقاف لإيواء الحيوانات المريضة»[٤].

---

(١) العوا د. محمد سليم ، **أزمة المؤسسة الدينية**، دار الشروق بالقاهرة ، ط/٢، لعام ٢٠٠٣، ص١١.

(٢) العوا د. محمد سليم ، **أزمة المؤسسة الدينية**، ص٤٧.

(٣) السباعي د مصطفى، **من روائع حضارتنا**، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثالثة لعام ١٩٨٢، ص١٢٥-١٢٨.

(٤) السباعي د.مصطفى، **اشتراكية الإسلام**، دار المطبوعات العربية بدمشق، ط/٢، لعام ١٩٦٠، ص ٣٣٠ و٣٣٢. ونود الإشارة إلى أن وقف إيواء الحيوانات الأليفة كان وقفاً مشهوراً في دمشق بجوار مسجد القيمرية والذي يسمى عند العوام بمسجد القطط نسبة لهذا الوقف، وبالنسبة لأوقاف إيواء الحيوانات المريضة كانت أرض المعرض في دمشق والتي كانت

وقد تأثر الغرب بتميز تجربة الأوقاف الإسلامية، بينما حاربتها الأنظمة السياسية في الحقبة الاستعمارية، ثم الأنظمة التسلطية القمعية في فترة الاستقلال التي شنت عليها موجات من التأميمات والاستملاكات والنهب، فقد كان «أسلوب الوقف الإسلامي وتفرده بخصائص النماء والخير العام وحبس الأصل وإطلاق الريع، كان له تأثير على إنشاء عقد الأمانة في أنماط الوقف الغربي، حتى إن كلية أكسفورد العريقة في بريطانيا أسست عقد الأمانة Trust المكون لها حسب النموذج الإسلامي للوقف، علماً بأن عقد الأمانة لجامعة أكسفورد يعد أول عقد أمانة تم تأسيسه في المجتمعات الغربية»[١].

إن من مصلحة الحكومات الرشيدة والعقلانية التشجيع على الأوقاف لأنها تساهم في التخفيف من عبء الإنفاق الحكومي، وهي أقدر من الجهاز الحكومي على تحمل أعباء الالتزامات والمسؤوليات الاجتماعية، كما أن نظام الأوقاف يتميز عن أنظمة الرعاية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي التي وضعتها بعض الأنظمة ذات النزعة الاشتراكية للتخفيف من حدة التفاوت الطبقي، في أنها أنظمة تعتمد على النظام الضريبي في توفير الموارد لأنظمة الضمان الاجتماعي كالاقتطاعات المفروضة على الرواتب والأجور وعلى الضرائب المرتفعة المفروضة على الأرباح والأملاك، بينما نظام الأوقاف يعتمد على العمل الخيري التطوعي الذي مبدأه الاختيار على أساس التعبد، فينتفي بذلك أي نوع من الإكراه والإلزام الجبري، وبذلك يتجاوز كل مثالب وعيوب ما يتولد عن النظام الضريبي، لأن الضريبة قد تكون مرهقة للمكلف وتتجاوز قدرة دخله المحدود.

إن من أهم أدوات الفعالة للجانب الاجتماعي للنظام الاقتصادي الاجتماعي من المنظور الإسلامي وضع خطة للنهوض وأحياء وتوسيع نطاق مؤسسة الأوقاف، وتنمية العائدات الوقفية، وتطوير أسلوب إدارة الأملاك الوقفية من شكله التقليدي لأسلوب معاصر وتقني، ومن أهم تلك الإجراءات[٢]:

تسمى بالمرج الأخضر مخصصة لإيواء الخيول والبغال الهرمة التي تخلى عنها أصحابها، وهذا يدل على رقي المجتمع الإسلامي وحرصه على التكافل الاجتماعي والذي تبدد مع طغيان الحياة المادية.

(١) العمر د/ فؤاد عبد الله، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، ص.١٥.

(٢) محمود احمد مهدي وآخرون، **نظام الوقف في التطبيق المعاصر**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/١، لعام ١٩٩٩، ص/٢٨-٢٩

١) تنويع أساليب استثمار الموارد الوقفية عقارية، زراعية، تجارية، صناعية، ويمكن استحداث أشكال معاصرة للتشجيع على الأوقاف، مثل شراء حصص أو أسهم في مشروعات تشييد المباني أو الأصول الوقفية.

٢) الحفاظ على الأصول الوقفية، وتجديد المعدات والآلات والصيانة الدورية وترميم المباني.

٣) تنمية مال الوقف، كبناء الوحدات السكنية والمجمعات واستصلاح الأراضي الزراعية.

٤) وضع تشريعات عصرية ومرنة للأوقاف، تحفظ أصول المؤسسات الوقفية من النهب، وتقدم حوافز وتسهيلات مشجعة على تأسيس الوقفيات.

٥) إخضاع رأس المال الأوقاف وعوائدها ومصاريفها للرقابة المالية والفنية من قبل أجهزة رقابة مالية.

٦) توسيع قاعدة المستفيدين من الأوقاف: المعاهد الشرعية، دار الأيتام، المشافي الصحية، عمارة المساجد وإصلاحها، الجمعيات الخيرية، جمعيات الإغاثة، دار المسنين، المدارس المختصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانياً: إقرار تشريعات لمعدلات عادلة للأجور، فعلى «الدولة أن تتدخل لتحديد قيمة الأجور تحديداً عادلاً يمنع الظلم الذي تتعرض له فئة معينة بسبب ضعف موقفها، ولإقامة العدل والتوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع»[١]، وربط معدلات الأجر بمؤشر تغير أسعار المستهلكين، وهو مؤشر التضخم، حتى لا تؤدي معدلات التضخم لانخفاض القيمة الحقيقة للأجور، وتحديد قانون للحد الأدنى والأعلى للأجور والرواتب ولساعات العمل، وللإجازات الأسبوعية والسنوية، بما يضمن حقوق العاملين، ويحميهم من التعرض للغبن والاستغلال.

إن الإقرار بحقوق العمال يجب ألا يضر بمسؤوليتهم والمتعلقة بالواجبات المهنية والارتقاء بالإنتاجية، ومن أهم تلك الواجبات من المنظور الإسلامي واجب الأمانة والإتقان في أداء العمل وبذل العناية اللازمة[٢].

---

(١) النجار د.عبد الهادي، **الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، عالم المعرفة بالكويت، عدد/٦٣، بتاريخ مارس ١٩٨٣، ص٢٣.

(٢) النجار د.عبد الهادي، **الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، ص٣٠و ص٦٢.

ثالثـاً: تحديـد حـد الكفايـة، وهـو الحـد الأدنـى لمـستوى المعيـشة، أو « مـا بـه تـستقيم حيـاة الفـرد ويـصلح أمـره، ويكـون بـذلك بإشـباع احتياجاتـه التـي تجعلـه يعـيش فـي مـستوى المعيـشة الـسائدة»[١] ثـم ربطهـا بـالأجور والإعانـات التـي تمنحهـا مؤسـسات التكافـل الاجتمـاعي ومنهـا مؤسـستي الأوقـاف، و ديـوان العطـاء أو مـن يقـوم بـدورها كالنقابـات والتنظيمـات المهنيـة، بحيـث لا يبـق فـرد فـي المجتمـع إلا وهو مكفول بحد الكفاية.

إن تحديد الأجر في الفكر الاقتصادي تنازعته عدة نظريات، ولكن أهمها أربع نظريات[٢]:

النظريـة الأولـى: **نظريـة حـد الكفايـة**، وهـي تـرى أن الأجـر يتحـدد حـد الكفايـة، أو علـى أسـاس كميـة المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل.

النظرية الثانية: ترى أن الأجر يتحدد وفق آلية تقسيم العمل، و مدى التطور في نمط الاقتصاد.

النظريـة الثالثـة: **نظريـة مخـصص الأجـور**، وهـي أن تحديـد الأجـر يـرتبط بعـدد الـسكان ورأس المـال، فـإذا زاد الـسكان وبقـي رأس المـال ثابتـا أدى ذلـك لانخفـاض الأجـور، ويحـدث العكـس إذا فـاق رأس المال الزيادة السكانية.

النظريـة الرابعـة: وهـي النظريـة الحديثـة تـرى أن الأجـور تتحـدد وفـق آليـة سـوق العمـل مـن عـرض وطلـب، و الطلـب فـي سـوق العمـل مـشتق مـن الطلـب علـى الـسلع، فزيـادة الإنتـاج تـؤدي لزيـادة الطلب في سوق العمل، وبالتالي لانخفاض البطالة.

أمـا بالنـسبة لكيفيـة تحديـد الأجـر وفـق مفـاهيم الاقتـصاد الإسـلامي فإنهـا «تنطلـق مـن معيـار حـد الكفاية» [٣]

لقـد اختلـف الفقهـاء فـي تحديـد معنـى الكفايـة، فالأحنـاف ربطـوا الكفايـة بملـك نـصاب الزكـاة مـن أي مـال كـان، كخمـس مـن الإبـل الـسائمة أو عـشرين دينـارًا تقـدر بمبلـغ ٨٥ جرامًـا مـن الـذهب[٤]. أمـا عنـد الجمهـور مـن «الأئمـة الثلاثـة: لا يـدور الفقـر والمـسكنة علـى عـدم ملـك النـصاب، بـل علـى عـدم

---

(١) النجار د.عبد الهادي، **الإسـلام والاقتـصاد، دراسـة فـي المنظـور الإسـلامي لأبـرز القـضايا الاقتـصادية والاجتماعيـة المعاصرة**،، ص٢٣.

(٢) الرفاعي، د/حسن محمد، **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس ببيروت، ط/٦ لعام ٢٠٠٦، ص١٠٤-١٠٦.

(٣) الرفاعي، د/حسن محمد، **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، ص/١٠٨. و قد أشار هذا المرجع للتمييز بين مستوى الكفاف الذي يتحدد عند مستوى تحصيل الضروريات، ومستوى الكفاية الذي يتحدد عند مستوى تحصيل السلع الضرورية والحاجية.

(٤) د/يوسف محمد، **فقه الزكاة ج/٢**، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/٢٢، لعام ١٩٩٤، ص٥٥٢.

ملك الكفاية»[١]، والمقصود بالكفاية «من له مال أو كسب حلال يوفر له حاجته من المطعم والملبس والمسكن وسائر ما لابد منه، لنفسه ولمن تلزمه نفقته، من غير إسراف ولا تقتير»[٢]، «وهذا المذهب هو الذي تعضده الشريعة بنصوصها وروحها. كما تؤيده اللغة واستعمالاتها»[٣]، فالكفاية مرتبطة بأمرين، إما أن يملك الشخص مالاً يوفر له حاجاته الأصلية له ولمن تلزمه نفقته، أو كسباً يليق به يوفر له حوائجه الأصلية له ولمن تلزمه نفقته، ولا يرتبط مفهوم الكفاية بالنصاب الشرعي للزكاة كما هو الرأي الراجح.

إن هناك علاقة قوية بين تأمين دخل الكفاية ومحاربة حالة الفقر وما ينتج عنها من آثار اجتماعية ونفسية ضارة، لأن الفقر يعني « عدم إمكان الفرد من تحقيق حد الكفاية»[٤].

إن ضمان حد الكفاية للفئات المحتاجة مثل الفقراء والأيتام والأرامل والعجزة أو ذوي الحاجات الخاصة والمسنيين أو المتعاقدين واللقطاء والمرضى بأمراض مستعصية أو مرض عضال ويمكن أن يضاف إليهم طالبي الزواج، وعائلات المساجين من أهم الأدوات لتحقيق التكافل الاجتماعي[٥]، ويمكن الاستفادة من مؤسسات الوقف ومؤسسات المجتمع المدني كالتنظيمات المهنية والجمعيات الأهلية في تنفيذ تلك الأداة وقيام الحكومة بواجب الرقابة والتخطيط من خلال قيام جهات رسمية بإحصاء لتلك الفئات المحتاجة، ومراقبة وصول الإعانات وضمان توفر حد الكفاية لمستوى معيشتهم.

رابعاً: تطبيق سياسة تعليم غير نخبوية وطبقية تؤكد على مجانية التعليم لإتاحة فرصة التعليم لكل أفراد المجتمع مهما كانت طبقته الاقتصادية أو مكانته الاجتماعية، واعتبار التعليم واجب على الدولة والمجتمع وحق للفرد، «فالتعليم هو العامل الحاسم في كسر طوق الفقر والارتقاء إلى

---

(١) د/يوسف محمد، **فقه الزكاة ج/٢**، ص ٥٤٧.

(٢) د/يوسف محمد، **فقه الزكاة ج/٢**، ص ٥٤٧.

(٣) د/يوسف محمد، **فقه الزكاة ج/٢**، ص ٥٥٥.

(٤) النجار د.عبد الهادي، **الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، عالم المعرفة بالكويت، عدد (٦٣)، مارس ١٩٨٣، ص١٣٧.

(٥) السباعي د مصطفى، **اشتراكية الإسلام**، دار المطبوعات العربية بدمشق، ط/٢، لعام ١٩٦٠، ص١٨٦.

مكانة اجتماعية، إن السياسة التعليمية الذكية لا يجوز أن تكتفي بالتركيز على النخبة فقط، بل عليها أن تهتم بأضعف شرائح المجتمع»[1].

خامساً: تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، ودعم القطاع الزراعي والمائي وتحديث الأساليب الزراعية والمائية، والتخطيط لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، وسد الفجوة الغذائية، وأهم تلك السلع كما اشرنا إليه سابقاً مجموعة الحبوب التي لم تحقق اكتفاءاً ذاتياً في الحالة العربية يتجاوز ٥٠%.

سادساً: تنظيم السياسة السكانية: وتصحيح الاختلالات الديمغرافية من خلال التخطيط العمراني لمدن عصرية متكيفة مع البيئة المحلية، وإعادة تأهيل الأحياء العشوائية وتحديث بنيتها التحتية، والتخفيف من الكثافة السكانية للمدن، فقد بلغ متوسط معدل التحضر في العالم العربي ٥٦%، وهي تشير لخطورة الهجرة من الريف للمدينة، وما يسببه التركز السكاني في المدن من ضغط على الموارد وإضعاف للقطاع الزراعي المصدر الرئيسي للأمن الغذائي.

المطلب الثاني: أدوات الاستدامة من المنظور الإسلامي.

قد أشار القرآن الكريم إلى معنى التلوث واختلال التوازن البيئي الذي يسببه طمع الإنسان واستغلاله الجائر للموارد الطبيعية بمصطلح الفساد في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم-٤١].

قد سبق الإشارة لتعريف التنمية المستدامة بأنها هي «التنمية التي تلبي احتياجات أجيال الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم»[2]، ومن منظور المقاصد الشرعية التي تعتبر رعاية وحفظ مصالح العباد والأمة الضرورية والحاجية من الواجبات الشرعية، وان لم يرد نص في اعتبار عينها، إن تفعيل أدوات الاستدامة من فروض الكفاية التي يجب على البعض من الأمة القيام به ليسقط التكليف عن الجميع، لما يتضمنه مفهوم الاستدامة من مصالح تعتبر ضرورية وحاجية، وأهم تلك الإجراءات:

---

(١) شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ترجمة د/ عدنان عباس، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد/٣٧١، ص٤٢٢.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠**، النسخة العربية، ص٧٨.

أولاً: توسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة: كالطاقة الشمسية والطاقة المستخرجة من النفايات العضوية، للتخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة وتأثيرها على التغير المناخي، ومراعاة إجراءات السلامة البيئية في الصناعة لتخفيف التلوث البيئي، وآثارها الضارة على صحة الإنسان.

ثانياً: إيجاد حلول للأزمة المائية: بسبب العلاقة السببية بين الأزمة المائية وأزمة الأمن الغذائي، وقد تجلت تلك الأزمة في ندرة مصادر المياه، ثم تعرض ما هو متاح للتلوث، وعلاقة الأمن الغذائي بالمصالح الضرورية التي تعتبر من المنظور الشرعي من المصالح الواجب تحصيلها.

ثالثاً: التنبه لمخاطر ظاهرة التصحر، وإيجاد حلول للحد من مخاطرها المتزايدة: بسبب العلاقة السببية بين التصحر وأزمة الأمن الغذائي، وعلاقة الأمن الغذائي بالمصالح الضرورية التي تعتبر من المنظور الشرعي من المصالح الواجب تحصيلها، وقد سبق أن أشرنا للتعريف العلمي للتصحر وفقاً للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٤ بأنها:«تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة، وينتج عن عدة عوامل منها التغيرات المناخية ونشاط الإنسان»[١]، ويقصد **بالأراضي المتدهورة** هي الأراضي الزراعية التي تتعرض لمشاكل الجفاف بسبب نقص توفر المياه، أو بسبب تدهور خصوبة الأرض الزراعية، وحسب بيانات تقرير التنمية البشرية في عام٢٠١١، بلغت نسبة الأراضي الزراعية المتدهورة في العالم العربي ما يقارب ٢٥% من إجمالي الأراضي الزراعية[٢]، وبذلك تكون الدول العربية الأولى عالمياً في تأثرها بتدهور خصوبة الأراضي الزراعية، وبذلك تعتبر مشكلة التصحر وتدهور الأراضي الخصبة مشكلة أساسية ومركزية بالنسبة للعالم العربي.

المطلب الثالث: أدوات التمكين من المنظور الإسلامي.

لقد عرف تقرير التنمية البشرية **التمكين** (Empowerment) بأنه « تعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير»، أو التأكيد على «قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والإنمائية، والتأثير فيها والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان»[٣]، إن مفهوم التمكين يتناول كل الأدوات التي تتعلق بتعزيز قدرة الإنسان على المشاركة والتغيير، وأهم تلك الأدوات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وضمان

---

(١) القصاص د/محمد عبد الفتاح، **التصحر**، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد٢٤٢، فبراير ١٩٩٩، ص٧.

(٢) UNDP, (Human Development report ٢٠١٠), P.١٥٣.

(٣) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠**، ص٨٨.

الحريات الأساسية، وتوفير الأمن ودرأ مخاطر العنف، ومكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية، والإدارة الرشيدة للموارد من خلال تطبيق معايير الحكم الرشيد.

إن أدوات التمكين التي ذكرت آنفاً تأكيد على تأصيل الإسلام لمبدأ ولاية الأمة، وعلى أن السلطة السياسية من منظور إسلامي ليست سلطة كهنوتية بل هي «سلطة مدنية منتخبة من ممثلي الأمة، والتزامها بالشريعة لا يحولها إلى سلطة دينية بالمفهوم السائد في التجربة الغربية»[1].

- **احترام حقوق الإنسان**

يعد احترام حقوق الإنسان في أي دولة دليلاً قوياً على التقدم الحضاري، والتقدم في تحقيق التمكين، والذي يعتبر أحد العوامل الأساسية لقيام تنمية حقيقية مبنية على نظام اقتصادي اجتماعي عادل، وقد أثبتت التجارب الإنسانية أن أي نظام سياسي لا يحترم حقوق الإنسان أدى لإنتاج أشكال مشوهة من التنمية، وحقوق الإنسان مسمى جديد لمبدأ أكد عليه الإسلام بوصف كرامة الإنسان، فقد قال تعالى:﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا﴾ (الإسراء_٤١)، وأكد الإسلام على مبدأ المساواة ورفض جميع أشكال التمييز على أساس القبيلة أو العرق أو اللون أو الجنس، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِير ﴾ (حجرات ٤٩_١٣)، وأكد الإسلام على وجوب تحقيق العدالة حتى مع الأعداء والخصوم، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ (مائدة

---

(١) الهويدي فهمي، **الإسلام والديمقراطية**، منشورات مركز الأهرام، القاهرة، ط/ الأولى، لعام ١٩٩٣، ص ١٠٤.

٥-٨)، وأكد الإسلام على مبدأ حرية الاعتقاد والتسامح مع المخالفين للعقيدة الإسلامية، فقال تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾ (البقرة ٢-٢٥٦).

إن الإسلام بمبادئه الربانية كان ثورةً شاملةً للتحرر من الظلم والاضطهاد، واسترداداً لحقوق وكرامة الإنسان بعدما سلبتها منه الأنظمة الجاهلية التي كان القوي يفترس فيها الضعيف، «وإذا كان دستور الولايات المتحدة الأمريكية أول دستور تضمن الحريات في مقدمته، ثم جاء بعده الدستور الفرنسي بست سنوات، فإن الإسلام قد نص على الحرية الفردية، وحرية المعتقد أو الحرية الدينية وعلى الحريات السياسية والاجتماعية قبل اثني عشر قرناً من هذه الدساتير»[١] ، وقد حققت الإنسانية انجازاً بتدوين مبادئ حقوق الإنسان في صيغة تشريعات واتفاقيات دولية، وأهمها الاتفاقية الدولية التي أطلق عليها اسم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في جنيف عام ١٩٤٨، وتلاها عدد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٨٩، واتفاقية مكافحة التمييز العنصري في ١٩٦٥.

- **الديمقراطية من منظور إسلامي.**

إن مفهوم النظام الديمقراطي يؤكد على صفة المنهج ويبعده عن صفة العقيدة أو الأيدولوجيا، ويعتبر النظام الديمقراطي في مجمله أقرب للتصور الإسلامي الذي يعتبر الديكتاتورية والاستبداد وهما نقيضا الديمقراطية متعارضة مع مبدأ الشورى والعدالة، إن « الديمقراطية ليست ديناً يوضع في صف الإسلام، وإنما هي تنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ننظر إليه لنطالع كيف توفرت الكرامة الفردية للمؤيد والمعارض على سواء، وكيف شيدت أسوارا قانونية لمنع الفرد أن يطغى، إن ديننا يقول لا تقدس أمة لا يقضى فيها بالحق، ولا يأخذ الضعيف فيها حقه من القوي غير متعتع، إن الاستبداد كان الغول الذي أكل ديننا ودنيانا، فهل يحرم على ناشدي الخير للمسلمين أن يقتبسوا بعض الإجراءات التي فعلتها الأمم الأخرى لما بليت بمثل ما ابتلينا به».[٢]

ويقول مفكر إسلامي آخر « لا تظنوا أن الديمقرطية كلام أوربي فارغ، إن الديمقراطية نوع من التصوف، لأن الديمقراطي يقبل أن يستمع من الآخر انتقاداته،...، ومن الأدلة على أن الحكم

---

(١) القاسمي ظافر، **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي** ج١، دار النفائس، بيروت، ط١، ص٥٣.

(٢) الغزالي الشيخ محمد، **دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين**، دار القلم دمشق، ط/٣، لعام ١٩٩٨، ص٢٠٠.

الـشرعي هـو الحكـم الـذي يـأتي بالـشورى، إن المـسلمين لـم يطلقـوا لقـب خليفـة راشـد علـى أحـد ممـن وصل للحكم بالعنف»[١].

إن نظام الحكم في المنظور الإسلامي يقوم على مبادئ كلية تاركاً الإجراءات الإدارية للاجتهاد البشري وتطور الوسائل المادية، وأهم تلك المبادئ الإسلامية مبدأ الرضا والشورى في اختيار الحاكم أو الحكومة، ولا شك أن الأنظمة الاستبدادية والتسلطية التي تغتصب السلطة بالإكراه والقوة تتعارض مع مبدأ الرضا والشورى التي رسخته الشريعة، لذا فإن الديمقراطية متفقة مع التصور الإسلامي للنظام الحكم في المبادئ العامة مثل احترام حقوق الإنسان والمساواة، بينما الإجراءات الديمقراطية الإدارية مثل فصل السلطات ونظام الانتخاب والترشح تعتبر من باب السياسة الشرعية والمصالح المرسلة[٢] في المنظور الإسلامي، «إن الإسلام قد سبق الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها، ولكنه ترك التفصيلات لاجتهاد المسلمين، وميزة الديمقراطية أنها اهتدت خلال كفاحها الطويل ضد الظلمة والمستبدين إلى صيغ ووسائل تعتبر أمثل الضمانات لحماية الشعوب من تسلط المتجبرين»[٣]، وهذا لا يعني أن الديمقراطية متطابقة تماماً مع النظام الإسلامي، لأن الديمقراطية في المحصلة تجربة بشرية لا تخلو من أخطاء وسلبيات، ورغم بعض الجوانب السلبية للديمقراطية فهي تبقى أفضل تجربة بشرية متاحة لإدارة نظام الحكم في أية دولة، «إن جوهر الديمقراطية بعيداً عن التعريفات والمصطلحات الأكاديمية أن يختار الناس من يحكمهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله إذا انحرف، وألا يساق الناس إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لا يعرفونها ولا يرضونها،....، الواقع أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنها من صميم الإسلام»[٤].

---

(١) جودت سعيد ، **التغيير مفهومه وطرائقه** ، دار الفكر بدمشق ط/٢ لعام ١٩٩٨، ص/٩٧.

(٢) **المصالح المرسلة** هي « المصالح التي لم يرد في الشرع ما يدل على اعتبارها أو إلغائها»، وهذه المصالح ان كانت من رتبة الضروريات المتعلقة في بقاء الكليات الخمس، أو الحاجيات المتعلقة في رفع الحرج والعسر، كان تحصيلها واجباً على المكلفين إن كانت مصلحة، أو دفعها واجباً على المكلفين إن كانت مفسدة، ويقصد بالكليات الخمس أو المقاصد الشرعية: الدين والعقل والنفس والعرض والمال، ومدار المصالح البشرية كلها إنما تتلخص بالكليات الخمس.
راجع: قرار المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة رقم ١٤١ (١٥/٧) المتعلقة بالمصالح المرسلة على العنوان الالكتروني الرسمي: www.fighacademy.org.sa/qrarat/index.htm.

(٣) الهويدي فهمي، **الإسلام والديمقراطية**، منشورات مركز الأهرام، القاهرة، ط/ ١، لعام ١٩٩٣، ص١٤٠.

(٤) د/يوسف محمد، **فتاوى معاصرة ج٢**، دار القلم بالكويت، ط/٣ لعام ١٩٩٤، ص/٦٣٧-٦٣٨.

لقد عانت المجتمعات العربية والإسلامية من أزمة سياسة عميقة بسبب تجذر حالة الاستبداد الموروث تاريخياً، والتي سماها البعض بحالة القابلية للاستبداد الذي تكرس بالتراكم التاريخي لتعاقب أنظمة حكم تسلطية وقمعية حرمت المجتمعات العربية من فرص النهوض الحضاري، ولقد أدى التراكم التاريخي للاستبداد لتحوله لأسلوب منتظم لممارسة السلطة في البلاد العربية والإسلامية، وقد أدى ذلك الواقع لإنتاج ثقافة استبدادية وأنتج فقهاً سياسياً متولداً من هذه الثقافة التسلطية علي يد فقهاء البلاط أو فقهاء السلطان، وقد كان ذلك الفقه السياسي يعكس حالة التحول لعصر الملك العضوض بعد انقضاء عصر الخلافة الراشدة، وأكبر مثال على ذلك مفهومي الغلبة وولاية العهد، فقد اعتبر الفقهاء المتأخرون اغتصاب السلطة بالقوة أو الغلبة مصدراً شرعياً لاكتساب الخلافة، وقد أجازوا نقل سلطة الخلافة بالوراثة فيما يعرف بولاية العهد، وقد وصف أحد المفكرين الاجتماعيين المعاصرين ذلك بأن اجتهادات الفقه الإسلامي لم تخرج عن ثنائية الغلبة والخروج في إسباغ الشرعية ونزعها على سلطة الخلافة، واعتبرها غير صالحة لأية رؤية مستقبلية[1]، ولكن هذه الرؤية تجاهلت أن الرؤية الأصلية للفكر الإسلامي السياسي نابعة من المبادئ التي رسخها عهد الخلافة الراشدة، وأن هذا الفقه السياسي الموروث يعكس الاستجابة للواقع ولا يعبر عن التصور الإسلامي الأصيل.

في مقابل ذلك نشأت آراء لمفكرين وفقهاء معاصرين من العالم الإسلامي تنتقد بصراحة تخلف الثقافة السياسية في المجتمع الإسلامي الذي أنتج فقهاً سياسياً لا يتناسب مع روح العصر، ودعوا لتجديد الفقه السياسي بما يتلاءم مع واقع الأمة وحاجاتها، «لقد أصبح الناس يدعون اليوم إلى دين إن لم يكن ممسوخاً مشوهاً فهو مختزل ناقص، لا تصلح عليه أمة ولا تستقيم عليه ملة، بل هو أغلال وآصار، الإسلام منها براء، أدى إلى هذا الواقع الذي يعيشه العالم الإسلامي اليوم من تخلف وانحطاط وشيوع للظلم والفساد، فكان لابد من مراجعة الخطاب السياسي الإسلامي»[2]، «إن ما تعيشه الأمة من انحطاط وتخلف هو نتيجة طبيعية للانحراف الذي طرأ على الخطاب السياسي الشرعي، الذي جرد الأمة باسم الدين والسنة من حقها في اختيار السلطة ومحاسبتها

---

(١) بشارة د/عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات التابع لمعهد الدوحة بقطر، لعام ٢٠١١، ص/٩.

(٢) المطيري د/حاكم، **الحرية أو الطوفان دراسة موضوعية للخطاب السياسي الشرعي ومراحله التاريخية**، ط١، لعام ٢٠٠٣، ص٣

ومقاومة طغيانها وانحرافها، وإصلاحها عند فسادها، حتى شاع الظلم والاستبداد وظهر الفساد»[١]، ويقول مفكر وفقيه مشهور: «والغريب أن ناساً يتخذون ما كتب في عصور الاضمحلال نبراسا، ويظنونه دين الله، والكتابة في السياسة الإسلامية لا تقبل إلا من المصادر المعصومة ولا تقبل من خدام السلاطين ومداهنيهم»[٢].

لقد أدت الفتن والصراعات الأهلية إلى يأس الفقهاء « من أن يكون هناك مجال لإصلاح سياسي بالمعنى الذي يعود بالأمة إلى الخلافة الراشدة، واكتفى الفقهاء بأنهم قبلوا الأمر الواقع»[٣] ونشأ عن ذلك « انفصال بين العلم والحكم » أو انفصال بين الأخلاق والسياسة، ونشأ عنه بدوره «انفصال آخر فيه خطورة شديدة على الأمة، وهو أن العلم الإسلامي انقسم بين فقهاء ومتصوفة »[٤] .

إن تفعيل أدوات التمكين في البلاد العربية يصطدم بالأنظمة التسلطية التي تتحايل على تأجيل استحقاقات ضرورات التحول للنظام الديمقراطي بذرائع الأمن والاستقرار، وبذريعة أن المجتمع العربي غير مهيأ بعد للديمقراطية، وللأسف فبدل أن تقوم الأنظمة الرسمية بقيادة التحول للنظام الديمقراطي وتفعيل أدوات التمكين، فإنها تستغل الظواهر السلبية في المجتمع التي تشكلت بفعل التراكم التاريخي لتوالي الخبرات القمعية التسلطية في تثبيت نظام مختل، وقد قامت الأنظمة الاستعمارية بدعم أنظمة الحكم التسلطية والقمعية لأنها الأقرب لضمان مصالحه، وبذلك صار الاستبداد والاستعمار طرفي حلقة مغلقة كرست التخلف الحضاري للأمة، فالاستبداد يجلب الاستعمار، والاستعمار يجد في المستبدين ضالته وضماناً لمصالحه، وبذلك فإن التمكين وأدواته يعتبر المدخل الفعلي لتأسيس نظام اجتماعي اقتصادي عادل، ويحتاج تطبيقه عملياً للدخول في صراع مع قوى سياسية واجتماعية تعتبر التمكين وأدواته تهديداً لمصالحها.

إن من أهم الأسباب التاريخية التي ساهمت في تعميق حالة الاستبداد الموروث كنظام حكم وكثقافة في المجتمع:

---

(١) المطيري د/حاكم، **الحرية أو الطوفان دراسة موضوعية للخطاب السياسي الشرعي ومراحله التاريخية**، ص/٣٥٧.

(٢) محمد الغزالي، **الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية**، منشورات نهضة مصر لعام ٢٠٠٥، ص/٨١.

(٣) محمد الغزالي، **كيف نتعامل مع القرآن** ، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط/١ لعام ١٩٩٢، ص/٦٥.

(٤) محمد الغزالي، **كيف نتعامل مع القرآن** ، ص/٦٦.

أولاً: غياب المحاسبة والشفافية والمساءلة في المال العام، فقد ضعفت وتلاشت أدوات الرقابة على المال العام في ظل الأنظمة السياسية التسلطية والقمعية التي تعاقبت على السلطة، وصارت موارد الخزينة يتحكم بها المستبد وأعوانه وأقرباؤه، ووجهت تلك الموارد لأوجه الترف والبذخ أو للأوجه العسكرية على حساب الأنشطة الإنتاجية مما كرس من قبضة الاقتصاد الريعي في واقعنا العربي تاريخياً وحديثاً، ولكشف تلك الحقيقة نتذكر ذلك الصراع الذي حدث بين الخليفة الأموي العادل عمر بن عبد العزيز وأمراء البيت الأموي عندما «رد أعطيات طلبات بني أمية من زيادة أعطياتهم»[1]، وعندما كانت تتناقص غلة بيت المال كان يتم اللجوء لضرائب غير عادلة تسمى بالمكوس، كانت ترهق القدرة الإنتاجية للمكلفين، «وقد بدا أول بروز واضح للمكوس بصورة واسعة على يد والي الخراج أحمد بن المدبر في مصر منتصف القرن الثالث الهجري، عندما أحدث العديد من الضرائب على المصائد والمراعي والمعادن وكذلك على عبور الماشية، وعلى صيد الأسماك، وحتى على عبور الحجاج، ثم أبطل صلاح الدين هذه المكوس عام ٥٧٤هجرية»[2]، ومن أشكال الفساد الذي تسبب بضرر فاحش كرس من نمط الاقتصاد الريعي اغتصاب الأراضي الزراعية وإعادة توزيعها على الأمراء والقادة العسكريين، والذين استخدموها في جباية وتحصيل الأتاوات والمكوس، مما أفقد كثيراً من الفلاحين مصدر رزقهم وحولهم لعبيد.

وفي العصر الحديث عانت معظم المجتمعات العربية من الفساد المنهجي الذي حول الدول العربية لدول نامية بسبب نهب ثرواتها واستنزاف مواردها وتعطيل الطاقات الكامنة فيها، وفشل خطط وبرامج التنمية في تحقيق الرخاء، ويعود من أهم أسباب ذلك سوء الإدارة وغياب الشفافية في الرقابة على الموارد التي توظف في مجهود التنمية.

ثانياً: غياب تعيين الكفاءات في المناصب العامة والتي سماها الفقهاء بالولاية العامة، وقد أطلق عليها الفقهاء هذا الاسم لأن صاحب المنصب في «حكم الوكيل الذي يتصرف عن الأصيل في شؤونهم وهم

---

(١) العمر د/ فؤاد عبد الله، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، ص.١٧٩.

(٢) العمر د/ فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، ص.٢٠٥. وحسب المصدر فقد استمد معلوماته التاريخية من (البداية والنهاية) لمؤلفه الإمام ابن كثير ج/١٢ ص٨٢٤.

الرعية» [1]، فالولاية العامة في حقيقتها من المنظور الإسلامي تكليف لا تشريف، مغرم ومسؤولية وليست مغنماً وفوقية، وقد دلت سنة رسول الله على أن الولاية أمانة، مثل قوله ﷺ لأبي ذر عندما سأل النبي الإمارة فقال عليه الصلاة والسلام « إنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها»[2]، لذا كان تعيين غير الأكفاء في المناصب العامة بمثابة خيانة للأمانة، وقد اعتبر بعض الفقهاء أن تعيين أو استعمال الأصلح والذي يجتمع فيه صفتي الأمانة والقوة أو الكفاءة والأهلية المهنية من الواجبات الشرعية، «فيجب على كل من ولي شيئاً من أمر المسلمين أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أصلح من يقدر عليه»[3]، «فإن عدل عن الأحق الأصلح إلى غيره لأجل قرابة بينهما أو ولاء أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة، أو غير ذلك من الأسباب أو لضغن في قلبه على الأحق فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهي عنه في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَـٰنَـٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأنفال-٢٧][4].

وقد حذر رسول الله ﷺ من تولية غير الأمناء المناصب العامة واعتبارها من علامات الساعة، فقد قال رسول الله ﷺ «إذا وسد الأمر إلى غير أهله فارتقب الساعة»[5]، وقد تميزت فترات الانحطاط في أمتنا تاريخياً وحديثاً بتولي شخصيات فاسدة المناصب العامة، فذاقت الأمة ويلات الفساد والاستبداد، فعلى سبيل المثال « طرح معز الدولة البويهي منصب الوزير لمن يبذل له مالاً أكثر، أما في عهد الخليفة العباسي المقتدر فقد بيع منصب قاضي القضاة والمحتسب وصاحب الشرطة»[6].

ثالثاً: غياب الشورى في آلية اتخاذ القرار مما تولد عنه احتكار للسلطة واستبداد سياسي تحول لثقافة موروثة بسبب التراكم التاريخي الذي أبعد الأمة عن تأصيل تجربة نظام الخلافة الراشدة

---

(١) ابن تيمية، تقي الدين أحمد، **السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، دار الكتاب العربي بمصر، الطبعة الرابعة لعام ١٩٦٩، ص١٣.

(٢) حديث صحيح، أخرجه البخاري كتاب كراهة الإمامة بغير ضرورة رقم ٣٤٠٤.

(٣) ابن تيمية، تقي الدين أحمد، **السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، ص٨.

(٤) نقلا بتصرف عن الإمام ابن تيمية، تقي الدين أحمد، **السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، ص٩.

(٥) حديث صحيح، أخرجه البخاري عن سيدنا أبي هريرة كتاب العلم، باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه، رقم(٥٧).

(٦) العمر د/ فؤاد عبد الله، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، ص١٧٣، وحسب المصدر فقد استمد معلوماته التاريخية من الإمام الذهبي في مؤلفه (العبر في تاريخ من غبر).

القائم على اختيار الإمام بالشورى والرضا وليس بالإكراه والاستغلاب كما حدث في حالة الملك العضوض، وحتى نلاحظ الفرق بين نظام الخلافة الراشدة ونظام الملك العضوض سنقارن بين خطبة تولية الخليفة الراشد أبو بكر الصديق ﷺ التي قال فيها «يا أيها الناس لقد وليت عليكم ولست بخيركم، إن أحسنت فأعينوني، وان أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، قوموا لصلاتكم يرحمكم الله»[1]، وبالمقابل نقارنها بخطبة أبي العباس السفاح أول الخلفاء العباسيين الذي قال: «واعلموا أن هذا الأمر بيننا ليس بخارج منا حتى نسلمه إلى عيسى ابن مريم عليه السلام والحمد الله على ما أبلانا وأولانا»[2].

رابعاً: النزعة الاستبدادية في الثقافة المجتمعية: فالتاريخ لم يعرف حكومات عادلة إلا في فترات محدودة، فضلاً عن ذلك فقد انسحب العرب من ممارسة الحكم مبكراً مما ولد لديهم غياباً لثقافة سياسية بسبب اضطراراهم للتكيف مع الأنظمة التسلطية، فسلطان العرب السياسي ضعف بالانتقال من العهد الأموي إلى العهد العباسي[3]، ثم انطفأ ذلك الدور نهائياً مع استلام بني بويه سنة ٣٣٤

---

(١) نقلاً عن ابن الأثير، علي بن محمد الجزري في (الكامل في التاريخ)، باب ج/١،دار الفكر ببيروت، لعام ١٩٧٨، ص/٣٦١. وابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج، (المنتظم في تواريخ الملوك والأمم) ج/١، دار الفكر ببيروت، لعام ١٩٩٥ ص/٤٣٥.

(٢) الخطبة ذكرها ابن الأثير، علي بن محمد الجزري في (الكامل في التاريخ)، باب ج/٢، ص/٤٨٩، وابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج، (المنتظم في تواريخ الملوك والأمم) ج/٢، ص/٤٣٦.

(٣) الخلافة العباسية هي الدولة التي أسسها العباسيون بعد نجاحها في القضاء على الحكم الأموي ويمتد عهدها من ١٢٣ إلى ٦٥٦ للهجرة. ولقد قسم المؤرخون العهد العباسي إلى أربعة فترات، الفترة الأولى (١٢٣-٢٢٧) هجري وتميزت بحكومة مركزية قوية، وقد تميز هذا العهد بتراجع لدور العرب سياسياً دون إقصائهم، لأن الثورة العباسية قام بها الأعاجم كردة فعل على العصبية العربية التي عرفت بها الدولة الأموية، ثم الفترة الثانية (٢٢٧-٣٣٤) هجري وتميزت بنشوء الدويلات الانفصالية في الأطراف كدلالة على ضعف المركز مثل الدولة الطولونية والإخشيدية في مصر والشام والدولة الطاهرية في خراسان ودولتي الأغالبة والأدارسة في المغرب، ثم الفترة الثالثة (٣٣٤-٤٤٧) هجري وهي فترة حكم بني بويه المعروفون بنزعتهم الشعوبية الذين سيطروا على مركز الخلافة وحولوا سلطة الخلافة لسلطة رمزية أو معنوية، وقد اعتبر المؤرخون أن هذه المرحلة كانت بداية لإقصاء العنصر العربي نهائياً من أي دور سياسي وخروجهم من التاريخ السياسي للدولة الإسلامية، ثم المرحلة الرابعة (٤٤٧-٦٥٦) هجري وهي فترة حكم السلاجقة الأتراك، وقد تميز هذا العهد بتحقيق انجازات عسكرية مثل معركة ملاذكرد التي استطاعوا فيها فتح الأناضول وضمه للدولة الإسلامية، وبذلك تميزوا عن فترة بني بويه التي تميزت

للهجرة السلطة فعلياً وإبقاء الخليفة العباسي كسلطة رمزية، فقد كان بنى بويه لديهم نزعة شعوبية أي نزعة كراهية العنصر العربي[١].

إن من أهم تجليات تخلف الثقافة الاجتماعية في العالم الإسلامي هي غياب الانتفاع بالكتاب والسنة اللذان نبها وحفزا العقل المسلم على عدم تعطيل السنن الكونية وإلغاء الفعالية والركون إلى الغيبيات من دون الأخذ بالأسباب « إن مكان المشكلة ليس في الكتاب والسنة وإنما في العقل الذي فقد وظيفته في العالم الإسلامي »[٢].

إن معنى الفعالية الاجتماعية إعمال العقل في التعاطي والأخذ بسنن الآفاق والأنفس، إنها تعني إكساب المسلم القدرة على التعامل مع الحقائق ومنها سنن العمران وطبائعه على حد تعبير الفيلسوف المسلم ابن خلدون، ومنها أن نكتشف أنفسنا من خلال تاريخنا وأحداثه، بدل تحويله لأساطير أو أمجاد غابرة[٣].

لقد ربط الله تعالى التحولات والتبدلات بسنن إلهية لا تحابي مؤمنا أو كافرا، لأن الله تعالى يؤيد الدولة العادلة و لو كانت كافرة، ولا يؤيد الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة، قال تعالى:

﴿ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلۡأَوَّلِينَۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلٗا﴾ [فاطر:٤٢]

إن سنة التغيير التي تحدث عنها القرآن الكريم من خلال استعراضه للقصص والحكم أشارت إلى أنها سنة عامة وليست سنة خاصة بقوم معينين، فكل مجتمع تحل به النتائج حسب ما يحمل من أفكار وقناعات[٤].

بالفتن الداخلية والصراعات الأهلية. راجع: الدوري د/عبد العزيز، **العصر العباسي الأول، دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي**، دار الطليعة بيروت، ط/٣، لعام ١٩٩٧، ص/٤٢.

(١) الدوري د/عبد العزيز، **العصر العباسي الأول**، دار الطليعة ببيروت، ط/٣ ، لعام ١٩٩٧، ص/٣٦-٣٧.

(٢) جودت سعيد ، **حتى يغيروا ما بأنفسهم بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع**، ط/٢ لعام ١٩٧٥، ص/١٤٧.

(٣) جودت سعيد ، **حتى يغيروا ما بأنفسهم بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع**، ص/١٥٨-١٥٩.

(٤) جودت سعيد ، **حتى يغيروا ما بأنفسهم بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع**، ص/١٥١.

إن التعصب المذهبي والجمود والتقليد الفقهي والثقافة الاستبدادية التي تلغي التسامح وتعادي ثقافة الحوار، وتعطيل التعاطي مع السنن الإلهية أدت للوقوع في حالة التخلف الحضاري، إنه من الضروري « الانتباه إلى سنن الله في الأنفس والأفاق التي تحكم شروط النهوض والسقوط الحضاري »[١]. مصداقا لقوله تعالى:

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ٥٣ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ فَأَهۡلَكۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ ٥٥ ﴾ [الأنفال:٥٤-٥٥]

إن الإسلام يدعو لحياة مادية وروحية معا، « إن الدين الذي يريد أن يستبدل التفكير الحر بأسرار صوفية، وأن يستبدل الحقيقة العلمية بعقائد جامدة، لابد أن يصطدم بالعلم »[٢]

إن الرؤية الوسطية التي توفق بين الحاجات الروحية والمثالية وضرورات التطور المادي أسماها أحد المفكرين المسلمين المعاصرين بالتسوية التاريخية، والتي أحد تجلياتها اتجاه الطريق الثالث أو نموذج الديمقراطية الاشتراكية[٣]، والإسلام يتضمن بمفاهيمه وعيا جمع بين الثنائيات التي شكلت طرفي تعارض، بين مادية الشيوعية والرأسمالية القاسية، وروحية المسيحية الغارقة بالأسرار، إن الرؤية الإسلامية الوسطية والمعتدلة تمثل « انتصارا للحياة والواقع الإنساني على جميع الأيدلوجيات القاصرة على جانب واحد»[٤]

إن تأسيس نظام اقتصادي واجتماعي عادل يستلزم التحرر من الفساد والاستبداد، وبناءه على أساس العدل وكرامة الإنسان، ليكون الإنسان هو هدف التنمية، وليس تنمية مشوهة تنتج نظاماً اقتصادياً واجتماعياً غير عادل. لقد وضعت البشرية مؤشرات ومعايير موضوعية مثل مؤشر الشفافية الذي يقيس حالة الفساد في بلد ما، ومعايير الحوكمة أو الحكم الرشيد الذي يقيس نجاح الإدارة الحكومية في مجهود التنمية، ومعايير الحريات الأساسية لقياس مدى احترام حقوق الإنسان، وغيرها من أدوات التمكين الذي تعرضنا لها آنفا،

---

(١) محمد الغزالي، **كيف نتعامل مع القرآن** ، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط/١ لعام ١٩٩٢، ص/٥٣.
(٢) بيجوفيتش، د/على عزت، **الإسلام بين الشرق والغرب**، ص/٣٦٥.
(٣) بيجوفيتش، د/على عزت، **الإسلام بين الشرق والغرب**، ص/٣٨٢.
(٤) بيجوفيتش، د/على عزت، **الإسلام بين الشرق والغرب**، ص/٣٨٩.

وهي تعتبر من المنظور الإسلامي من أدوات السياسة الشرعية، لأنها وسيلة لغاية معتبرة شرعاً تتعلق بمصالح الأمة والعباد من خلال تحقيق تنمية حقيقية غير مشوهة موضوعها الإنسان وكرامته، وللأسف الشديد سجلت الحالة العربية معدلات متدهورة على اختلاف نسبي فيما بينها في مؤشرات الشفافية ومعايير الحوكمة أو الحكم الرشيد والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وهذا أدى لتنمية غيبت الإنسان وكرست من الإقصاء والتمييز والتهميش وهي المخرجات الطبيعية لنظام اقتصادي واجتماعي فئوي تستحوذ فيه أعداد قليلة من المجتمع بالنصيب الأكبر من منافع السلطة والثروة، إن تفعيل أدوات التمكين وترسيخها في المجتمع وسيلة لإعمال المقاصد الشرعية في حفظ وصون مصالح الأمة والعباد.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

أولاً: نتائج البحث

- إن تحقيق توازن بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي يتلخص في تصحيح الاختلال البنيوي في نمط الاقتصاديات العربية، وذلك بإحداث **تحول لنمط الاقتصاد المعرفي على أساس التنمية البشرية**، إن التنمية تتضمن أبعاداً اقتصادية متعلقة بزيادة الدخل والنمو، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال تصحيح الاختلالات التضخمية والانكماشية. وتتضمن أبعاداً اجتماعية متعلقة بجوانب ثلاثة، وهي الإنصاف أو العدالة الاجتماعية، والاستدامة، والتمكين، ويعتبر تحقيق هذا الهدف من المنظور الإسلامي من خلال إعمال مبدأ المقاصد الشرعية فرض كفاية على الأمة، لأن تحقيق هذا الهدف تتعلق فيه مصالح الأمة الضرورية والحاجية.
- إن التوازن الاقتصادي الاجتماعي يتجلى في تحقيق توازن لعدة ثنائيات، منها ثنائية الأسعار والأجور، فالأسعار تعتبر مؤشر الجانب الاقتصادي، بينما الأجور تعتبر مؤشر الجانب الاجتماعي، إن تحقيق عدالة لمؤشري الأسعار والأجور يحقق التوازن الاقتصادي الاجتماعي، فالأسعار التي تحقق الربحية، والأجور التي تحقق الكفاية هي الشكل الأمثل الذي يدل على توازن اقتصادي اجتماعي.
- ومنها ثنائية الدخل والنمو للجانب الاقتصادي، والتفاوت والفقر للجانب الاجتماعي، إن الجانب الاقتصادي يركز على هدف زيادة الدخل والنمو، بينما الجانب الاجتماعي يركز على هدف تخفيض التفاوت والفقر، إن اقتصاداً يحقق زيادة في الدخل والنمو تؤدي لتقليص التفاوت والفقر يدل على توافق اقتصادي اجتماعي، بينما زيادة الدخل والنمو دون أن يصاحبه تخفيف من التفاوت والفقر يعتبر نمواً مشوهاً، حيث يضيع أثر النمو وتتعطل فوائده، إن تحقيق زيادة في الدخل والنمو النوعي يؤدي لتقليص التفاوت والفقر يعبر عن توافق اقتصادي واجتماعي.
- ومنها ثنائية الدولة (القطاع الحكومي) والسوق (قطاع الأعمال)، فتقليص دور الدولة وتوسيع دور السوق يؤدي لتغليب الجانب الاقتصادي على الجانب الاجتماعي، بينما تقليص دور السوق وتوسيع دور الدولة يؤدي لتغليب الجانب الاجتماعي على الجانب

الاقتصادي، بينما تحقيق تكامل بين السوق والدولة يضاف لها تفعيل دور المجتمع المدني (القطاع الأهلي) دليل على توافق اقتصادي اجتماعي.

إن قطاعاً حكومياً متحرراً من الفساد والاستبداد، قادراً على التخطيط والرقابة، وقطاع أعمال متحرر من الغش والاحتكار قادر على المنافسة، وقطاع أهلي متحرر من النزعات الفئوية، ويؤدي وظائفه بمهنية، دليل على توافق اقتصادي واجتماعي.

- إن الاختلال البنيوي في الاقتصاديات العربية يتمثل في **نمط الاقتصاد الريعي الاستهلاكي** المهيمن على الاقتصاديات العربية الذي يكرس التبعية للمركز الرأسمالي ويولد تفاوتاً حاداً في الثروة، ومركزية وفردية أو فئوية في السلطة، إن الاقتصاد الريعي يتميز بأن الدخل يتشكل معظمه من الأنشطة الريعية غير الإنتاجية كجباية الضرائب وغلة استخراج مواد الخام، وعمليات تداول الأصول غير العينية، ويتميز في جانب الإنفاق، بأنه يتوجه معظمه لمصاريف ريعية كمصاريف المجهود العسكري والأمني بشكل رئيسي، ولقد تسبب ذلك النظام الاقتصادي الاجتماعي المتولد عن نمط الاقتصاد الريعي سواءاً في مرحلة الاقتصاد الرعوي والزراعي السائد تاريخياً، أو مرحلة الاقتصاد الصناعي السائد لاحقاً في تكريس حالة الإقصاء والتهميش المنهجي ضد فئات وطبقات اجتماعية قد تشكل أغلبية المجتمع، بسبب تركز الثروة والسلطة في أيدي فئة أو أفراد في المجتمع تستأثر بالنصيب الأكبر من مزايا ومنافع احتكارها لآلية توزيع الموارد والسلطة في المجتمع.
- لقد أثبتت تجارب تاريخية وحديثة نجاحها في تحقيق توافق اقتصادي اجتماعي، مثل تجربة الخلافة الراشدة، فقد نجحت في تقليص حالات الإقصاء والتهميش والتمييز في المجتمع، لأنه مستمد من مبدأ الشورى، ومن مبدأ التكافل الاجتماعي والاكتفاء الاقتصادي، ويعتبر أفضل سياسة اقتصادية اجتماعية حققت توافقا اقتصاديا اجتماعيا عرفتها الاقتصاديات المعاصرة، هي فترة دولة الرفاه التي بلغت ذروتها في بعض الدول الأوربية مثل ألمانيا والدول الاسكندنافية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد استمدت رؤيتها من مبدأ السوق الاجتماعي، أو الاقتصاد الرأسمالي بنزعة اشتراكية، وهي رؤية توفيقية لثنائية الاقتصادي والاجتماعي، وضعتها معظم التجارب الاقتصادية في تعارض، وهي تمثل النقيض لمدرسة شيكاغو ذات النزعة الرأسمالية المتطرفة، والتي ازدهرت في الولايات المتحدة وبريطانيا، وتم فرضها على الاقتصاديات العربية كنهج اقتصادي أحادي الاختيار.
- لقد وضعت البشرية عدة مؤشرات ومعايير موضوعية لقياس الظواهر المتعلقة بثنائية الاقتصادي والاجتماعي، وأهمها مؤشر التنمية البشرية، الذي يقيس الأبعاد الثلاثة للحياة الأساسية، وهي الدخل

والمعرفة أو التعليم والصحة، ومؤشر الشفافية الذي يقيس حالة الفساد في بلد ما، ومعايير الحوكمة أو الحكم الرشيد الذي يقيس نجاح الإدارة الحكومية في مجهود التنمية، ومؤشر الناتج المحلي لقياس الدخل، ومعدل النمو الاقتصادي لقياس النمو، ومعامل عدم المساواة لقياس التفاوت، ومعايير الحريات الأساسية لقياس مدى احترام حقوق الإنسان.

- **إن المنظور الإسلامي للاقتصاد لديه قابلية لصياغة سياسة اقتصادية اجتماعية عادلة،** لأن القيم ذات المرجعية الإسلامية التي يستند إليها الاقتصاد الإسلامي مرتبطة بغايات إيمانية ومقاصد أخلاقية متجاوزة للماديات، لذا فهي تملك إمكانية أكبر من القيم العلمانية أو القيم ذات المرجعية المادية البحتة لتحقيق توافق اقتصادي اجتماعي، لأن علمنة القيم حولها لغايات ودوافع خاضعة للجانب الغريزي من الإنسان، فأهداف الاقتصاد من منظور هذه المرجعية يتحقق في تعظيم الربح أو المنفعة من خلال عملية الإنتاج، وتعظيم إشباع الحاجات واللذة والتسلية والرفاهية والترف من خلال عملية الاستهلاك، ولقد أدى التحديث التي كانت العلمنة الواجهة الفكرية والفلسفية لها إلى استلاب الإنسان حريته واختياره، و صار محكوماً بمنظومة تحولت فيه المعنويات والروحانيات لمفاهيم مادية حسية، وألغت لدى الإنسان إمكانية التجاوز والتحرر من سطوة الماديات، التي صارت الدولة أداة القمع لفرضها، والسوق ووسائل الإعلام والدعاية أداة الإغواء لتكريسها، وتعاني كذلك من الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية مما عرضها لتهديدات النضوب، مما استدعى المطالبة باستدامة التنمية للأجيال المستقبلية.
- تتمثل الرؤية الإسلامية للاقتصاد من خلال تطبيق مبدأين، المبدأ الأول التوافق والانسجام مع أحكام الشريعة الإسلامية، وثانياً إعمال المقاصد الشرعية، يعتبر النظام التمويلي الإسلامي الأداة الأساسية الفعالة لإدارة الجانب الاقتصادي، لما يتميز به من أصول مرتفعة، ومؤسسات تمويلية راعية لهذا التوجه، وأدوات تمويلية متنوعة الوظائف.

ويعتبر نظام الأوقاف الأداة الأساسية الفعالة لإدارة الجانب الاجتماعي، والذي يهدف لترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي في المجتمع.

إن الإسلام يتفوق على كل الأنظمة بأن لديه قابلية لصياغة سياسة اقتصادية اجتماعية عادلة، بما لديه من مبادئ ومفاهيم ناضجة وعادلة، ولكن النجاح العملي لأي مشروع يطبق الرؤية الإسلامية مرهون بإرادة من ينفذه في تجاوز الثقافة الموروثة التي تعمقت بسبب التراكم

التاريخي للاستبداد، والاستئثار والاحتكار في المجال الاقتصادي، والتهميش في المجال الاجتماعي، مما جعل الواقع في المجتمعات الإسلامية عبارة عن عصبيات مغلقة تعيد إنتاج نظام موروث باسم الإسلام، وهذا تأكيد أن إشكالية الاقتصاد المستمد من الرؤية الإسلامية في التطبيق وليس في نهجه، وأن هناك حرمان من فرص التطبيق العملي للرؤية الإسلامية بسبب تناقضها مع البنية الاجتماعية الاقتصادية التي يتشكل على أساسها آلية توزيع السلطة والثروة على أساس فئوي وطبقي وليس على أساس العدالة والمؤاخاة.

ثانياً: التوصيات.

١) **تفعيل أدوات التحول للاقتصاد المعرفي:** مثل استقطاب العقول والخبراء بدل دفعهم للهجرة للدول المتقدمة فيما يسمى بظاهرة نزيف العقول، وإقامة مراكز لاستقطاب الشركات والاستثمارات ورجال الأعمال المهتمين بتكنولوجيا الاقتصاد المعرفي مثل مدن المعرفة ، وتقديم الدعم التمويلي وخدمات البنية التحتية للمشاريع المرتبطة بالاقتصاد المعرفي، وإصلاح النظام التعليمي الجامعي والمدرسي، والعناية والتركيز على التعليم النوعي الذي يركز على تنمية مهارات الذكاء الإدراكي والعاطفي، بدل التعليم التقليدي الذي يركز على الحفظ والتكرار.

٢) توليد دخل قومي ونمو اقتصادي نوعي يركز على توسيع مساهمة ونمو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية، والموارد البشرية والبنية التحتية في الدخل القومي والنمو الاقتصادي.

٣) مواجهة آثار التضخم السيئة اجتماعياً، بوضع توازن بين مؤشري الأسعار والأجور، ومراجعة سياسة الأجور بربط الأجور والإعانات بمؤشرات أسعار المستهلك.

٤) مواجهة حالات التباطؤ الاقتصادي العارضة مثل حالة الركود والانكماش، حتى لا يتحول التباطؤ لحالة مزمنة وهي حالة الكساد، والتي تتميز بمعدلات خطيرة في مستوى البطالة من خلال الشروع بسياسة تحفيز اقتصادي، لأن هناك تلازم بين البطالة والفقر، والفقر يؤدي لزيادة في معدلات الجريمة والتطرف في المجتمع.

٥) عدم الرضوخ للإصلاحات التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بسبب عدم مبالاتها بالجانب الاجتماعي، وتحميلها عبء الإصلاحات الاقتصادية على الطبقات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، والبحث عن حلول تمويلية تجنب البلاد الوقوع في أزمة مديونية والرضوخ لشروط الدائنين القاسية.

٦) تطوير القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية، من خلال وضع سياسة تنافسية تستهدف مكافحة الاحتكارات والغش التجاري ومنع عمليات الاندماج التي تتحول لاحتكار تتحكم بالأسعار، ووضع معايير للجودة، والرقابة على تطبيق تلك المعايير في المنشآت الاقتصادية، وتنشيط الصادارت والترويج لها.

٧) تحقيق عدالة اجتماعية من خلال تقليص حدة التفاوت في الدخل وخدمتي الصحة والتعليم بين أفراد المجتمع، لأن ظاهرة التفاوت إذا ما استمرت في التنامي والتزايد فإنها ستؤدي لشرخ عميق في المجتمع وظهور لمزيد من الأفكار المتطرفة والعدائية في وسط الجماعات التي تعاني من التهميش الاجتماعي والإقصاء السياسي.

٨) وضع سياسة تعليمية غير نخبوية وطبقية، من خلال التأكيد على مبدأي مجانية التعليم، والتعليم النوعي المتكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي.

٩) مكافحة الفقر من خلال ربط الأجور والإعانات بحد الكفاية أو الحد الأدنى لمستوى الدخل.

١٠) تحقيق مبدأ الأمن الغذائي في الاقتصاديات العربية، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية، وسد الفجوة الغذائية، وأهم تلك السلع هي مجموعة الحبوب التي لم تحقق اكتفاءاً ذاتياً يتجاوز ٥٠%.

١١) التحول للاقتصاد الأخضر الذي يركز على مبدأ الاستدامة في التنمية، من خلال توسيع نطاق استخدام بدائل الطاقة الصديقة للبيئة، والتي تعتبر الظروف المناخية للدول العربية مناسبة لاستغلالها، كالطاقة الشمسية، والمحركات الهجينة للسيارات، والطاقة الناتجة عن النفايات العضوية، وتخفيض مستوى استهلاك الوقود الأحفوري، ومراعاة إجراءات السلامة البيئية في الصناعة لتخفيف التلوث البيئي.

١٢) تحقيق مبدأ الأمن المائي في الاقتصاديات العربية، بالتخطيط لسد العجز المائي المتزايد، من خلال بناء شبكة من السدود وخزانات المياه، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، واستغلال الطاقة الشمسية في تحلية المياه، واستخدام أنظمة الري الحديثة في الزراعة، وقد

قدر بعض الخبراء أنه مع تزايد الأزمة المائية في المنطقة العربية فسيصل نصيب الفرد من المياه النظيفة في عام ٢٠٢٥ إلى ٤٦٠ متر مكعب للفرد سنويا، وهو معدل يصنف دوليا بالفقر المائي الشديد.

١٣) إعادة تنظيم الأحياء والمناطق العشوائية والفقيرة، ومن أهم أدوات تصحيح الاختلالات الديمغرافية إطلاق مشاريع تطوير الضواحي، وإعادة تنظيم الأحياء العشوائية، وتحديث بنيتها التحتية.

١٤) **التنبه لمخاطر ظاهرة التصحر**، وإيجاد حلول للحد من مخاطرها المتزايدة، بسبب العلاقة السببية بين التصحر وأزمة الأمن الغذائي، ويقصد بالتصحر هو تعرض الأراضي الزراعية للتدهور بسبب نقص توفر المياه، أو بسبب تدهور خصوبة الأرض الزراعية، وحسب بيانات تقرير التنمية البشرية في عام٢٠١١، بلغت معدل الأراضي المتدهورة في العالم العربي ما يقارب ٢٥% من الأراضي الزراعية، وبذلك سجلت الدول العربية الأسوأ عالمياً في معدل التصحر، وبذلك يعتبر التصحر من أهم المخاطر البيئية بالنسبة للعالم العربي.

١٥) إعادة تفعيل دور نظام الحسبة أو نظام مراقبة الأسواق باعتباره جهازا يضمن مصالح العباد ومعاشهم ولكن بأسلوب عصري وحديث، لضمان عدالة الأرباح والأسعار، لأن مؤشرات الأسعار والأرباح في معظم الحالات خاضعة لتأثيرات جانب العرض في الأسواق بسبب الاحتكارات، كما أن الأسواق المحررة من القيود ينتشر فيه التلاعب بالجودة والمواصفات وشروط السلامة وهو ما أسماه الفقهاء بالغش والتدليس بسبب غياب الرقابة، لذلك ابتكر العلماء المسلمون نظام الحسبة للرقابة على الأسواق وضمان تحررها من الاحتكارات والغش.

١٦) تعزيز دور أدوات التمكين لإتاحة الفرصة لاحترام الإنسان وخيارته وإعطائه فرصه لتعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير، لأن الإنسان هو موضوع التنمية الحقيقية، والتأكيد على قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والإنمائية، إن التمكين يتناول كل الأدوات التي تتعلق بتعزيز قدرة الإنسان على المشاركة والتغيير، وأهم تلك الأدوات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية، وتوفير الأمن ودرأ مخاطر العنف.

١٧) تطبيق سياسة اقتصادية تحقق تكاملاً في ثلاثية الحكومة والسوق والمجتمع المدني بدل اقتصارها على ثنائية السوق والدولة، لأن تقوية الدور الإيجابي للمجتمع المدني في الرقابة على القطاع الحكومي يساعدها على التحرر من الاستبداد والفساد، وتقوية الدور الإيجابي للمجتمع المدني في الرقابة على قطاع الأعمال أو الأسواق يساعدها على التحرر من الاحتكارات والغش.

١٨) إعداد خطة تحفيز اقتصادي بأدوات الاقتصاد المستمد من الرؤية الإسلامية، ويعتبر النظام التمويلي الإسلامي الأداة الأساسية الفعالة لإدارة الجانب الاقتصادي من المنظور الإسلامي، ولكي يكون النظام التمويلي الإسلامي فعالاً يجب على المؤسسات التمويلية التي تتبنى آلية النظام التمويلي الإسلامي أن يكون نشاطها متحرراً من الربا، ويجب عليها تفعيل أدوات التمويل الإسلامية بأشكالها المتنوعة ووظائفها المتعددة، وليس الاقتصار على أداة المرابحة فقط، ويجب عليها توجيه الموارد والاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية بشكل رئيسي، وهي القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الموارد البشرية وقطاع البنية التحتية لاسيما منها المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والتي لها صلة بتقوية الاقتصاد المعرفي.

١٩) إعادة تأهيل وتفعيل وتوسيع دور مؤسسة الأوقاف باعتبارها الأداة الأساسية الفعالة لإدارة الجانب الاجتماعي من المنظور الإسلامي، والذي يهدف لترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي في المجتمع، وهي تعتبر البديل الأفضل لتؤدي وظيفة مؤسسات الضمان الاجتماعي في الأنظمة الحديثة، والأوقاف تعتبر مؤسسة غير حكومية، وبذلك فهي تساهم في تقوية قطاع المجتمع المدني والذي يعتبر ضعيفاً في الاقتصاديات الريعية، فضلاً عما تقوم به الأوقاف إذا أتيح لها دورا فعالا في توسيع نطاق نشاطها لتغطي حاجات المجتمع الخيرية في التخفيف من حدة التفاوت الطبقي عن طريق إعادة توزيع الثروة لصالح الفئات المحتاجة والمهمشة.

فهرس مراجع البحث.

أولاً: المراجع باللغة العربية مرتبة حسب اسم المؤلف:

١. أحمد د.فؤاد عبد المنعم، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط١.

٢. أبو سليمان د/ عبد الوهاب، **فقه الضرورة وتطبيقاته المعاصرة**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/٢ لعام ٢٠٠٣.

٣. ابن تيمية، الإمام تقي الدين أحمد، **السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، دار الكتاب العربي بمصر، ط/٤، لعام ١٩٦٩.

٤. ابن خلدون، الإمام العلامة عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق إيهاب محمد إبراهيم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ط١ لعام ٢٠٠٩.

٥. آل سليمان مبارك سليمان، **أحكام التعامل في الأسواق المالية**، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط/١، لعام ٢٠٠٤.

٦. أفهيلد هورست، **اقتصاد يغدق فقراً**، ترجمة د/ عدنان عباس علي، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد(٣٣٥)، يناير ٢٠٠٧.

٧. أمين د/جلال، **خرافة التقدم والتخلف**، دار الشروق بالقاهرة، ط٢ لعام ٢٠٠٥.

٨. بيتر تيلور و كولن فلنت، **الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ج٢**، ترجمة/ عبد السلام رضوان، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٨٣)، يوليو ٢٠٠٢.

٩. البلاوي د.حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، ت/سمر الشيشكلي، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد(٢٥٧)، لعام ٢٠٠٠.

١٠. بشارة د/عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات التابع لمعهد الدوحة بقطر، لعام ٢٠١١.

١١. بشارة د/عزمي، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديموقراطي عربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لعام ٢٠٠٧.

١٢. بركات د/حليم، **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط/٦ لعام ١٩٩٨.

١٣. د/ بيجوفيتش، علي عزت، **الإسلام بين الشرق والغرب**، مؤسسة بافاريا ومجلة النور بالكويت، ط/١ لعام ١٩٩٤.

١٤. تيمونز روبيرتس وزملاؤه، **من الحداثة إلى العولمة**، عدد (٣٠٩)، إصدار عالم المعرفة بالكويت لعام ٢٠٠٤.

١٥. جيدنز د/أنطوني، **بعيدا عن اليسار واليمين**، ت/ شوقي جلال، عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٦٨)، لعام ٢٠٠٢.

١٦. جالبريث د. جون، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ت/ أحمد بلبع، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٦١)، ٢٠٠٠ م.

١٧. حسين فخري وآخرون، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، إصدار البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط.٢، لعام ٢٠٠٢.

١٨. الحجار د/بسام، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، دار المنهل اللبناني، ط/١ ببيروت، لعام ٢٠١٠.

١٩. حسن د/ إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج١، ط/٧، قاهرة لعام ١٩٦٤.

٢٠. حميدان د/عدنان وزملائه، **مبادئ الإحصاء**، مطبعة جامعة دمشق، لعام ٢٠٠٤.

٢١. حماد د. نزيه، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الرياض، ط/٣.

٢٢. الحمش، د/ منير، **اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق**، مطبوعات الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، دمشق، لعام ٢٠٠٩.

٢٣. الدوري د/عبد العزيز، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، بيروت، ط٢، لعام ١٩٧٨.

٢٤. الدوري د/عبد العزيز، **العصر العباسي الأول**، دار الطليعة ببيروت، ط/٣ ، لعام ١٩٩٧.

٢٥. الداوي د/عبد الرزاق، **أضواء على الأزمة البيئية المعاصرة**، منشورات المركز العربي للأبحاث، الدوحة لعام ٢٠١٢.

٢٦. دليلة د/عارف، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مطبعة جامعة دمشق، ط/٧، لعام ١٩٩٧.

٢٧. رجب د/ معين محمد، **اتساع الفجوة الغذائية كأبرز التحديات المحلية**، منشورات الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، لعام ٢٠٠٩ م.

٢٨. الريسوني أحمد، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط.١، لعام ١٩٩٠.

٢٩. روجيه غارودي، **الإسلام دين المستقبل**، ت/عبد المجيد بارودي، دار الإيمان بدمشق، ط/١.

٣٠. الرفاعي د/حسن محمد، **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس ببيروت، ط/٦ لعام ٢٠٠٦.

٣١. الزحيلي د. وهبة، **الفقه الإسلامي و أدلته**، دار الفكر العربي، دمشق، ط/١.

٣٢. الزحيلي د. وهبة، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر العربي، دمشق، ط٧

٣٣. الزحيلي د. وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، دار الفكر العربي، دمشق.

٣٤. الزرقا مصطفى أحمد، **عقد البيع**، دار القلم دمشق، ط/١.

٣٥. الزرقا مصطفى أحمد، **عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط/١.

٣٦. زكي د.رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١

٣٧. زكي د.رمزي، **أزمة القروض الدولية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١

٣٨. زكي د/رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٢٦)، أكتوبر ١٩٩٨.

٣٩. سعيفان د/سمير، **الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية**، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية بسورية، ، شباط ٢٠٠٩.

٤٠. سارة فايز، **الفقر في سورية، نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر**، منشورات مركز التواصل والأبحاث الاستتراتيجية، لندن لعام ٢٠١١.

٤١. السباعي د.مصطفى، **اشتراكية الإسلام**، دار المطبوعات العربية بدمشق، ط/٢، لعام ١٩٦٠.

٤٢. السباعي د مصطفى، **من روائع حضارتنا**، المكتب الإسلامي ببيروت، ط/٣ لعام ١٩٨٢.

٤٣. ستيفن بي و زملائه، **منظور جديد للفقر والتفاوت**، ترجمة بدر الرفاعي، عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٦٣)، مايو ٢٠٠٩.

٤٤. سكوت هيبرد، **السياسة الدينية والدول العلمانية مصر والهند والولايات المتحدة**، ت/الأمير سامح كريم، إصدارات عالم المعرفة بالكويت، عدد (٤١٣) يونيو ٢٠١٤.

٤٥. جودت سعيد، **حتى يغيروا ما بأنفسهم بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع**، ط/٢ لعام ١٩٧٥.

٤٦. جودت سعيد ،**التغيير مفهومه وطرائقه** ، دار الفكر بدمشق ط/٢ لعام١٩٩٨.

٤٧. شيفر السيد/أولريش، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ترجمة د/ عدنان عباس علي، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٧١) ، يناير ٢٠١٠.

٤٨. شابرا د. محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ت. محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط/١.

٤٩. شابرا د.محمد عمر، **نحو نظام اقتصادي عادل**، ت/ سيد محمد سكر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط/١.

٥٠. شيخ درة د/إسماعيل إبراهيم، **اقتصاديات الإسكان**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (١٢٧)، يناير ١٩٨٧.

٥١. الشيخ علي د/ سمير، **الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية**، مط. ج دمشق، لعام ٢٠٠٧

٥٢. صائغ د/ يوسف، **التنمية العصية**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط/١، بيروت، لعام ١٩٩٢.

٥٣. صن د/أمارتيا، **التنمية حرية**، ترجمة/ شوقي جلال، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٠٣)، مايو ٢٠٠٤.

٥٤. عبد المعطي د/عبد الباسط، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٤٤)، لعام ١٩٨١.

٥٥. علي د/نبيل، **العقل العربي ومجتمع المعرفة**، إصدار عالم المعرفة بالكويت عدد (٣٦٩)، نوفمبر ٢٠٠٩.

٥٦. العمر د/ فؤاد عبد الله، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم (٦٢)، ط١ بجدة، لعام ٢٠٠٣.

٥٧. عطية د/فيليب، **أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد(١٦١)، مايو ١٩٩٢.

٥٨. عودة د/ محمود، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية مصر، دون ذكر لتاريخ الطبعة ورقمها.

٥٩. عيسوي د/إبراهيم، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق بالقاهرة، ط٢ لعام ٢٠٠١.

٦٠. عبد الرحمن د/أسامة، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**، إصدار عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون في الكويت، عدد (٥٧)، يونيو ١٩٨٢م.

٦١. الغزالي د. عبد الحميد، **الفوائد والأرباح المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط/١.

٦٢. الغزالي د/عبد الحميد، **الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/١.

٦٣. الغزالي الشيخ محمد، **دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين**، دار القلم، دمشق ط/٣ لعام ١٩٩٨.

٦٤. محمد الغزالي، **كيف نتعامل مع القرآن**، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط/١العام١٩٩٢.

٦٥. محمد الغزالي،**الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية**، منشورات دار نهضة مصر، لعام ٢٠٠٥.

٦٦. الفارس د/عبد الرزاق، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط/١، لعام ١٩٩٠.

٦٧. فضلية د.عابد، **تحديات الجانب الاجتماعي للتنمية**، منشورات الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لعام ٢٠١٠.

٦٨. الفضيل د. محمود عبد، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط/١، لعام ١٩٨٨م.

٦٩. فهمي د.حسين كامل، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط/١.

٧٠. الفنيش د.محمد، **البلاد النامية والأزمات المالية العالمية**، بنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط/١.

٧١. القاضي د. حسين و د/سنان ديب، **الفساد وسوء توزيع الثروة**، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٩ م.

٧٢. القاسمي ظافر، **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ج١**، دار النفائس، بيروت، ط١.

٧٣. القحف د.منذر، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط/١.

٧٤. القحف د.منذر وآخرون، **السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط/١.

٧٥. القصاص د/محمد عبد الفتاح، **التصحر**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٤٢)، فبراير لعام ١٩٩٩.

٧٦. قلعه جي د/محمد رواس، **مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**، دار النفائس ببيروت، ط/٦، لعام ٢٠٠٥.

٧٧. مخيمر د. سامر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٢٠٩)، ١٩٩٦م.

٧٨. محمد د/يوسف، **فتاوى معاصرة ج٢**، دار القلم بالكويت، ط/٣ لعام ١٩٩٤.

٧٩. محمد د/يوسف، **فقه الزكاة ج/٢**، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/٢٢، لعام ١٩٩٤.

٨٠. المسيري د/عبد الوهاب، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، ج٢، دار الشروق بالقاهرة، ط١، لعام ٢٠٠٢.

٨١. مرسي د.فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (١٤٧).

٨٢. مدحت د.أحمد، التلوث **مشكلة العصر**، إصدار عالم المعرفة بالكويت رقم (١٥٢).

٨٣. مهدي محمد محمود وآخرون، **نظام الوقف في التطبيق المعاصر**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط/١.

٨٤. كريب د/ ايان، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرمس**، ترجمة د/حسين غلوم، إصدار عالم الفكر بالكويت، عدد/٢٤٤، لسنة ١٩٩٩.

٨٥. النجار د.عبد الهادي، **الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، عالم المعرفة بالكويت، عدد (٦٣)، مارس ١٩٨٣.

٨٦. نيوتن د/ليزا، **نحو شركات خضراء**، ترجمة/ إيهاب عبد الرحيم، إصدار عالم المعرفة بالكويت عدد (٣٢٩)، يوليو ٢٠٠٦.

٨٧. الهويدي فهمي، **الإسلام والديمقراطية**، منشورات مركز الأهرام، القاهرة، ط/ ١، لعام ١٩٩٣.

٨٨. وديع د.محمد عدنان، **القدرة التنافسية وقياسها**، منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد (٢٤)، ديسمبر ٢٠٠٣.

٨٩. هانس بيتر و هارالد شومان، **فخ العولمة**، ت/ عدنان عباس، إصدار عالم المعرفة الكويت، عدد (٢٣٨)، لعام ١٩٩٨.

٩٠. مجموعة من الباحثين، **مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى**، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٨١)، أكتوبر ٢٠١١.

٩١. مجموعة من الباحثين، **إعداد الأمة الإسلامية للقرن الحادي والعشرين**، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ط/١.
٩٢. مجموعة من الباحثين، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط/١، لعام ٢٠٠٠م.
٩٣. مجموعة من الباحثين، **الاستبعاد الاجتماعي**، ترجمة د/محمد الجوهري، إصدار عالم المعرفة بالكويت، عدد (٣٤٤)، أكتوبر ٢٠٠٧.
٩٤. مجموعة من الباحثين، **المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط/١، لعام ٢٠٠٤.
٩٥. **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دون ذكر لتاريخ النشر.
٩٦. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى في الأردن.
٩٧. **قرارات و توصيات مجمع الفقه الإسلامي**، منشورات دار القلم، دمشق، ط/٢.
٩٨. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠**، مؤسسة صندوق النقد العربي، أبوظبي.
٩٩. تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ ، البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، لبنان.
١٠٠.تقرير التنمية في العالم العربي ٢٠٠٩، البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، لبنان.

ثانياً: مراجع المقالات العلمية.

١. سعد الدين د/إبراهيم، **أزمة المجتمع العربي الجدلية المشوهة**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد (٦٤)، لعام ١٩٨٤.
٢. أمين د/جلال، **العولمة والدولة**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد (٢٢٨)، لعام ١٩٩٨.
٣. رمسيس د/نادية، **النظرية الغربية والتنمية العربية**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد(٦٤)، لعام ١٩٨٤.
٤. عبد الله د/إسماعيل صبري، **الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد (٦٤)، لعام ١٩٨٤.
٥. عبد الفضيل د/محمود، الاقتصاد العربي، **نظرات وهواجس مستقبلية**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد(١٧٧)، لعام ١٩٨٨.
٦. منيف د/ماجد عبدالله، **عملة اليورو وتأثيراتها على الوضع النقدي العالمي**، مجلة الشؤون الاجتماعية، الشارقة، عدد (٦٠)، لعام ١٩٩٨.

ثالثاً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Mohammed Obaidullah & Tariqullah**, Islamic Microfinance Development Challenges & Initiative,** issued by Islamic Development Bank, Jeddah, ١١st edition, ٢٠٠٨.
- **Islamic Financial Services Industry Development,** issued by Islamic Development Bank, Jeddah, ١st edition , ٢٠٠٧.
- **Strategy ٢٠١٥**, issued by Transparency International organization, ٢٠١١, published in: www.transparency.org
- **World development report ٢٠١١**, issued by World Bank Institute, Washington, U.S. Published in www.govindicators.org.
- **Governance matters** ٢٠٠٩, issued by World Bank Institute, Published in www.govindicators.org
- (WGI: World Global Indicator), issued by World Bank Institute, Published in www.govindicators.org.
- **Transparency index ٢٠١١**, Transparency International organization published in: www.transparency.org
- **Transparency index ٢٠١٢**, Transparency International organization published in: www.transparency.org
- **Oxford Dictionary of Economics**, Published by Oxford University, London, ٣rd edition, ٢٠٠٩
- **The Millennium Development Goals Report ٢٠١١**, United Nation, New York. Published in www.un.org.millenniumgoals
- **Human Development report HDR ٢٠١١**, Published by UNDP (United Nation Development Programme), Network, U.S.
- **Human Development report HDR ٢٠١٢**, Published by UNDP (United Nation Development Programme), Network, U.S.
- Tito Boeri, **Social policy models compete & Europe will win**, published by Kennedy school of Government, US,April ٢٠٠٢

والحمد الله رب العالمين.

فهرس الموضوعـــات

رقم الصفحة

أولا:المقدمة ٣

ثانيا: أهمية وإشكالية البحث. ٣

ثالثاً: منهج البحث. ٦

رابعاً: خطة البحث. ٨

خامساً: أهداف البحث. ٨

الفصل الأول: بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي. ١١

المبحث الأول: مفهوم بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي. ١١

المبحث الثاني: بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي ومراحل تطوره. ١١

- **المطلب الأول: نمط الاقتصاد التقليدي.** ١٤
  - نشوء الاقتصاد الزراعي والرعوي. ١٤
  - الخلافة الراشدة والنظام الاقتصادي الاجتماعي العادل. ١٦
  - انتهاء عهد الخلافة الراشدة. ١٨
  - نشوء الإقطاع العسكري. ١٩
- **المطلب الثاني: نمط الاقتصاد الصناعي.** ٢١
  - نشوء الرأسمالية وتشكيل بنية نظام اقتصادي اجتماعي جديد. ٢١
  - الرأسمالية الاحتكارية والاختلال في النظام الاقتصادي الاجتماعي. ٢٣
  - تصحيح اختلالات الرأسمالية بين مدرستي كمبريدج وشيكاغو. ٢٦
  - الأنظمة الشمولية والاختلال الاقتصادي الاجتماعي. ٣١
  - رؤية مدرسة فرايبورغ رؤية توفيقية لنظام اقتصادي اجتماعي متوافق. ٣٤
  - الدول النامية والاختلال البنيوي في النظام الاقتصادي الاجتماعي. ٣٩
  - بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي للحالة العربية في ظل نمط الاقتصاد الصناعي. ٤١

المطلب الثالث: نمط الاقتصاد المعرفي. ٤٨

- تعريف بالاقتصاد المعرفي ٤٨

- المجتمع المعرفي المقدمة الضرورية للتحول للاقتصاد المعرفي. ٥٠
- الأزمة المعرفية للحالة العربية. ٥١
- آلية تصحيح الاختلال الاقتصادي الاجتماعي المتولد عن الأزمة المعرفية. ٥٢
- تحديات التحول لنمط الاقتصاد المعرفي. ٥٣

المبحث الثالث: التنمية كأداة لتصحيح الاختلال البنيوي في النظام الاقتصاد الاجتماعي. ٥٦

- **المطلب الأول : مفهوم التنمية وتطوره.** ٥٦
- مفهوم التنمية الاقتصادية. ٥٦
- أزمة التنمية المشوهة والاختلال الاقتصادي الاجتماعي. ٥٨
- مفهوم التنمية البشرية. ٦٠
- **المطلب الثاني: مؤشر التنمية البشرية ودلالته على الحالة العربية.** ٦٢

الفصل الثاني: الأبعاد الخمسة للجانب الاقتصادي. ٦٦

- **المبحث الأول: البعد الأول: الدخل والنمو .** ٦٦
- المطلب الأول: تعريف بالدخل القومي والنمو الاقتصادي. ٦٧
- المطلب الثاني: معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية ودلالتها على الاختلال الاقتصادي. ٦٧
- المطلب الثالث: التحليل القطاعي للدخل القومي ودلالته على الاختلال الاقتصادي. ٧٠
- **المبحث الثاني: البعد الثاني: استقرار مستوى الأسعار ومكافحة التضخم .** ٧١
- المطلب الأول: تعريف بمفهوم التضخم. ٧١
- المطلب الثاني: تصاعد التضخم والاختلال الاقتصادي والاجتماعي. ٧٢
- المطلب الثالث: الإجراءات التصحيحية للتخفيف من الاختلالات التضخم. ٧٥
- المطلب الرابع: نسبة التضخم في الحالة العربية. ٧٨
- **المبحث الثالث: البعد الثالث: مكافحة البطالة .** ٧٨
- المطلب الأول: تعريف بمفهوم البطالة. ٧٨
- المطلب الثاني: أزمة البطالة وتأثيرها على الاختلال الاقتصادي الاجتماعي . ٧٨
- المطلب الثالث: إجراءات دعم التشغيل ومكافحة البطالة. ٨٠
- المطلب الرابع: نسبة البطالة في الحالة العربية. ٨١

- **المبحث الرابع: البعد الرابع: بناء بنية تحتية متطورة .** ٨١
  - المطلب الأول: تعريف بمفهوم البنية التحتية. ٨١
  - المطلب الثاني: أزمة المديونية والاختلال الاقتصادي الاجتماعي. ٨٢
- **المبحث الخامس: البعد الخامس: تعزيز القدرة التنافسية .** ٨٣
  - المطلب الأول: تعريف بمفهوم التنافسية ٨٣
  - المطلب الثاني: مؤشر التنافسية والحالة العربية. ٨٥

الفصل الثالث: الأبعاد الثلاثة للجانب الاجتماعي في النظام الاقتصادي. ٨٨

مقدمة الفصل. ٩٠

المبحث الأول: البعد الأول الإنصاف والعدالة الاجتماعية ومؤشرات قياسها. ٩١

- **المطلب الأول: التفاوت والتوزيع العادل للدخل.** ٩١
  - تعريف بمفهوم التفاوت. ٩١
  - قياس حالة التفاوت. ٩٢
  - حالة التفاوت في العالم العربي. ٩٥
  - أهم الإجراءات لمكافحة التفاوت في الحالة العربية. ٩٦
- **المطلب الثاني: مكافحة الفقر.** ٩٧
  - تعريف بمفهوم الفقر. ٩٧
  - قياس حالة الفقر. ٩٩
  - مؤشر الفقر في الحالة العربية. ٩٩
  - أهم الحلول والإجراءات لمعالجة ظاهرة الفقر. ١٠٠
- **المطلب الثالث: تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة سوء التغذية.** ١٠٢
  - تعريف بمفهوم الأمن الغذائي. ١٠٢
  - أسباب الأزمة الغذائية في الحالة العربية. ١٠٤
  - أهم الحلول لتحقيق الأمن الغذائي. ١٠٥
- **المطلب الرابع: تعميم التعليم ومكافحة الأمية.** ١٠٧
  - أهمية خدمة التعليم ومؤشرات قياسها في الحالة العربية. ١٠٧
  - أهم الحلول المتعلقة بتحسين خدمة التعليم. ١٠٩

- **المطلب الخامس: توفير الخدمة الصحية.** ١٠٩
- **المطلب السادس: تنظيم النمو السكاني والتخطيط الحضري.** ١١١
  - تعريف بالأزمة السكانية. ١١١
  - قياس حالة الأزمة السكانية في العالم العربي. ١١٢
  - أهم الحلول لاحتواء الأزمة السكانية في العالم العربي. ١١٣

المبحث الثاني: البعد الثاني الاستدامة ومؤشرات قياسها. ١١٥

- **المطلب الأول: تعريف الاستدامة.** ١١٥
- **المطلب الثاني: ظاهرة الانحباس الحراري والتغير المناخي.** ١١٦
  - تعريف بأزمة الاحتباس الحراري. ١١٦
  - قياس حالة الاحتباس الحراري في العالم العربي. ١١٦
  - أهم الحلول لاحتواء أزمة الاحتباس الحراري. ١١٧
- **المطلب الثالث: الاستدامة وتحديات الأزمة المائية.** ١١٩
- **المطلب الرابع: الاستدامة وتحديات أزمة التصحر.** ١١٩
- **المطلب الخامس: الاستدامة وتحديات الأزمة البيئية.** ١٢١
  - تعريف بالأزمة البيئية. ١٢١
  - قياس حالة الأزمة البيئية في العالم العربي. ١٢٣
  - أهم الحلول لمكافحة أزمة التلوث البيئي. ١٢٣

المبحث الثالث: البعد الثالث التمكين ومؤشرات قياسها. ١٢٤

- **المطلب الأول: تعريف بمفهوم التمكين.** ١٢٤
- **المطلب الثاني: التمكين والديمقراطية.** ١٢٦
  - تعريف بمفهوم الديمقراطية. ١٢٦
  - الديمقراطية والتمكين. ١٢٧
  - علاقة الديمقراطية بالتنمية. ١٢٧
  - الديمقراطية في البلاد العربية. ١٢٨
- **المطلب الثالث: التمكين و حقوق الإنسان.** ١٢٩
- **المطلب الرابع: التمكين ومؤشر الحكم الرشيد.** ١٣٠

- تعريف بمفهوم الحكم الرشيد ومعاييره. ١٣٠
- مؤشر الحكم الرشيد للدول العربية. ١٣٣

o **المطلب الخامس: التمكين ومؤشر الشفافية الفساد.** ١٣٤

- تعريف بظاهرة الفساد.. ١٣٤
- أهم أسباب ظاهرة الفساد. ١٣٥
- أهم الحلول لمواجهة ظاهرة الفساد. ١٣٦
- مؤشر الشفافية والحالة العربية ١٣٨

الفصل الرابع: متطلبات الجانب الاقتصادي وضرورات الجانب الاجتماعي من منظور إسلامي. ١٤٠

المبحث الأول: ثنائية الاقتصادي والاجتماعي في المنظور الإسلامي. ١٤١

o المطلب الأول: مفهوم المنظور الإسلامي لثنائية الاقتصادي الاجتماعي. ١٤١

o المطلب الثاني: مبادئ الرؤية الإسلامية لثنائية الاقتصادي والاجتماعي. ١٤٧

- المبدأ الأول: الانسجام والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ١٤٨
- المبدأ الثاني: إعمال المقاصد الشرعية. ١٥٧

المبحث الثاني: أبعاد الجانب الاقتصادي من منظور إسلامي. ١٦٠

o المطلب الأول: التحول للبنية الإنتاجية للاقتصاد المعرفي، وتجاوز نمط الاقتصاد الريعي. ١٦٠

o المطلب الثاني: ثلاثية الحكومة والسوق والمجتمع المدني بدل ثنائية الدولة والسوق. ١٦٣

o المطلب الثالث: تفعيل مؤسسات وأدوات نظام التمويل الإسلامي في تحفيز الاقتصاد. ١٧٠

- نظام التمويل في الاقتصاد الإسلامي. ١٧٠
- أدوات التمويل في النظام الإسلامي. ١٧٦
- توظيف الموارد المالية للتحفيز الاقتصادي. ١٧٩
- تخصيص موارد مالية لمشاريع تطوير البنية التحتية. ١٨٢

o المطلب الرابع: إعادة تفعيل وتطوير دور نظام الحسبة للتخطيط ومراقبة الأسواق. ١٨٣

المبحث الثالث: أدوات الجانب الاجتماعي من منظور إسلامي. ١٨٤

o المطلب الأول: نظام التكافل الاجتماعي الإسلامي. ١٨٤

- مفهوم التكافل الاجتماعي في الإسلام. ١٨٤

- أدوات التكافل الاجتماعي من المنظور الإسلامي. ١٨٧
  - المطلب الثاني: أدوات الاستدامة من المنظور الإسلامي . ١٩٣
  - المطلب الثالث: أدوات التمكين من المنظور الإسلامي. ١٩٤

الفصل الخامس: التوصيات والنتائج. ٢٠٦

فهرس مراجع البحث ٢١٣

أولاً: المراجع باللغة العربية مرتبة حسب اسم المؤلف. ٢١٣

ثانياً: مراجع المقالات العلمية. ٢٢٠

ثالثاً: المراجع باللغة الانجليزية. ٢٢١

فهرس الموضوعـــات ٢٢٢